من قضايا المصطلح الطبِّيّ
في "الشّذورِ الذهبيّة"
للشّيْخ محمّد بن عُمرَ التونسيّ *

إبراهيم بن مراد

1 – تمهيد :

قد سمّينا من قبْلُ الحركةَ العلميّة العربية في القرنِ التاسعَ عشرَ حركة إحيـــاء ، في مقابل الحركة الأولى التي ظهرت في القرنيْن الثاني والثالث الهجـــريّين (الثـــامن والتاســـع الميلاديين) وكانت حركة إنشاء (1) ، وقد كانت بين الحركتيْن أوْجُه شبه كثيرة ، كمـــا كانت بينهما أوْجُه اختلافٍ ، وأهمُّ أوْجُه الشبَه قيامُهما على الترجمة والاقتراض الثقافي ؛ وأهمّ أوْجُه الاختلافِ اعتمادُ حركةِ الإنشاءِ على مادّة علمية قديمة منتهيَة في الزّمن هي المادّةُ العلمية الهلّينية بمصادرِها اليونانيّة الأصولِ وروافدِها البيزنطيّـــة والجُنْدَيْسَـــابُوريّةِ الفارِسية ، والسُّريانيّة الشاميَّة والإسكندرانيَّة المصْريّة (من القرنِ السّادس قبْلَ المـــيلادِ إلى القرنِ السّابع بَعدَهُ) (2) ؛ أما حركةُ الإحياءِ في القرنِ التاسعَ عشرَ فقد اعتمدت مادَّةً علميّة كانت في بدايات مدّها وعطائِها، فهي مادَّةٌ متطوّرة متغيّرة . وإذَنْ فـــإنّ الحركـــة الأولى

---

* مادة هذا البحث الأصلية محاضرة قدمت في المؤتمر الثالث لمجمع اللغة العربية بدمشق الذي نُظم من 10 إلى 12 أكتوبر 2004 حول "قضايا المصطلح العلمي".

(1) ينظر حول خصائص الحركتين إبراهيم بن مراد : دراسات في المعجم العربي ، ص ص 295 - 296 ؛ نفسه : مسائل في المعجم ، ص ص 99 - 104 .

(2) تنظر خلاصة حول تلك " الروافد " في : Dimitri Gutas : Pensée grecque , culture arabe , pp.37 – 60 .

تأسّستْ على ترجمةِ مادّة علميّة قد اتّخذتْ حيّزَها في التـــاريخ ووضُـــحتْ مقارباتُهـــا واستقرّتْ مفاهيمُها ؛ أمّا الحركة الثانية فتأسّستْ على ترْجمة مَادّة ذات مقاربات ومفاهيمَ حديثة ، مُعبّرةٍ عن رُؤْيَةٍ للعالَم والكوْنِ جديدَة . وهذا يعْني أنّ ترْجمةَ العلومِ الأعجميّة أثناء الحركة الأولى كانتْ أيْسَر من ترجمتها أثناءَ الحركة الثّانية ، رَغْمَ أنّ الأولى إنشاءٌ ، والثانيةَ إحْياءٌ . وقد زادَ من عُسْرِ التّرْجمة في الحَركةِ الإحيائيّة أنّ المترْجمين لم يكونُوا مـــن ذوي الاختصاصِ في العلومِ التي تَرجموا ، بخلاف التّراجمَة الأوّلين الذين كانُوا من كبارِ العلماءِ في المجالاتِ التي عُنُوا بها . وقد نتجَتْ عن جدّة المادّة العلميّة المتَرْجمة في القرْن التاسعَ عشـــرَ وعن ضُعْف مَعرفة المترجمين ـــ باعتبارهم غير مُتخصّصين ـــ قضايا معْرفيةٌ ومنهجيّة قـــد كانتْ لها آثارُها في العملِ المصطلحيّ . ونرِيدُ في هذا البحث أن ننظر في بعض القضايا التي يثيرُها العمَلُ المصطلحيُّ في عِلمٍ بعينه هو الطبُّ وما اتّصل به من عُلومٍ مُساعِدة ، في كتابٍ بعينه يُعدّ من أهمّ ما أنتجتْه حَركةُ الإحْياءِ في القرن التاسع عشر، هو "الشذور الذهبيَّة في الألفاظِ الطبيّة" للشيخ محمد بن عُمَر التونسي (1204هــ/1790م ـــ 1274هــ/1857م) .

و"الشذورُ الذهبيّة" قاموسٌ عَربيٌّ مُرتّبٌ على حُروف المعْجمِ ، مشتمِلٌ ـــ كما وردَ في كلمةِ الإهْداء إلى المكتبة الوطنية بباريس ، التي كتبَها كلوت بيك (Clot Bey) بتاريخ 9 سبتمبر 1851م ـــ "معجمٌ للمصطلحاتِ القديمَة والحديثةِ في العلومِ الطبيّـــة والطبيعيّـــة والبيْطريّة" ([3]) ، لكنّ مادته قد توسّعت فشملت الأسماء الأعلام لمشاهير الأطباء الأوروبيين المحدثين والمسلمين القدامى ، وللمدن الأوروبية التي كانت لها صلة ما بـــالعلوم الطبيـــة . فالكتابُ إذَنْ مَوسُوعَة في الطبّ قد اشتملتْ على مصطلحاتِه وأعلامِه ومصطلحاتِ العلومِ المتّصلة به . وليسَ هو في الحقيقة تأليفًا صِرْفًا منْ وضع التّونسي ، بل هو في الأصْل ترجمةٌ لمَوْسوعَة طبيّة فرنسيّة عنوانها " مُعجَمُ المعاجم الطبيّة الفرنسية والأجنبيـــة ، أو الجـــامعُ الشّاملُ للطبّ والجراحـــة العملـــيّين" (Dictionnaire des dictionnaires de médecine français et étrangers , ou Traité complet de médecine et de chirurgie pratiques)،

---

(3) ورد ذلك في ص ا و : , " Dictionnaire des termes anciens et modernes des sciences médicales naturelles et vétérinaires " .

وهذا قاموسٌ قد أُريدَ له ـــ حسب ما ورد في صفحة غلافه الداخليّة ـــ أن "يقومَ مقـــامَ كلِّ القواميسِ والجوامع الأخرى في الطبِّ والجراحة فيعوّضَها" (4) ؛ وقد اشتركَ في تأليف مادّته جماعَة من الأطبّاءِ تحت إشرافِ أنطوان فرانسوا فـــابر (Antoine François Fabre) ونُشرَ في ثمانية أجزاءٍ بباريس بين 1840 و1842م . وقد حُمِلَ الكتابُ إلى مصرَ إثر صدوره ووزَّعَ ناظرُ مدرسة الطبّ بأبي زعبل أجزاءَه على معلّمي المدرَسة فترجمُوها . ويبـــدو أن الدكتور برّون (Dr. Perron) ناظرَ المدرسة قد أرادَ تلافيَ النقْصِ الموجودِ في أصلِ الكتاب الفرنسيِّ ـــ وهو إهمالُ كلِّ ما يتصلُ بالطبّ العربيّ الإسلاميّ ، إذِ اقتَصرَ مؤلّفُوه على إيرادِ نتائجِ الطبِّ الغربيّ وخاصة الأوروبيّ ، قديمِـــه وحديثِـــه ـــ فَـــوزّعَ القـــامُوسَ المحـــيطَ للفيروزابادي على مُترْجمي أجزاءِ القاموس الفرنسيِّ وعلى جماعة من المصـــحّحين كـــان الشيخُ التونسيّ أحدَهم ، وطلبَ منهم أن يستخرجوا منه "كلّ لفظ دَلَّ على مَـــرَضٍ أو عَرَض ، وكلَّ اسمِ نباتٍ أو مَعْدنٍ أو حيوانٍ في خلاله قد عَرَض" (5) . وقد كان التونسي أحدَ هؤلاء المصحّحين المكلّفين بالنظر في القاموسِ المحيط ، لكنّ برّون قد خصّهُ دُونَهـــم "باستخراج ما في القانُون [لابن سينا] من التّعاريف ، وما في تذْكرة داود [الأنطاكي] من كلِّ معْنىً لطيف" (6) ؛ وقد أضافَ التونسي إلى ذلك مادّةً لغويّة وعلميّة غزيرةً إمّا مـــن مصادرَ بعينها قد ذكرَها ونبّهَ إلى النقل منها، وهي "فقهُ اللغة" لأبي منصـــور الثعـــالبي، و"مختصرُ الصحاح" — أي صحاحِ الجوهري ـــ لمؤلّف لم يُسمّه و"حياةُ الحيوان الكبرى" للدميري ، و"عَجائبُ المخلوقات" للقزويني ، و"بحرُ الجواهر في تحقيقِ المصطلحاتِ الطبية" لمحمد بن يوسف اللبيب الهروي ، و"المنهج" ـــ في الأدوية المفْرَدَة خاصّـــة ـــ لمؤلـــفٍ لم يذكرْهُ ، وهو بلا شك "المنهج المنير في معرفة أسماء العقاقير" لمؤلف مجهول ؛ وإمّا ممّا وقفَ عليه بنفسه من العلْم ، كالأدويةِ النباتيّة التي رآها في بلادِ السودان وفي تونس ومصر .

وإذنْ فإنّ "الشذور الذهبية" في أصله تَرْجمةٌ جماعيّة لقاموسٍ فرنسيٍّ مَوسُوعيٍّ قـــد أُوكِلَ إلى الشيخ التونسي أمْرُ مُراجَعتِها وتبويبِها والإضافةِ إليها اعتمادًا على ما يُعْتَبَـــرُ في

(4) " Ouvrage destiné à remplacer tous les autres dictionnaires et traités de médecine et de chirurgie ".

(5) التونسي : الشذور الذهبية ، 2 و .

(6) نفسه ، 2 و .

بعدة مصادر أساسيّة في المعْجم اللغويّ العربيِّ العامّ ؛ وفي مصطلحات الطبّ والصيدلة التراثيّة، وعلى معارفِ التونسي نفسه . والكتابُ ما زال مخطوطًا، وهو موْجودٌ في نسخة أصليّة في المكتبة الوطنية بباريس رقمُها 4641 في الرصيد العربي، ذاتِ 599 ورقة ، وقد تداولَ على كتابتها قَلَـمَان : قلمُ المؤلِّفِ الذي كُتِبَ به جُلّ الكتاب ، وقلمُ شخصٍ آخر اسمُه عُمر بن خطّاب (7) .

ونُريدُ أن ننْظر في الصفَحاتِ التّالية في مسْألتين متّصلتَين بالمصطلح الطبّـيّ في قاموس "الشذور الذهبية" من حيثُ هو إنتاجٌ مصطلحيّ ممثّلٌ لحرَكَةِ الإحيَـاء في القـرن التاسعَ عشر ، هما : (1) أثرُ التّراثِ في الشّذورِ الذهبيّة ؛ (2) التوليدُ المصطلحيّ من خلال الشذور الذهبيّة .

2 ــ أثرُ التّراثِ في الشّذور الذّهبيّة :

رأينا في التّمهيد أنّ الشذورَ الذهبية ترجمةٌ لقاموس موسوعيّ طبيّ فرنسـيّ قد أضيفتْ إليها مادّة عربيّة . وهذا الجمعُ بين الفرنسيّ الأوروبيّ الحديثِ والعـربيّ التراثـيّ القديم دَالٌّ على أن للتّراثِ أثرًا في الشذور الذهبية . وما نريد البحثَ فيه إذنْ ليس وجودَ المصطلح التراثيّ في الكتابِ ودوره في توليد المصطلح العلمي الحديث – فذلك مبحث كامل يوفّر له الشذور الذهبية مادة غزيرة – بل نريد المقاربَة المنهجيّة والفكريّة في تنـاولِ المصطلح التراثيّ في قاموسٍ إحيائيٍّ حديثٍ في وقتِه .

فالقاموسُ ــ كما تصوّر لَهُ المُخطّطان لمنهج تأليفه، وهما بـرّون والتونسـي ــ مشتملٌ على مادّة علمية حديثة – وهي تُعَدّ حديثة جدا لأنّ القاموس الفرنسيّ الـذي ترجم لم يَمض على صدوره أكثر من ستّ سنوات – توازيها مادّةٌ علميَّة قديمـة هـي المقتبَسَةُ من المصادرِ العربيّة المعتمَدة فيه . وهذا التوازي قد ظهرَ في صورتَيْن : الأولى هي إيرادُ مداخلَ عربيّة خالصة قد أقْحمَت في متْنِ الكتاب إقحامًا وأُحلّتْ مَواضِـعَها مـن الترتيبِ موادَّ مستقلّة . وهذه المادّةُ نوعَان : أوّلهما ــ ويمثّل جُلّها ــ مأخوذٌ من المصادر

(7) من 1و إلى 289 ظ ، ثم من 495 ظ إلى آخر الكتاب بخط المؤلف ؛ وأما ما بين 290 و – 495 و فبخط مغاير هو خط عمر بن خطاب .

اللغويّة العامّة ، مثل "القاموس المحيط" و"فقه اللغة" و"مختصر الصحاح" ؛ وثانيهما مأخوذٌ من المصادر الطبيّة والصيدليّة ، وخاصّة من "كتاب القانون" لابن سينا و"تذكرة" الشيخ داود الأنطاكي و"بحْر الجواهر" للهروي و"المَنهج" الذي لم يسمّ مؤلفَهُ أو من "حياة الحيوان" للدميري . ومن أمثلة النّوع الأول "الأبرُ" وهو شجرٌ كالتين" ([8]) ، و"ابْغثُ" وهو "الأسَدُ" ([9]) ، و"أرَضٌ" "وهو "متقاربُ الاسنان" ([10]) ؛ ومن أمثلة النوع الثاني"أبْروطيون" وهو" نوعٌ من القيصوم" ([11]) ، و"أدا" وهو "الاشْخيص" ([12]) ، و"أرُن" وهو "نوعٌ من النّوف" ([13]) .

وأمّا الصورةُ الثانية فهي الجمْعُ في المادّة الواحدة بيْن العربيّ التراثيّ القديم والمادّة العلميّة الحديثة ، مع ميْلٍ إلى تقديمِ القديم على الحديثِ . ونورد من نماذجِ هذا الجمْع مثالين : الأوّل هو ما وردَ في مادّة "أتْرجّ" : "قالَ داود في تذْكرته ([14]) : لفْظٌ أعجميٌ مُعرّب واسْمُه باليونانيّة ثاليسطون ([15]) ومعناه ترياق السموم، وهو ثمرُ شجرٍ طويل نساعمِ الورق والخشَب ويقال له التُرُنْجُ وشجرتُه تسمّى شجرةَ إبراهيم . وقال الاوروبيّون: هو أرْبعَةُ أصنافٍ مختلفة في شكل الثمر وغلَظ القشرةِ والعطريَّة ، وبحسب ذلك سمِّي كلّ صنفٍ منها باسمٍ يخصّه ؛ فما كانَ منه طويلاً بيضيَّ الشكلِ سمّي الأترجَّ وهو أكثرُها تناوُلا لحلاوتِه وذكاءِ رائحته ، وهذا الصنفُ يُستخرَجُ من قشرهِ زيتٌ عطريٌّ وماءٌ مُقطّرٌ ومنافعُه

(8) الشذور الذهبية ، 3 ظ .
(9) نفسه ، 5 ظ .
(10) نفسه ، 17 ظ .
(11) نفسه ، 4 ظ ؛ وصواب رسمه " ابْرَوطنون " ، وهو يونانيّ أصله " αβρότονον" (abrotonon) .
(12) نفسه ، 13 و ؛ وصواب رسم المصطلح " اداد " بدالين ، وهو بربريّ الأصل .
(13) نفسه ، 19 و ؛ و " أرن " مصطلح يوناني أصاه " αρον" (aron) ، وهو " اللوفُ السَّبْط " .
(14) ينظر داود الأنطاكي : تذكرة أولي الألباب ، I / 33 ، وبين النص المطبوع والنص الذي ذكره التونسي فروقٌ بالزيادة والنقص .
(15) كذا في الأصل ، وفي المطبوع من التذكرة " ثاليطيسون " ، والرسمان محرّفان ، وأقرب مصطلح يوناني إليهما هو " ثاليقطرون " (thaliktron = θαλίκτρον) – ويكتب أيضا "ثاليطرون" (thaliêtron = θαλίητρον) – وهو اسم النبات المسمى " كزبرة الحبشة " وليس اسم " الأترجّ " باليونانية ، فإن الأترجّ يسمّى " Μηδικα μηλα" (Mêdika mêla) ومعناه " التّفاحُ الميدي " نسبة إلى " ميديا " ، ولا علاقة لأيّ من المصطلحين بالترياق أو بلسَم – ينظر حولهما ابن البيطار : تفسير كتاب دياسقوريدوس ، ص 149 (ف 1 – 122) و 305 (ف 4 - 88) . وليس للأترج علاقة بـ " شجرة إبراهيم " أيضا ، فإنّ "شَجرةُ إبراهيم" يُطلقُ على نباتٍ آخر يسمّى "بَنْجَنْكُشْت" .

كثيرة ؛ وما كان شكلُه قريبًا من الكُرِيّة سمِّي بالنُّفاش ، وهو صنفٌ تكون على سطحه حدَبَاتٌ صغيرةٌ، وهو ذكيُّ الرائحةِ أيضًا إلا أنّه أقلُّ من سابقِه في العطريّة والاستعمال ؛ وما كان شكلُه قريبًا من البرتُقانِ الكبيرِ يسمَّى الكُبّاد ، وهذا الصنفُ كُرِيُّ الشّكلِ وقشرُه داكنٌ وفيه لبٌّ كثيرٌ ، وهو أقلّ رائحةً واستعمالاً من الأصناف السابقة . وهذه الأصنافُ كلُّها بزورُها مضادّةٌ للاختلاَج" ([16]) .

والمثالُ الثّاني هو مَا وردَ في مادّة "إيريسيا" ([17]) : " هو أصْلُ السَّوْسنِ الأسمَانْجُوني ، وهو المسمّى بجذْرِ البنفْسَج وعرْقِ الطِّيب ، وهو من الحَشائش ذواتِ السُّوق ، وعليه زهرٌ مختلفٌ متلوّنٌ ببياضٍ وصُفْرةٍ وأسْمَانْجونيَّةٍ وفرْفيريّة . قال ابنُ سينا ([18]) نقلاً عن ديسقوريدس ([19]) : إنّ ورقَ الإيريسيا يشبه ورقَ سوسنِ البرّ إلاّ أنّه أطْوَلُ وأكْبَرُ ، وله ساقٌ عليه زهرٌ مُوَازي بَعْضه بعْضًا ، وله أصولٌ صُلبَةٌ عُقَديَّةٌ طيِّبَةُ الرّائحة . وقال الأوروبيّون : لفظٌ إيريسيا يونانيٌ ومعناه قوسُ قُزَح ، سُمّي به أصلُ السَّوْسَن المذكور ؛ ويُطلقُ أيضًا على كُرَاتٍ صغيرةٍ في حَجْم البسِلّة تُصنَعُ من جذور الإيريسيا بعد تجْفيفها ، وهذه الكُرَاتُ تنْفَعُ في تشْغيلِ الحِمّصَة " ([20]) .

والجمعُ بيْن المادّة المصطلحيّة الحديثة ـــ للتعبيرِ عن المفاهيم العلميّة الحديثة ـــ والمادّة المصطلحيّة القديمة للتعبير عن المفاهيم العلمية التراثيّة العربيّة القديمة مهمّ في الشذور الذهبيّة . ولا شكّ أنّ من أهمّ الأسبابِ التي دفعتْ إليه ما أشرْنا إليه من قبلُ من غيابٍ للعنصر العربيّ الإسلاميّ في الموسوعةِ الفرنسيّة – "قامُوسُ القواميسِ " – التي عُنِيَ مؤلّفوها الفرنسيّون بالمصطلحات الطبّيّة القديمة والحديثة ـــ بمفاهيمها القديمة والحديثة ـــ لكنّهم اقتصروا على الغربِيّ ـــ وخاصة الأوروبيّ ـــ منها ، فتوَسّعوا فيه وأفاضوا في ذكره

---

(16) الشذور الذهبية ، 9 و .

(17) المشهور في رسمه في كتب الأدوية المفردة العربية هو " إيرسا " ، وهو مصطلح يوناني أصله "ιρις" (iris) ، وهو " قوس قزح " أيضا .

(18) ابن سينا : كتاب القانون ، 1 / 255 ، وما سبقَ في الفقرة غيرَ منسوبٍ منقولٌ عنه أيضا .

(19) دياسقوريدوس العين زربي : المقالات الخمس ، ص 11 (ف 1 – 1) .

(20) الشذور الذهبية ، 20 و . و " الحِمّصَة " – كما عرّفها المؤلفُ (الشذور ، 161 و) – " هي قُرْحَة صناعيّة يُوضَعُ فيها جسْمٌ غريبٌ لدوام التقيّح فيها " ، ويقابلها في الفرنسية مصطلح " cautère " – ينظر أيضا : Dozy : Supplément aux dictionnaires arabes , 1 / 322 – 323 .

وكأنّ المصطلحَ الطبيّ لم يُستَعْمَلْ في غير العلوم الطبية في الغرب . فكأنّ الدكتور برّون ـــ رغم أنّه فرنسيٌّ ـــ ومَن معه من الأساتذة في مدرسة الطبّ بأبي زعبـــل والمصـــحّحين ، وخاصة الشيخَ التونسي ، قد أرادوا أن يثبتوا للأوروبيين أنّ للعربِ تأريخَهم أيضًا في الطبّ ومُصطلحاته .

ولكننا عندما نُمعِنُ النظَرَ في المادّة المصطلحيّة التي اشْتَمَل عليها الشـــذورُ الذهبيـــة نلاحظ التفاوتَ الكبيرَ في القيمة المصطلحيّة بيْنها وبيْن المادّة الأصليّة التي اشتمل عليهـــا "قاموس القواميس" الفرنسيّ . وأهمّ ما يُظهِرُ ذلك التفاوتَ في القيمة المظاهرُ الثلاثـــةُ التالية :

(1) أن المَصادرَ التي اعتمدَها مؤلفو "قاموس القواميس" مصادرُ علميَّة قد وضعها متخصّصون يُجيدونَ معْرفة علِم الطبّ ومصطلحاته ، أمّا المصادرُ التراثيّة التي اقتُبِسَتْ منها المادّةُ المصطلحيّة العربيّة فمَصادرُ علميّة ولغَويّة . وقد ألّفَ المصادرَ العلمية علماءُ يَعرفون علمَ الطبّ ومصطلحاتِه في الغالب ، أمّا المصادرُ اللغويّة فقواميسُ لغويّة عامّة لا تَرْقَى معالجَتُها للمادة اللغويّة التي اشتملت عليها ـــ وخاصة أسْماءَ المواليـــد : النبـــات والحيوان والمعادن ـــ إلى درَجة المعَالجَة المصطلحية .

(2) أن المداخلَ التي اشتملَ عليها القاموسُ الفرنسيّ مصطلحاتٌ حقيقية ســـواءٌ من حيث الخاصّيّة المَـــقُوليّة أو من حيثُ الخاصّيّة المفهومية . أمّا الخاصيّة المقوليّة فلأنها مداخلُ اسميَّة ووَصفيَّة إذا كانتْ بسيطة ، أما إذا كانتْ مُركّبة أو مُعقّدة فإنّ المركّـــبَ يَكون إضافيًا أو وصفيًا ، والمعقّدَ يتكوّنُ من ثلاثة عناصر فأكثرَ يشتركُ في تكوينها الاسمُ والصّفةُ والظرفُ والأداة ، والفعلُ أحيانا ؛ وأمّا الخاصيّة المفهوميَّة فلأنّ المداخلَ ـــ سواءٌ كانتْ بسيطةً أو كانت مركّبة أو مُعقّدة ـــ مُرْجِعةٌ إلى مفاهيمَ وليستْ مرجعةً إلى أحداثٍ أو حالاتٍ ترتبطُ بالوحداتِ المعجمية العامّة عادة . فأمّا المداخلُ في الشذور الذهبية فليس جميعُها مصطلحاتٍ . فإنّ المصطلحيّ منها ـــ سواءٌ كانَ بسيطًا أو كان مُركبًا أو مُعقّدًا ـــ هو ما اكتسبَ الخاصيّة الاسميّة وأرْجعَ إلى مفهوم ، ومن هذا الصّنْفِ قديمٌ قد نُقـــلَ مـــن الكتبِ التراثيّة العلميَّة ، وحديثٌ قد تُرْجمَ من أصْـــل الكتـــاب الفرنســـيّ ، إلاّ أنّ في

"الشذور" مادّةً لغوية عامّة كثيرةً تمثلها المداخلُ المنتمية إلى مَقُولَة الفِعْل . فلقد نقلَ التونسيّ أفعالاً كثيرة من مصادرِه اللغويّة العامّة ــ وخاصة من القــامُوس المحــيط ــ وضــمّنها "الشذور" ، ومثالُها "احترقَ الشيءُ : إذا أصابتْه النّارُ وصيّرتْه رمادًا" ([21]) ، و"أَحَمَّ نفْسَهُ : غسلها بالماءِ البارد أو الحارّ" ([22]) ، و"أحمّت الأرضُ : صارت ذاتَ حُمّى" ([23]) ، و"ارْمَعَلَّ الصّبيّ : سَال لُعَابُه" ([24]) ، و"أنَّ الرّجُلُ: تأوّهَ" ([25]) . ووجود هذه الأفعالِ في "الشــذور" دالّ على أنّ مُؤلفيه ــ وخاصة التونسيّ ــ ما كانوا يميّزُونَ تمييزًا دقيقًا بيْن اللفْظِ اللغويّ العامّ والمصطلح ، فإنّ "الفعلَ" لا يصلحُ البتّة للاصطلاحِ لأنّه لا يَرتبط البتّةَ بمفهوم ([26]) . وإذنْ فإنّ المادّةَ المقتبسةَ من التراثِ في الشذور الذهبية ليستْ دائمًا من المادّة المصطلحيّة . فلم يُفِد الاقتباسُ من التراثِ في هذا الباب إفادةً حقيقيّة .

(3) أنّ المصطلحاتِ التي اشتَملَ عليْها القاموسُ الفرنسيّ مُصطلحاتٌ واضحة دقيقةٌ في تعريفِها وفي المفاهيم المتعلّقة بها ؛ وليستْ كذلكَ المصطلحاتُ العربيةُ أو المقترضةُ المقتبسة من التراث ، فإنّ فيها غيرَ قليلٍ من الغموضِ والتحريفِ والخطإ ، وخاصّة إذا كانت أعْجَميّة مقترَضَة . وتمثّلُ هذه الظاهرة بضربيْن من الأمْثلَة :

---

(21) الشذور الذهبية ، 12 و .
(22) نفسه ، 12 ظ .
(23) نفسه ، 12 ظ .
(24) نفسه ، 19 و .
(25) نفسه ، 49 و .
(26) قد ناقشنا هذه المسألة من قبل – ينظر إبراهيم بن مراد : مسائلُ في المعجم ، ص ص 32 – 33 و 146 – 153 . ونلاحظ أنّ مؤلفي قواميس المصطلحات العلمية العربية الحديثة لا يُخرجُون من ذكر الأفعال ضمن "المصطلحات" العلمية – ينظر مثلا مجمع اللغة العربية بالقاهرة : معجم المصطلحات الطبية ، 1 / 8 (يَجْهضُ مقابلا لـ "Abort (V)") ، 1 / 10 (يُسَحِجُ مقابلا لـ "Abrade(V)") ، 2 / 10 (يَتَصَالَبُ مقابلا لـ "Decussate , to") ، 2 / 14 (يُولِدُ ، يُخلِصُ مقابلَيْن لـ "Deliver, to") ؛ اتّحاد الأطبّاء العرب : المعجم الطبي الموحّد ، ص 1 (يَخِفّ مقابلا لـ "Abate") ، 2 (يُجْهِضُ مقابلا لـ "Abort") ، 14 (يُفعّلُ ، يُنشّطُ مقابلين لـ "Activate") ، 16 (يَلتَصِقُ مقابلا لـ "Adhere") ، وهذه الأفعال ترد عادة مع مشتقاتها من مصادر وصفات ؛ ولم نجد هذه الظاهرة في قاموسٍ فرنسيّ مشهور للمصطلحات الطبية هو "قاموسُ مصطلحات الطبّ الفنيّة" : M. Garnier et V. Delamaire : Dictionnaire des termes techniques de médecine , 20ème éd. , Maloine S.A.Editeur , Paris , 1980 ، فإنّ مؤلفيْ هذا القاموس يذكران المشتقات من مصادر وصفاتٍ ولا يذكران الأفعال . والمسألة في جملتها لم تنل حظها من البحث اللساني في الكتابات الحديثة في علم المصطلح ، على أن من الغالب الاعتقاد بأن المصطلح عامة منتمٍ إلى " نظام التّسميَة " (Système de dénomination) وأن وظيفته الأساسية هي " التّعيينُ " (Désignation) ولا يستطيع الفعل أن يُسَمّيَ أو أنْ يُعَيِّنَ .

أ ـــ أوّلهما مصطلحاتٌ قديمة مقترضةٌ قد عُرِفَـــتْ في المصادر القديمة ونُقلَتْ عنها في الشذور مُحرّفة . ومثالُها "أبْسُوفُس" الذي أكّدَ التونسيُّ رسْمَه في تعريفه : "بفتح الهمزة وسكونِ المُوحّدة وضمٍّ السّين الأولى والفاء ، آخره سينٌ مهمَلة ساكنة ، هو الزوفا اليابسة" (27) ؛ و"أبوق بوس أو قابس : نباتٌ يُسمَّى بالعراق بشبّ العصْفُر وبالعربيّـــة الاشـــنَان والحُرُض وخرء العصافير ، ينبتُ في السِّباخ الحجريَّة ويعلو إلى ذرَاعٍ ومنـــه مـــا يلصـــق بالأرض..." (28) . ومصطلح "ابْسُوفس" ـــ بالباء الموحّدة ـــ محرّفٌ صوابُه "اوسّوفُس" بالواو ، وهو يونانيّ أصله "ΰσσωπον" (hussôpon) ويقابِل في كتب المفْردات العربيَّـــة النباتَ المسمَّى "الزوفا اليابس" ، وقد وُصِفَ هذا باليابس تمييزًا له عن "الزّوفَا الرّطـــب" الذي يسمّى "ايْسيفُس" من اليونانية " οισυπος" (oisupos) (29) ؛ وأمّا أَبُوق بوس" (أو [أبو] قابس)" فرسْمٌ مُحرّفٌ صوابُه " إبّوفَايِس " ، وهـــو يُونَـــانيٌّ أصـــله "ἱπποφαές" (hippophaes) (30) ويوافقه في كتُبِ الأدوية المفرَدة العربيّة "الغاسولُ الرّومـــيّ" ولـــيْس الاشنانَ والحُرُضَ .

ب ـــ وثاني الضربيْن تمثّله مصطلحاتٌ قد توسّع التونسيّ في تعريفِها وجَمَع فيها بيْن قوْلِ القدماءِ من العلماءِ العرب وقولِ المحدَثين من الأوروبيّين ، وقد رأينا نمـــوذَجيْن من هذا الضرْب في تعريف "أتْرجّ" و " إيريسيا" (31) من قبلُ ، ونضيفُ إليهما مثالا ثالثًا هو "لسَان الكَلْب" : وهو "يُطلقُ على لسَان الحمَل وعلى الحُمّاض الصغير ، وهو نبْتٌ صيْفيٌّ يَقْربُ من وصْفِ لسَان الأسَد ، وبزْرهُ دقيقٌ أصهَبُ وله أصل أبيضُ شُـــعَبيّ ، شُعَبُه مشتبكَة ، ا هـ ، داود ؛ وقالَ الأوروبيّون : هو نباتٌ حشيشيّ خُماسيُّ أعضاءِ التذكيرِ أحاديُّ عُضْوِ التأنيث ، وهو من الفصيلة البُورَقيَّة ، وهذا النباتُ كثيرُ الوجودِ في فرنسا ، والمستعمَلُ منه في الطبّ أوْراقُه لأنّها مسكّنةٌ وتَدخل في حُبوبٍ تكُونُ قاعـــدة

---

(27) الشذور الذهبية ، 5 ظ .
(28) نفسه ، 7 ظ .
(29) ينظر حول " الزوفا الرطب " و " الزوفا اليابس " وأصلهما اليوناني إبراهيم بن مراد : المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية ، 2 / 428 – 430 (ف 1006 1008) .
(30) ينظر المرجع نفسه ، 2 / 35 – 36 (ف 50) .
(31) يراجع التعليقان (16) و (20) .

لها" ([32]) . والعالم العربي المُعْتَمَدُ في هذا التعريف أيضا هو الشيخ داود الأنطـاكي في " التذكرة " ، وقد اعتُمِدَ في مثال " أُتْرُجّ " السابق ، وقد خلطَ في تعريفه للأترجّ خلطًا كبيرًا ، لأنّ اسْمَ الأترجّ باليونانية هو "ميديقاميلا" اقتراضًا لـــ " Μηδικα μηλα " (Mêdika mêla) ولا علاقةَ له بمصطلح "ثاليسيطِرون" المحرّفِ من "ثَاليطْرُن" — وأصله "θαλίητρον " (thaliêtron) اليوناني ، وهذا نفسُه يُطلقُ على نباتٍ آخرَ اسمُه "كزبرة الحَبَشَة" — ولا علاقةَ له أيضًا بـــ "شَجرةِ إبراهيم" الذي يُطلقُ على نباتٍ آخر يسمّى "بَــنْجَنْكُشْت" ، فكأنّه إذنْ يصف نباتًا غيرَ الأترُجّ ؛ وأما وصف النّبات نفســه ــ سواءٌ كان "الاتْرجّ" أو كان "لِسَان الكلْب" ــ فإنّ الغالبَ عليه الاختصارُ والتعمـيمُ الذي قد يؤدّي إلى أن تُوصفَ بالخصائص المذكورة في التعريفِ نباتاتٌ أخرى ؛ وأمّــا وصفُ النباتيْن عند الأوروبّيين كما يُلاحَظ فقدْ كان أكثرَ دقّــة وتخصيصًــا فكـــان مفهومَاهما أكثرَ تحْديدًا وضبْطًا .

وإذنْ فإنّ النتيجةَ العامّة التي نَخرُجُ بها عن اعْتمَادِ التراثِ والاقتباسِ منه في العمل المصطلحيّ العربيّ في القرنِ التاسعَ عشَر من خلالِ الشذور الذهبيّة هي أن تَوظيفَ التّراثِ كان مَنقوصًا إذ لم تُوظَّفْ نتائجُ البحثِ العربيّ الخالص في المسائل العلميّة التي بَرَع فيهــا العربُ فكانَ لهم فيها إسهامُهم النظريّ والتطبيقيّ والمصطلحيّ . ولا شكّ أنّ الاعتمــادَ المنظَّمَ على المصطلحِ الطبيّ في "كتابِ القانون" لابن سينا والمصطلحِ النبــاتيّ في كتــاب "الجامع لمفردات الأدوية والأغذية" لابن البيطار والمصطلح المعدني في كتــب الأحجــار والمعادن مثل "أزْهار الأفْكار في جَواهر الأحْجَار" لأبي العبّاس أحمد التذيفاشي لو أُخذَ به لأدْخل في كتاب الشذور ضروبًا أخرى من المصطلحات الطبيّة والصيدليّة مُعــبرةً عــن معارفَ أخرى دالّة على اختصاص أصحابها ومعرفتهم بعلمهم وبمصطلحاته . ولكنّ ذلك الاعتمادَ المنظّمَ كان ــــ وما زالَ ــ مُحْوِجًا إلى معرفةٍ بالتراثِ العلميّ العــربي دقيقــة ، ودرايةٍ بمصطلحاته واسعة .

---

(32) الشذور الذهبية ، 487 ظ .

3 ـ في التّوليد المصطلحيّ في القرْن التّاسعَ عشر من خلال "الشّذور الذّهبيّة" :

اهتمّ العربُ في القديم بالمولّدِ في المعْجم فعدّوهُ مع الفصيح والأعْجميّ والعامّيّ مُستوًى من مستْويات اللّغة فيه ؛ لكنّهم لم يُعنَوْا بظاهرة التّوليد ذاتها فلم يَعتبروها ظاهرةً أسَاسيّة في اللغة وخاصةً في المعْجم الذي تُعَدّ وِحداتُه المكوّنةُ له أقْبلَ مكوّناتِ اللّغة للتطوّر . ولا شَكّ أن رغْبتَهم عن دراستها والبحثِ فيها راجعةٌ إلى موقفهم من المولّد نفسهِ ، فقد كان الغالبَ عليهم رفضُه وتفضيلُ الأعجميّ الأدبيّ المذكور في النصوص الفصيحة عليه . وقد أدّى هذا الإهمالُ إلى تطوّر الظاهرة نفسها ، ظاهرةِ التوليد في اللغة ، وخاصة في المعجم ، دونَ متابعَة لها أو تقنين في قواعدَ تحدّدها وتبيّنُ طاقةَ اللغة العربية الإبْداعيّة ، وجلّ ما نجدهُ في كتاباتهم تَصدّيهم في الكتبِ التي ألّفوها في لَحْن العامة ولَحْن الخاصة لكلّ ما يَدُلّ على تطوّر لغويّ ، خارجٍ عن سُنَن العرب الفصحاءِ في كلامهم وأساليبِ تعبيرهم .

ولم يبدأ تفكيرُ العربِ اللغويُّ في التوليد ـ وخاصة في المجالاتِ المصطلحية ـ إلا في القرن العشرين ؛ وليس غريبًا ـ لذلك ـ أن يكونَ فهمُ علماءِ القرن التاسعَ عشر لظاهرة التوليد ومعالجتُهم لها في التطبيق شبيهيْن بما عُرفَ في أعمال سابقيهم . فإنّنا لا نجدُ في أعمالِ العلماءِ أثناءَ حركة الإحياء ما يدُلّ على تصوّرٍ نظريّ للمسألة أو محاولةٍ لضبْط قواعدَ لها في التطبيق . على أنّنا لا نعْدَمُ تطبيقَاتٍ لقواعد التوليد المعجمي قد اعتمدَتها الجماعةُ ـ في نطاق الترجمة ـ لنقل المصطلح الفرنسي إلى العربية . ونريد أن نسْتقرِئَ أهمّ مظاهرِ تلك التّطبيقاتِ في الشذور بحثًا عمّا يمكِنُ أن يعتبَرَ عناصرَ مَنْهجيّـةٍ في التّوليدِ المعجمي .

وقواعدُ التّوليد المعجميّ الرئيسيّةُ كما حدّدناها من قبْلُ [33] خمسَ عشرة قاعدة ، تنتمي إلى خمسة أصْنافٍ من التوليد : هي (1) التوليدُ الصوتيّ [34] ؛ (2) التوليد الصرفيّ ؛

---

(33) إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم ، ص ص 45 – 50 ؛ وله أيضا : مقدّمة لنظرية المعجم ، ص ص 123 – 162 .

(34) ينظر حول دور الأصوات في تكوين الوحدات المعجمية الجديدة : L.Hjelmslev : Le langage, pp.71 – 78 ؛ وينظر خاصة : L. Guilbert : La créativité lexicale, pp. 26 – 27, 59 -64 ، و"أشكال" التوليد عنده أربعة ، هي (1) التوليد الصوتي (Néologie phonologique) ، (2) التوليد

(3) التوليدُ الدلاليّ ؛ (4) التوليدُ بالارتجال ؛ (5) التّوليدُ بالاقْتراض ؛ والصنف الأول من التوليدُ يحدث في ألفاظ اللغة العامّة خاصّة ؛ والصنفُ الرابعُ قليلُ الحدوث في العربية ؛ فإذا حدثَ ــ ومنه الارْتجالُ الحقيقيُّ والإتْباعُ ــ كان في ألفاظِ اللغة العامّة خاصة . وإذن فإنّ أقوَى الأصنافِ ظهورًا في اللغة ــ لاشتراكِ ألفاظِ اللغة العامة والمصطلحات معًا فيهـا ــ هي الصرفيُّ والدلاليُّ والاقْتراضُ ، فهي التي غلبتْ منذ القديم — وخاصّة في كتابات العلماء الممارسين لما عُرِفَ بـعلوم العَجَمِ — وكان لها دَورٌ حَاسمٌ في تطوُّرِ العربية باعتبارها لغةً عامّة ولغةَ اختصاص .

ولا شك أن أشدّ الناس حاجةً إلى التّوليدِ هم المتَرجمُون ــ وخاصةً مُتَرجمـي النّصوص العلميّة ــ الذين تواجهُهُمْ في النصوص الأعجميّة التي يريدون نقلـها قضـيةُ الخانَات المعجميّة الفارغة . وقد واجهَتْ تلك القضيةُ المترجمين ثم العلماءَ المؤلّفين أثناءَ حركة الإنشاءِ ، كما واجهَت المترجمين والعلماءَ المؤلّفين في القرن التاسعَ عشر ؛ فذلك ما يدلّ عليْه النظر المُعَمّق في "الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية" .

والقواعدُ الرئيسية التي وجدناها مُطبّقة في الشذور الذهبية ستّ قواعدَ : ثـلاثٌ صرفيّةٌ هي الاشتقاقُ والتركيبُ والنحتُ ، وقاعدتان دلاليّتان هما المَجازُ والترجمة الحرفية ؛ والقاعدة السادسة هي الاقتراض .

"المُرَكبي" (Néologie syntagmatique) ، ويقصد به ما سميناه توليدا صرفيًا ، (3) التوليد الدلالي (Néologie sémantique) ، (4) التوليد بالاقتراض (Néologie d'emprunt) – ينظر المرجع نفسه ، ص 59 ؛ وقد بينًا من قبلُ إنتاجيّة التوليد الصوتي في المرجعين المذكورين في التعليق السابق ، وخاصة قاعدة " الإقحام " (Intrusion) الذي يكون بدئيا (Prothèse) ووسَطيًا (Epenthèse) وأخريًا (Paragoge) ؛ وقد قامَ أحدُ طلبتنا – هو الأستاذ علي الودرني – بدراسة هذا النوع من التوليد في رسالة أنجزها تحت إشرافنا في نطاق شهادة الدراسات المعمقة في كلية الآداب بمنوبة نوقشت في شهر أفريل 1999 عنوانها "دور الأصوات في التوليد المعجمي" ، وقد نشرَ منها فصلا مهمًا – ينظر علي الودرني : التوليدُ بالتبايُن ، في مجلة المعجمية : 14 – 15 (1998 – 1999) ، ص ص 301 – 318 ؛ ولرمزي بعلبكي فصلٌ جيّدٌ في كتابه "فقه العربية المقارن" (ص ص 78 – 112) حول "التغير الصوتي" ودوره في ظهور الوحدات المعجمية الجديدة ، وقد أكّدَ فيه دورَ "الزيادة الصوتية" التي تحدُثُ في الإقحام – وهي غير الزيادة الصرفية التي تحدث في الاشتقاق – في ذلك؛ على أنّ من اللسانيين الذين يكتفون بالنظر الآني (Synchronique) إلى اللغة ولا يعتبرون فيها ظواهرها التطورية التي يبرزها المعجمُ خاصة من يتشبّث باعتبار التغييراتِ الصوتية مجرّدَ تغيير صوتي لا أثر له في الإبداعية المعجمية ، وأما الزيادة الصوتية في الإقحام فلا غرابةَ عنده في أن تُعَدّ زيادة صرفية !

3 – 1- في التوليد الصرفيّ :

3 – 1 – 1 . التّوليدُ بالاشتقاق :

الاشتقاقُ أقْوى قواعدِ التوليد إنتاجيّةً في العربيّة . وقد بينّا من قبلُ ([35]) أن قواعدَ الاشتقاق النظرية خمسٌ وعشرون قاعدةً باعتبار أنّ عددَ المقولاتِ المعجميّة خمسٌ هي الاسمُ والفعلُ والصفة والظرفُ والأداة ، وأنّ هذه المقولاتِ يُشتَقّ بعْضها من بعضٍ ، لكنّ المنتجَ من القواعدِ الخمسِ والعشرين ثلاثَ عشْرةَ فقط هي (1) اشتقاقُ فعْل من فعْل ؛ (2) اشتقاقُ فعْل من اسم ؛ (3) اشتقاقُ فعْل من صفة ؛ (4) اشتقاقُ فعْل من أداة ؛ (5) اشتقاقُ اسمٍ من فعْل ؛ (6) اشتقاقُ صفةٍ من فعْل ؛ (7) اشتقاقُ اسمٍ من اسم ؛ (8) اشتقاق صفة من اسم ؛ (9) اشتقاق صفةٍ من صفة ؛ (10) اشتقاقُ اسمٍ من صفة ؛ (11) اشتقاقُ صفة من ظرفٍ ؛ (12) اشتقاقُ اسمٍ من أداة ؛ (13) اشتقاقُ صفة من أداة . على أنّ القواعدَ الأربعَ الأولى لا تظهرُ في الوحداتِ المعجميّة المخصّصة أي المصطلحات لأنها مشتقّاتٌ فعليّة ، والأفعالُ لا تصلح للاصطلاح ، إذ لا يمكنُ للأفعال حَمْلُ المفاهيم مثلما تحملها الأسماء . وإذن فانّ القواعدَ الأساسية في اشتقاقِ الوحدات المصطلحية هي التسعُ الواقعةُ بين (5) و(13) .

وقد نظرْنا في المصطلحاتِ المشتقّة المُحْدَثَة ـــ أي غيرِ المأخُوذَة من المصادرِ القديمة ـــ في الشذور الذهبية فوجدنا صنفيْن : صنْفَ المصطلحاتِ المشتقّة من أُصول جذعية عربيّة، وصنفَ المصطلحات المشتقة من أصول أعجمية مقترَضة . وأقْوى قواعدِ الصنف الأول ظهورًا اثنتان ، هما السّابعة : "اشتقاق اسمٍ من اسم"؛ والثامنة : "اشتقاق صفةٍ من اسم" . ومن أمثلة اشتقاقِ الاسمِ من الاسم "تعَجُّجٌ" ـــ من "عَاجٌ" ـــ وهو "اسمٌ لاستحالة الغُضْروف أو العظامِ إلى هيْئة العَاج"([36]) ، و" تَلَبُّبٌ " – من" لُبَّ " – وهو "استحالةُ جوهر نباتيّ إلى لُبٌ " ([37]) ، و"مُبَيَّضٌ" – على وزنِ "مفْعَل" ، من "بيْضَة" ـــ

(35) إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم ، ص ص 85 – 89 ؛ وينظر له أيضا : مقدمة لنظرية المعجم ، ص ص 146 – 153 .
(36) الشذور الذهبية ، 102 ظ.
(37) نفسه ، 105 ظ .

وهو "عُضوٌ تنغرزُ فيه أصول الأجنة" (38) ؛ ومن أمثلة اشـتقاق الصـفة مـن الاسـم "الدِّيدَانية"ــ من "دِيدَان" جمع "دُود" ــ و"هي حالة مَرَضية ناشئة عن وجود الديدان في الأمْعاء" (39) ، و"لفائفي" ــ من "لفائف" ، جمع "لِفَافَة"ــ وهو "جزءٌ من المعَا الـدقيق (...) كثيرُ التلافيفِ جدًا" (40) ؛ و"مُستَنْبِضة" -من"نبْض" ــ وهو "وصفٌ للآلة الـتي تُستعْمَلُ في قياسِ سُرْعَة النبْض"(41) .

وأما صنفُ المصطلحات المشتقّة من أصولٍ أعجمية فإنّ الغالبَ استعمالُه منـها صفاتٌ مُشتقّةٌ من أسماءٍ أصُول ، ومن أمثلته "المُكَرْبَن" ترجمـةً لـــ"carboné" ، مـن "كَرْبُون" (carbone) ، وهو "صفة لما يحتوي على الكرْبُون" (42) ، "والمُمَغْطَسُ" ترجمـة لــ "magnétisé" ، من "مَغناطيس" ، وهو "كلّ جِسْم حُكَّ في حَجر مَغْناطيس أو [كان] مخلوطًا به" (43) ، و"مُؤزْوَت" ، ترجمة لــ"azoté" من أزُوت"، و"هو المُحتَـوِي علـى الأزُوت" (44) .

3 – 1 – 2 . التَّوْليدُ بالتركيب :

والمرَكّبُ – بمفهومه المعجميّ العامّ – هو مَا اشتمَل من الوَحَداتِ المعجميّة علـى عنصريْن معجميين منفصلين أو أكثرَ ، فإذا تكوّنَ من عنصريْن سميناه "تركيبا ثنائيّـا" ، وإذا تكوَّنَ من ثلاثة عناصرَ فأكثر سميناه "تركيبا مُعقّدا" (45) . على أنّ العناصر المعجمية

---

(38) نفسه ، 502 ظ – 503 و .
(39) نفسه ، 216 ظ .
(40) نفسه ، 491 و .
(41) نفسه ، 521 ظ .
(42) نفسه ، 544 ظ .
(43) نفسه ، 547 ظ .
(44) نفسه ، 551 ظ .
(45) وهو غير " الوحدات المعجمية العباريّة " التي تمثلها " العباراتُ التحليلية " (Locutions analytiques) و"التعابير الاصطلاحية " (Expressions idiomatiques) ؛ ولا نعني بها أيضا المركبات التي تتكون منها في الفرنسية والانجليزية مفرداتٌ أو وحداتٌ معجمية بسيطة مستقلة مثل "Aeroport" و"Blackbird" ، بل نعني بها ما تَركّبَ من وحدتين معجميتين بسيطتين إذا كان التركيبُ من المظهر الأول الذي ذكرنا ومثاله في الفرنسية " porte – monnaie" وفي الانجليزية "country house" ، أو تركّبَ من ثلاثِ وحداتٍ معجميّةٍ بسيطة أو أكثر إذا كان التركيب من النوع الثاني الذي ذكرنا ، وهو الذي اعتبرناه معقدا ، وهذا النوع " المعقد " هو الذي سماه أ. بنفنيست "Synapsie" ومثاله في الفرنسية " machine à écrire" و" aigle pêcheur à tête blanche" – ينظر حول " المركبات الصرفية " باعتبارها وحداتٍ معجمية : Benveniste : Problèmes de

التامة – وهي المنتمية إلى مقولاتِ الاسم والفعل والصفة والظرف – كما سنرى هي المكون الأساسيّ للمركّبات الثنائية ، وأما المعقّداتُ فليس لعناصرها المكوّنة انتماءٌ مقوليّ مخصوص ، وإن كانت الخاصية الاسميّة السمة الأساسية لها ، لما لها – مثل المركّبات الثنائية – من وظيفة إحالية تعيينيّة . والتركيبُ ـــ بمظهريْه ـــ كثيرُ التواتُر في الوحدات المعجميّة المخصّصة ـــ أي المصطلحات ـــ لأنّ الاصطلاحَ على المفهوم الواحد قد يُحْوِجُ العالِمَ إلى استعمال أكثرَ من مُفْردةٍ واحدة لتكوينِ وحدةٍ معجميَّةٍ قادرةٍ على تحديد المفهوم الدقيق الذي يُرادُ الاصطلاحُ عليه . على أنّ التركيبَ في الشذورِ الذهبية قد أدّت إليْه في الحقيقة طبيعةُ المصطلحاتِ الأصليّة التي اشتملَ عليها "معجمُ المعاجمِ الطبيّة" الفرنسيّ ، ولذلك فإنّ اعتمادَه في المعجم العربيّ ليسَ في الغالبِ من اختيارِ التونسيّ والجماعةِ التي اشتركَت في وضع مادّة الكتابِ ، بل هو اتّباعٌ للأصْل الفرنسيّ . وسننظر فيما يلي في المرَكّبات الثنائيّة وفي المُعقّداتِ في الكتاب .

3 – 1 – 2 – 1 . في المرَكّبات الثنائيّة :

وأكثرُ المُرَكّباتِ الثنائيّةِ ذكرًا في الشّذور تنتمي إلى الصنفين التاليين :

3 – 1 – 2 – 1 – 1. المُركّباتُ الإضافيّة : وأهمُّ ضروبها في الكتاب ثلاثةٌ :

---

linguistique générale , 2 /163 -- 176 (Formes nouvelles de la composition nominale) ، وينظر في الكتاب نفسه 2 / 145 – 162 ، وقد عدّ " المركباتَ المعجمية " نحْويّةً تركيبية (Syntaxique) ، ولا نراها كذلك بسبب وظيفتها المفهوميةِ الإحالية ؛ ويُنظرُ حديثٌ موسعٌ عن التركيب ودوره في التوليدِ المعجمي في : L.Guilbert : La créativité lexicale, pp.220 - 269 ؛ وينظر أيضا : M.- F.Mortureux : La lexicologie entre langue et discours, pp.45 – 58 ؛ على أن من المركبات في المراجع المذكورةَ ما يندرجُ تحت ما سنسمّيه نَحْتًا . أما 'الأدبياتُ الصرفية الاشتقاقية التوليدية فإن تقيّد الكثيرينَ من أصحابها بالمنوال الذي يَعتبرُ المكوّنَ التركيبيَّ النحويّ (Syntaxique) المكوّنَ المركزيّ في اللغة قد جعلهم لا يخرجون فيها عمّا يقتضيه المنوالُ من إخضاع الظواهر للتأويل التركيبيّ النحويّ ، ولذلك فإنّ السائدَ فيها هو اعتبار المركباتِ المعجمية " أشياءَ مبْنِيّةً تركيبيًا " (syntactically structured objects) توصفُ حسب " قواعدِ بنيةِ شبهِ الجملة " (phrase – structue rules) وليس حسب " قواعد تكوين الكلمة " (word - formation rules) – ينظر مثلا : S.Anderson : A-Morphous Morpholcgy, p.292 -- 296 ، وكذلك : M.Aronoff : Morphology by Itself, p.16 ؛ ولكن ذلك التقيُّد لم يمنعْ بعضَهم من اعتبار "التركيب" (Compounding) "أكثرَ قواعدِ تكوين الوحداتِ المعجمية في الانغليزية إنتاجيّةً " – ينظر : R.Lieber : Morphplogy and Lexical Semantics, p.46 ؛ وينظر أيضا : J.Bybee : Morphology, p.105 ، وقد عدّت "التركيب" مع " الدّمْج " (Incorporation) من القواعدِ الصرفية في توليدِ الوحداتِ المعجَميّة .

أ – اسمٌ + اسم : ومثاله "إبْرَةُ التلقيحِ" وهي "إبرةٌ من فولاذٍ رفيعةٌ ضيِّقةُ العرض منتهية بسنٍّ رفيع مفرْطح قليلاً ، وعلى أحدِ سطحيْها قناةٌ كالميزابِ صغيرةٌ تجعلُ فيها مادة التلقيح"(46) ؛ و "إبرةُ الربط" و"هي قضيبٌ من فولاذٍ مقوَّسٌ يختلفُ في الطول والغلظ ، وفي كعبها سَمٌّ ينفذُ فيه خيطٌ به يُوصَلُ إلى العرْقِ الذي يُرادُ ربْطُهُ" (47) .

ب – صِفَةٌ + اسم : ومثاله " مثَمَّنُ الرقْمِ " ، وهو " اسمٌ لأحدِ الأربطةِ لأنّ استدارةَ لَفّاته تتصالبُ على شكل ثمانيةٍ بالرقم العربي القديم الذي شكله هكذا 8 ، وهذا الرباط يستعملُ لضغط المفاصل أو لحفظ الوضعيات عليها " (48) ؛ و " مُدِرُّ البوْل " ، وهو "الدواءُ الذي إذا تُنُووِلَ زادَ في إفراز البول" (49) .

ج – ظرفٌ + اسم : ومثاله "بَيْنَ العَضَلاتِ" وقد "سُمّيَ بذلك الوُرَيْقاتُ الوتَرِيَّةُ العريضةُ الموْضُوعَةُ بين العضلاتِ وتكون كرباط لها " (50) ؛ و"تَحْتَ المَبْيَض" وهو يقال "لأعضاءِ التذكير في النباتِ أو يقالُ لمجمع أعضاءِ التأنيث" (51) .

ومن هذا النوع مركّباتٌ كثيرة تنتمي إلى ما سمّيناه من قبلُ "مركّباتٍ اسميّةٌ هَجينَة" (52) ، وهي متكوِّنةٌ في الغالبِ من عنصرٍ عربيٍّ وعنصرٍ أعجميٍّ إذا كان المصطلحُ مركّبا ثنائيًّا ، ومن أمثلتها "أوكسيدُ النُّحاس" (53) و "تَحْتَ فُوسْفيت" (54) .

ويُلاحَظ من الأمثلة المتقدِّمَة ما بين العنصرين المكوِّنين للمركّب الثنائيّ من علاقة تحديديّة ؛ فإنّ العنصرَ الأولَ منها – سواءٌ كان اسمًا أو صفة أو ظرفًا – مُحَدِّدٌ (Déterminant) ، والعنصرَ الثانيَ محدَّدٌ (Déterminé) . فإن الاسم – "إبرةٌ" – في (أ) يحدِّدُ التلقيح بتعيينِ الوسيلة التي يكون بها كما يحدِّد ربطَ العرْقِ بتحديد الوسيلة التي يتحقّقُ بها ؛ والصفةُ "مُثَمَّنٌ" في (ب) تُحدِّدُ الرقْمَ الذي يُشَبَّه به الرباط وهو "ثمانية" ،

(46) الشذور الذهبية ، 3 ظ .
(47) نفسه ، 4 و .
(48) نفسه ، 505 و .
(49) نفسه ، 510 ظ .
(50) نفسه ، 90 ظ .
(51) نفسه ، 95 و .
(52) ينظر إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم ، ص 142 .
(53) الشذور الذهبية ، 56 ظ .
(54) نفسه ، 94 و .

ولو كان للرباط شكلٍ رقم آخر لاستعملت الصفة الموافقة له مثل "مُخَمّسٌ" و"مسدّسٌ" ؛ والصفة "مُدرٌّ" تحدّدُ المادّةَ التي يُسيلها الموصوفُ المحذوفُ – أي "الـدواءُ " – وهـي "البولُ" ، وليست "الحَليبَ" أو "العَرَقَ" ؛ كما أنّ الظرفَ في (ج) يحدّدُ العضوَ الذي يكون موضعًا : العضلات التي تكون بينها الوريقات الوترية ، والمَبْيَضُ لمذي تكون تحته أعْضاءُ التّذكيرِ وأعْضاء التأنيث في النّبات .

3 – 1 – 2 – 1 – 2 . **المركّباتُ الوصفيّةُ** : وهي مركّباتٌ نعتيّةٌ من وجهةِ النظر النحوية الإعرابيّة ، لكنّ وظيفتها الإحاليّة تجعل منها مركباتٍ وصفيّة مُعجميّة . ومنها في الكتابِ ضربان :

أ ــ اسمٍ + صفة : ومثاله "أجْسامٌ سُنْبليّة" وهي "الأجزاءُ الخلفيَّة الهرميَّة للنخاع المستطيل" ([55]) ، و "أجسامٌ شَبَكيّة" وهي "مجموعُ جُيُوبٍ شبكية توجـد بـين الأدَمَـة والبَشَرة" ([56]) .

ب ــ صِفَة + صِفة : ومثاله "تَرْقويّ غُرابيّ " وهو "وصْفٌ لكلّ ما يرتبطُ في النتوء الغرابي للكتف والتّرْقُوة" ([57]) ؛ و" مُستقيميٌّ مَهْبليّ " وهو "وصْفٌ لما يخـصّ المسـتقيمَ والمهبلَ ، فيقال حاجزٌ مستقيميٌّ مهبليٌّ للحاجز المتكوّن من التِصاق المسـتقيمِ بالمَهْبِـل الفاصلِ بينهما" ([58]) .

والعلاقة بين هذه المركبات أيضا علاقة تحديديّةٌ ، لكن المحدَّدَ في (أ) هو العنصـر الثاني والمحدِّدَ هو العنصر الأول لأنّ الصفة – "سنْبُليّةٌ" و"شَـبَكِيَّةٌ" – تحـدّدُ الموصـوفَ "أجْسَامٌ" ؛ وأمّا في (ب) فإنّ عنصُرَي كلّ من المركّبيْن يشتركان معا في تحديد موصوف محذوف هو المُحَدِّدُ الحقيقيّ : وقد أحيل إليه بـ "ما يرتبطُ" في تعريف المركّب الأوّل و"ما يخُصّ" في المركّب الثاني .

---

(55) نفسه ، 11 و .
(56) نفسه ، 11 و .
(57) نفسه ، 98 ظ .
(58) نفسه ، 521 ظ .

3 – 1 – 2 – 2 . في المُعَقّدات :

والمعقّدات مُركّبات أطلقَ عليها أميل بنفنيست (E.Benveniste) – كما ذكرنا من قبل – مصطلحَ " Synapsie" ، وقد أخذَه من اليُونَانيّة σύναψις (Sunapsis) ومعناهُ الأصْليّ "وصْلٌ" و"رَبْطٌ " و"جَمعٌ" (59) ، وقد تناول لوي غلبار (L.Guilbert) الظاهرة نفسها وسماها Composition "syntagmatique" ou "synaptique" (60) ؛ وهي تختلف عن المركّبات الثنائية بتعدّد عناصرها المكوّنة لها ، فإنّ تلك العناصرَ قد تكوُن ثلاثة ، وقد تكون أربعَة ، وقد تكون خمسة ، وقد تكون ستّة ، وقد تبلغُ السبعة .

3 – 1 – 2 – 2 – 1 . **المعقّدُ الثّلاثيُّ العناصِرِ** : فأما المعقّدُ الثّلاثيُّ العناصِرِ – وهو متواترٌ في الكتابِ توَاترًا ظاهرًا – فيردُ على أشكالٍ مختلفة ، أهمها السبعَةُ التالية :

أ – اسم + اسم + اسم : ومن أمثلته المركّبان الإضافيّان التاليان : "حَدُّ علمِ التشخيص" (61) و"عدمُ قابليةِ الضّغْط" (62) ، وهذه البنية المركّبية هي الغالبة في تمثيل هذا الشكل .

ب – اسم + ظرف + اسم : ومن أمثلته " الشّريانَانِ تحْتَ التَّرقُوَة " (63) – وهما "عرْقَان موضُوعان في الجهة العليا من الصدْر والجهة السفلى من العُنُق" – و "العَصَبُ تحْتَ اللسان" (64) .

ج – ظرف + اسم + اسم : ومن أمثلته "تحْتَ كبريتيتِ الكلس" (65) و"فَوْقَ أوكسيد الفِضّة" (66) ، وهما مصطلحان كيميائيان ينتميان إلى "المركّباتِ الهجينة" ؛

(59) ينظر E.Benveniste : Problèmes de linguistique générale , 2 /.172 .

(60) L.Guilbert : La créativité lexicale , p.249 .

(61) الشذور الذهبية ، 146 ظ .

(62) نفسه ، 366 ظ .

(63) نفسه ، 311 و .

(64) نفسه ، 374 و .

(65) نفسه ، 94 ظ . وقد ذكرنا هذا الشكل هنا لتواتره في الكتاب ، ولم نهتمّ بغيره من الأشكال التي تمثلها المصطلحات الهجينة والمصطلحات المقترضة المعقدة في الفقرات التالية ، إلا في الفقرة (ب) من "المعقد السداسيّ العناصر".

(66) نفسه ، 421 ظ .

والعنصران الأول والثاني في كلا المثالين يكونان في ذاهما مصطلحين مستقلين ، يقابل أولهما في الفرنسية "hyposulfite"، ويقابل الثاني "peroxyde" .

د – اسم + صفة + صفة : ومن أمثلته "العَصَبُ الثلاثيُّ التّوأميّ" [67] و "العَصَبُ الرِّئويُّ المَعديُّ" [68] .

هـ – صفة + صفة + اسم : ومن أمثلته "عَضُديَّة أعْلَى الكُعْبَرَة" [69] و"عَضُديّة أعْلَى المُشْط" [70] ، وهما وصفان لعضلتين من عَضَلات العَضُد . والمُعَيَّنُ في المثالين مَوْصُوفٌ محذوفٌ – هو "العَضَلَة" – يقومُ مقامَه العنصرُ الأولُ في التّركيبِ وهو الصّفةُ "عَضُدِيّة" .

و – صفة + صفة + صفة : ومن أمثلته "ظهريّةٌ قَطَنِيَّةٌ منكِبيَّةٌ" [71] في وصف إحدى العضلات ، و"القابضةُ القصيرةُ الإبْهاميّة" [72] في وصْفِ إحْدى العضلات أيضا ، والصفات الثلاث تتساوى في تخصيص المُعَيَّن المحذوفِ وهو "العضَلَة" .

ز – صفة + ظرف + اسم : ومن أمثلته "زَنْديّ فَوقَ الرَّاحة" [73] في وَصْفِ "الفرْعِ الشّرْيَانيّ الذي يُرسِلُهُ الزنْدُ أسفلَ قبْضةِ اليَدِ بقليل" ، و"ظَهْريَّة فَوْقَ القَدَمِ" [74] في وصفِ إحدى العَضَلات . وهذا الشكل شبيهٌ بالشكل (هـ) في الوظيفةِ الإحاليّة لأنّ العنصرَ الأوّل – "الزَنديّ" – في المثال الأول مُرْجعٌ إلى "الفرْعِ الشّريَانيّ" الذي حُذِفَ ، والعنصرَ الأوّلَ – "ظهريّة" – في المثال الثاني مرجعٌ إلى العضلة المعنية ، وأما العنصران الثاني والثالث في المثالين فيحدّدان الموصوفَ المحذوفَ أو الصفة التي تقوم مقامه .

---

(67) نفسه ، 374 و .
(68) نفسه ، 374 و .
(69) نفسه ، 376 و .
(70) نفسه ، 376 و .
(71) نفسه ، 360 و .
(72) نفسه ، 423 و .
(73) نفسه ، 258 ظ .
(74) نفسه ، 360 و .

3 – 1 – 2 – 2 – 2 . **المعقَدُ الرُّباعيّ العناصرِ** : وهو أيضا يَرِدُ علــى أشــكالٍ مختلفَة ، لكنّه أقلُّ تواترا من المعقَد الثلاثيّ ، على أنّ الجديدَ فيه ظهورُ الأداةِ مع المقولات الأساسية الثلاثِ التي رأيناها في المركّب الثنائيّ وفي المعقّد الثلاثيّ ، وهي الاسمُ والصــفةُ والظرفُ ، وأهمّ الأشكال التي يردُ عليها أرْبَعَةٌ ، هي :

أ – اسم + صفة + صفة + صفة : ومن أمثلته "العظمُ الأوّلُ المشْطيُّ القَدَميُّ" ([75]) – وهو أقصَرُ عظام المشطِ – و"العظمُ الثّاني المشطيُّ القَدَميُّ" ([76]) ، وهو أطــولُ عظــام المشط ؛ والسِّمَةُ المُميِّزَةُ بين العظْمَيْن في المصطلحيْن هي الصفةُ العدديّة : "الأول" – الدالّة ضمنيّا على "القصر" – و "الثاني" الدالّةُ ضمنيّا على "الطّول" .

ب ـــ اسم + أداة + اسم + صفة : ومثاله " التّوالُدُ بالخِلْقَــة الطبيعيّــة " ([77]) ، ومعناه " وجودُ نباتٍ جديد متميّزٍ عن أصله مائلٍ له ومتقوٍّ بالقوّة الحياتيّة بدونِ احتياج إلى تلقيح " .

ج – صفة + ظرف + اسم + اسم : ومثاله "زَنْديّ فوقَ سُلامةِ الإبهــام" ([78]) ، وهو وصفٌ للعضلة " الطويلة الباسطةِ للإبهام " .

د – صفة + صفة + صفة + صفة : ومثاله "القابضةُ القصيرةُ الإبهاميّة اليَديّــة" ([79]) ، نسبة إلى "اليَد"، عوض "اليدويّة" المتداوَلة ، وهي عضلة " تمتدّ من العظم الكبير والأربطة الخلفية الرسغية والعظم الثالث الكفيّ إلى الجزء العلويّ من السُّــلامية الأولى للإبهام" ؛ و"القابضَةُ القصيرةُ الخنصريّة القَدَميّة" ([80]) ، وهي عضلة "ترتبط في الطــرفِ الخلفيّ للعظم الخامسِ المشطيّ وفي الجزءِ الخلفيّ من السُّلامية الأولى لخنصر القــدم" ؛ والمصطلحان كما يُلاحَظُ في وصف العضلات ، لكنّ الأوّلَ يميّزُ العضلةَ الموصوفةَ عــن

---

(75) نفسه ، 378 و .
(76) نفسه ، 378 ظ .
(77) نفسه ، 107 و .
(78) نفسه ، 258 ظ .
(79) نفسه ، 423 و - 423 ظ .
(80) نفسه ، 423 ظ .

عضلة أخرى هي "القابضةُ القصيرةُ الإبهاميّةُ" ([81]) وهي "ترتبط من إحد[ى] جهاتها بالعقبِ والعظمَة الأخيرة الإسْفينيّة ومن الجهة الأخرى بقاعدة السّلامية الأولى للإبهام" ، والثاني يميّزُ العضلةَ الموصوفةَ عن "العضَلة القابضة القصيرة الخنْصريّة" ([82]) ، وهي "ترتبطُ من أعلَى بالأرْبطة الرُّسْغية الخلفية وبشوكة العظم الكلابيّ ومن أسفلَ بالجهة الإنسيّة من طرفِ السّلامية الخنصريّة" . والصفتان "اليديّةُ" في المعقَد الأول و"القَدَميّةُ" في المعقّد الثاني هما السّمتان المميّزتان للعضلتين "الإبهامية اليدية" عن "الإبهامية" و"والخنصرية القدمية" عن "الخنصريّة" .

3 – 1 – 2 – 2 – 3 . **المعقّدُ الخُماسيُّ العنَاصِر** : وهو يشبهُ المعقّدَ الرّباعيَّ في توسّعه المقوليّ باشتماله على الأداة إضافةً إلى الاسمِ والصفةِ والظرْفِ ، ويشبهُهُ أيضا في التواتر من حيث الأشكالُ التي يردُ عليها في الكتاب ، لكنه أقلّ منه ظهورًا في الاستعمال ؛ والأشكالُ التي وجدناه يرد عليها في الشذور الذهبية إذن أربعةٌ ، هي :

أ – اسم + صفة + صفة + أداة + اسم : وهو أكثر الأشكال الخمسة تواترا ، ومن أمثلته " العَصَبُ الوحْشيُّ المُحَرِّكُ للمقلة " ([83]) ، و"العَضَلَةُ العَاصِرَةُ الكاذِبَةُ للمثانَة" ([84]) .

ب – اسم + اسم + اسم + صفة + صفة : ومثاله "عدمُ انْثقابِ القَناةِ السمعيّة الظّاهِرة" ([85]) .

ج – اسم + صفة + أداة + اسم + صفة : ومثاله "ماءٌ مُدِرٌّ للبَوْل مُكَوْفَرٌ " ([86]) ، وترتيبُ العناصر في هذا الشكل قابل للتحوير لأنّ الصفة الثانية " مُكوْفَرٌ " قابلة لأن تكون عنصرا ثانيا .

د – صفة + ظرف + اسم + أداة + اسم : ومثاله "زنديّ فوقَ المنْط للإبهام" ([87]) ، وهو اسم العضلة المقرّبة للإبهام .

---

(81) نفسه ، 423 و .
(82) نفسه ، 423 ظ .
(83) نفسه ، 374 ظ .
(84) نفسه ، 376 ظ .
(85) نفسه ، 366 و .
(86) نفسه ، 497 ظ .

3 – 1 – 2 – 2 – 4 . **المعقّد السُّداسيُّ العناصرِ** : وهو أقلُّ تواترا من الخماسيَ من حيث الأشكالُ لأننا وجدنا له في الكتاب شكلين اثنين ، وهو أقلّ منه تواترا من حيث الاستعمالُ لأنّ الأمثلةَ عليه قليلة ؛ لكنّ الجديدَ فيه هو ظهورُ الفعْلِ مع المقولاتِ الأساسية الأربعِ التي كوّنت المعقّديْن الرباعيَّ والخماسيَّ ، وهي الاسمُ والصفةُ والظـرفُ والأداةُ ، فقد توسّعَ هذا النوعُ من المعَقّدَاتِ مَقوليًا حتى شمل مقولةَ الفعل ، وفي ذلك مـا يُـوحي بقابليّته ليتكوَّنَ من المقولاتِ الخمْس ، وقد وجدْنا بالفعل مصطلحًا سداسيًا هجينًـا أولُ عناصره الظرفُ ، هو الذي عددناه شكلاً ثانيًا فيما يلي :

أ – أداة + فعل + أداة + اسم + أداة + اسم : ومثاله "ما يُفْصَدُ مِن الذّراعِ مِـن الأوردة" (88) و"مَا يُفْصَدُ من العُنقِ من الأوْردة" (89) .

ب – ظرف + اسم + اسم + صفة + أداة + اسم : ومثاله " تحْتَ إيدْروكْلُورات الأوكْسيد الأوّلِ للأنتيمُون " ، وهو من المصطلحاتِ الكيميائيَّة التي يَكثُر فيها التركيبُ في اللغة الفرنسية – اللغةِ المصدرِ للكتاب – فإذا نُقلتْ إلى العربية تجزّأت المركّبات إلى أكثرَ من عنصَرٍ ، وذلك ما نلاحظُه في العنصرينِ الأوّل والثاني – " تحْتَ إيـدروكْلورات' – المنقوليْن من " hypohydrochlorate" ، والعنصريْن الثالثِ والرابعِ – "الأوكْسيد الأوّل' – المنقولين من "monoxyde "

3 – 1 – 2 – 2 – 5 . **المعقّدُ السُّباعيّ العناصِر** : وهو أقلُّ من المعقّد السداسـيّ تواتُرًا من حيثُ الأشكالُ إذ لم نجدْ له إلاّ شكلا واحدًا ؛ وهو يشبهُهُ في قلّةِ استعماله لندرة الأمثلة عليه . والشكلُ الممثّلُ له في الكتاب هو.: [اسم + صفة + صفة + صفة + أداة + اسم + اسم] : ومثاله "العضلةُ القَابضةُ المشْتَرَكَةُ الطويلةُ لأصابعِ الرِّجْل" (90) ، و"العضلةُ القابضةُ المشتَرَكَةُ القصيرَةُ لأصَابعِ الرِّجْل"(91) ؛ والسِّمةُ المميّزةُ بين العضلتين والفاصلة بين المعقّدين هي الصّفَةُ : "الطويلةُ" في الأوّل و"القصيرةُ" في الثاني .

---

(87) نفسه ، 258 ظ .
(88) نفسه ، 502 و .
(89) نفسه : 502 و .
(90) نفسه ، 376 ظ .
(91) نفسه ، 376 ظ .

3 – 1 – 2 – 3 . في السّمات الغالبة على المعقّدات :

قد أقرّ أميل بنفنيست وجودَ سمات أساسية في المعقّدات (Synapsies) الفرنسيّة التي وصفها ، وهي عنده سبعٌ [92] : (1) الطبيعةُ التركيبيّة (Syntaxique) النحويّة (لا الصرفيّة) للعلاقة بين العناصر ؛ (2) استعمالُ الروابط (Joncteurs) من أجلِ ذلك ، وخاصّة الأداتين de و à ؛ (3) ترتيبُ العناصرِ في المُعَقّـدات مـن المحـدَّدِ (Déterminé) إلى المُحَـدِّد (Déterminant) ؛ (4) شكلُ المُعَقّداتِ المعجَميُّ التامُّ ، والاختيارُ الحرّ لأيّ اسمٍ أو صفةٍ لتكوينِ المعقّد ؛ (5) غيابُ أداةِ التعريف قبلَ المُحَدِّد (Déterminant) ؛ (6) إمكانيَةُ توسُّعِ (Expansion) أيّ عُنصرٍ من العناصر المكوِّنة ؛ (7) الخاصيّة الفريدةُ الثابتةُ لمدلول المعقّد . ونريد أن ننظرَ في خمسٍ منها هي الأربعُ الأولى والسابعة الأخيرة .

وقد رأى لوي غلبار في هذه السّماتِ – باستثناء السِّمة (7) – تَوَجّهًا تركيبيًا نحويًا (Syntaxique) ظاهرًا [93] ، وذلك ما تؤكّدُه السمةُ الأولى أيضا ، وقد أكّـدت العلاقةَ التركيبيَّةَ النحويّةَ بين العناصر المكوِّنة ؛ وهذا يُعَدُّ بَديهيًا إذا راعيْنا طبيعةَ الانتظامِ في ترتيبِ العناصرِ داخلَ المعقّد ، بل وداخلَ المركّبِ أيضا ؛ فإن العلاقـاتِ المنظّمـةَ لترتيبها ينْبغي أن تكونَ العلاقاتِ التي تربطُ بين عناصرِ الجملة ، مثلَ علاقةِ المضـافِ بالمضافِ إليه ، والنعتِ بمنعوته ، والجارِّ بالمجرور ؛ ولكنّ المعقّدات التي ذكرْناها جميعًا – وهي ذاتُ طبيعةٍ اسميّة ووصفيّة أساسًا – تنقُصها علاقةٌ أساسيّةٌ ليتحقّقَ فيها الانتظـامُ النحويّ التركيبيّ الذي يجعل منها مُعقّداتٍ نحويَّةً بحقّ : هي العلاقةُ بين المبتدَإِ والخبَرِ ، فهيَ إمّا ابتدائيّةٌ بلا خبَرٍ إذا بُدئتْ باسم ، مثل "العظْمُ الأوّلُ المشْطيُّ القَدَميُّ" و"العَضَلَةُ القابضةُ المشترَكَةُ الطويلةُ لأصابعِ الرِّجْلِ" ، أو بُدِئتْ بصفة مثل "ظهْرِيَّةٌ قَطَنيّةٌ منكبيَّةٌ" و"القابضَةُ القصيرَةُ الإبْهاميَّةُ اليَديّة" ، وإما خبَرِيَّةٌ بلا مُبْتَدَإٍ إذا بدئتْ بظرْفٍ مثل "تحتَ كبريتيتِ الكلْس" و "تحتَ أوكْسيدِ الفضّة" ، ولذلك فإنها تندَرِجُ جميعا تحتَ ما سمّـاهُ ستيفن أندرسن – وهو يتحدّثُ عن "المُرَكّبات" – "أشباهَ جُمَـلٍ" (Phrases) [94] .

---

(92) ينظر : E.Benveniste : Problèmes de linguistique générale, 2 /172 - 173 ؛ وينظر أيضا : L.Guilbert : La créativité lexicale, p.251 .

(93) L.Guilbert : La créativité lexicale . p.251 .

(94) S.Anderson : A-Morphous Morphology, pp.294 - 296 .

ولكنّ كونَ هذه المركّبات والمعقّدات " أشباهَ جُمل" — أي "كيانات نحويّةً" — لم يمنعْ من اعتبارها "كيانات معجميةً" مولّدةً صرفيًا . فإن لوي غلبار قد عالجها في باب "التوليد الصرفي" ([95]) ، وستيفنْ أندرْسن قد عالجها في فصلٍ مُسْتقلّ حول "المركّبات" (Composites) من حيث هي وحداتٌ معجميّة ذاتُ بنيةٍ داخلية ([96]) ، بل إنّ من اللسانيين من عدّ "التركيبَ" — من حيث هو "ظاهرة صرفيّةٌ" — "أكثرَ قواعدِ تكوينِ الوحداتِ المعجميّة في الانقليزية انتاجيّةً" ([97]) ، ومنهم من عدّ الوحداتِ المعجمية المولّدةَ بالتركيب "وحداتٍ معجمية مُعَقّدةً صرْفيًا" ([98]) . وذلك كلّه يُعطي المركّباتِ والمعقّدات شرعيّةَ أنْ تُعدَّ "كياناتٍ صرفيّةً معجميّةً" قد تكسّرَ فيها انتظامُ الخاصيّةِ النحويّةِ التّركيبيّةِ وأقيمتْ على نظامِ بنيةٍ صرفية داخلية خاصّة ، وغلبتِ الخاصيّةُ المعْجميّةُ عليها — وقد أكّدهما السّمتانِ (4) و (7) — بسببِ الوظيفة الإحاليّة التي وُلّدَتْ من أجلها .

والسِّمةُ الثانيةُ غيرُ قابلةٍ للتعميمِ على العربيّة لأنّ الربطَ فيها يَكونُ بالأداةِ كما يكون معنويًّا مثل الربطِ بين المتضايفين الذي تستعملُ له الفرنسية الأداتين " à " و "de" ؛ واستعمالُ هاتين الأداتين مهمّ في التفريق بين العربية والفرنسيّة لأنّ من المعقّداتِ الثلاثيةِ العناصرِ في الفرنسيةِ ما يصبحُ في العربية مركّبا إضافيّا مثل "chambre à coucher" الذي يصبحُ "غرْفة النّوم" و" chemin de fer " الذي يصبح "سِكّة الحَديد" ([99]) ، أو يصبحُ مركّبا وصفيّا مثل "machine à écrire " الذي يُصبحُ "آلة كاتبة" ، و" nappe d'eau " الذي يصبحُ "طبقة مائيّة" ، ولا تستعملُ الأداةُ في أيّ من المركّبين في العربية ليصيرَ مُعقّدا ثلاثيّ العناصر ؛ فما تُضْطرُّ إليه الفرنسية إذن لتكوين المعقّدِ الثلاثيّ المشتملِ على إحدى

---

(95) L.Guilbert : La créativité lexicale , pp.199 – 278 (La syntagmatique lexicale) ، والباب كله هو الثالث من القسم الثاني الكبير المخصص للاشتقاق (La dérivation) ، ص ص 103 – 278 .

(96) S.Anderson : A-Morphous Morphology, pp.292 – 319 ، والفصل هو الحادي عشر وعنوانه " Composites : words with internal structure " ، ولا يخرج مفهوم "Composites" عنده عن مفهوم "Compounds" .

(97) ينظر : R.Lieber : Morphology and Lexical Semantics, p. 46 ، وقد قسّمت المركبات إلى صنفين :
(1) المركبات الجذرية "Root compounds " وهي التي يكون الجذع الثاني فيها غير مشتقّ من فعل ، ومثالها "textil mill , towel rack " ؛ (2) المركّبات التأليفيّة ("Synthetic compounds") ، وهي التي يكون الجذع الثاني فيها مشتقا فعليا ، ومثالها "truck driver , waste disposal " .

(98) ينظر : J.Bybee : Morphology, p.105 ، ومن أمثلة المركبات التي ذكرت "school bus , black board".

(99) كما يصبح هذا المركبُ في العربية مركبا وصفيًا إذ يقال أيضا " سكة حديديّة " .

الأداتين "à" و "de" ليست العربيّة مُضْطرَّة إليه لأنّ ما يُقابل هذا النوعَ من المعقّد فيها هو المركَّبُ الثنائيّ الإضافي أو الوصْفيُّ .

والسّمةُ الثّالثةُ المتّصلةُ بالعلاقة التّحْديديّة بين العناصرِ لا تختلفُ فيها العربيّة عن الفرنسيّة لأنّ طبيعة بنيةِ المركّبِ فيها تفرضُ أن يكونَ العنصرُ الأوّل مُحدَّدا (Déterminé) وأن يكونَ العنصرُ الثّاني وما يتْبعُه مُحدِّدًا (Déterminant) ، فتلكَ هي طبيعةُ العلاقة بين المضافِ والمضافِ إليه والصفةِ وموصوفِها والمبتدإ وخبرِه ، إذ لا يَتقدّمُ المضافُ إليه على المضافِ ولا الصفةُ على الموصوفِ ولا الخبرُ على المبتدإ إلاّ في حالتيْ تكوُّنِ الخبرِ من جارٍّ ومجْرورٍ أو ظرفٍ ومضافٍ إليه بعده . ولكنّ هذا الاستثناءَ لم يَظهَرْ له أثرٌ في تعميم السّمة ، ولا شكّ أنّ للترّجمة من الفرنسيّة إلى العربيّة دورًا مهمّا في التّعميم أيضا . فإنّ شكلاً مثل [ظرف + اسم + اسم] أو شكْلاً مثل [ظرف + اسم + اسم + صفة + أداة + اسم] لا يدلاّن في الأمثلة التي قدّمنا على تقدُّم المُحدِّد (Déterminant) على المُحدَّد (Déterminé) لأنّ العنصريْن الأولَ والثانيَ فيهما [ظرف + اسم] إنّما يترجمَان عنصرًا معجميًّا فرنسيًّا واحدًا هو "hyposulfite" في مثالِ "تحْتَ كبريتيتِ الكلْس" و"hypohydrochlorate" في مثال "تحْتَ إيدرُوكْلُورَات الأوكْسيدِ الأوّلِ للانتيمون" ، إضافة إلى أنّ العنصريْن الثالثَ والرابعَ [الأوكسيد الأوّل] في المثالِ نفسِه ترجمةٌ لعنصرٍ معجميّ فرنسيّ واحدٍ هو "monoxyde" ، وذلك يجعلُ من المركّبيْن "تحْتَ كبريتيت" و"تحْتَ إيدروكْلورات" محدَّديْن (Déterminés) رَغْمَ تكوُّنهما من [ظرف + اسم] . ولا يختلّ هذا التعميمُ فيما نَرى إلاّ في المعقّدات المنْبنيَةِ على [صفة + صفة + صفة] ، ومثالها "ظهْرِيَّةٌ قَطَنِيَّةٌ مَنْكِبيّة" ، وعلى [صفة + صفة + صفة + صفة] ، ومثالها "القَابضَةُ القصيرةُ الإبهاميَّةُ القَدَميَّةُ" . فإنّ الصفاتِ (1) و(2) و(3) في المعقّد الثلاثيّ متساويةٌ في الإحالة التخصيصيّة إلى موصوفٍ واحدٍ محذوفٍ هو "عَضَلَةٌ" ، وكذلك الصفاتُ (1) و(2) و(3) و(4) في المعقّدِ الرباعيّ متساوية في الإحالة التخصيصيّة إلى موصوفٍ واحد محذوفٍ هو "العَضَلَةُ" أيضا ، وإن كانت الصفة (4) أكثرُ تخصيصاً لأنها تميّز العضلة الموصوفةَ عن عضلة أخرى هي "القابضةُ القصيرةُ الإبهاميّةُ اليَديّة" ؛ ويمكن لنا أن نَرى في الصفَات الثّلاثِ في

المعقّد الثُّلاثيّ وفي الصفات الأربع في المعقّد الرباعيّ عناصرَ مُحَدِّدَةٌ (Déterminants) لعنصرٍ مُحَدَّد (Déterminé) هو الموصوفُ المحْذُوفُ في المركّبيْن ، وهو " العَضَلَةُ " .

وأمّا السّمةُ الرّابعةُ فقد أكّدْناها في الحديثِ عن السمة (1) ؛ فإنّ المُعَقّدَاتِ التي ذكرنا – مثل المركّباتِ – وَحداتٌ معجمية ذاتُ كياناتٍ صرْفية مُبْنَيَنَة (Structurés) داخليًّا ؛ وهي مركّباتٌ اسميّةٌ خالصةٌ أو وصفيّةٌ ذاتُ طبيعة اسميّة لأنّ الصفاتِ التي رأينا إما أن تكونَ مُحيلةً إلى مَوصُوفٍ اسميّ مذكورٍ في المصطلح – مثل الصفاتِ الثلاث في "العظْمُ الأوّلُ المُشْطيُّ القَدَميُّ" المحيلةِ إلى "العظمِ" – وإما أن تحيل إلى موصوفٍ اسميّ محذوف مثل الصفَة في "عَضُدِيَّة أعْلَى المُشْط" المحيلةِ إلى إحدى عضَلاتِ العَضُد . على أنّ القولَ بـ "الاختيار الحرّ لأيِّ اسم أو صفةٍ لتكوين المعقّد" – باعتبار العنصرِ الثالثِ المتمِّمِ الأساسيّ هو الأداة الرابطة "à" أو "de" – يَضْعُفُ إذا طُبِّقَ على العربيّة ، وذلك (1) لأنّ الأداتين الرابطتين تُحْذَفان في العربية فيتولّد عن المعقّد مركّبٌ ثنائيّ إضافيّ أو وَصفيّ ؛ (2) لأنّ العناصرَ المكوّنة للمركّباتِ وللمعقّدات في العربية لا تَنتمي إلى مَقُولاتِ الاسمِ والصّفة والأداةِ فحسب بل تنْتمي كما رأينا إلى مقولتيّ الظرْفِ والفعل أيضا ، فمن أمثلة المركّباتِ المشتملة على الظرفِ "بينَ العَضَلات" و"تَحْتَ المَبْيَض" ، ومن أمثلة المعقّدات المشتملة عليه "زَنْديّ فوقَ الراحة" و"العَصَبُ تَحْتَ اللسان" ؛ وأما الفعلُ فقد رأيناهُ في المعقّد السداسيّ ومن أمثلته "ما يُفْصَدُ من الذّراعِ من الأوْرِدَة" . ولا شكّ أنّ الاختيارَ بين الاسم والصفة أكبرُ ، لكنّ بقيّةَ المقولاتِ ذاتُ منزلةٍ مهمّةٍ في الاستعمال في تكْوينِ المعقّداتِ خاصّة .

فأمّا السمةُ السابعةُ وهي "الخاصيّة الفريدةُ الثّابتةُ لمدلولِ المُعَقّد" – أو لمفهومه إذا كان المعقّدُ مصطلحًا مثل المصطلحاتِ التي نعالجُها – فإنها ليستْ خاصةً بالمعقّدات الفرنسيّة أو العربيّة بل هي عامّةٌ تشمل المعقّداتِ المعجميَّةَ في اللّغاتِ المختلفة ، ولولا توفُّرُ هذه السمَة في المعقّدات لانْتفَتْ عنها الخاصيّة المعجميَّة ولما تحقّقَتْ فيها السّمةُ (4) السّابقَة .

ويمْكنُ أن نُضيفَ إلى السّماتِ السّابقة ثلاثَ سماتٍ أخرى قد أدّى إليها وَصْفُ المعقّداتِ في العربيّة :

(1) كلّما تعدّدَت العناصرُ المعجمية المكوّنَةُ للمعقّد توسَّعَ انتماؤُها المقُوليّ فشملتْ مع الاسمِ والصفَة الأداةَ والظرفَ والفعلَ .

(2) تتّخذُ المعقّداتُ أشكالاً مختلفة ، وكلّما كثُرَت العنَاصرُ قلّ عَددُ الأشْكَال .

(3) إذا قلّ عددُ أشكَالِ المُعَقّدِ قلّ تواتُرهُ في الاستعمال .

3 - 1 - 3 . التَوْليدُ بالنّحْت :

النّحْتُ حسبَ أوّلِ تعريفٍ وردَ لهُ في كتبِ اللغةِ – وهو تعريفُ الخليل في كتاب "العين" (100) – هو أنْ تأخُذَ "من كَلمتيْنِ مُتعاقبتيْن كلمَةً" أو أن تَبنْيَ "من الكلمتيْن كَلمةً" ، وقد ضربَ الخليل لذلك أمثلةً منها "حيْعَلَ" و "حيْعَلَةٌ " من "حَيّ علَى" ، و"تعبْشَمَ الرجلُ وتَعبْقَسَ ، ورَجُل عبْشَميٌّ إذا كان من عبْدِ شمْس" ، وقد بيّنَ كيفَ ولّدَتْ كَلمةُ "عبْشَمِيَّةٌ" الواردةُ في شاهدٌ من شواهده الشعريّة : " أخَذَ [الشّاعِرُ] العينَ والباءَ من "عَبْد" وأخذ الشينَ والميمَ من "شمْس" وأسْقطَ الدالَ والسين ، فبَنى من الكلمتيْن كلمةً ، فهذا من النَّحْت" . وقد أخذَ بثنائيّة الأصلِ من بعده أحمد بن فارس فقال في الصّاحبي : "العَربُ تَنْحتُ من كلمتَين كلمةً واحدة ، وهو جنسٌ من الاختصار ، وذلكَ رَجُلٌ عبشميٌّ منسوبٌ إلى اسميْن" (101) ، وقد جعل هذا مذهبَه في كتابِ المقاييس في تفسيرِ ما زادَ على الثلاثة من الرباعيّ والخماسيّ (102) . لكنّ في حديث السيوطي عن النّحتِ في المزهر (103) ما يدلّ على أنّ من اللغويين الذين نقلَ عنهم مَن خَرجَ بالنّحْت من ثنائيّةِ الأصْل إلى تَعدّده ، فعُدّتْ مُفرداتٌ مثل "حوقَلة" من "لاَ حَولَ ولا قوّة إلاّ بالله " و"هيْلَلَة" من "لا إلهَ إلاّ الله" و"طلبَقَةٌ" من " أطَالَ اللهُ بقاءَك" و "دَمْعَزَةٌ" من " أدامَ الله عِزّكَ " و"حَسْبَلَةٌ" من "حَسْبِيَ اللهُ" من المَنْحُوتَات . وقد ذهبَ المحدَثُون هذا المذهبَ في عدمِ التقيُّد بالأصْل الثنائيّ ، فَعرّفَ بعضُهم النّحتَ بـ "أن تُنتزَعَ أصواتُ كلمةٍ من كلمتين فأكثرَ أو مِن جملةٍ للدلالةِ على معنًى مركّبٍ

(100) الخليل بن أحمد : كتاب العين ، 1 / 60 - 61 .
(101) أحمد بن فارس : الصاحبي في فقه اللغة ، ص 271 .
(102) قد حلّل مقاربته تحليلاً موسّعًا جيّدًا محمد رشاد الحمزاوي في كتابه نظرية النحت العربية ، ص ص 17 - 59 .
(103) ينظر جلال الدين السيوطي : المزهر ، 1 / 483 - 484 .

من مَعاني الأصولِ التي انتُزِعَتْ منها " ([104]) ، وأجازَ مجمَعُ اللغةِ العربيّة بالقــاهِرة " أنْ يُنْحَتَ من كلمتيْنِ أو أكْثرَ اسمٌ أو فعلٌ " ([105]) .

ونحنُ نَذْهبُ مَذهبَ الخليل في ثُنائيّة الأصْلِ ، ونَرى أنّ النّحْتَ قَاعِدةٌ من قَواعــد التّوليدِ الصرْفي تُوَلّدُ بها وَحْدةٌ مُعجمية بسيطةٌ من وحدتيْن بَسيطتين ؛ أمّا إذا زادَت عناصرُ الأصْلِ على الاثنين وكانت تركيبًا نحويًّا أو جملةً أو عبارة معجميّة فإنّ قاعدةَ التوليــدِ لا تكونُ نحْتًا بل تكُون ما نُســمّيه "مَعْجَمَــةً" ([106]) . فالمعجَمَــةُ (Lexicalisation) في اللسانيّاتِ المعْجميّة الحديثة "عَمليّةٌ تُجْرَى على مُتتالَيةٍ من الصّرافم (مُرَكّب) فتصيرَ وحدةً معجميّةً ؛ هي عمليّةُ انتزاعٍ للنّحويّة (Dégrammaticalisation) [عن المركَــب]" ([107]) ، فهي إذن "عمَليّةٌ تَحْويليّة لأنها تُحوّلُ التعبيرَ أو الجملةَ من الخاصيّة التركيبيّة إلى الخاصــيّة المعجميّة" ([108]) ، ولا يعنينا من عملية التحويل هذه أن" يتجَمَّدَ " التركيبُ أو العبارة أو أن "يتكَلّسَا" في الاستعمال فيكتسبَا الخاصية المعجمية بعد أن كانا مكتسبين للخاصية التركيبية النحويّة ، بل يعنينا منها توليد مفردةٍ أو وحدة معجمية بسيطة من التركيــب أو العبــارة فيفقدان الخاصية التركيبية كليًّا . وتبعًا لهذا المفهوم فإننا ندرج تحت "المعجمة" وحــدات مُعجميّةً مثلَ "حَوْقَلَ" و"هيْللَ" و"طلبَقَ" و"دَمْعَزَ" و"حَسْبَلَ" التي ذكرهــا السّــيوطي ، ونُضيفُ إليها مُمَعْجَمَاتٍ أخرى مثل "بَسْمَلَ" من "باسمِ اللهِ" و"صلْعَمَ" من "صلّى الله عليه

---

(104) علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة ، ص 186 .

(105) مجمع اللغة العربية : مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ، ص 22 ؛ وينظر : V. Monteil : L'arabe moderne, p.132 .

(106) ينظر ابراهيم بن مراد : مقدّمة لنظرية المعجم ، ص ص 155 - 156 ؛ نفسه : مسائل في المعجم ، ص 48 .

(107) ينظر J.Dubois et al. : Dictionnaire de linguistique , p.277 ؛ وينظر حول المعجمة وبعض مفاهيمها الأخرى أيضا : A.J.Greimas et J.Courtés : Sémiotique, p.208 ؛ M. – F.Mortureux : La lexicologie ؛ L.Bauer : Morphological Productivity, pp.43 – 47 ؛ entre langue et discours, pp.122 – 126 ومن أهمّ معاني المعجمة الأخرى عند هؤلاء (1) تجمّد المركّب أو تكلّسه فيفقد خاصيته النحوية التركيبية في الاستعمال ويكتسب الخاصية المعجمية ؛ (2) استقرار المولدات المعجمية الجديدة – سواء كانت مفردات أو كانت مركّبات – في المعجم . ومن أمثلة المعجمة في الفرنسية وحدات معجمية بسيطة مثل "gendarme" المتكونة من ثلاثة صرافم هي "gens d'armes" ، و"désormais " المتكونة من ثلاثة صرافم أيضا هي "dès or mais" ، و" dorénavant" المتكونة من أربعة صرافم هي " d'ore en avant" – ينظر حول هذه "المُمَعْجَمَاتِ" الفرنسية : E. Benveniste : Problèmes de linguistique générale, 2 / 171 ، وقد سماها "مُتَكَتِّلاتٍ" (des conglomérés) .

(108) ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم ، ص 155 .

وسلّم" ، و"مَوّلَ" فلانًا إذا قال له "يَامولاَيَ" و"سَوّدَ" فلانًا إذا قال له "ياسَيّدي" (109) ،
ومثلها في العربية التونسية فعلُ "وَشْحَلَ" ومصدرُه "تُوشْحِيل" من قولهم في السؤال عن الحال "واشْ حَالَكْ" ، وفعل "جَابْ" من "جَاءَ بكذا" أي أتى به ، وقد اشتقّوا منه صفة الفاعل "جَايِبْ" والمصدرَ "جيبَان" ، كما اشتقّوا منه الفعلَ المزيد "جَيِّبْ" في قولهم "آشْ جَيِّبْكْ" بمعنى "ما الذي جاءَ بكَ" ؟ وصفةَ الفاعل منه "مْجَيِّبْ" في قولهم "آشْ مْجَيِّبْكْ" أي ما الذي جعلك تأتي ؟ وصفة المبالغة "جَيّابْ" أي كثيرُ الإتيان بالشيء .

وإذن فإنّ النّحْتَ غيرُ المَعْجَمَة ، فالمعْجمةُ تكُون من جُملة أو من تعبير ، وأما النّحْتُ فيكونُ من أصلٍ ثنائيٍّ مُعجميّ ؛ وهذا الأصلُ فيما نَرى على ثَلاثة ضروبٍ : (1) إمّا أن يَكُون وَحْدتيْنِ مُعجميّتين بسيطتيْن تامّتيْن ، أي من مَقولاتِ الاسمِ والفعْلِ والصّفَة والظرْفِ ، وتُولّدُ الوَحدةُ المنْحوتَةُ بحذفِ بعضِ عناصرِ التأليفِ الصوتيّ فيهما ، وهذا الضرْبُ يشبهُ ما يسمّى بالفرنسيّة "Mot – valise" ، ومن أمثلته "informatique" المتكوّنة من "information" و "automatique" ، بحذف اللاحقة "tion" من الأولى والسابقة "auto" من الثانية والمقطع المشترَك "ma" من إحداهما ؛ (2) وإمّا أن يَكُونَ وحْدتين مُعجميّتيْن بسيطتين إحداهما تامّة والأخرى غيرُ تامّة ، أيْ من الأدوات ، وتُولّد الوحْدَة المنْحوتَةُ منهما معا بالمحافظة عليْهما مع المزْج بينهُما ؛ (3) وإمّا أن يكونَ وحدةً مُعجميّةً بسيطةً تامّة ولاحقَة (Suffixe) أجنبيّة ، وتولّدُ الوحدةُ المنحوتةُ منهما بأنْ يُحَافَظَ على الوحدة المعجميّة التامّة أو أنْ يحْذَفَ منها بعض عناصر تأليفها الصوتيّ ، وتُدْمَجَ اللاحقةُ الأجنبية في بِنْيَة المفردةِ العربيّة . ومثالُ الضَّرْب الأوّل المركّبُ الإضافيُّ "شِبْهُ غَرَوِيٌّ" — ترجمةً لـ "colloïde" — الذي ولّدَتْ منه الوَحْدةُ المنْحوتَةُ المتداوَلَةُ "شِبْغَرَوِيّ" ، والمركّبُ الوَصْفيّ "بَرّيٌ مَائيٌّ" — تَرجمةً لـ "amphibie" — الذي ولّدَتْ منه الوحدةُ المنحوتَة المعروفةُ "بَرْمَائيّ" ؛ ومثالُ الضَّرْبِ الثّاني من القديم الأداةُ "لا" والاسم "وُجُود" اللذان ولّدَ منهما الاسمُ "اللاوُجود" عند الفلاسفة ، والأداة "مَا" والفعلُ "صَدَقَ" اللذان

---

(109) الفعل الأول من " التمويل " والثاني من " التسويد " ، وقد ذكر المصدرين ابن حزم الأندلسي في رسالته أسماء الخلفاء والولاة وذكر مددهم ، ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي ، 2 / 146 ، فقد ورد فيه في الحديث عن بني أمية (في المشرق) : " ولا استعملوا مع المسلمين أن يخاطبوهم بالتمويل والتسويد".

وُلِّدَ منهما الاسمُ "المَاصَدَق" عند المناطقة ، ومثاله من الحديث الأداةُ " لا " والاسمُ "يَدَوِيَّةٌ" – وهو مَصدرٌ صناعيٌّ من "يَدٌ" – اللذان وُلِّدَ منهما الاسْمُ " لاَيَدَوِيَّةٌ " – ومعناهُ " غيْبَةُ إحدى اليديْنِ أو كلتيْهما خلْقَةً" – ترجمةً لـ"acheiria" ([110]) ، والأداةُ "لا" والصفةُ "مَرِنٌ" اللذان ولّدتْ منهما الصفةُ "لامَرِنٌ" – وهي "وصْفٌ لما ليْستْ به مُرُونةٌ" – ترجمةً لـ"inelastic" ([111]) ؛ ومن أمْثلةِ الضَّرْبِ الثّالثِ "نَشَوي"، من "نَشَا" – المعرّبة القديمة – واللاّحقة "oïde" ، ترجمةً لـ "amyloïde" ([112]) ، و"كِبْريتيت" ، من "كِبْريت" واللاّحقة "ite" ، ترجمةً لـ"sulfite" ([113]) ، و"كِبْريتُور" ، من "كِبْريت" واللاّحقة "ure" ، تَرجمةً لـ"sulfure" ([114]) .

ولم نجد من الضرْبِ الأوّلِ في الشذور الذهبيّة إلاّ مثالاً واحدًا هو "حَدْقَلَةٌ" ومعناها "إدارةُ العيْنِ في النّظر" ([115]) ، ويبدو أنّ المفْردةَ مَنْحوتةٌ من الاسمْين "حَدَقَةٌ" و "مُقْلَةٌ" ؛ وأمّا الضربُ الثاني فلا أثرَ له في الكتاب لأنّ السّوابق الأعجميّة التي كان يمكنُ أن تُتَرْجمَ بأدوات – وخاصّة السوابقَ الدالّة على النّفي – قد تُرجمَتْ بمركّباتٍ اسميّة إضافيّة ، ومن أمثلتها ترجمةُ السّابقتين "a" و"in" بـ"عَدَم" في مثل "عَدَم الهضْم" – و"هو داءٌ ينشأ عن آفةٍ في أسفل المعدة أو عن سببٍ في الغذاء" ([116]) – ترجمةً لـ"apepsie" ، و"عَدم التّداخُل" – و"هو الخاصيةُ التي بواسطتها لا يمكنُ أن يدخلَ جسمٌ في حيِّزِ جسم آخرَ أي في حيِّزٍ مشغول بجسم آخرَ " ([117]) – ترجمةً لـ"impénétrabilité" ؛ وترجمةُ السابقة "anti" بـ"مُضادّ" في مثل "مُضادّ الحمّى" – وهو "الدواءُ الذي يقطعُ الحمّى " ([118]) – ترجمةً لـ"antipyrétique" ، و"مُضادُّ الصرْع" و"هو الدواءُ الذي يقطعُ الصَّرْعَ" ([119]) ترجمةً لـ"antiépileptique" .

---

(110) ينظر مجمع اللغة العربية : معجم المصطلحات الطبية ، 1 / 17 .
(111) المرجع نفسه ، 2 / 189 .
(112) ينظر أ. كليرفيل : معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات ، ص 47 (رقم 635) .
(113) المرجع نفسه ، ص 850 (رقم 12933) .
(114) المرجع نفسه ، ص 850 (رقم 12937) .
(115) الشذور الذهبية ، 148 و .
(116) نفسه ، 366 ظ .
(117) نفسه ، 366 و .
(118) نفسه ، 527 ظ .
(119) نفسه ، 527 ظ .

والضربُ الموجود في الكتاب هو الثالثُ ؛ وهذا يعني أنّ مترجمي المادّة المصطلحيّة الفرنسيّة التي كوّنت المادّةَ الأساسيّةَ في الشّذور الذهبيّة قد أجازُوا لأنفسهم زيادةَ اللواحقِ الفرنسيّة إلى المفرداتِ العربيّة ، لكنّهم لم يروا ضرورةً إلى اعتمادِ الضّرْبِ الأوّل من النّحت – وهو الرئيسيُّ لقدَم وجوده في العربية وتنبيهِ القدماءِ إليه – والضربِ الثّاني الـــذي لم يَعْدَمْ وجودًا هو أيضا في النّصوص العربيّة القديمة . ومن أمثلة الضرب الثالث في الكتابِ :

أ ــ فُلْفُلٌ + [ine] = فُلْفُلين ، وهو "جوْهرٌ يُسْتَخْرَجُ من الفُلْفُل بالصناعة فيكون بلّورات" ([120]) ، ترجمةً لــ"pipérine" .

ب ــ زَيْتٌ + [ique] = زَيْتِيك ، و"هو اسم لحَمْض مُستخْرجٍ من الزيت" ([121]) ، ترجمةً لــ"oléique (acide)" .

ج ــ لَبَنٌ + [ique] = لَبَنيك ، "وهو اسمٌ لحمْضٍ قليل الطّعْمِ يـذوبُ في المــاء والكحول" ([122]) ، ترجمة لــ "lactique (acide)" .

د ــ كِبْرِيتٌ + [ure] = كبريتور ، و"هو اسم لمركّبٍ غير غازي وغير حمضيّ" ([123]) ، ترجمة لــ "sulfure" .

هــ ــ كِبْرِيتٌ + [ite] = كبريتيت ، وهو "مِلْحٌ مركّبٌ من حمْضِ الكبْريتــور [acide sulfureux] وقاعدة ملحيّة ، وله أنواعٌ " ([124]) ، ترجمة لــ "sulfite" .

3 – 2 – التوليد الدلاليّ :

3 – 2 – 1 . التوليد بالمجاز :

نَسْتَعْمِل مُصطلحَ "مجاز" مُقابلاً للمصطلح الفرنســي "Métaphore" والمصــطلحِ الانغليزي "Metaphor" ، وإن كان من الشائع ترجمة المصطلحين بــ"استعارة" ؛ والمجــازُ ظاهرةٌ قديمة في اللغات الطبيعية ، قد ارتبط ظهوره بمبدإ "الاقتصاد" في الاستعمال اللغوي

---

(120) نفسه ، 417 و .
(121) نفسه ، 262 و .
(122) نفسه ، 484 و .
(123) نفسه ، 458 ظ .
(124) نفسه ، 458 ظ .

لأنه يمكّن المتكلّمَ من استعمال الدوالّ اللغويّة القليلة للتعبيرِ عن المداليل الكثيرة . وقد عني به القدماءُ من علماءِ البلاغة والبيان والنّحاة العربِ ([125]) والأوروبيين ، لكنّ عنايتَهم بـه كادَت تنحصرُ في اعتباره ظاهرةً بلاغيّة – أو "وجهًا بلاغيًا" (Trope) – لا علاقة لها البتّة بالدلالة المعجميّة وخاصة بالتوليدِ الدلالي في المعجم ؛ وليس اللسانيّون الغربيّون والعـربُ المحدَثُون فيما نرى أحْسنَ حالاً من البلاغيّين والنحاة القدماءِ في الاهتمام بالقدرة التوليدية للمجاز ، فإنّ جلهم أيضا قد اهتمّ به إمّا من حيثُ هـو "وجـهٌ بلاغـيٌّ" يُنسَـبُ إلى "الأسلوبيّة" ، وإما من حيثُ هو مظهرٌ من مَظاهر "التغيُّر الـدّلالي" (Semantic change) ([126]) في نطاق النظرية النحوية التركيبيّة وليس في نطاق النظريّة الدلاليّة المعجميّة ، وخاصة في نطاق التنظيرِ للإبداعيّة المعجمية ([127]) . والوضعُ الذي أشرْنا إليه مثارٌ لقضيّتين : الأولى هي قابليّةُ المفاهيمِ البلاغيّة العربيّة والغربيّة القديمَة لتأديَة المفاهيمِ الدلاليّة الحديثة حتى يمكنَ الانطلاقُ منها للحديث عن المجازِ باعتبارِه قاعدةَ توليد دلاليّة . ونحنُ في هذا المقام أميلُ إلى الأخذِ برأي فرانسوا راستيي (François Rastier) الذي يذْهبُ إلى أنّ "المفاهيمَ البلاغيّة قد أنتجتْها نظرياتٌ لسَانية قد اختفتْ منذ وقت طويل : ولا يمكن لذلك أنْ تُستَعْملَ مـن جديد بطريقةٍ غيرِ نقديّة ، وهي بلا شكّ أقلُّ صلاحية للاستعمال من أجل تأسيسِ دلالةٍ نصيّة (Sémantique textuelle) أو غيرِ نصّية . بل إنّ الأمرَ يَرْجِعُ إلى علم الدلالة ليكشفَ

---

(125) ينظر عرض نقدي لآراء اللغويين العرب القدامى في محمد غاليم : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ص ص 11 – 33 ، ولا شك أن من المبالغة أن نتحدث عن رأي للغويين العرب القدماء في "التوليد الدلالي" .

(126) ينظر E. Traugott and R. Dasher : Regularity in Semantic Change, pp.24 – 40, 51 – 75 ، وقد عرضنا في الموضع الثاني من الإحالة آراء بعض اللغويين المحدثين منذ أواخر القرن التاسع عشر . وأما العرب المحدثون فينظر حولهم محمد غاليم : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ص ص 36 – 53 .

(127) يُعدُّ لوي غلبار مثالا نادرا في اهتمامه بالتوليد الدلالي ضمن نظرية عامة في الإبداعية المعجمية – ينظر له : L. Guilbert : La créativité lexicale, pp.64 – 88 ؛ وقد ربط محمد غاليم عمله في التوليد الدلالي بمفهوم "الإبداعية"باعتباره مفهوما جوهريا في "اللسانيات الحديثة(التوليدية خاصة) " – ينظر : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ص 6 ؛ وقد أكد في أكثر من موضع من الكتاب اهتمامه بظاهرتين أولاهما هي "التراكيب الدلالية المولدة" أو "التراكيب المجازية المولدة" (ص 8 ، 9 ، 55 ، 56 ، 57) والثانية هي "العلاقات الدلالية بين الوحدات المعجمية " (ص 8) أو "الترابطات الدلالية المعجمية " (ص 9) أو "العلاقات الدلالية المعجمية" (ص 71 ، 72) ؛ وهذا الطرح كما يلاحظ لا يعنى بتوليد الوحدات المعجمية في حد ذاتها بل يعنى بتوليد "التراكيب" لكن حسب تصور توليدي لا يخلو من الجرأة . وينظر حول "التوليد الدلالي" من وجهة نظر توليدية أيضا : J. Bastuji : Aspects de la néologoie sémantique, in : L. Guilbert (éd.) : La néologie lexicale , *Langages*, 36 (1974), pp.6 – 19 .

عن المفاهيمِ البلاغية التي لا تَزالُ محافظة على نواة عقلية لإعادة توظيفها في نطاق إشكاليّة حديثة" ([128]) . والقضيّةُ الثانيَة هي قابليّةُ النظريّات الغربيّة – الأوروبيّـــة والأمريكيّـــة – الحديثة في المجاز للاعتمادِ في التقْعيد للتوليدِ الدلاليّ بالمجازِ رغم أن اهتمامَهـــا بـــدوره في الإبداعيّة المعجمية كان ضعيفا . ونحنُ مضطرّون في الحقيقة إلى أنْ ننطلـــق مـــن هـــذه النظريّاتِ رغمَ غلبَة الاهتمامِ بتوليدِ "التراكيبِ الدلاليّة" وبدراسةِ المجازِ باعتبـــاره مجـــردَ "علاقة" بين دليليْن لغويّيْن على حدّها .

والتوليدُ بالمجاز في مفهومه العامّ إذنْ هو أنْ يُسْندَ إلى الدليلِ اللغويّ (أ) المحيـــل إلى الموجود (ب) مَدلولٌ جديدٌ منقولٌ إليه من الدلالة المرتبطة بـــالموجود (ج) ، فيحيـــل إلى الموجوديْن (ب) و(ج) معا ، على أن تَكونَ بين الموجوديْن علاقةٌ مّا تجْعل إسنادَ المَـــدْلولِ المنقُولِ مقبُولا . و"تَناقل" الأدلّة للمداليلِ فيما بينها يثير بعضَ القضايا الأساسية مثل قضية التّوافُقِ المقوليّ بين الدليليْن المتناقليْن: فهل ينبغي أن يكونا من مقُولة واحدة أم يجـــوزُ أن يكونا من مقولتيْن مختلفتين ؟ وقضيةِ "التناقل" نفسِها : هل تكون بين دليلين مخـــتلفين أم تكون بين مدلوليْن في نطاق الدّليل الواحد ؟ والقضيّة الأولى لا تعنينا كثيرا في مقامنا هذا لأنّ حديثنا في المصطلح الطبيّ وهو ذو انتماءٍ مقوليّ محدودٍ إذ لا يكون – إذا كان وحدة معجمية بسيطة – إلاّ اسما أو صفة ، والاسمُ والصفة مقولتان قابلتان للتناقل الدلالي فيما بينهما ؛ وأما القضية الثانية فتضعنا أمامَ ثلاثة مظاهر من التناقل :

الأولُ هو المجازُ على الحقيقة (Métaphore) ، والتناقلُ فيه لا يكون بين دليلين بل يكون بين مدلولين في نطاق دليل واحدٍ ، وذلك بأن يُطلقَ اسمٌ خاصٌّ بموجود مـــا على موجودٍ آخرَ لاشتراكِ الموجوديْن في خاصيّة تسمَحُ بأنْ يُطلقَ على أحدهما اســـمُ الآخر ، والعلاقةُ التي تبرّر هذا الانتقالَ – نتيجة وجودِ الخاصيّة المشترَكة – هي علاقةُ التّشَابُه في سمة أو في مجموعة من سماتهما : ومثاله [أنّ الجُزءَ الذي يتولّدُ في النباتاتِ من الغصن غالبًا ومن الجذرِ في بعضِ الأحيانِ ويكونُ عادةً صفيحَة رقيقةً خضراءَ اللـــون] يُسَمّى "وَرَقَة" ، وقد نُقِلَ الاسمُ نفسُه إلى [قطعة الكاغد الرقيقة التي تُتخذُ للكتابـــة أو

([128]) ينظر François Rastier : Sémantique interprétative, p. 175 .

للطباعة] فأطلق عليها وسُمِّيتْ "ورقةً" هي أيضا ، وعلاقةُ التّشابُه بين المسمَّيَيْنِ هي سمةُ "الرِّقَّةُ" ؛ فـ"الورَقَةُ" إذن دليلٌ واحدٌ مدلولُه الأصلي هو الجزء النباتيّ الذي ذكَرنا : ثم نُقِلَ إليه مدلولٌ جديدٌ هو "قطعة الكاغد الرقيقة"؛ ويمكن أن نستخلص من مظهرِ التناقل هذا قاعدةً عامة هي "إنّ المدلولَ (م2) يَرتَبِطُ بالمدلول (م1) بعلاقة مجازيّة في نطاق الدّليل (أ) ([129]) إذا قامتْ بين الموجودَيْن اللذيْنِ يُحيلُ إليهما الدليلُ (أ) علاقة تشَابُه" . وهذا المظهر كثيرُ متواتر في ألفاظِ اللغة العامّة ، وهو من أهمّ مولّدات الاشتراكِ الدلالي فيها ؛ وقد استغل منذ القديم في التوليد المصطلحيّ . وقد ظهر أثرُه في الشذور الذهبية لكــنّ كثيرًا مما ذُكِرَ منه قديم ، ونريد أن نقتصر على ذكر أمثلة مُحْدَثة في القرن التاسع عشر . ومنها :

أ ــ أجْربَة (ج. جراب) : "اسم أطلقهُ المشرّحون على الجيوب الغشائيّة الشبَكية والحوَيْصليّة التي توجدُ في سُمْك الجلد" ([130]) ؛ فقد سمي الجيب الغشائي الشبكي "جرابا" ، وسبب التسمية هي علاقة التشابه بين الجيب والجراب في الهيئة .

ب ــ أسَاسٌ : "يُسمّي [بـ] هذا الاسمِ بعضُ المشرّحين مُعظمَ العَجُــز لكونــه قاعدة للعمود الفقري ، وسُمّي به العظمُ الوتديّ لكونه موضوعًا في قاعدة الجمجمــة" ([131]) ؛ فقد سُمّي مُعظمُ العَجُز والعظم الوتَديّ "أساسًا" ، وعلاقة التشابه هي "القاعدة"

---

(129) لا نعتبر "ورقة" في مفهومها الأول و"ورقة" في مفهومها الثاني وحدتين معجميتين مستقلتين بل نعتبرهما مدلولين أو مفهومين يحملهما دليل واحد هو "ورقة"، وهذا التصور تبرره علاقة "الاشتراك الدلالي"(Polysémie) التي تحدث في نطاق الدليل الواحد أو الوحدة المعجمية الواحدة التي تحمل أكثر من معنى ، أي إن الوحدة المعجمية تكون واحدة لكن معانيها تتعدد؛ ونحن نخالف بهذا التصورَ الذي يرى أن "ورقة" بمدلولها الأول وحدة معجمية مستقلة عن "ورقة" بمدلولها الثاني ، رغم أن الوحدتين تنتميان إلى "لفظ" (vocable) واحد – ينظر مثلا A. Polguère : Lexicologie et sémantique lexicale, p.166 ؛ وقد عرّف بولغير المجاز تعريفا يختلف عمّا ذكرنا : "إن الوحدة المعجمية (و2) ترتبط بعلاقة مجازية بالوحدة المعجمية (و1) من اللفظ نفسه إذا أدّت مفهوما تربطه علاقة تشابه بالمفهوم الذي تؤديه (و1)"، وقد مثّل لذلك بـ"virus" في ثلاثة سياقات اعتبرها في كل منها وحدة معجمية قائمة الذات : (1) الجرثومة الناقلة للزكام في "أصابه فيروس الزكام"؛ (2) العدْوى التي يعبر عنها الولع بشيء ما في مثل " أصابه فيروس اللسانيات" ؛ (3) الجرثومة التي تصيب الحاسوبَ في " أصاب القرص الصّلبَ في حاسوبه فيروس"؛ على أن الباحث لم يعْن بإظهار أوجه الشبه بين الفيروسات الثلاثة - وينظر حول المجاز : L. Guilbert : La créativité lexicale, p.70 ؛ وينظر أيضا : E. Traugott & R. Dasher : Regularity in Semantic Change, pp.75 – 78 .

(130) الشذور الذهبية ، 10 ظ .

(131) نفسه ، 22 و.

ج – مِيزابٌ : "هو شقّ مستطيلٌ سَطحيٌّ أو عنقيٌّ موجودٌ في سطحِ العظام ، ويطلقه المشرّحون على كلّ انخفاضٍ طويلٍ غائرٍ كائنٍ في سَطْحِ العظامِ يَنْزلقُ عليه وترٌ ، وذلك كالميزاب العَضُديّ" ([132]) ؛ فقد سمي "الشقّ المستطيل السطحي أو العنقي" و"الانخفاض الطويل الغائر" الموجودان في سطح العظام "ميزابا" لعلاقة التشابه بين "الشقّ المستطيل" و"الانخفاض الطويل الغائر" والميزاب .

والمظهرُ الثّاني هو الكِنَاية (Métonymie) ؛ والتناقلُ به يكون بين مدلولين في نطاق دليلٍ واحدٍ أيضا ، وذلك بأن يُنْتقَلَ باسمٍ من تعيينِ مَوجودٍ إلى تعيينِ موجودٍ آخرَ لاشتراكِ الموجودَيْن في خاصيّة مّا نتيجةَ ما بينهُما من علاقة تَجاوُر ؛ وأنواعُ علاقاتِ التجاورِ كثيرةٌ ، منها (1) علاقةُ المحتَوي بالمحْتَوَى ، ومثالها العلاقةُ بين "كأسٌ" في "كَسرَ الكأسَ" وفي "شربَ الكأسَ" ، فالكأسُ المكْسورة "إناءٌ محْتَوٍ" والكأسُ المشْرُوبةُ سائلٌ مّا مُحْتَوًى مَشْرُوبٌ ؛ (2) علاقةُ مكانٍ ما بالإنتاجِ الصناعي الذي يُنْتَجُ فيه ، وهذا يكثُرُ – في الفرنسية مثلاً – في تسمية الخُمُورِ والمياهِ المعدنيّة التي تُعْطَى أسماءَ الأماكنِ التي تُنْتَجُ فيها ، ومثالها الخمرةُ " بُورْدُو" (bordeaux) من اسم مدينة " Bordeaux" ، والماءُ المعدنيّ "إيفْيَان" (évian) من اسم مدينة "Evian" ؛ (3) علاقة شخصٍ مّا بالإنتاج الصناعيّ الذي ينتجه ؛ ومثالها السيّاراتُ التي تحمل أسماءَ مُنتجيها ، مثل السيّارةِ "بيجُو" (peugeot) من اسم الصناعي الفرنسي "Peugeot" ، والسيارةِ "فُورْد" (ford) من اسم الصناعيّ الأمريكيّ "Ford" ؛ (4) علاقة السّببِ بنتيجتِه ، ومثالها علاقةُ " العَضّة" – المرة الواحدة من العَضّ – وهي الإمساك بالأسنان الذي يتسبّبُ في الجرْح – بـ "العضّة" إذا كانت أثرًا ، أي جُرْحًا باقيًا ظاهرا . ويمكن أن نستخلصَ من مظهرِ التناقل الثاني هذا قاعدةً عامّةً هي " إنّ المدلولَ (م2) يرتبِط بالمدلولِ (م1) بعلاقة كِنَائيّة في نطاق الدليلِ (أ) إذا قامتْ بين الموجودَيْن اللذيْن يحيلُ إليهما الدليلُ (أ) علاقةُ تجَاوُر" ([133]) .

---

(132) نفسه ، 555 و.

(133) ينظر : L. Guilbert : La créativité lexicale, p.70 ؛ وينظر أيضا : A. Polguère : Lexicologie et sémantique lexicale, pp. 166 – 167 ; E. Traugott & R. Dasher : Regularity in Semantic Change, pp.78 - 79 ؛ وينظر أيضا حديث تروغتْ وداشير في المرجع المذكور (ص ص 27 – 34) عن "التجْويز" (metaphorization) و"التّكْنِيَة" (metonymization) ؛ وينظر كذلك محمد غاليم : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ص ص 113 - 125 ، وقد توسع في أنواع علاقات المجاورة ؛ وقد

وقد بحثنا في الشذور الذهبية عن أنواع هذا المظهر من التناقلِ الدّلاليّ فلم نجد منها إلاّ نوعا واحدا هو المتولّد من العلاقة بين السبَب ونتيجته، ومن أمثلته :

أ ــ بَوّابُ : "اسمٌ للفتحة السّفْلَى من المعدَة ، وهي فتحةٌ مخاطةٌ بِحَوِيَّة مستديرةٍ مفَرْطَحة ليفيّة مخاطيّة تسمّى بصِمَام البوّاب . وعرّفَه بعضهم فقال: هو فمُ الاثني عشري [كذا] متّصلٌ بالمعدة ، وإنما يُسمّى به لأنه ينْضمّ عند امتلاءِ المعدة إلى تمامِ النّضــج ثم ينفَتِحُ إلى تمامِ الدّفع بحركة تسْخيرية ، أعني ليست عَصَبيّة" ([134]) ؛ فقد سمّيــتْ فتحَــةُ المعدة الموصَلة إلى الاثنا عشريّ بَوّابًا بسبب حركتي الانغلاق عند امتلاء المعدة والانفتاح عند دفع ما امتلأت به .

ب -- دُخَانٌ : "هو النباتُ الذي كان يُعرفُ بالتّبْغ كما هو مَشهورٌ بــذلك في بلادِ المغْرب ، ويعرفُ الآن في السُّودان بالتّابَا ، وفي الأوروبــّا بالتّاباك أو التّابــاكو ، وفي مصر بالدّخَان ؛ وأصله من الأمريكا ، وقد وُجدَ الآن في كثيرٍ من الأقاليم . قــال جامعُه : الذي أقولُه إنه لم يخْلُ منه قطرٌ من الأقطار إلاّ ما ندَرَ ، وهو من فصيلة الباذنجان كثيرُ الاستِعْمال لا سيما في الديارِ المصريّة ، والتنْبَاك نوعٌ منه ؛ وكثيرٌ من الإفرنجِ مَن لا يشْرَبُه في عودٍ ولا غيرِه ، بل يوجَدُ عندهم ما يسمُّونه بالسّــيجار ، وهــي أوراقٌ مــن الدّخان لُفّتْ على بعْضها وهيَ خَضراءُ حتى صارتْ كقضيبٍ صغيرٍ طوّلَ نحْوًا من أربعة قراريطَ أو أكثر ، رفيعِ الطرفيْن ، وتركتْ حتى يبستْ ، فيأخذُ أحدهم قضيبًا منها ويُشعل

لاحظنا أنه وغلبار يخرجان عن مبدإ قيام العلاقة الكنائية بين المدلولين في نطاق الدليل الواحد فيقبلان قيامها بين الدليلين أيضا بل بين الأدلة المختلفة أحيانا ، وقد ذكر غلبار من ذلك العلاقة بين الوظيفة والشخص القائم بها في مثل "رئاسة" (présidence) و"رئيسٌ" (président) ، والعلاقة بين "الحِسّي" (concret) و"المجرّد" (abstrait) في مثل "طائرةٌ" (avion) و"طيَرانٌ" (aviation) ؛ وأما غاليم فقد أورد أمثلة كثيرة عدها من " العلاقات الصرفية ــ الدلالية المعجمية" (ص 116) و"الترابطات الدلالية ــ الصرفية" (ص 120) و"الترابطات الصرفية ــ الدلالية" (ص 124) و"التعالقات الدلالية -- الصرفية" (ص 120) و"التعالقات الصرفية ــ الدلالية" (ص 125) ، ومن أمثلتها علاقة "المنتج بالمنتوج" في أزواج مثل "كاتب ــ كتاب ، رواية ــ روائيّ ، خبز ــ خباز" (ص 116) ، وعلاقة "الحالّ بالمحلّ" في مثل"مغرب ، مغربي ، مغاربة" (ص 124) وعلاقة "المالك بالملكية" في مثل "ثروة ــ ثريّ ، عقل ــ عاقل" (ص 125)...إلخ ؛ وفي 'لأمثلة التي ذكرها غلبار وغاليم تجوّز كبير لأنها ليست مولدات دلالية بل هي مولدات صرفية اشتقاقية قد تحققت فيها الخصيصة الدلالية التي تربطها بالجذوع التي اشتقت منها ؛ ولو وسعنا باب "المجاورة الكنائية" إلى العلاقات "الدلالية الصرفية" التي ذكرت لأصبحت "الكناية" السمة الغالبة على جلّ اللغة.

(134) الشذور الذهبية ، 83 ظ .

طرَفه بالنار ويمصّ هو من الطرَف الآخرِ فيصعدُ الدّخان ، وربما مَسكَهُ بأسنَانه وامتصّ و لم يتكلّفْ في ذلك إلاّ كِيسًا يضعُ فيه السّيجار ، بل منهم من يأخذُ قليلاً من الدّخان المفْرُوم ويضَعُه في ورَقة رقيقَة جُعلَتْ لذلك فيلفّ عليه الورقَةَ فتصير كالأنبُوبة ويشعلُ النّــارَ في أحدِ طرَفيها ويمتَصّ من الطرَفِ الآخر" ([135]) ؛ وقد سُمّي التبغُ "دُخَانًا" بسبب ما يتصعّدُ من الدُّخان أثناءَ "امْتصاصه" بوسيلة من الوسائل التي ذُكِرَتْ في التعريف .

والمظهر الثالثُ هو المجاز المرْسَلُ (Synecdoque) ؛ وهو كثيرا ما يختلط بالكنايـــة حتى أنه يُعَدّ منها ([136]) ، لكنه قد حصرَ في بعضٍ من وجوه الكناية وخاصة في الوجـــوه المتولدة عن علاقتي الجزْئيّة – أي تسميَة الكلّ باسم الجزْء – أو الكُليّة ، أي تسمية الجزءِ باسم الكُلّ ([137]) ؛ ولعلاقة الجزئيّة صلة ظاهرةٌ كمـــا يُلاحَـــظ بـــالتعْميم أو التّوْســـيع (Extension) في الدلالة ، ولعلاقة الكُليّة صلةٌ بالتخْصيص أو التضـــييق (Restriction) في الدلالة . ويكونُ المجاز المرسَلُ إذن بأنْ يقُومَ أحدُ اسميْن (س1 ، س2) غيرِ متســاويَيْن في التّصوّر ([138]) مَقامَ الآخَر ، ويتَحقّقُ ذلك بتوســيعِ مَعـــنى (س2) بالقيـــاسِ إلى (س1) أو بتضييقه حسب أنواعٍ من العلاقات ، مثل علاقةِ الجزْء بالكلّ (مثل تسْمية "كتاب سيبويه" بـــ"الكتاب") أو علاقة الكلّ بالجزء (مثل استعمال "التّمْر" للدلالة على "النّخيل" عامة) أو النوع بالجنس (مثل تسمية "الطائرة" بـــ"الآلة") ([139]) .

---

(135) نفسه ، 199 ظ ؛ و"تُبغ" و"تابا" و"تاباك" و"تنباك" كلها من الفرنسية "tabac" ؛ و"تاباكو" من الاسبانية "tabaco" ، وهذه من الهايتية ، والاسبانية هي أصل الفرنسية ؛ و"السيجار" من الفرنسية "cigare" ، وهذه من الاسبانية "cigarro" .

(136) ينظر مثلا J. Dubois et al. : Dictionnaire de linguistique, p.464 ; A. Polguère : Lexicologie et sémantique lexicale, pp. 166 - 167 ; E. Traugott & R. Dasher : Regularity in Semantic Change, pp. 57 – 58 . والمظهران المغلبّان في الدرس اللساني الحديث هما "المجاز" (métaphore) القائم على علاقة التشابه و"الكناية" (métonymie) القائمة على علاقة التجاور ؛ على أن هناك من يعد المظهرين معا ومعهما "المجاز المرسل" (synecdoque) ووجوه أخرى لم نذكرها مثل "الإغراق" (hyperbole) و"نفي الضدّ" (litotes) و"لطفُ التعبير" (euphemism) من المجاز – ينظر تروغتَ وداشر في المرجع المذكور، ص 78 .

(137) ينظر مثلا J. Dubois et al. : Dictionnaire de lenguistique, p.464 ؛ رمزي بعلبكي : معجم المصطلحات اللغوية ، ص 490 (وقد اعتمدناه في ترجمة عدد من المصطلحات أيضا) .

(138) نستعمل "التّصوّر" مقابلاً لـ"compréhension" المرادف لـ"intension" ؛ ونفضل "التصور" على "المفهوم" الذي نقابل به "concept" .

(139) ينظر L. Guilbert : La créativité lexicale, p.69 ; A. Polguère : Lexicologie et sémantique lexicale, pp. 166 167 .

وليس لهذا المظهرِ وجودٌ ملاحظٌ في الشذور الذهبية . ومن أمثلته فيه :

أ – إنسانٌ : "هو الحيوان الناطقُ ، وهو المختصّ من الثديية باليدين والـــرجلين" ([140]) ؛ وفي المثال تسمية للجنس – وهو الجنس البشريّ – بالنوعِ وهو "الإنسان" .

ب – بَطّاطس : "اسم جذور لنبات دقيقي لذيذ الطعم من فصيلة الباذنجان" ([141]) ، وفي المثال تسمية للجزء بالكلّ لأنّ "البطاطس" اسمُ النبات عامّةً قد خُصّت به في التعريف ثمرتُه ، وهي "جذورُه" .

3 – 2 – 2 . التوليدُ بالتّرْجَمَة الحرْفيّة :

3 – 2 – 2 – 1 . في الاقتراض الدلالي والاقتراض بالترجمة :

المقصودُ بـــ"التَرْجَمَة الحرفيّة" نقلُ المصطلح الأعجميّ بمعناهُ الحرفيّ الذي يفيـــدُه في اللغة المصدَر التي ينتمي إليها. فإنّ المصطلحَ الأعجميّ إمّا أنْ يكونَ له مقابلٌ معـــروفٌ في العربية فيقابَلُ به ، وإما أن لا يكونَ له مقابلٌ فيَلجأ المصطلحيّ إلى أحدِ حلولٍ ثلاثة : (1) توليدُ مصطلح جديد يقابلُه بوسائلِ العربية كالاشتقاق والمجاز ؛ (2) أو اقتراضُ المصطلح الأعجميّ اقتراضًا مُعجميًا بإدخاله إلى اللغة العربية ؛ (3) أو ترجمةُ المعْنى اللغويّ المعروف للمصطلح في أصلِ استعماله ، وهذه هي الترجمة الحرفيّة . وهي كما يلاحَظُ مظهرٌ مـــن الاقتراضِ لكنّه ليْس اقتراضًا حقيقيًا تنتقلُ فيه إلى اللغة المورْد الوحدةُ المعجمية المقترضـــة بدالّها ومدلُولها أو بشكْلها ومحتوَاها الدلاليّ بل هو اقتراضٌ دلاليّ يَنْتَقِلُ به مِـــنَ الوَحْـــدَةَ المعجميَّة المُقْتَرَضَة المدلولُ دون الدالّ أو المحتوَى دونَ الشّكل ، والوسيلةُ التي يَحْدثُ بها هذا الانتقالُ عادَة هي "النَّسْخُ" (Calque) .

على أن من المحدثين من ميّز بين "الاقتـــراض الـــدلاليّ" (Emprunt sémantique) و"الاقتراضِ بالترجمة" (Emprunt par traduction) الذي عُدّ النسْخُ مظهرَه الأساسيّ ([142]) :

---

(140) الشذور الذهبية ، 48 و .
(141) نفسه ، 74 ظ .
(142) ينظر : L. Deroy : L'emprunt linguistique, p. 216 ، وقد توسع في الحديث عن "الاقتراض الدلالي" أو "اقتراض المعنى" (Emprunt de sens) في ص ص 93 – 102 ، وتوسع في الحديث عن "الاقتراض بالترجمة" القائم على النسخ في ص ص 215 – 223 ؛ إلا أن "الاقتراض الدلالي" يعدّ في الغالب جامعا للنوعين اللذين ذكرهما – وينظر حول هذا النوع من الاقتراض في العربية الحديثة : V. Monteil :

فإن الاقتراض الدلالي يكون بإسناد مدلول جديد مقترض إلى دليلٍ قائم في الاستعمال ؛ وأما الاقتراض بالترجمة فيكون بنقل مدلول ما من دليل في اللغة المصدر وإسناده إلى دالٍّ مستحدَثٍ في اللغة المورد لتكوين دليل جديد، وإذن فإن الاقتراض بالترجمة ينتج عنه ظهور وحدات معجمية جديدة في اللغة المورد . ومن أمثلة الاقتراض الدلاليّ حسب هذا التقسيم المعنى الأدبيّ للمفردة الفرنسية "nouvelle"– أي "القصّة القصيرة" – الذي اقتُرِضَ من معنى "novella" الإيطاليّة ، والمعنى الرياضيّ للمفردَة الفرنسية "finaliste" – أي "اللاعبُ أو الفريق المؤهّلُ لدورٍ نهائيّ في مسابقة رياضيّة" – الذي اقتُرِض من معنى "finalist" الانغليزية ؛ والمعنى الكيميائيّ للمفردة العربية "ذرّة" – أي "أصغرُ جزءٍ في عنصر ما يصحّ أن يدخلَ في التفاعلات الكيميائية" (143) – الذي اقتُرِضَ من المعنى الكيميائيّ لـ" atome" الفرنسيّة ، والمعنى التقنيُّ للمفردة العربية "قِطارٌ" – أي "مجموعةٌ من مرْكَبات السّكّة الحديديّة تجرّها قاطرةٌ" – المقترضُ من المعنى التقني للمفردة الفرنسية "train"؛ ومن أمثلة الاقتراض بالترجمة مصطلحُ "quālitās" اللاتينيُّ الذي اسْتُحْدِث لترجمة المصطلح الفلسفيّ اليونانيَ ποιόστης (poiostês) ، وهو يُطْلَقُ على إحدى المقولاتِ الأرسطيّة ، ومعناه اكتسابُ الموجود خاصيّة ما أو اتّصافُه بها ، ويشبِهُ المصطلحَ اللاتينيَّ المصطلحُ العربيّ "كيْفيَّةٌ" الذي وُلّدَ لترجمة المصطلح اليونانيّ ذاتِه ؛ ومصطلحُ "quantitās" المستَحْدَثُ لترجمة المصطلح اليوناني ποσότης (posotês) – ويطلق هو أيضا على إحدى مقولات أرسطو – ويدلّ على المقْدار الذي تَكونُ عليه مجموعةٌ من الموجوداتِ ، ويشْبهُ المصطلحَ اللاتينيَّ المصطلحُ العربيُّ "كَمّيَّةٌ" الذي ولّدَ لترجمة المصطلح اليونانيّ ذاته . على أنّ هذا النسخَ يكثر في المرَكّبات ، ومن أمثلته في الفرنسية " chemin de fer" الذي يُتَرْجِمُ المفردةَ الانغليزية "railroad" ، و"haut – parleur" الذي يتَرْجِمُ "loudspeaker" الانغليزيّة أيضا ؛ ومن هذه المركباتِ كثيرٌ في النصوص العلمية العربية

L'arabe moderne, pp.170 – 177 ؛ محمد رشاد الحمزاوي : العربية والحداثة ، ص ص 173 ، 182 ؛ إبراهيم بن مراد : الاقتراض المعجمي (نص درس مخطوط) ، ص ص 24 – 27 ؛ نفسه : مقدّمة لنظرية المعجم ، ص ص 158 – 159 .

(143) تعريف "الذرّة" و"القطار" التي تليها مأخوذان من المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، 1 / 322 و 2 / 773 .

القديمة والحديثة ، وأكثرُها نقلٌ للمصطلحات الأعجمية المركّبة (اليونانية واللاتينية في القديم والفرنسيّة والانغليزيّة في الحديث) في أصل تكونها ، أو المشتملة على زوائدَ صرفية اشتقاقيّة : سوابقَ أو لواحقَ . ومن أمثلته القديمة المصطلحان النباتيّان"كثيرُ الأرْجل" الذي يُتَرْجِمُ المصطلحَ اليونانيّ πολυπόδιον (polupodion) ، و"عشْبَةُ الطّحال" الذي يُتَرْجِمُ المصطلحَ اللاتينيّ "herba asplenium" ؛ ومن أمثلته الحديثة "رِجْلُ الذئب" — وهو اسمُ نباتٍ — ترجمةً للفرنسية "lycopode" ، و"ضوءٌ أخضرُ" ترجمةً للفرنسيّة أيضا "feu vert" .

على أن التمييزَ الذي ذكرْنا بين "الاقتراضِ الدلاليّ" و"الاقتراض بالتّرجمة" لا يخلو من الإشكال ، لأنّ ما عُدّ "اقتراضًا دلاليّا" في الأمثلة التي ذكرْنا يندرجُ في الحقيقة في قاعدة "التوليدِ بالمجاز" التي سبق ذكرها، لأنّ "nouvelle" و"finaliste" الفرنسيّتيْن و"ذرّةً" و"قطارًا" العربيّتيْن مُفرداتٌ قائمةٌ في الاستعمال قد وُسّعَتْ دلالاتها ، فإذا نظرْنا في المثالين العربيين "ذرّة" — ومدلُولها الأصليّ "واحدةُ الذّرّ ، وهي صغارُ النّمْل" — و"قِطَارٌ" — ومدلُولها الأصليّ "عَددٌ من الإبلِ بعْضُهُ خلْفَ بعضٍ على نَسَقٍ واحدٍ" — وجدْنا إسنادَ مدلولِ" أصغرُ جُزءٍ في عنصرٍ مّا يَصحّ أن يَدخُلَ في التّفاعُلاتِ الكيميائيّة" إلى الأوّل —"ذَرّةٌ" — وإسنادَ مدلول "مجموعةٌ من مَرْكبات السّكّة الحديديّة تجرّها قاطرةٌ" إلى الثاني — "قطارٌ" — لا يختلفان عن إسنادِ مدلول "قِطْعَةُ الكاغدِ الرقيقة التي تُتّخذُ للكتابة أو للطباعة" إلى "وَرقَة"، لأنّ العلاقةَ بين المدْلولِ (م 2) — وهو المدْلولُ المولّدُ — والمدلُولِ (م 1) — وهو المدلُول الأصليّ — في كلتا الحالتين تنطبقُ عليهما قاعدةُ "إنّ المدلولَ (م 2) يَرْتبطُ بالمدلولِ (م 1) بعلاقة مجازيّة في نطاق الدليلِ (أ) إذا قامَتْ بين الموجُوديْن اللذيْن يُحيلُ إليهما الدليلُ (أ) علاقةُ تَشابُه" ، فالمداليلُ الثلاثَةُ تتفقُ إذنْ في تولّدها بالمجاز وإن كانَ الأصلُ في ظهورِ "ذرّة" و"قِطار" الاقتراضَ .

وليس "الاقتراضُ بالترجمة" حسب النماذج الممثّلة التي ذكرْناها له بأقلّ إثارةً للإشْكال . فإنّ أثرَ الترجمة في صوْغ المصطلحيْن اللاتينيّين "quālitās" و"quantitās" والمصطلحين العربيّين "كيْفيّة" و"كَمّيّة" لا وجودَ له إلاّ من حيثُ هي "مُقابلاتٌ"

(Equivalents) للمصطلحين اليونانيّين ποιόστης (poiostês) و ποσότης (posotês) ؛ وأما القاعدةُ التي ولّدَتْ بها المصطلحَاتُ الأربعةُ — وكذا المصطلحان اليونانيّان المترْجَمان — فهي الاشتقاقُ ؛ فإنّ ποιόστης مُشتقّ من "ποιος" (poios) — وهي أداةُ استفهام معناها "كَيْفَ هو ؟ من أيّ نَوعٍ هو ؟" — و ποσότης مُشتقّ من πόσος (posos) وهيَ أيضا أداةُ استفهامٍ معناها "كمْ ؟" في السؤال عن العددِ أو الحجمِ أو القياسِ وما هو قابلٌ للعدّ والتحديد ؛ ومثل المصطلحينِ اليونانيّين صيغَ المصطلحان اللاتينيّان : فإنّ "quālitās" مُشتقّ من الأداة "quālis" ومعناها "كَيْفَ هو ؟ ما طبيعته ؟" ، و"quantitās" مُشتقّ من الأداة "quantus" ومعناها "كمْ ؟" ؛ وقد اتّبع الفلاسفةُ العرَبُ القدامَى الطريقة ذاتَها في الاشتقاق فولّدوا "الكيفيّةَ" من أداةِ الاستفْهامِ "كيْفَ ؟" واللاّحقةِ [ـــيّة] وولّدوا "الكمّيّة" من أداةِ الاستفْهامِ "كَمْ ؟" واللاّحقَة نفسِها ([144]) .

وإذنْ فنَحنُ أمامَ صنفيْنِ من المولَّدات : مُولداتٌ دلاليّة بالمجاز ومولّداتٌ صرْفيّة بالاشتقاق . وقد أمكنَ إيجادُ المولَّدات الدلاليّة بالمجاز نتيجةَ تطويع وسائلِ اللغة المُوْرِدِ الدلاليّة بتحميلِ الأدلّة القائمة في الاستعمالِ مداليلَ جديدةً لا تُنافرُ طبيعة اللغة ؛ وأمكنَ إيجادُ المولَّدات الصرفيّة بالاشتقاق نتيجةَ قابليّة التّنَاقُلِ التّرْجميّ التامّة بين اللغتيْن المصْدرِ والمورْد لتوافُقهما الطبيعيّ في الإحالةِ إلى الموْجُوداتِ أو في التعبير عنها وتعيينها . ومن المبَالغة فيما نرَى أن نَعدّ الحالتَين اللتَين ذكرنا "اقتراضًا دلاليًا" أو "اقتراضًا بالترجمة" . لكنّ هناك حالة ثالثة هي التي تَستوقفُ أكثرَ من غيرها ، ونعْني بها المولّداتِ بالترْكيب . فإن أثر الاقتراض بالترجمة يكون في المركّبات أظهرَ ([145]) لأن المركباتِ أطوعُ للترجمة في اللغة المورد من الوحدات المعجمية البسيطة وأعْصَى منها على الاقتراض المعجميّ الحقيقيّ ، إذ يندُرُ أن يُقْتَرضَ المركّبُ (ويندرجُ فيه المعقّدُ) — ما لم يكنْ مصطلحا كيميائيًا — بكامله ، ويَكثرُ أن يُترْجَمَ بمعناه ، لأنّ تكوّنَهُ من أكثَرَ من عنْصرٍ مُعْجميّ واحدٍ يُيَسّر

(144) ينظر حول الأمثلة اليونانية واللاتينية والعربية التي ذكرنا : A. Bailly : Dictionnaire grec – français, p. 1684 et 1610 – 1611 ; A. Ernout et A. Meillet : Dictionnaire étymologique de la langue latine, p. 551 et 552 ; Kh. Georr : Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro – arabes, p.60, 242 .

(145) قد أكد ذلك دوروا ، ينظر : L. Deroy : L'emprunt linguistique, p.217 ، كما أكد (ص ص 222 – 223) اقتراض العبارات أيضا .

للمترْجِم تجريدَ المفْهوم العامّ الحاصل من اجتماع عناصرِه ونَقْلِ المصطلح المركّبِ من اللغة المصدَر إلى اللغة المورْد بوحدات مُعجميّة منها قائمَةٍ في الاستعمال ، وسَدّ جملة من الخانات المعجمية الفارغة فيها دونَ اضْطِرَار إلى الاقْتِرَاضِ المعْجَميّ الحقيقيّ .

3 – 2 – 2 – 2 . التوليد بالترجمة في المركّبات :

ورغبةً في وضْع الأمورِ مواضعَها والتمييزِ بين مُستويَات التّحْليل فإنّنا نُريد أن نميّزَ من حيْث الدّلالَةُ بين صِنفيْن من المركّبَات الحاصِلةَ من الترْجمة [146] ، يعْنينا ثانيهمـا ولا يعْنينا في هذا المسْتوى أولهُما :

3 – 2 – 2 – 2 – 1. الأوّلُ هو صنْفُ المركّبات التي تَبْدو الدّلالة فيها عاديّةً ، خاليَة من آثارِ الترجمة ، لأنّها تُتَنَاقَلُ بين اللغتيْن المصدرِ والموردِ تناقُلاً عَاديًا وخاصةً إذا كانت الموْجُوداتُ التي يُحيلُ إليها مُعجمُ اللغة المصْدر لا تُقَابلها خَانَاتٌ فارغَة تمامًا في مُعْجم اللغة الموْرد ، إمّا لأنّ الموْجوداتِ المعيّنة مَوجودةٌ فيه أسْماؤُها وإما لأن المفاهيمَ التي تَرْتبط بالموجودات المقابَلة فيه بخانَاتٍ فارغة يمْكنُ تجريدُها فيه وتعيينُها . ومن أمثلة هذا الصنفِ المترجمةِ من اليونانيّة في القديم "لَوْزٌ مُرٌّ" [146] لمقابلة ἀμύγδαλα πικρά (amugdala pikra) ، و"عُلَّيْقُ الكَلْبِ" لمقابلة κυνόσβατος (kunosbatos) ، و"خَرْبَقٌ

(146) نرجو ألا يُساءَ فهم هذا التمييز بين مستويات التحليل مثلما حدث من قبل إذ أخذنا بعضهم لأننا اعتبرنا الغالب على الأدوات -- من حيث هي وحدات معجمية غير تامّة – استعمالها أدوات نحوية (مقدمة لنظرية المعجم ، ص 107) ، فقد رأى أن هذا الموقف "يبدو مناقضا لمنطلقات هذا الباحث . فهو يعتبر أن "المعجم منفصل معرفيا عن النحو وهو سابق له" (بن مراد . 1997 : 103) ويدعو إلى الفصل بين المعجم والنحو "حتى لا ينسب إلى النحو ما هو من المعجم ولا ينسب إلى المعجم ما هو من النحو"(م . ن : 45 ، 46)" -- رفيق بن حمودة : الوصفية ، مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ، دار محمد علي للنشر ، صفاقس ، وكلية الآداب بسوسة ، 2004 ، ص 381 (تع 1) ؛ ولا ندري ما الذي يناقض مبدأ الفصل بين المعجم والنحو معرفيًا في قولنا إن الأدوات وحدات معجمية غير تامّة لأن الغالب على استعمالها أن تكون أدوات نحوية لأنّ الأصل في استعمالها أن تكون روابط في الجمل بين الوحدات المعجمية التامّة ؟؛ ونعتقد أن صاحب "الوصفية" يعلم أن كل مؤلفي القواميس العربية والأجنبية يدرجون "الأدوات" جميعها مداخل معجمية في مواضعها من الترتيب في القواميس لاعتبارهم إياها وحدات معجمية ، وأنها قد تنال من العناية في التعريف أكثر مما تناله الوحدات المعجمية التامة ؛ فالأدوات – كما قرر اللسانيون المحدثون قبلنا – وحدات معجمية رغم غلبة الوظيفة النحوية عليها ، وليس في هذا ما يدحض مبدأ الفصل بين المعجم والنحو معرفيًا وسبق المعجم للنحو وسبق المفردة للجملة كما بينا في كامل الفصل الثالث -- وعنوانه "المعجم والمعرفة" – من "مقدّمة لنظريّة المعجم" ، ص ص 58 - 104 .

(147) أخذنا هذا المثال والمثالين التاليين من كتاب المقالات الخمس لديوسقريديس العين زربي ، ترجمة اصطفن بن بسيل وحنين بن إسحاق ،ص 66 (ف 1 – 64) ، 116 (ف 1 – 137) ، 354 (ف 4 – 106) .

أبيضُ" لمقابلة λευκός ἐλλέβορος (hélléboros leukos) ؛ ومن أمثلته المترجمة مـــن الفرنسيّة في الحديث "أقحُوانُ الحـــدائق" ([147]) لترجمـــة chrysanthème des jardins ، و"تُوتٌ أبْيَضُ" لترجمة mûrier blanc ، و"آسٌ مُحَدَّبُ الورَق" لترجمة myrte à feuilles bullées ؛ و"اللوز" و"العُلّيقُ" و"الخَرْبَقُ" و"الأقْحُوانُ" و"التّوتُ" و"الآسُ" نباتاتٌ عرفها العربُ لأنّ أرضَهمْ تُنْبِتُها ، لكنّ الضروبَ المذكورةَ منها جديدةٌ بالنسبة إلـيهم ، لم يَعرفْها عامّتُهم ولم تدوّنْها قواميسُ اللغة العامّةُ ، بل عرفَها العلماءُ منهم واستطاعُوا نقلها إلى العربية .

3 – 2 – 2 – 2 – 2 . الثاني هو صنفُ المرَكّبات التي تبدُو الدلالةُ فيها غـيرَ عاديّة لغلبَة آثارِ العُجْمة عليْها ؛ فإنّ من المركّبات ما يَستطيعُ المترجمُ نقلَـه إلى اللغـة المَوْرِد لكنّه يبْقَى رغمَ ذلك باللغة المصدرِ ألْصَقَ لأنّه يبقَى محافظا على خُصوصيّة أو أكْثرَ من خصُوصيّاته الدلاليّة في اللغة المصْدر ؛ وهذا الصنفُ هو الذي نعتبرُه مقترَضا دلاليّا قائمًا على النّسْخِ بحقّ . وقد بحثْنا عنه في الشذور الذهبية فوَجَدْناه على نوعيْن :

1 – نوعٌ تأتّتْ غرابتهُ الدلاليّة من شكْله ، لأنّ صوْغَه في العربيّة على الصـورَة التي هو عليْها دالّ على أصله الأعجميّ ؛ وهذا النّوعُ نفسُه ضرُوبٌ ، أهمّها في الشذور الثلاثةُ التاليةُ :

(أ)– مركّباتٌ تأتّتْ غرابتها الدلالية من انتِمائها المقوليّ ، ونخُصّ بالذّكر المركّباتِ الوَصفيّة ، وقد رأيْنا منها في (3 – 2 – 1) و (3 – 2 – 2) ثلاثةَ أشكالٍ هي [صفة + صفة] و[صفة + صفة + صفة] و [صفة + صفة + صفة + صفة] ، ولـيس مـن خصـائص العربية أن تَتَالَى فيها الصفاتُ في المركّب المعجميّ الواحد . ونكتفي في التمثيـل لهـذا الضّرْبِ بذكر أمثلة من الشكل الأوّل ، أي المركّب الوصفيّ الثنائيّ ، وتظهرُ فيها الصفة الأولى صفةً مُشتقّةً من صفة : "مُسْتَقيميّ < مُستقيمٌ" ، و"المستقيمُ" (rectum) هو طرفُ المعَى الغليظ المنتهِي بالشّرْج :

---

(148) ينظر هذا المثال والمثالان التاليان في : مصطفى الشهابي : معجم الألفاظ الزراعية ، ص 159 ، 439 ، 445 .

أ – "مُسْتَقيميٌّ مَهْبليّ" : "وصْفٌ لما يَخُصّ المستقيمَ والمهْبِلَ ، فيقالُ حاجزٌ مُستقيميّ مهبليّ للحاجز المتكوّن من التصاق المستقيمِ بالمهبل الفاصل بينهما" ([149]) ، والمركّبُ ترجمة لـ" recto – vaginal" الفرنسي .

ب – "مُسْتَقيميّةٌ مَجْرِيّة" : "وصْفٌ لما يخصُّ المستَقيمَ ومَجْرى البوْل، فيقال نَواصيرُ مستقيميّة مَجْرِيَّة" ([150]) ، والمركّب ترجمة لـ" recto – urétral" .

ج – "مُسْتَقيميّةٌ مثانيّة" : "صفة لما يخصّ المستقيمَ والمثانة ، وتوصفُ بهذه الصفة عملية الحصاة التي عملها الطبيبُ سنْسُون" ([151]) ، والمركّب ترجمة لـ" recto – vésical" .

(2) – مركّبات تأتّتْ غرابتها الدلالية من نمط تركيبها ، أي من تتابع العناصر المعجمية المكوّنة للتركيب ؛ وهذا الضرب نجده خاصّة في المركّبات التي ترجمت فيها سوابق اشتقاقية بظروف ، فإن من الغريب في العربية أن تكون الوحدة المعجمية شبهَ جملة إضافيّا ظرفيّا ، ومن أمثلته :

أ – "بينَ الجداريْن" : "سمّي بذلك بعضهم عظمة مزدوجة في الجمجمة موضوعة في ذوات الثدي بين العظام الجبهية والقمحدوية" ([152]) ، ويقابله في الفرنسية "intermural" .

ب – "بينَ العظام" : "أي الموضوع بين العظام ، فيقال الشريان بين العظام للشريان المشترك في الساعد..." ([153]) ، ويقابله في الفرنسية "interosseux" .

ج – "تحْتَ اللسان" : "وصفٌ لما هو موضوع تحت اللسان ، فيقالُ شِرْيانٌ تحتَ اللّسان للشرْيانِ اللسَاني ولفرعٍ منه ، ويقالُ غُدّةٌ تحتَ اللسان وهي غدّة لعابية مزدوجة مستديرة آخذة في الاستطالة لوزية الشكل موضوعة تحتَ اللسان..." ([154]) ، ويقابله في الفرنسية "sublingual" .

---

(149) الشذور الذهبية ، 521 ظ .
(150) نفسه ، 521 ظ .
(151) نفسه ، 521 ظ ، واسم الطبيب Sanson ، ولم نستطع تحديد شخصيته لأنه يطلق على أكثر من طبيب .
(152) نفسه ، 90 ظ .
(153) نفسه ، 91 و .
(154) نفسه ، 94 و .

(3)– مركّباتٌ تأتّتْ غرابتها الدلالية من اشتمالها على "اقتراض هجين" (Emprunt hybride) ، ونعني بالاقتراض الهجين الوحدة المعجمية المركّبة المشتملة على مكوّن عربيّ أو أكثر ومكوّن أعجمي مقترض أو أكثر ، أي إنّ فيها مزيجا من العربيّ الخالص والأعجمي المقترض ؛ وتكثر هذه المقترضات الهجينة في ترجمة المصطلحات الكيميائيّة خاصة ؛ ومن أمثلتها :

أ – "أوعيَة لِنْفَاويّة سَطحيّة" : " أعْني التي في الطرفيْن البطنيّيْن أي الرّجليْن (...) ، فروعُ هذه الأوعية تنشأ من الأصابع بجذورٍ دقيقة جد تغطّي وجهي القـــدم..." ([155]) ، ويقابلـــه في الفرنســـية "vasa lymphatica superficialia" (vaisseau lymphatique superficiel) .

ب – "أوكْسيدُ الحَديد" : " للحديدِ ثلاثةُ أكاسيدَ ، هي أوّلُ أوكسيد – وهـــو المسمّى عندهم بروتوأوكسيد – وثاني أوكسيد ، وسيسكوي أوكسيد..." ([156]) ، ويقابله في الفرنسية "oxyde ferreux"

ج – "إيتِير مُفَسْفَرٌ" : "هو الايتيرُ الكبريتِيك المشْحُون بالفُسْفُور المحلول فيه ، وهو مُركّبٌ من حمْض الفُسْفُوريكْ ومن الايتير كبْريتِيك" ([157]) ، ويقابله في الفرنسية " éther phosphoré" ، والهُجْنَةُ الاقتراضية في هذا المركَب ظاهرة في اســـتعمال صـــفة المفعـــول "مُفَسْفَرٌ" ، مشتقّة من "فُسْفُور" ، الأعجميّ المقترض .

2 – والنوعُ الثّاني تأتّتْ غرابتُه الدلاليّة من مدلُوله ؛ فإنّ المدلولَ – أو المفْهـــومَ – الذي يَظهَر في اللغة المصدر أوّلاً قد يَكونُ مُرتَبطا بخصوصيّة ما في تجربَة الجمَاعَة اللغويّـــة ولا يُحْدثُ التعبيرُ عنه أو تعيينُه في تلك اللغَة أيّ غرابة ، فإذا نَقله المترجمُ نقلاً حَرفيًا إلى اللغة المورْدِ بقِي مُرتبطا بخصُوصيَّته المرجعيّة وظهرَتْ غرابتُه الدلاليّة لمستعملِ هذه اللغـــة

(155) نفسه ، 53 ظ .
(156) نفسه ، 55 ظ ؛ و "أوّل أوكسيد" هو monoxyde ، و"بروتوأوكسيد" هو protoxyde ، و"ثاني أوكسيد" هو (bioxyde ؛ وأما "سيسكوي أوكسيد" فلم نعثر على تسميته الفرنسية .
(157) نفسه ، 59 و ؛ و"حمض الفسفوريك" هو acide phosphorique ، و"ايتير الكبريتيك " هو éther sulfurique .

الذي لا يَستطيع في الغالب تحديده دلاليًا أو مفهوميًا تحديدا دقيقا إلاّ إذا كان ثنائيّ اللغة (bilingue) ونزّله في حيّزه الدلالي أو المفْهوميّ في اللغة المصدر . ونجد من هذا النـــوع في الشذور الذهبية ضربين :

(1) — ضرْبٌ أولُ ارتبطتْ فيه الغرابةُ بظاهرةٍ عامة قد عُرِفَتْ في تجْربَة الجمَاعــة اللغويّة المقْرِضة ولم تُعْرَفْ في تجربَة الجماعةِ اللغوية المقترِضة ، ومن أمثلتها :

أ ــ "التكلّم البطْنيّ" أو "التكلّمُ المَعِدي" : وهو "كيفيّة في التّكلّم ينوّع الإنسانُ فيها صوتَه بحيثُ يَظهرُ للسّامع أنّ الكلامَ لم يَخرجْ من الفمِ بل [هو] آتٍ من مكـــانٍ بَعيد ، ويُسمّى بالتّكلّم المعِديّ أيضًا لظنّ السّامِع أنّ الكلامَ خَارجٌ من المعِـــدة" ([158]) ، ويقابله في الفرنسية "ventriloquie".

ب ــ المسْتَقْصيَةُ الصَدْريّة : "هيَ آلةّاخترَعها الطبيبُ لاينك ، وهي اسْطوَانة من البقْسِ أو غيره طولها قدَمٌ وفي باطنها قناةٌ قُطْرُها ثَلاثةُ خُطوطٍ ، و[هي] مُركّبَة من قطعتيْن يتعَشّقَان في بعضهما ، في أحدِ طرفيْها حُفْرَةٌ على هيْئة قِمْعٍ غوْرُها نحـــوُ 18 خطّـــا ؛ وكيفيّة استعمَال هذه الآلة أن يُوضَعَ طرَفُها الذي هو كالقمْع على صدْرِ المريضِ ويَضَـــعَ الطبيبُ أذنَه على الطرف الآخر..." ([159]) ؛ وقد أوردَ المؤلّفُ للآلة نفسها مَدْخلاً آخرَ هو "مِسْمَاعٌ" ([160]) ووصفَها وصفًا شَبيهًا مما ورد هنا ؛ وقد تُرجم بالمصـــطلحيْن المصـــطلحُ الفرنسي"stéthoscope" الذي سَيشْتهر مُقابلُه المحْدَثُ "السّمّاعة".

(2) — ضرْبٌ ثانٍ تَرتبطُ فيه الغرابَة بمظهرٍ خاصّ بتجربَة الجمَاعة اللغويّة المقْرِضة ؛ ولم نَجدْ للتمثيل له أفضلَ من مصْطلحَاتِ علمِ التّشْريح المولّدَة من أسمـــاءِ الحـــروفِ أو الصوامِت الأعجميّة ، وخاصّة الحروفَ اليونانية . وهذا المظهر في الحقيقَة قد عَرفتْه العربية

---

(158) نفسه ، 105 و ؛ وقد ترجم المقابل الفرنسي "ventriloquie" في المنهل لسهيل إدريس وجبور عبد النور (ص 1073) بـ"مقْمَقة" ، والمقمقة في العربية غير هذا بل هي "حكاية صوت أو كلام" ، والمُقامِقُ هو المتكلم بأقصى حلقه – ينظر لسان العرب ، 3 / 513 (مقق) .

(159) نفسه ، 521 و – 521 ظ . و"لاينك" مخترع هذه الآلة هو الطبيب الفرنسي René Laennec (1781 - 1826) .

(160) نفسه ، 523 و . وقد ترجم المصطلح محمد شرف في معجم العلوم الطبية والطبيعية (ص 853) بـ"مسْماع الصّدر" ، وترجم في معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات المترجم عن معجم كليرفيل الفرنسي (ص 839) بـ"مِسْمَعٌ" .

منذ القديم في ترْجَمَة النّصوص الطبيّة اليونانيّة ثمّ في النصوص العلمية العربية التي اعتمدت تلك الترجمات . ومن أمثلتها – من ترجمة حنين بن إسحاق لكتاب جالينوس "في عمل التشريح" — مصطلحُ "العضلة الشبيهة بالدال في حروف اليونانيين" ([161]) ترجمة لـ"πλευραν τοῦ δελτοειδοῦς" (pleuran tû deltoeidûs) ، ومصطلحُ "العِرْقُ الشّبيهُ باللام في حروف اليونانيين" ([162]) ترجمة لعبارة "γραμμῆς Λ γραμματος" (grammês Λ grammatos) ، ومصطلحُ "العظْمُ الشبيه بشكْل اللام في كتاب اليونانيين" ([163]) الذي يقابله في النص اليوناني "ὑοειδής" (huoeidês) ومعناه "الواويّ" ([164]) . وتسميةُ جالينوسَ وغيرِه من الأطباءِ اليونانيّين العظامَ والعضلاتِ والعرُوقَ تسميات مستمدة من تشبيهها بالحروف اليونانية ظاهرة معروفة ، ولذلك فإننا نجد في مصطلحاتهم الطبية" δελτοειδώς" (deltoeidôs) ([165]) أي "الدّالي" لما هوَ في شَكْلِ "دلْتَا" (Δ) – أي الدّال –لأن له شَكلَ مُثلّث ، و "λαμβδοειδής" (lambdoeidês) ([166]) أي "اللاّمي" لما هوَ في شَكْلِ "لَمْبدا" (Λ) – أي اللاّم – لأنّ له شكلَ مُسْنَحٍ ، و"σιγμοειδής"

---

(161) ينظر: GALENUS : Anatomicarum Admistrationum Libri qui supersunt novem Earundem interpretatio arabica Hunaino Isaaci filio ascripta, Edidit I. Garofalo. Istituto Univertsitario Orientale, Napoli, 1986 = جالينوس : في عمل التشريح ، ص 166 (سطر 11) ، وينظر أيضا ص 146 (س 19 – 20) ، 148 (س 19 ، 23) ، 152 (س 9) .

(162) نفسه ، ص 174 (س 21 ، وكذلك س 16 و 22) ، 172 (س 6) و 176 (س 3 و 6) .

(163) نفسه ، ص 264 (س 17) ، 260 (س 5 – 6) .

(164) معنى المصطلح اليوناني المقابل كما ورد في النص اليوناني المرافق للنص العربي في النشرة نفسها هو "ὑοειδής" (huoeidês) ، ومعناه الحرفي "الشبيه بحرف Y" ، أي حرف "أوبسلون" وهو الواو في اليونانية ، لكن النص العربي قد أكد حرف اللام بكتابة Λ اليوناني بعد المصطلح في الموضعين المحال إليهما : "و[العضلة] السادسة المتصلة بالعظم الشبيه بشكل اللام في كتاب اليونانيين وهو هذا Λ " (ص 264 ، س 17) ، و "العضلة الرابعة (...) التي تضمّ الكتفَ إلى العظم الموضوع في رأس الحنجرة الشبيه شكله بحرف اللام في حروف اليونانيين وهو هذا Λ " (ص 260 ، س 4 – 6) ؛ وليس في تسمية "العظم اللامي" بـ"العظم الواوي" عند القدماء من غرابة ، فقد ذكر ابن النفيس في شرح تشريح القانون (ص 193) : "وقوم يسمون هذا العظمَ العظم اللامي وهو الأكثر لأنه يوجد فيه ما يشبه اللام في كتابة اليونان ؛ وقوم يسمونه العظم الواويَ لأنه يوجد فيه ما يشبه الواو في كتابتهم" .

(165) ينظر A. Bailly : Dictionnaire grec – français, p.443 .

(166) نفسه ، ص 1168 ، وقد أحال في هذا الموضع إلى ص 375 من طبعة كوهن (C. G. Kuhn) لنص "في عمل التشريح" اليوناني لجالينوس ، ولم نجد المصطلح في نص كوهن الأصلي المنشور في ليبزيغ سنة 1821 مع آثار جالينوس الكاملة (Claudii Galen Opera Omnia, ed. C. G. Kuhn, I – XX, Leipzig, 1821 - 1833) ولا في نصه الذي أورده محقق " في عمل التشريح" مع النص العربي ، بل وجدنا ما أحلنا إليه في التعليق (162) السابق ، وقد وردت في النص اليوناني في ص 379 و 382 و 383 .

(sigmoeidês) ([167]) أي "السّينيّ" لما هو في شَكْل "سيغما" (Σ) – أي السّين – لأنّ له شكلا نصفَ دائريّ ، و"ὑοειδής" (huoeidês) ([168]) أي "الواويّ" لما هو في شكل "أوبسلون" (Υ) – أي الواو –لأنّ له شكل هِلالٍ أو حُدْوَةٍ وهي نَعل الفَرس .

وقد انتقلتْ هذه التَسْمِيَاتُ الحاملةُ لعُجْمَتِها لصلتِها المرجعيّة الوثيقَة باللغة اليونانية إلى الأطبّاء العرب ، ومن هؤلاءِ ابنُ سينا (من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي) وأبي الحسن ابن النفيس (من القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي) ، وقد أصبح المركّبُ الثّمانيّ العناصر "العظْمُ الشبيهُ بشَكْل اللاّم في كتَاب اليُونانيّين" عندَهما مُركّبا ثُنائيًا هو "العَظْمُ اللاّميّ" ، وقد استعمله ابن سينا في كتاب القانون في أكثرَ من موضعٍ لكنّه نبّهَ في أحدِها إلى أنه "يسمّى العظمَ اللاميّ تشبيها بكتابة اللام في حروف اليونانيين إذ شكله هكذا Λ" ([169]) وسماهُ في موضع آخر "العَظم الشبيه باللام" ([170]) ، واكتفى في موضع ثالث بالصفة "اللاّميّ" دون "العظم" في التسمية ([171]) . وأما ابن النفيس فقد أكثر من استعماله في شرح التشريح – وهو في شرح القسم الخاص بالتشريح في كتاب القانون لابن سينا – مركّبا ثنائيا – "العظم اللامي" – ([172]) واستعمله في موضعين بسيطا : "اللاميّ" ([173]) . ولا شكّ أن هذا الانتقال من المركّب الثماني إلى المركّب الثنائيّ فالوحدة المعجمية البسيطة دالٌ على أن مفهومَ المصطلح قد استقرّ في الفكر الطبيّ العربي ؛ فالطبيب يفْهَمُ أنّ "العظمَ اللاّميّ" عظمٌ يشبِه في شكله حرفَ "لمبدا" اليونانيّ ، لكنّ ذلكَ الفهمَ مرتبطٌ بمعرفته لحرف "لمبدا" وشكلِه في لغته الأصلية ([174]) .

---

(167) ينظر A. Bailly : Dictionnaire grec – français , p.1746 .

(168) نفسه ، ص 1990 .

(169) أبو علي ابن سينا : القانون في الطبّ ، 1 / 44 (سطر 9 – 10) ، وينظر فيه أيضا 1 / 45 (س 2 ، 3 ، 11 ، 12 ، 15) ؛ وقد استعملَ المصطلحَ أيضا في كتاب الشفاء : الطبيعيّات ، 8 – الحيوان ، ص 241 ، 264 ، و 279 .

(170) ابن سينا : القانون ، 1 / 24 (س 11) .

(171) نفسه ، 1 / 44 (س 33) .

(172) ابن النفيس : شرح تشريح القانون ، ص 38 ، 41 ، 192 ، 193 ، 195 ، 197 ، 199 ، 200 ، 202 .

(173) نفسه ، ص 196 (سطر 3 ، 13) .

(174) لكن استعمال الوحدة المصطلحية الوصفية البسيطة "اللامي" فقط مُوقِع في الخلط بين "العظم اللامي" هذا و"الدرز اللامي" (sutura lambdoidea = suture lambdoïde) -- وهو خط اتصال بين

وقد وصلتْ هذه التّسْميات إلى التّونسيّ ورفاقِه في القَرن التاسعَ عشرَ في المصطلحاتِ الفرنسيّة ، حاملة لعجمة مُزدوجة : يونانيّةٍ قديمةٍ وفرنسيّة حديثة ؛ و منها في الشذور الذهبية الأمثلةُ التّالية :

أ – "دالّيّ" : "وصفٌ للذي يجاورُ العضلةَ ، فيقالُ حُفْرَةٌ داليّة لسطحٍ غيرِ منتظم خشنٍ يوجد في الجزء العلويّ من السّطح الظاهر للعضو فيندَغِمُ فيه وترُ العضلة الداليّة" ([175]) ، و"الداليّ" ترجمة لـلفرنسيّة "deltoïde"، وهذه من اليونانية "δελτοειδώς" (deltoeidôs) ، فإذا استعملت الصّفةُ الفرنسيّة بمفردها أحالَتْ إلى "العَضلة الدّاليّة" (muscle deltoïde) .

ب – "سِينيّ" : " نسبة لحرْفِ السّين ، أطلقَ وصفًا على ما يُشبه حرفَ السين اليونانيّ وهو يقرُب من حرف الكاف المبسوطِ الذي هو هكذا ک ، فيقالُ صِمَامَاتٌ سينيّة للثلاث ثُنيّات الصِّمَاميّة الموجُودة في فوهة الشّرايين الرئيسَة ، أعني الرّئــويَّ والأبْهَــريَّ والأوْرْطيّ" ([176]) . و"السينّي" ترجمة لـلفرنسيّة "sigmoïde" ، وهذه من اليونانية "σιγμοειδής" (sigmoeidês) ؛ و"الصّمامات السينيّة" تَرجمة لـ"valvules sigmoïdes".

ج – "لاميٌّ" : " هو في عرف المشرّحين يطلق على الدّرَزِ الذي يُضَمُّ بعظام الجدارية للقمحدوة لأنه كاللاّم اليونانيّة الشبيهَة بالثّمانيَة الهنديّة التي صورَتها هكذا ٨" ([177]) . و"اللاميّ" ترجمة للفرنسية "lambdoïde" ، وهذه من اليونانية "λαμβδοειδής" (lambdoeidês) ؛ و"الدّرَزُ اللاميّ" ترجمة لـ"suture lambdoïde" .

3 – 3 – التّوليدُ بالاقتِراض :

ونعني بالاقتراض هنا الاقتراضَ المعجميَّ الحقيقيّ ، وهو أخذ لغةٍ موردٍ من لغة مصدر أدلّةً لغويّةً معجميّة تامّة بدوالّها ومداليلها ، أو بأشكالها ومحتوياتها الدلاليّة ، دون

عظمين كما في عظام الجمجمة – الذي سمّي لاميّا أيضا لشبهه باللام في اللغة اليونانية ، وقد ذكره ابن سينا في كتابي القانون (1 / 25 ، 26) و الشفاء (ص 228 ، 240 ، 252 ، 253 ، 254 ...إلخ.) ، وذكره ابن النفيس في شرح التشريح ، ص 61 ، 62 ، 65 ، 68 ، 69 ... إلخ .

(175) الشذور الذهبية ، 197 و .

(176) نفسه ، 297 ظ . على أن حرف السين (سيغما) اليوناني لا يشبه الكاف المبسوطة (ک) سواء كان كبيرا أي تاجيا (Σ) أو كان صغيرا (ς , σ) .

(177) نفسه ، 482 ظ .

اشتراط المحافَظة التامَة على الخصائص التمييزيّة الأساسيّة الثلاث فيها، وهي (1) التــأليفُ الصوتيّ ، (2) البنْيةُ الصرفيّة ، (3) المغْزى المعجميّ ، لأن التغيير قد يَلحَقُ إحدى الخصائص الثلاثِ ، وقد يلحق خصيصتين ، وقد يلحق الثلاثَ في نطاق إدمَاج المقترَضات في اللغــة المؤْرد .

3 – 3 – 1 . في تصنيف المقترضات :

وللمقترضات المعجميّة تصنيفاتٌ ، نُجْملها فيما يلي في ثلاثة أساسية :

3 – 3 – 1 – 1 . **الأول تَصنيفٌ دلاليّ** : أي بحسَب المحتوَى الــدلاليّ الــذي يَكون للمقترَضات ، ويندرجُ فيه ما سمّاه لوي دو روا "مقترضاتٍ ضَروريّة" (Emprunts de nécessité) و"مُقترضات بَذَخيّة" (Emprunts de luxe) ([178]) ، والأولى – الضّروريّة – تَكثرُ في مجالاتِ العلُومِ والتقنيات والصنائع ، فتُقْترَضُ في الغالبِ الأسماءُ مع الأشياءِ التي تَنْتقلُ من واقعِ الجمَاعة اللغويّة (أ) إلى واقعِ الجماعة اللغويّة (ب) ، فتَسُــدّ في اللغــة المقترَضة خانات مُعْجميّة فارغَة ؛ والثانيَة – البذخيّة – وهي لا تسدّ خاناتٍ فارغةً في اللغة المورد بل يقترنُ اقتراضُها بميول الفرْد أو الجمَاعَة من متكلّميها إلى الجماعة اللغوية صاحبة اللغة المصدَرِ ونَزَعَات الإعجاب بها والتقليد لها فتدخل اللغة المورد دون أن تكون في حاجة إليها ؛ وإذن فإنّ المقْترَضات البذَخية تُزاحِم في الغالب وحداتٍ معجميّة أصليّة مسْتعملةً في اللغة المؤرد . وليس بعيدًا عن الصنفين اللذين ذكرهما لوي دو روا الصــنفان اللذان ذكرهما لوي غلبار ، وهما "المقترَضات الذّاتيّــة المعــاني"(Emprunts dénotatifs) و"المقترضاتُ الإيحائية المعاني " (Emprunts connotatifs) ([179]) . والأولى تَنْتقِل من جماعَة لغويّة مُهيْمنَة اقتصاديا وعلمياً وتقْنيًّا إلى جماعة لغوية مُستوْرِدة ، وتمثلها المقترضاتُ العلمية والتقنية والفكرية ؛ والثانية ترتبط بوجدان الفرْدِ أو الجمَاعَة اللغويّة المقترِضَــة وبمواقــفِ الإعْجابِ الدافعةِ إلى التّقْليد أو بمواقف التقدير الدافعة إلى الاتّباع ، وتمثلــها المقترضــات

---

(178) ينظر : L. Deroy : L'emprunt linguistique, p.165, 175 ، وفي الكتاب تحليل موسع للصنفين ، ص ص 137 - 187 ؛ وينظر حول تصنيف المقترضات عامّة : إبراهيم بن مراد : الاقتراض المعجمي، ص ص 31 – 43 .

(179) ينظر L. Guilbert : La créativité lexicale, p.91

الفنية (في الغناء والرّقْص والموسيقَى مثلا) ، والمقترضاتُ المعَبِّرةُ عن أنْماط العيش والتّقاليد الاجْتماعيّة الحضاريّة وآدابِ السّلوك ؛ ونُدْرِجُ في هذا الصنف أيضًا مُقْتَرَضاتٍ لا تَــدُلّ على مَواقفِ الإعْجَاب والتقْديرِ بل تَدلّ على التحْقيرِ المعبّر عن موْقف الاستِعْلاءِ في حركة اقْتراضٍ عكسيّة : فإنّ الجماعةَ اللغويّةَ الغالبَة سياسيًا قد تقْترضُ من لغةِ الجماعة اللغويــة المغلوبَة وحداتٍ معجميّة تستعملُها في مواطنِ الاستنْقاص والتحقير للجماعة المغلوبة (180) .

3 – 3 – 1 – 2 . **الثّاني تَصنيفٌ شَكليّ** : ويكونُ بحسب ما يلحقُ مكوّني الدالّ – الصوتيِّ والصرفيِّ – في الوحدة المعجمية المقترَضة من التغيير ؛ ولهذا صلة بقضية "إدْمَاج المقترَضات" في نظام اللغة المورد ؛ ولقضية الإدماج صلةٌ بقضية أخرى أخَصَّ هي تصنيفُ المقترضات إلى "معرّبٍ" – وهو المُدْمَجُ لمطابقَته مقاييسَ اللغة المورد – و"دَخيلٍ" وهو الذي لم يُدْمَجْ فلم يُطابِقْ مقاييسَ اللغة (181) . ونَرى أنّ التفْريق بين المصطلحين يكونُ بالنظر إلى البنية الصرفيّة في الوحدة المعجمية المقترَضة لأنّ المقياسَ الصوتيَّ لا يُعْتَدّ به في التفريق كما يُعتدّ بالمقياس الصرفيّ ، ذلك أن الغالبَ على المقترضات إدماجُها صوتيًّا من بداية اقتراضها لأنّ "الإبدالَ لازمٌ لئلاّ يُدْخلُوا في كلامِهم ما ليْس من حُروفِهم" كما قَال أبــو منصــور الجَواليقي في مقدّمة كتابهِ المعَرّب من الكلام الأعجمي (182) . فالمقياس الصرفي هو المميِّز بين ما يُعْتَدّ بعُجْمَته لأنه غير مُدْمَج وما لا يُعْتَدّ بعجمته لأنه قد أدْمِجَ في نظــام اللغــة . ويَكثر المدمَجُ – أي المعرّبُ – في المقترضات الأدبية ، أي المقترضات الــتي ظهــرَت في نصوص أدبيّة مثل الشّعر والنثر الأدبيّ ، واستعمالها فيها يدلّ على أنها مــن الوحــدات المعجمية العامّة ، وهي لذلك تجد طريقَها إلى القواميس فتدوَّن ؛ لكنّ هذا الصنفَ لا ينْعدم من النصوص العلمية ، واستعمالُ هذه المقترضات فيها يدلّ على أنها من الوحدات المعجمية

(180) إبراهيم بن مراد : الاقتراض المعجمي ، ص 33 ، وفيه أمثلة من اللغة العربية في "المثالب" اقترضتها من الفارسية ؛ وفي الفرنسية من هذا الصنف وحدات معجمية مقترضة من عربية المغرب العربي في فترة الاستعمار – تنظر مثلا مفرداتُ مثل "fellaga " ، " sidi " ، "zouave " .

(181) ينظر حول إدماج المقترضات ومقاييسه : T. Baccouche : L'emprunt en arabe moderne, pp.143 – 157 ؛ نفسه : اشكاليّات اندماج الدخيل في المعجم ، 43 – 58 ؛ وينظر حول مفهومي "معرّب" و"دخيل" ومناقشة لأراء المحدثين فيهما وفي مقاييس الإدماج : إبراهيم بن مراد : الاقتراض المعجمي ، ص ص 37 – 52 .

(182) الجواليقي : المعرب من الكلام الأعجمي ، ص 54 .

المُخَصَّصة . ومن المعرّبات ما وافق أبنيَةَ العربية في لغته المصدر ، ومن أمثلته "أثيرٌ" على وزن "فعيل" ، من اليونانية αιθηρ (aithêr) و"جَزَرٌ" على وزن "فَعَلٌ" من الفارسية "گزَر" (gazar) ، و"فِلْمٌ" على وزن "فِعْلٌ" من الفرنسية "film" ؛ ومنها ما لم يَكنْ موافقا لبنية عربية مّا فلحقه التغييرُ ليَنْدمج ، ومن أمثلته "جَاموسٌ" على وزن "فاعولٌ" من الفارسية "گاوْميش" (gâwmîsh) ، و"بَيْطَارٌ" على وزن "فَيْعَال" من اليونانية ἱππιατρός (hippiatros) ، و"سِرَاطٌ" على وزن "فِعَال" من اللاتينية "strata" ؛ وأما المقترضاتُ الدخيلةُ فتكثُر في النّصوص العلميّة ، أي إنها تَنتمي إلى الوَحدات المعجميّة المخصَّصَة وهي المصطلحاتُ ، وهي كثيرةٌ في المعجم العربي المختصّ العلميّ والفنّيّ ، القديمِ والحديث . ومن أمثلتِها في القديم "بَنْجَنْكُشْت" من الفارسية "پَنج انْگُشْت" (panj - angusht) ، و"كَمَافيطوس" من اليونانيّة χαμαίπιτυς (khamaipitus) ، ومن أمثلتها في الحديث "ألمَنْيوم" من الانغليزية "aluminium" ، و"فُونُغْراف" من الفرنسيّة "phonographe" .

3 - 3 - 1 - 3 . **التصنيفُ الثالثُ مقوليّ** : أي بحسب انتماءِ المقترَضات إلى إحدى المقولات المعجميّة ، وهي الاسمُ والفعلُ والصفةُ والظرفُ والأداةُ . ولا نريد التوسّعَ في المسألة لأنها سَتؤدّي بنا عندئذ إلى وجودِ مقترضات من كلّ المقولاتِ المعجميّة في عددٍ كبير من اللغات ، وخاصةً في اللغات التي مثّلت في فترة من تاريخها طبقة سفلى للُغاتٍ أخرى كانت تمثل بالنسبة إليها طبقة عليًا ، وهذا مثلا شأنُ اللاتينية — التي ورَثتْ ظواهرَها العامّةَ اللغاتُ الرُّوْمَنيّة — في علاقتها باليُونانية ، والفارسيّةِ والبربريّةِ في علاقتهما بالعربية ؛ ونريد أن نقتصر إذنْ على مقولتَين تعنيَاننا في هذا البحث لصلتهما بالشذور الذهبية ، هما مقولتا الاسْمِ والفعل . فإذا بحثنا في هاتين المقولتين وجدْنا أكثرَ المقترضات تقع في الأسماءِ وخاصة ما دلّ منها على أشياءَ ، وأغلبُ المقترضاتِ عامة مقترضاتٌ اسميّة ، فإنّ إدخالها اللغة أيْسرُ لأنها أوفقُ لسدّ الخانات الفارغة فيها . ذلك أن الأفعالَ ومشتقاتها — ومنها أسماءُ المعاني— تدلّ عامّة على أحداثٍ وصفاتٍ وحالاتٍ يعبَّر عنها بما يُولّدُ في اللغة بَوسائلها الذاتيّة . فإنّ الجماعاتِ اللغويةَ قادرةٌ بوسائلها اللغويّة الخاصة في توليد الوحدات المعجمية على إنتاج رصيدِها الأساسيّ

من الأفعال وأسماء المعاني والصفات ، ولذلك كان حظ الأسماء الدالة على أشياء من الاقتراض أكبر . على أن اللغاتِ لا تخلو أيضا من المقترضات الفعلية التي أدْخِلَت اللغةَ مقترضة ، أو اشْتُقّت في اللغة المقترِضة من مقترَضاتٍ اسميّة سابقةٍ فيها .

وليس من الصعبِ أن نَتَبيَّنَ طبيعةَ المقترضات في الشذور الذهبية انطلاقا من التصنيفات التي ذكرنا. فإن كونَ مادّته في المصطلحاتِ الطبّية سيغلّبُ فيه (1) المقترضاتِ الضروريةَ أو الذاتية المعاني من التصنيف الأول ؛ (2) المقترضاتِ الدخيلةَ المستعصيةَ على الإدماج — حتى على الإدماج الصوتيّ أحيانا — من التصنيف الثاني ، إلاّ إذا كانت المقترضاتُ مُعربة قديمة قد انتقلت إلى الشذور من القواميس اللغوية العامة مثل القاموس المحيط للفيروزابادي ؛ (3) المقترضاتِ الاسميةَ المحيلةَ إلى أشياءَ أو مفاهيمَ حديثة لم يُوضعْ لها ما يقابلها في العربية بعدُ ، أو لم يشتهرْ ما وُضعَ لها فبقيتْ تسميتُها الأعجميّة أقْوى مرجعيَّة .

3 – 3 – 2 . أنواعُ المقترضات في الشذور الذهبية :

ويمكن أنْ نصنّفَ هذه المقترضاتِ إلى خمسة أنواع أساسيّة :

(1) ـــ أسماءُ العناصر الكيميائيّة : فإنّ الغالبَ على جُلّها الاقتراضُ إذا كانت حديثة، ومن أمثلتها مجموعة"الأكاسيدُ" (les oxydes) ([183]) ومنها "أوكسيد الازُوت" (oxyde d'azote) و"أوكسيد الانتيمون" (oxyde d'antimoine) و"أوكسيد الأورَان" (oxyde d'urane) و"أوكسيد الـپوتاسيوم" — كذا بالـپاء المثلثة — (oxyde de potassium) و"أوكسيد التّلّور" (oxyde de tellure)...إلخ .

(2) ـــ أسماءُ الأمْراض : وهي كثيرةٌ جدّا أيضا . وقد لاحظنا الميْلَ في الكتابِ إلى اقتراضها ولو كان لبعضها مقابلٌ معروفٌ في النصوص العربيّة القديمة . ومن أمثلتها "ايپرتْرُوفيا" (hypertrophie) و"معناه ضخامة حجْم العضو" ([184]) ، و"ارثْروز" (arthrose) وهو "اسم (...) عَلَمٌ على المفاصل المتحرّكة المكوَّنة من اتصال رأس عظمٍ بحفرةِ آخر"

---

(183) الشذور الذهبية ، 54 ظ -- 57 و .
(184) نفسه ، 8 ظ .

([185]) ؛ و"اسْتينْيا" (asthénie) و"معناها ضُعفُ العضو وعجزُهُ عن تتميم وظائفه" ([186]) ؛ و"اسْفِيكْسيَا" (asphyxie) و"هو وقوفُ النَفس لسببٍ من الأسباب ، وهو الاختنــاقُ" ([187]) ؛ و"أغاليكْسيَا" (agalaxie و agalactie) و"هو أنْ لا تغزرَ الغدّة الثديّة إلاّ قليلا من اللبن أو لا تغزر أصْلاً ، وينْشأ ذلك عن مرَض ويحصل للنُفسَاءِ أو المرْضعة ، وهو احتباسُ اللبن" ([188]) ؛ و"ألوپْسِيا" — بالــپاء المثلّثة — (alopécie) و"معناهُ سقوط الشَّعر ، وهــو المعروفُ بداء الثعْلب" ([189]) .

(3) ـــ أسْماءُ المواليد : وتشمل أسماءَ النبات والحيوان خاصة ومَا اتّصل بهما . ومن أمثلة أسْماء النباتِ "أپيكاكوَانا" (épi alkackiana) وهو "لفظ أمريكي يُطلقُ على جذْرِ نبات يُسَمّى عِرْق الذّهَب المقيّء أو المطرّش" ([190]) ؛ و"انجليكا" (angélique) وهو "اسمٌ لحشيشة تسمّى حشيشة المَلاَك من الفصيلة الخَيْمِيّة ، خماسيّة أعضاء التذكير ، ثنائية أعضاءِ التأنيث ، تنبتُ في الجبالِ الشامخَة من الاوروبّا وجزيرة اقْريطش وغيرهما ، وتزرَعُ في البساتينَ، وطعمُها عطريّ لذيذٌ سُكريّ ، وجميع أجزائها عطريّ الرائحة مستعملٌ في الطبّ" ([191]) ؛ و"وَالرّيَانَة" (valériane) و"معناها حشيشَةُ الهرّ ، وهو نباتٌ جذوره من الأدوية المضادّة للتّشنّج" ([192]) ؛ و"وَانيلا" (vanille) و"معناها خرّوبٌ ، وهو ثمرُ نبات رائحته عطريّة قوية ، وهــو مضــادّ للتشنّج" ([193]) ؛ و"وُتْز" (waitzie) وهو "اسمٌ لنباتٍ ينبُتُ بالعراق أصْله يشــبه السّــلْق، وعصارته حارّة حرِّيفة ، وفروعُه دقيقة صُلبة ، وقشره أسودُ ، وزهرُهُ ذَهبيّ" ([194]) .

(4) ـــ أسماءُ الآلاَت : وتشمل خاصةً الآلاتِ المستحدثَة التي تُسْتعْمل في الطــبّ لتحديدِ بعض القياسات أو لتحديد بعض الظواهر والكشف عنها وفحْصِهَا . ومن أمثلــة

---

(185) نفسه ، 17 و .
(186) نفسه ، 24 و .
(187) نفسه ، 25 ظ .
(188) نفسه ، 34 و .
(189) نفسه ، 41 و .
(190) نفسه ، 8 ظ .
(191) نفسه ، 47 و .
(192) نفسه ، 577 و .
(193) نفسه ، 577 و .
(194) نفسه ، 578 ظ .

هذه الآلات" أرْيُومِيتر" (aréomètre) وهو "اسمٌ لمقياسٍ يعْرفُ به كَثافةُ السّوَائل" ([195]) ؛ و"إلكترُوميتر" (électromètre) ، و"هو آلة معدّة لبيان وجودِ الكهربائية في الأجْسَام وبيان كَميّتها" ([196]) ؛ و"بارومِيكرُوميتر" (baromicromètre) ، وهو"آلة مُعدَّة لمعرفة طول الجنين وثقله" ([197]) ؛ و"ميقَاسْكُوب" (mégascope) ، و"هو نظّارةُ الأجْسام الّتي يُرادُ رسْـمها" ([198]) ؛ و"ميكْروسكوب" (microscope) ، وهو "النظّارة المعَظّمَة" ([199]) ؛ و"ميكروميتر" (micromètre)، و"هو مقياس الصغر" ([200]) .

(5) — أسماء العلوم والمباحثِ الحديثة : وقد لاحظنا غلبةَ كتابَـة أسمـاءِ العلـوم والمباحث المتّصلة بالطبّ بأسمائها الفرنسيّة ، دون عناية ظاهرة بترجمتها وإيرادِ المقـابلات المترجَمة مداخلَ مستقلّة في القاموس . ومن أمثلة هذه المصطلحات "أوپـتْيك" (optique) و"هو فرْعٌ من علم الطبيعة يُبْحثُ فيه عن ظواهر الضّوْء" ([201]) ؛ و"أورْنيتُولُوچـيا" — بـچيـمٍ مثلّثة تحتيّة للتفريق بينها وبين (ج) الـتي تنْطـق (g) في العربيـة المصـرية — (ornithologie) وهو اسم "مركّبٌ من كلمتين يونانيّتين ومعناهما كلامُ الطير ، صارا اسما لفرعٍ من حياة الحيوان لكنّه مخصوصٌ بالكلام على الطـير" ([202]) ؛ و"ايـدْرُولوچـيا" (hydrologie) وهو "لفظ يوناني معنـاه مبْحـث المـاء" ([203]) ؛ و"ايليكْترُوديناميـك" (électrodynamique) "وهو فرع من علم الطبيعة تُعرفُ به الحوادثُ الصادرة عن تفاعل الكهربائيّة المغناطيسيّة في بعضها" ([204]) ؛ و"پاتولوچيا" — بـپاء وچـيم مثلثتين تحتيّتين — (pathologie) وهي "كلمة يونانيّة معناها الكلامُ على الأمراض ، وهي فرع من علم الطبّ غايتُه تمييزُ الأمراض" ([205]) .

---

(195) نفسه ، 20 ظ .
(196) نفسه ، 41 و .
(197) نفسه ، 64 ظ .
(198) نفسه ، 555 ظ .
(199) نفسه ، 555 ظ .
(200) نفسه ، 555 ظ .
(201) نفسه ، 51 و .
(202) نفسه ، 53 و .
(203) نفسه ، 60 ظ .
(204) نفسه ، 62 و .
(205) نفسه ، 62 ظ .

ويُلاحظ أنّ المقترَضاتِ المذكورةَ ليست كلّها ضروريّة، لأنّ منْها ما لا يَسُدّ خانة فارغَة لوجود مقابلِ عربي له. فقد رأينا أن "الاختناقَ "يعوّض"اسْفيكسيا" ، وأن "أحتباسَ اللبن" يعوّض "أغاليكسيا" ، وأن "داءَ الثعلب" يعوّض "ألوپسيا" ، وأن "حشيشة المــلاَك" يُعوّض "انجليكا" . ولكنّ القوْم كانوا ـــ فيما يبدو ـــ لا يُحْرَجُون من اعتماد المقترَضات للتعبير عن المفاهيمِ الجديدة لأنّ لغة العلم أعجميّة ، مثلما كان علماءُ حركة الإنشـــاء في القرنين الثاني والثالث الهجريين لا يُحْرَجُونَ من اعتماد الاقتراض للتعبير عن المفاهيم التي لم تعرفْها العربيّة ، لأنّ لغة العلم المستعمَل أعجميّة .

4 ـــ خاتمة :

يمكن أن نعتبر قاموسَ "الشذور الذهبية" ـــ بما اشتمل عليه من مادة مصـــطلحية موسّعَة قد تعلقت بالطب والصيدلة والكيمياء وعلوم الطبيعة من حيوان ونباتٍ ومعادن ، وما تضمّنه من مصطلحات تُراثية قديمة وأوروبية حديثة ـــ حصيلةً جيّدةً لجهودِ العلمـــاء المصطلحيّة في الطبّ وما تعلّق به من العلوم أثناء حركة الإحياءِ في القرن التاسع عشـــر . فهو إذن يمثّل مرْحلة أساسيّة من مراحلِ المصطلحيّة العربيّة قد تبيّن من الشذور الذهبية ذاته أنّ القائمين عليْها ـــ ومنهم الفرنسيّان برّون وكلوت بيك ـــ كانُوا يؤمنون بأهمّية ربـــط الحديثِ ، بالقديم فكان اقتباسُهم من التراثِ قويّا رغم المشاكل التي يطرحُها ، وأنهم كانوا مدركين لأهمية التوليد المعجمي فطبّقوا بعض قواعده في ترجمة مصطلحاتِ كتاب يُعـــدّ الكثيرُ منها من أحدثَ ما ظهر في علم الطب ومتعلّقاته في أوروبّا ؛ فقد ظهر القـــاموس الفرنسيّ الأصلُ في الترجمة بين 1840 و 1842 ، وانتهى التونسيّ من تبييض النص العربي — بعد الترجمة والمراجعة — في منتصفِ 1849 .

والسؤال الذي نريد إثارته في هذه الخاتمة يتعلّق بإفادة المحـــدثين ـــ في القـــرْن العشرين ـــ من كتابِ الشذور الذهبية الذي أصبح بدوره يمثل تراثًا : فهل اهـــتمّ بـــه المحدثون وأفادوا منه ؟

توجد النسخَة الأصليّة المخطوطة من الكتاب اليومَ في المكتبة الوطنية بباريس وقد أهْداها إليها كلوت بيك يوم 9 سبتمبر سنة 1851 بعد سنتين من انتهاء التونسي وشخص

آخر اسمه عمر بن خطاب من تبييض نصّها ، فقد ورد في آخرها أن الانتهاءَ من نسْخها كان بتاريخ 10 شعبان من سنة 1265هـ المقابل لتاريخ 2 جويلية من سنة 1849 للميلاد . فقد حافظت المكتبة الوطنية الفرنسية إذن على هذا القاموس ، وقد أراد المصريّون منذ بداية القرن العشرين العناية به فاستجلبوه مستنسخا بالتصوير لدار الكتب المصرية . وقد حاول أحمد عيسى تحقيقَه فأنجزَ منه بعضًا من موادّ حرف الألف نشره سنة 1914 ، ثم توقّف عمله وتوقّف الاهتمامُ بالكتاب تمامًا إذ لم نجد له أيّ أثرٍ في الكتب المؤلفة أو المترجمة في مصطلحات الطبّ والصيدلة والنبات والزراعة في النصف الأول من القرن العشرين . فليْس له من أثر مثلا في "معجم العلوم الطبية والطبيعية" لمحمد شرف (1926) و"معجم أسماء النبات" لأحمد عيسى (1926) "ومعجم الحيوان" لأمين المعلوف (1932) ومعجم "الألفاظ الزراعية" لمصطفى الشهابي (1943) ومعجم "المصطلحات الطبيّة الكثير اللغات" (1956) المترجم عن معجم ألكس كليرفيل (Alex Clairville) الفرنسي (Dictionnaire polyglotte des termes médicaux) ؛ وقد تواصل هذا الإهمال في الأعمال الجماعية أيضا مثل أعمال مجمع اللغة العربية بدمشق ومجمع اللغة العربية بالقاهرة والمجمع العلمي العراقي . وهذا الإهمال يعني أن مصطلحيّينا المحدثين لم يفيدُوا من الجهْد الذي بذَله علماءُ حركةِ الإحياء إفادة تُغْنيهم عن إعادةِ النظر في مصطلحات كثيرة كانت قد استقرّت في الاستعمال في القرْن التاسعَ عشر وأصبحت من الرصيد المصطلحي العربي . ولا شك أن نشر الكتاب محقّقا واجبٌ علميّ كبيرٌ .

إبراهيم بن مراد

كلية الآداب بمنوبة ـــ تونس

من وسائل فكّ اللّبس الدّلالي
في المعالجة الآليّة للعربيّة (نموذجُ الفعل) *

مدحت يوسف السبع

أولا – اللّبس الدّلالي والمعالجة الآليّة :

من أصعب نقاط البحث في المعالجة الآلية للنصوص فهم الدلالة ، إذ قد يتعدد المعنى فيزداد اللّبس بقدره .

وأصعب حالات اللّبس تكون في الفعل ؛ وذلك لما يصيب الفعل من حذف سياقيّ أو معجميّ ، أو غيرهما . ويلي الاسم الفعل ، ثم الحرف في درجة الصعوبة . ويزداد الأمر صعوبة إذا كانت صورة اللفظ تصلح لأن تكون طورًا صَرفيًّا في أكثر من سلسلة لتصرف فعْلٍ مّا .

وإن رَجْعَ النظرِ إلى معاني (ضرب) في المعجم العربي لَيَدُلٌّ على حجم هذه الإشكالية ، فقد وردت له معان كثيرة في التراث العربي أحصى لها المعجم العربي الأساسيّ سبعة عشر معنى ، والأمر شبه ذلك في (أخذ) ، فقد أورد لها المعجم العربي الأساسي ثمانية معان ، والأمر يشبه ما سبق أيضا في لفظ (عين) فقد أورد لها السابق نفسه ستة معان .

ويزداد الأمر صعوبة إذا انتقلنا إلى الجملة العربية ، ولعلّ السبب في هذا يرجع إلى أن التعامل مع الجملة يستوجب إمكانات حاسوبية صعبة لكثافة العلاقات التركيبية بين أجزائها ([1]) .

---

* قدّم هذا البحث في النّدوة الدّوليّة الخامسة لجمعيّة المعجميّة حول الدّلالة المعجميّة (2002) دون حضور صاحبه .
(1) يقوم الباحث بدراسة علمية أكاديمية لطريقة معالجة العلاقات التركيبية في الجملة العربية .

ويبدو الأمر أشقّ إذا تعاملنا مع النص غير المشكّل ، وتشكيل الكلمات (شكل البنية والإعراب) يساعد كثيرا في فكّ هذا اللّبس الصرفيّ ، ولكن – كما نعلم – لا يفترض وجود التشكيل في كل احالات ، يقول الدكتور نبيل علي : "تتفاعل حالات اللّبس الناجم عن غياب التشكيل مع حالات اللّبس الأخرى التي تشترك فيها العربية مع باقي اللغات ، كاللّبس المعجمي في كلمة (عين) (بمعنى البئر أو الجاسوس أو الرأس أو ذات الشيء) ، واللّبس التركيبي في شبه جملة "شاعر النيل العظيم" (باحتمال كون العظيم صفة للنيل أو شاعره) يؤدي ذلك إلى أنواع معقدة للغاية من اللّبس المركب المتعدّد المستويات "Multi-level Ambiguity" ([2]) .

ويقول الدكتور نهاد الموسى "إن نظرية الاعتماد المتبادل تمثل لواقع الحال في أن معظم النصوص العربية الحديثة تكتب غير مشكولة ، وأن تمثيل العربية للحاسوب ينبغي أن يأخذ في الاعتبار "اللّغة الواقعية" ، فما تزال العربية في وضع طباعتها السائد تخضع لاعتبارات عمليّة اقتصاديّة (لدى من يرون في الشكل التّام كلفة زائدة) واعتبارات علميّة عمليّة ، إذ يرى كثير من أهل العربية أن كثيرا من الشكل إنما هو من لزوم ما لا يلزم ([3]) . ويقول الدكتور نبيل علي : "لقد نشأت الكتابة العربية أصلاً دون تشكيل ، وقد شاع التغاضي عن استخدام حركات التشكيل في "العربية" الحديثة إلى أن أصبح عدم التشكيل عادة مترسخة في قراءة العربية وكتابتها " ([4]) .

ثانيا – الغموض اللغوي :

الغموض اللغوي ظاهرة لها وجودها في كل لغة ، وتزداد أهميتها إذا كان هذا الغموض يواجه الآلة أي الحاسب الآلي الذي مهما أوتي من ذكاء فهو على كل حال ذكاء اصطناعي ، رغم ما حقق من تقدم قيل عنه : "في جماعة الذكاء الاصطناعي – كما سبق أن ذكرنا – مدرسة بأكملها تعتقد في إمكانية تطوير نظم آلية ذكية بمحاكاة وظائف المخ البشري دونما حاجة إلى محاكاة بنيته ، وذلك على قناعة من أن محاكاة هذه البنية ليست فقط مستحيلة بل

(2) نبيل علي : العرب وعصر المعلومات، ص 357 .
(3) نهاد الموسى : العربية : نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، ص 96 .
(4) نبيل علي : العرب وعصر المعلومات، ص 356 .

ليست مطلوبة في الأصل ، إلاّ أن هناك من يرى في ذلك التوجه نوعًا من قصور النظرة سيتضح فشله إن عاجلاً أو آجلاً ، ويرون أن السبيل الوحيد لتطوير آلات ذكية هو في التغلغل في بنية المخ البشري ، ولا بديل عن محاكاة بنية الشبكية بأقصى ما تسمح به رؤيتنا ووسائلنا ، ويرى هذا الفريق أن بحوث الذكاء الاصطناعي لا بدّ أن تسير جنبًا إلى جنب مع علم فسيولوجيا الأعصاب ، وذلك في إطار علاقة تبادليّة ، تقدّم فيه الفسيولوجيا النموذج ، ويقدّم فيه الذكاء الاصطناعي معمل الاختبار ووسيلة التحقق من مدى وجاهة هذا النموذج" (5) .

ويقول رائد لغوي حاسوبي "ولا بديل عن استخدام مناهج مبتكرة وشقّ دروب علميّة جديدة في مناطق لم يتطرّق لها العالم من قبل ، وهو الأمر الذي أدى إلى إنشاء مراكز بحثية متخصصة في علاقة اللغة بتكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وألمانيا ومناطق أخرى من العالم" (6) .

بل قد تمكّن برنامجٌ يعتمد على الذكاء الاصطناعي من التّغلّب على بطل العالم في لعبة الطاولة "وأخيرًا فمن الطريف أن نذكر أن برنامج لعب الطاولة الذي كتبه هانز بيرلينر Hans Berliner قد هزم بطل العالم في اللعبة" (7) . فما موقف الحاسب الآلي المعتمد على الذكاء الاصطناعي من الغموض اللغوي ؟

تبدأ الإجابة عن هذا السؤال بذكر أنواع الغموض اللّغوي ، ثم تحديد موقف الحاسب الآلي من كل نوع .

ثالثا – أنواع الغموض :

1 – الغموض الذي يقع في الكلام بسبب من الأداء الصوتي (8) ، ويتمثل ذلك في النبر Stress والتنغيم Intonation والفواصل Junctures ، وغيرها من الملامح الصوتية التي لها وظيفة فونولوجية في التمييز بين معاني الكلام سواء أكان ذلك على مستوى الكلمة المفردة أم على مستوى التركيب ، ولا يقع هذا النوع من الغموض إلاّ في اللغة المنطوقة .

---

(5) المرجع نفسه ، ص 159 .
(6) المرجع نفسه ، ص 350 .
(7) آلان بونيه : الذكاء الاصطناعي ، ص 194 .
(8) ما ورد من ذكر عن الغموض مرجعه (العربية والغموض) ، د . حلمي خليل .

2 – الغموض الذي يحدث بسبب وجود كلمة في جملة ، وهذه الجملة صحيحة نحويًا ، غير أن دلالة هذه الكلمة تحتمل أكثر من معنى ، أي أنها من قبيل المشترك اللفظي Homonymy ، أو المشترك الدّلالي أي تعدّد المعنى Polysemy .

مثال ذلك في اللغة الإنجليزية : They passed the port at midnight حيث تدل كلمة Port على معنيين ، فقد تكون بمعنى ميناء ، فيصبح معنى الجملة : "لقد مرّوا بالميناء بعد منتصف الليل" ، كما تدلّ أيضا على نوع من النبيذ القويّ ، ومن ثم يصبح معنى الجملة : "لقد تناولوا نوعا من النبيذ القوي بعد منتصف الليل" .

وهذا النوع من الكلمات المتعدّدة المعنى بسبب من الاشتراك اللّفظي ، أو تعدّد المعنى ، أو الترادف كان موضع اهتمام علماء العربية القدماء بما له من صلة بالغموض ، كما أولاه علماء المعاجم المحدثون أهمّيّة واضحة من ناحية صلته بالعمل المعجمي ، وغموض الدلالة وتعدّدها من ناحية أخرى ؛ ونذكُرُ هنا أيضًا كيف ألّف ابن دريد كتاب (الملاحن) على أساس استغلال هذا النوع من الغموض القائم على تعدّد المعنى ، وجاء بأكثر من مائة جملة كلها يحتمل أكثر من معنى ، واستغل أيضا هذا اللّون من تعدّد المعنى استغلالاً فنيًا في ألوان من البديع مثل التورية والجناس .

3 – الغموض الناتج عن التركيب النحوي ، أو ما اصطلح علماء اللغة على تسميته بالغموض النحوي Grammatical Ambiguity ، ويتمثل ذلك في جملتين من أشهر الجمل التي ضرب بهما تشمسكي المثل على هذا اللّون من الغموض .

أما الجملة الأولى فهي :

1 – Flying Planes Can Be Dangerous

وهي جملة صحيحة نحويًا ، إلاّ أنها تحتمل معنيين ، هما :

1- Planes Which Are Flying Can Be Dangerous
2- To Fly Planes Can Be Dangerous

وذلك بسبب من تركيبها النحوي ، يدلّ على ذلك – طبقا لتحليل تشمسكي– أن التركيب السطحي Surface Structure للجملة الأولى مشتقّ من تركيبين عميقين Underlying Structures ، هما :

1 - Planes Fly
2 - Someone Flies Planes

وأما الجملة الثانية التي ضرب بها تشمسكي أيضًا المثل على هذا النوع من الغموض فهي :

2- The Policemen Were ordered To Stop Smoking After Midnight

وهي جملة لها أربعة معانٍ هي :

أ – أُمِرَ رجال الشرطة بالكف عن التدخين بعد منتصف الليل ؛

ب – أُمِرَ رجال الشرطة ، بعد منتصف الليل ، بالكف عن التدخين ؛

ج – أُمِرَ رجال الشرطة بمنع الناس عن التدخين بعد منتصف الليل ؛

د – أُمِرَ رجال الشرطة بعد منتصف الليل بمنع الناس من التدخين .

4 – الغموض الدلالي : وقد أشار علماء اللغة ، وعلماء الدلالة منهم بوجه خاص ، إلى نوع آخر من الغموض الذي يقع في بعض الجمل نتيجة للتركيب الدلالي ، لا النحوي ، حيث نجد أن هناك بعض الجمل التي توصف بأنها صحيحة نحويًا ، مثل الجمل السابقة ، ولكن الغموض فيها لا يأتي من التركيب النحوي وإنما من التركيب الدلالي ، وفي هذا الصدد يضربون المثل بجملة ثالثة من أشهر الجمل التي تداولها علماء الدّلالة ليوضحوا هذا اللّون من غموض المعنى وخفائه وهي Colourless Green Ideas Sleep Furiously : أي " الأفكار الخضراء العديمة اللّون تنام بغضب" ، وهي كما ترى جملة صحيحة نحويًا ، ومع ذلك فهي بلا معنى ، رغم أنها تتألف من كلمات لكل منها دلالة واضحة ، وهي في حالة الإفراد .

رابعا – موقف الحاسوب من الغموض اللغوي:

1 – موقف الحاسوب من النوع الأول من الغموض اللغوي (ما يقع في الكلام بسبب من الأداء الصوتي) :

لا يستطيع الحاسوب التعامل معه بنجاح كامل- حتى الآن – لأنه يحتاج إلى التعرف على الصوت وتحديد موضع النبر ، وهذه في حاجة إلى بحوث عميقة لم تتح بعد ، والذكاء الاصطناعي لم يصل درجتها .

يقول آلان بونيه : "إن فهم الكلام أكثر صعوبة من فهم اللغة المكتوبة ، وذلك لعدّة أسباب أهمها ما يلي :

أ – تحتوي الرسالة المنطوقة على "ضجيج" قد لا يحمل أي معنى .

ب – ويجب طبعا حذف مثل هذه الأصوات التي ليس لها دلالة لغوية أثناء تحليل الكلام .

ج – نطق الكلام نادرًا ما يكون مضبوطًا ، ويختلف نطق نفس العبارة من شخص إلى آخر .

د – يختلف نطق المتحدّث الواحد لنفس العبارة من وقت لآخر ، حسب حالته النفسية والفسيولوجية .

هـ – يمكن أن يختلف نطق الصوت الواحد تبعا لما إذا كان ينطق منفردًا أو مع كلمات أخرى .

و – ليست هناك حدود واضحة في الإشارة الصوتية بين الكلمات المتتالية ، ويمكن أن تكون هناك فترات صمت في منتصف الكلمة ، أو غياب ، أي توقف بين الكلمات المتتالية .

ز – يمكن أن يكون للكلمات المختلفة تماما في الهجاء نطقٌ واحدٌ ، مثل :

" Pair, Pare, Pear – Right, Write, Rite "(9) .

ويقول آلان بونيه "وتنشأ الصعوبة في فهم الكلام من مصدرين للخطأ وعدم اليقين المصاحب لعملية الكلام ؛ ويرجع أحد المصدرين إلى المتكلم . بينما يرجع الآخر إلى السامع ، وتحدث كثير من الأخطاء أثناء ترجمة المتكلم أفكاره إلى أصوات ، مثل اختيار الكلمات الخطإ ، ونطقها خطأ أو بوضوح غير كاف ، أو تكرار كلمات حين لا يكون هناك ضرورة لذلك ، وإصدار أصوات غريبة لا معنى لها مثل تسليك حنجرته ، وإصدار أشياء غريبة تفسد من الرسالة اللغوية ، وعلى السامع أن يقوم بعكس العمليّة التي قام بها

---

(9) آلان بونيه : الذكاء الاصطناعي ، ص 73- 74 .

المتكلم، فهو يبدأ من الرسائل المشوّهة إلى نوايا المتكلم ، ويرتكب أخطاء في الحكم لأنه لا توجد قواعد دقيقة تحكم الفهم" ([10]) .

2 – موقف الحاسوب من النوع الثاني من الغموض اللغوي ، يستطيع الحاسوب أن يتعامل مع النوع الثاني من الغموض ، وهو ما يحدث بسبب وجود كلمة تحتمل أكثر من معنى في جملة ما . وذلك عن طريق السياق المجاور أو عن طريق ترتيب المعاني ، وسوف يوضح البحث ذلك في وسائل فكّ اللّبس الدلالي .

3 – موقف الحاسوب من النوع الثالث من الغموض اللغوي ، هو تعدّد معاني الكلمة أو الكلمات في الجملة الواحدة ، ففي قوله تعالى : "قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الغَالِبُونَ" ([11]) نقل الزركشي عن الشيخ عز الدين قوله : "الأحسن الوقف على (إِلَيْكُمَا) ؛ لأنّ إضافة الغلبة إلى الآيات أولى من إضافة العدم للوصول إليها ؛ لأنّ المُراد بالآيات العصا وصفاتها ، وقد لبوا بها السحرة ، ولم تمنع عنهم فرعون" ([12]) .

وقال الأشموني : "ولكن تعلق الآيات بـــ(يَصِلُونَ) وهو المشهور قراءة ، والأصح عربية ؛ لأن تعلقها بـــ(الغالبون) يجعلها داخلة في الصلة ، وهذا غير سديد لأن النحاة يمنعون التفريق بين الصلة والموصول ؛ لأن الصلة تمام الاسم" ([13]) .

وذكر أبو حين جواز الوقف على (إِلَيْكُمَا) والابتداء (بِآيَاتِنَا) على أن الباء للقسم أي بحق آياتنا ، والجواب محذوف تقديره (لتغلبن)" ([14]) ، وعلقها آخرون بمحذوف تقديره : اذهبا أنتما ومن اتبعكما الغالبون .

إلى هذا الحدّ وصل الخلاف في تحديد حدود الجملة القرآنية بين العلماء ، فبم يأخذ الحاسوب ؟ وإلى أي الآراء يتجه ؟ وما الضابط ؟

كل هذه الأسئلة تفرض نفسها وتحتاج إلى إجابة .

---

(10) المرجع نفسه ، ص 75- 76 .
(11) (سورة القصص : 35) .
(12) الزركشي : البرهان ، 346/1 .
(13) الأشموني : منار الهدى في الوقف ، ص 185 .
(14) أبو حيان : البحر المحيط ، 113/7 .

ويزداد الأمر صعوبة – حاسوبيًّا – عندما نعلم أن الفعل (وصل) به نمط يتطلب أن يكون تمثيله : (فعل + فاعل + جار ومجرور+ جار ومجرور) ، وعلى هذا قد يأخذ "يصلون إليكما بآياتنا" معا ، ويقرّ "أنتما ومن اتبعكما الغالبون" على سبيل التقرير .

وسوف يتضح ذلك عند معالجة وسائل فكّ اللّبس ، بالاعتماد على السلوك المعجمي للفعل (وصل) ومن خلال السياق التاريخي ومتابعة عدد القراءات ، وسند كل منها .

4 – موقف الحاسوب من النوع الرابع من الغموض اللغوي (وهو الغموض الدلالي الناجم عن ضمّ بعض الألفاظ على غير العرف اللغوي) ، فإن مكمّلات الفعل Resorting To Complements يكون له دور في فكّ هذا الغموض .

وسوف يوضح البحث هذا عند مناقشة وسائل فكّ اللّبس الدلالي .

5 – هناك نوع خامس من الغموض ، وهو يخصّ الحاسوب دون الناسوت ، فلدى الناسوت فائض لغوي ، هو فائض العلاقات والقرائن التي يشتمل عليها التعبير اللغوي ، وهذا الفائض هو الذي يمكننا من معرفة أن الفاعل في جملة (أكل الكمثرى موسى) هو موسى رغم تأخره ، ويمكننا من معرفة المقصود الدلالي من الجملة التي بها خطأ إعرابي بنصب الفاعل ورفع المفعول مثلا ، يقول باحث معاصر "ونستسمح القراء هنا في مثال بسيط لتوضيح هذه الفكرة الأساسية للفائض اللغوي . فلنفرض مثلا أنه بدلاً من أن نلتزم بالقواعد اللغوية في قولنا "اشترى أخوها تفاحتين من أحد الباعة" ترخصنا في علاقات الإعراب، فنصبنا الفاعل ورفعنا المفعول به ، و أهملنا بعض النقاط ، وأضفنا من لدينا همزة إلى الوصل ، وأغفلنا وجوب التذكير في "أحد" ، لتصبح الجملة "اشترى أخاها تفاحتان من إحدى الباعة" ، فعلى الرغم من مجموعة الأخطاء تظل هذه الجملة الممسوخة ، أشدّ ما يكون عليه المسخ ، مفهومة ، يمكن لنا قراءتها . والفضل في ذلك يرجع إلى الفائض اللغوي ، فائض العـــلاقات والقرائن التي يشتمل عليها التعبير اللغوي . إن فائض اللغة ، أو حشوها الزائد ، ليس بعيب ينقصها ، بل هو سند لمرونتها ومصدر لقوتها" ([15]) .

---

(15) د. نبيل علي : الثقافة العربية وعصر المعلومات ، ص 213 .

خامسا – أهمية اقتحام مشكلة المعالجة الآلية :

رغم ما مرّ من أشكال الغموض واللّبس اللغويين فخوض غمار المعالجة الآلية ضرورة لعدّة أمور ، أهمّها أمران ، هما :

- الحفاظ على الكيان الحضاري العربي .
- ثراء العربية بإمكانات الحوسبة .

وهذا قول عنهما :

1 – الحفاظ على الكيان الحضاري العربي :

إن خوض غمار الترجمة الآلية ضرورة تحتمها الظروف العالمية ، وليس أمام العرب اليوم إلاّ خيار المشاركة الفعّالة في هذا المجال ، وإلا ضربت عليهم الذلة والمسكنة ، وانزلوا في ركن من العالم مهمل .

هذا ناهيك عمّا سيصيب لغتهم من تشوّه وتحريف ، عمدًا ، إذا ناب عنهم في القيام بهذا الدور غيرهم ، يقول رائد لغوي في مجال المعالجة الآلية : "ووصل الأمر إلى حدّ أن تقدمت إسرائيل إلى منظمة الوحدة الأوروبية لتطوير نظم الترجمة الآلية من لغات دول السوق المشتركة إلى العربية (لا العبرية...!!) ، ويجب ألا ننسى أن إسرائيل يمكن أن تستغل في تنفيذ مخططها الطموح هذا العرب الفلسطينيين المقيمين داخل إسرائيل ، والأدهى من ذلك أن إسرائيل قد سعت جاهدة – و لم توفق حتى الآن لحسن الحظ – إلى إقامة مشاريع تطوير مشترك في مجالات نظم المعلومات بينها وبين الأردن بمشاركة أطراف أمريكية ، وحاولت اختراق نشاط تطوير البرمجيات في مصر بصورة مستترة تجتذبها إلى ذلك العمالة المصرية الرخيصة في تخصصات الكمبيوتر ، بالإضافة إلى ما سبق تعرض الشركات الإسرائيلية لتطوير البرامج خدماتها على الشركات العالمية لتعريب نظمها وبرامجها حتى تتأهل لدخول الأسواق العربية" ([16]) .

ويقول : "ما يريد الكاتب أن يؤكده هنا هو مدى خطورة أن تتولى إسرائيل نيابة عنا مهمّة معالجة اللغة العربية آليا ، فعندئذ تكون قد حلّت بنا كارثة ثقافية كبرى" ([17]) .

---

(16) المرجع نفسه ، ص 55 .
(17) المرجع نفسه ، ص 55 .

بل قد بدأ بعض هذا الذي يخشاه الكاتب بالفعل : "وتشير دلائل عديدة إلى نيّة إسرائيل في استخدام تكنولوجيا المعلومات لتشويه تراثنا الثقافي البعيد والقريب" ([18]) . ويزداد موقفنا قلقًا عندما نرى تراجعنا في هذا الاتجاه ، وقد ألغيت (المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس) ، وتوقف نشاطها الهام .

ونستشعر ضآلة وجودنا التكنولوجي في مجال المعالجة الآليّة عندما نعلم أن الغرب قد سار في هذا الاتجاه سيرًا ، و قطع أشواطًا طويلة ، فأسس علوما لا وجود لها عندنا ([19]) :

1 – الصرف الحاسوبي	Computational Morphology
2 – النحو الحاسوبي	Computational Syntax
3 – الدلالة الحاسوبية	Computational Semantics
4 – المعجمية الحاسوبيّة	Computational Lexicology
5 – علم النفس اللغوي الحاسوبي	Computational Psycholinguistics

ومكمن القلق هو أن تدخل المعالجة الآلية مجال القرآن الكريم من قبل غيرنا فيصيبه ما لا نحب ، يقول رائد لغوي حاسوبي : "ستطبق المراكز الأكاديمية في الغرب ، إن آجلا أو عاجلا ، أساليب الذكاء الاصطناعي ونظم الفهم الأتوماتي لمضمون النص في التحليل العميق للنص القرآني . إن من واجبنا أن نبادر – نحن – بالقيام بهذه المهمة ، وذلك بالإسراع في تمثيل النص القرآني منطقيًّا ومفهوميًّا ، وكذلك في تطوير آلات استنتاج Inference Machines تستطيع استظهار المعاني المستترة بين ثنايا الألفاظ . إن تفسيرنا للنص القرآني يحتاج إلى دعم حقيقي من تكنولوجيا المعلومات ، حتى لا نظل أسرى التحليل اللغوي المباشر لمعاني الألفاظ والجمل ، إن ذلك يتطلب التعمق في علوم الدلالة الصوريّة Formel Semantics والمنطق الحديث واللّسانيات الحاسوبية ، وكذلك ضرورة تعزيز معجمنا العربي بالبيانات اللازمة للتحليل الدلالي" ([20]) .

---

(18) المرجع نفسه ، ص 58

(19) المرجع نفسه ، ص 257 .

(20) المرجع نفسه ، ص 468 .

2 - ثراء العربية بإمكانات الحوسبة :

كانت العربية لغة الحضارة والعلم دهرًا طويلاً ، ودالت دولة الزمان وعلتها الإنجليزية الآن ، ولكن حفْظَ الله -- سبحانه وتعالى – لكتابه الكريم مُقَرٌّ ، قال تعالى : "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ" (21) ، وبإقراره – سبحانه – حِفْظَهُ إقرارٌ بحفظ العربية وخلودها من علاقات لتابع بالمتبوع .

وهذا دفع الباحث إلى استنباط ما تزخر به العربية من إمكانات الحوسبة والمعالجة الآلية ، ووجد فيها معيارية توافق التعامل الحاسوبي ، وهذه المعيارية ظاهرة في قواعد العربية ، وإن نظرة عجلى في آراء بعض النحاة لتدل على ذلك ، ومنها :

أ – أن الفعل الذي سمّاه النحاة متعديا بالحرف فِعْلٌ له خصائص الفعل اللازم ، لا المتعدي ، وحين يبني لغير الفاعل يجب أن يكون فاعله المنطقي له صفة (+ حي) ، بخلاف المتعدي (22) .

ب – لا يقع نائب الفاعل إلاّ في ما له صفة التأثر (+ تأثر) (23) .

ج – اشتراط النحاة الثلاثي الذي تأتي معه المطاوعة أن يكون علاجًا ، يقول الرضي : "باب انفعل ... مطاوع فَعَلَ بشرط أن يكون فَعَلَ علاجا ، أي من الأفعال الظاهرة لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة ، وهي قبول الأثر ، وذلك مما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى وأفق ، فلا يُقال علمته فانعلم ، ولا فهمته فانفهم" (24) .

د – وقد اختلف النحويون في (دخلت البيت) "هل هو متعد أو غير متعد ، وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف في كثير من المواضع ، وهو عندي غير متعد..." ، واستبدل لذلك بأن مثله وخلافه غير متعديين : "ودخلت مثل غُرْتُ إذا أتيت الغور . فإن وجب أن يكون دخلت متعديا وجب أن يتعدى غرت . ودليل آخر ، أنّك لا ترى فعلاً من الأفعال يكون متعدّيا إلا كان مضاده متعدّيا ، وإن كان غير متعد كان

---

(21) سورة الحجر: آية 9 .
(22) الفهري: المعجم العربي ، ص 94 .
(23) المرجع نفسه ، ص 93 .
(24) المرجع نفسه، ص 102 .

مضاده غير متعد ، فمن ذلك : تحرك وسكن ، فتحرك غير متعدّ ، وسَكَنَ غير متعد ، وابيضَّ واسودَّ كلاهما غير متعد ، فواجب أن يكون دخل غير متعد ..." ([25]) .

هـ – اسم الفاعل لا يضاف – فيما نعلم – إلى فاعله ، خلافا للمصدر – مثلا – يقول الفهري : "فلا يقال في (79) ما يماثل (80) :

(79) أ) مررت برجل ضاربٍ أبوه زيدا

ب) أمعطية هند هذا الرجل حقه ؟

(80) أ)*مررت برجل ضارب أبيه زيدٌ

ب) أمعطية هند هذا الرجل حقه ؟

والسبب في رأينا ، هو أن اسم الفاعل يتضمن دائما عنصرا صرفيا هو التطابق ، وهذا يحتم ألا يكون فاعله مضافا إليه ، لأن الصرفة تعمل الرفع في الفاعل" ([26]) .

وعلامات الإعراب الظاهر في العربية والتنوين مما يعد ثراء في العربية ، فتنوين كلمة مثل (محمد) نصبا دليل قطعي على حالتها الإعرابية ، ووقوع المصدر منصوبا في بداية جملة دليل على موقعه الإعرابي ... إلخ .

ولعل هذه الأمثلة القليلة تدل على ما في العربية من إمكانات الحوسبة والمعالجة الآلية .

و – ويقول الفهري : "يمكن بناء أي فعل لازم للمبهم شرط أن يكون فاعله "المنطقي" [+ حي] Animate ، وهذا يخالف تحليل برلمتر Perlmutter (1978) الذي يقر بأن الفعل اللازم لا يبنى إلا حينما يكون فاعله منفذا (أو بعبارة أدق : حين يكون "لا أركتيا" Unergative بتعبير برلمتر) . ولا يبنى مع الفعل الذي فاعله محور (أو بصفة أدق "لا منصوبا" Unaccusative بتعبير برلمتر) . والجمل التالية تمثل لهذا القيد قيد الحيويّة :

(37) أ – جيء إلى هنا .

ب – ضحك في هذا المكان

ج – سبح في النهر

---

(25) المرجع نفسه، ص 138 .
(26) المرجع نفسه، ص 57 .

د – سقط في النهر

هـ – زُئِرَ هنا ونُعِقَ

(38) أ – سقط الثلج هنا

ب – سقط هنا ([27])

وواضح أن اشتراط (+ حي) في فاعل الفعل الذي يبنى للمجهول سيكون مؤشراً واضحا في فهم جملة كهذه مثلا "فخر عليهم السقف" ([28]) ، دون ذكر الفاعل ، فسوف يشكل الفعل بالبناء للمعلوم لأن الفعل لا يقوم به إلا (– حي) .

سادسا – الوضع العربي الحالي للمعالجة الآلية:

رغم السمات التي تميز العربية من جهة الحوسبة ، فإن ما يشغل المهتمّين لا يجاوز الكلمة المفردة إلا قليلا ([29]) .

يقول باحث : "وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى أن نظم التشغيل تتعامل حاليا مع اللغة العربية مثلها مثل اللغات الأخرى على مستوى عنصر الحرف مع زيادة تفاعل نظم التشغيل مع اللغة ، وهو توجه حتمي خاصّة في المجال الثقافي ، لا بدّ من أن تتعامل هذه النظم لغويا مع مستوى أعلى من الحرف ، مع الكلمة العربية (أي صرفيا) ، ومع الجملة العربية (أي نحويا) ؛ نظرا لأن شركة مايكروسفت ليس لديها الإمكانات ولا الدوافع للخوض في اللغة العربية بمثل هذا العمق ، فإن هناك فرصا حقيقية ، بل واجبا قوميا لمساهمة الباحثين والمطورين والمستثمرين العرب في هذا المجال" ([30]) .

ويقول أيضا : "لقد طغى صرفنا على نحونا ، وبينما يشكو غيرنا أن البحث اللغوي لديهم مازال أسير الجملة لم يتجاوزها بعد على مستوى النص يزعم الكاتب أننا مازلنا أسرى الكلمة ، لم نحسم بعد قضايانا اللغوية على مستوى الجملة" ([31]) .

---

(27) المرجع نفسه ، ص 83-84 .

(28) سورة النحل : 26 .

(29) انظر : العربي وعصر المعلومات ، ص 355-357 ، و الثقافة العربية ، ص 86 .

(30) د. نبيل علي : الثقافة العربية وعصر المعلومات ، ص 85 .

(31) المرجع نفسه ، ص : 532 .

وهذا غير مقبول ، لتقدم الآخر ... ، فضلا عما تتيحه التقنية الحاسوبية في الأجيال الكمبيوترية الحالية ، يقول باحثان : "إن للغات أهمية تكنولوجية كبرى ، وهذه الأهمية لا تنبع من علاقة اللغة بتكنولوجيا الطباعة والاتصال والبرمجيات فحسب ، بل أيضا من الدور الخطير الذي تلعبه اللغة الطبيعية حاليا في تطوير أجهزة الحواسب إلى حد اعتبار حاسوب الجيل الخامس حاسوبا لغويا في المقام الأول ، حيث الهدف ... هو كسر الحواجز اللغوية أملا في السيطرة على سوق المعلوماتيّة العالمي بجعل تكنولوجيا المعلومات تتعامل مع لغات العالم المتعددة" (32) .

ويقول رائد لغوي حاسوبي : "أما أهميتها التكنولوجية فلا تنبع فقط من علاقة اللغة بتكنولوجيا الطباعة والاتصالات والبرمجيات ، بل أيضا من الدور الخطير الذي تلعبه اللغة حاليا في تثوير معمارية الكمبيوتر إلى درجة اعتبار كمبيوتر الجيل الخامس حاسبا لغويا في المقام الأول" (33) .

سابعا – وسائل فكّ اللّبس الدلالي في المعالجة الآلية:

سبق أن بين البحث صعوبة التعامل مع الفعل آليًّا ، وذكر أسبابها ، ولذلك تجتمع عدة وسائل لفكّ اللّبس الدلالي في الفعل ، ونادرا ما تنفرد إحداها بهذا الدور .

ولعل النظر في الفعل ، مثل (يصل) ، يوضح هذا ، فقد يكون من (وَصَلَ يَصِلُ صِلَةً ووصولا فهو واصل) ، وهو – في هذه الحالة – له معنيان ، هما :

أ) الخبرُ الشخصَ أو إليه : بلغه .

ب) الشخصُ إلى المكان أو إلى الأمر : بلغه وانتهى إليه ، (وَصَلَ إلى البقاع المقدسة) ، (وصل الخلاف إلى نقطة حاسمة) .

وقد يكون من (وصل يَصِلُ وَصْلًا ووصلة فهو واصل) : وهو– في هذه الحالة – له معنيان أيضا ، هما :

أ) الشيءَ بالشيء : ضمه به وجمعه ، عكسُه فصله .

(32) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : استخدام اللغة العربية في المعلوماتية ، ص 211 .
(33) د. نبيل علي : العرب وعصر المعلومات ، ص 349 .

ب) بينهم : ربط ووحّد (وصل بين الطرفين) .

وقد يكون من (وصل يصل وَصْلاً وصِلَةً فهو واصل) : وهو في هذه الحالة له معنيان كذلك : هما :

أ) برّه وأحسن معاملته (وصل قرابته) ، (وصل رحِمَهُ) (وصله مَالاً) .

ب) الحبيبُ حبيبته : اجتمع إليها وبرها الحب .

وسواء أأخذنا بالفصل المبالغ فيه بين المعاني كما فعل المعجم الأساسي أم لم نأخذ فالصعوبة بادية ، وتشعب المعاني واضح جَلِيٌّ .

فكيف للحاسوب أن يفهم الفعل (يصل) الذي يقتضيه سياقه الذي ورد فيه مع وجود هذا اللّبس الصرفي الكبير ومن ثم الدلالي ؟

إن وسائل عدة تقف فرادى أو جماعات لإزالة هذا اللّبس ، منها :

1 – مكمّلات الفعل Resorting To Complements :

والمقصود بمكملات الأفعال فواعلها ومفاعيلها المباشرة وغير المباشرة ، يقول الفهـــري : "ومعلوم أن هذه الفضلات مميزة للأفعال ، بخلاف الفضلات المذكورة في التعدي فإن الأفعال لا يختصّ بها بعضها عن بعض" ([34]) .

قد يكون المكمّل قاطعا وحده في فكّ اللّبس الدلالي ، من ذلك مثلا : (قتله بحثا) ؛ فكلمة (بحثا) هنا – وهي مكمل – دليل قاطع على أن معنى (قتل) درس الموضوع من جميع جوانبه ، وليست بأي معنى آخر ، مثل :

1 - قتل الإنسان : أماته

2 - الوقتَ : أضاعه

ويساعد السياق أيضا على تحديد معنى معين إذا حدث لبس صرفي ودلالي ، ومن ذلك [قولنا أقام الدكتور مع أُمَّةٍ] .

فكلمة (أمّة) لها عدة معان هي

1 - الجماعة يؤلف فيها رابط ما (القاموس المحيط) .

---

(34) الفهري : المعجم العربي، ص 135.

2 – الذين (إنا وجدنا آباءنا على أمّة) (العربي الأساسي) .

3 – رجل جامع لخصال الخير (إن إبراهيم كان أمّة) (القاموس المحيط) .

4 – الجيل من كل حيّ (القاموس المحيط) .

ومن السياق يتضح أنّه يستبعد أن يكون المقصود هو المعنى الوارد في أرقام : (2 ؛ 3 ؛ 4) .

ولكن من المحتمل إن كانت الكلمة حقا بثبوت التاء أن يكون المقصود هو المعنى رقم (1) ، لكن مكمّلات الفعل Resorting To Complements ستخطئ لنا هذا الاحتمال ، لأن الفعل أقام لا يعطي لفظ الدكتور إمكانية الإقامة مع أمّة ، ولكن يعطيه الإقامة في .

ومن هنا يتضح أن المقصود هو (أمّه) بحذف نقطتي التاء ، ويستقيم المعنى إذن لإجازة المكملات هذه الإقامة .

ونوع المكمّل بعد الفعل "يصل" في الأمثلة السابقة (إليكما) دليل على أن (يصل) من (وصل يصل صلة ووصولا فهو واصل) وليس من غيره .

ولكن مازال اللّبس موجودًا ، وإن كان قد أصبح أقل ، فمن أي معنيي (يصل) ، أهو من معنى (وصل الخبر الشخص وإليه : بلغه) أم من معنى (وصل الشخص إلى المكان أو إلى الأمر بلغه وانتهى إليه) .

وهنا تتدخل وسيلة أخرى لفكّ هذا اللّبس ، وهي التي سنفرد لها العنصر التالي .

2 – الحقول الدلالية :

إن ربط الحقول الدلالية في العربية بالصيغ الصرفية يساعد في فكّ اللّبس الصرفي والنحوي والدلالي ، ففي قولنا : (مصر أمنع الدول حدودًا) ، لن يكون الفعل الماضي الزائد الذي على وزن (أفعل) معنا في اللّبس الصرفي ، وذلك لأنه لا يؤتى بالمزيد من فعل جعلي ، يقول الفهري : "في البنية المحورية لأية وحدة معجمية ، لا يوجد إلا محمول جعلي واحد على الأكثر . فهذا القيد يمنع اشتقاق فعل جعلي جديد من فعل آخر جعلي . وفي اعتقادنا أنه ينطبق على هذه الأفعال كما ينطبق على أفعال ثلاثية أخرى ، يغلب على الظن أنها جعلية ، وإن لم يأت منها لازم أحيانا ، وذلك مثل : منح ووهب وكسا لا تقول فيها : أمنح ، ولا أوهب ، ولا أكسى على التعدية بالنقل ، ففي اللسان : كَسَوْتُ

فلانا كسوة إذا ألبسته ثوبا فاكْتَسَى . وكَسِيَ فلان يَكْسَى إذا اكْتَسَى ، وقيل كَسِيَ إذا لبس الكسوة ، وقال ابن جني : كسي زيد ثوبا وكسوته ثوبا ، فإنه ، وإن لم ينقل بالهمزة ، نقل بالمثال . ألا تراه نقل من فَعِلَ إلى فَعَلَ ، وإنما جاز نقله بفَعَل لما كان فَعَل وأَفْعَل كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو : جدّ في الأمر وأجد ، وصددته عن كذا وأصددته ، وقصر عن الشيء وأقصر [...] فلما كان فعل وأفعل على ما ذكرناه من الاعتقاب والتعاوض ونقل بأفعل ، نقل أيضا فَعِل يفْعَل نحو كسي وكسوته ، وشترت عينه وشترها ، وعارت وعرتها (انتهى كلام ابن منظور) . فأنت ترى أن ابن جني فيما رواه ابن منظور يتبنى افتراض النقل بالمثال في فعَل ، فكسا الذي يتعدى إلى مفعولين منقول من الفعل المتعدي إلى واحد، أي كسِي ، ولذلك لم ينقل للجعل مرة ثانية" ([35]) .

ويقول : "وعلى كل فإن ندرة نقل الثلاثي المحلات إلى "أفعل" تأتي من كون جلّ الأفعال المتعدية إلى اثنين جعلية ، فكلما ارتفع عدد المحلات ، كلما ارتفع احتمال كون الفعل جعليًّا" ([36]) .

نعود إلى الفعل (وصل) ، فالمعنى الأول (يصل : الخبر الشخص أو إليه : بلغه) يأخذ فواعل أو مفاعيل تختلف في حقولها الدلالية عن فواعل ومفاعيل (يصل بمعنى : الشخص إلى المكان أو إلى الأمر : بلغه وانتهى إليه) .

ففواعل المعنى الأول هي (الخبر والنبأ والحديث والمعلومة ... وما شابهَهَا) ، أما فواعل المعنى الثاني فهي (الإنسان ، وكل ما له قوة على الحركة ، أو كل ما ينقل بحيث يكون له جرم) .

وإذا كانت الفواعل غير ما سبق ، مثل : (وصل الخلاف إلى نقطة حاسمة) فإن المفعول يكون له دور في فكّ مثل هذا اللّبس ، فمفاعيل المعنى الأول هي الإنسان ، والمنظمات ، وما شابه .

أمّا مفاعيل المعنى الثاني فهي أعمّ إذ تشمل مفاعيل المعنى الأول وبعض المجردات .

---

(35) المرجع نفسه ، ص 170.
(36) المرجع نفسه ، ص 171.

ولعلّ تشابه المفاعيل هذا قد سبب اضطرابًا في استطاعة فكّ اللّبس عن طريق نظرية الحقول الدلالية ، ولكن يخفف من هذا معرفة أن طريقة تعدي الفعل لها دور أيضا في فكّ اللّبس، وهذا ما ستوضحه النقطة القادمة .

3 – طريقة التعدي :

يتعدّى الفعل بنفسه أو بأداة ، ونوع التعدية يشارك في فكّ اللّبس الصرفي ، ومن ثم الدلالي ، ففي المثال السابق يخفف من الاضطراب الذي توقفنا عنده في النقطة السابقة معرفة أن مفعول الفعل (يصل) (بالمعنى الثاني : الشخصُ إلى المكان أو إلى الأمر) يتعدى بأداة وليس بنفسه ، في حين أنه في المعنى الأول يتعدى بنفسه أو بأداة .

ومما سبق سنصل إلى أنه لن ينجح عندنا في المعالجة الآلية للفعل (يصل) في آية سورة القصص السابقة إلا معنى واحد، وهو : يصل بمعنى (وصل الشخص إلى المكان أو إلى الأمر : بلغه وانتهى إليه) .

ويودّ البحث أن يقدم جزءا من الحلّ لإشكالية أخرى يقال عنها : "وممّا لا شكّ فيه أن حرف التاء المربوطة هو تاء مكتوبة بطريقة مختلفة ، ولا يمكن معرفتها من السياق ، ولابدّ من كتابتها بصراحة ووضوح حتى نعرف ما هي الكلمة المكتوبة . وهناك خطأ شائع في اللغة العربية ، وهو الخلط ما بين التاء المربوطة والهاء في نهاية الكلمة وعدم التمييز بينهما ، وبخاصة في الطباعة أو الكتابة ؛ حيث كثيرا ما يتم كتابة التاء المربوطة دون نقطتين وبالتالي تصبح كأنها هاء" ([37]) .

ويساعد في حلّ هذه الإشكالية عن طريق المحلّل الصرفي ، وذلك بمعرفة ما تدخل عليه الهاء (الضمير) ، فكلمة مثل : (علم) ، إذا تغير شكلها إلى (علمه) ، فلا شك أن ما لحق بها هاءُ الضمير لأنه لا يوجد في العربية ، ومن ثم ليس من مخزون المحلل الصرفي ، (علمة) بالتاء المربوطة التي قد تسقط نقطتاها .

---

(37) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : استخدام اللغة العربية في المعلوماتية ، ص 164 .

والأمر كذلك في كلمة مثل : (فهم) إذا تغير شكلها إلى (فهمه) لا شكّ أن هذه الهاء هي ضمير الغائب المذكر ، ولا يوجد احتمال آخر يجعلها تاء سقطت نقطتاها لأنه ليس في العربية (فهمة) ، ومن ثم ليس من مخزون المحلّل الصرفي .

ولا شكّ – أيضا – أن كلمة مثل (عائشه) لا تكون إلا (عائشة) سقطت نقطتاها ، لأنه لا يوجد في العربية ، ومن ثم ليس في المحلّل الصرفي كلمة : (عائش + ضمير المفرد الغائب) .

وهذا المقياس يحلّ عددًا لا بأس به مما يعرض من إشكال التاء المربوطة وهاء الضمير ، ولكن ، والحق يقال ، هذا المقياس يعجز أحيانًا عن أن يحلّ بعض الإشكالات ، وذلك إذا كانت الكلمة توجد في العربية بصورتين ، بالتاء المربوطة وبهاء الضمير ، مثل كلمة (ضربة) ، اسم مرة ، ولو سقطت نقطتا التاء لتحولت إلى (ضربه) ، وهذا الشكل تعرفه العربية ، بل قد يكون أكثر شيوعا من (ضربة) على أقلام الكتاب .

وكذلك (صدمة) ، (لطمة) ، ... إلخ .

والسياق يشارك في فكّ لبس مثل هذه الحالات ، ففي جمل مثل :

ضربه وجرى .

تلقى ضربه .

تلقى ضربة شديدة .

يستطيع الحاسوب أن يكتشف الخطأ في الجملة الأولى ، لأن أركان الجملة لا تكتمل ، والسياق لا يستقيم إلا إذا اعتبر الهاء هنا ضمير ، وليست تاء ساقطة النقطتين .

وفي الجملة الثانية لا تكتمل أركان الجملة ولا يستقيم السياق إلاّ إذا اعتبر الهاء هنا تاء ساقطة النقطتين .

والأمر نفسه في الجملة الثالثة ، ويزيد عليه أن الصفة "شديدة" أيضا – ما دامت كلمة غير ملتبسة بغيرها – فسوف تساهم في إزالة هذا اللّبس ، وتؤكد أن هذه ليست هاء بل تاء ساقطة النقطتين .

يقول الدكتور نهاد الموسى : "فإن وقعت (يرتاض) و(يرتضي) في تركيب النفي بـ (لم) نجمت جملتان متماهيتان ، أو نجمت جملة ظاهرها واحد ، وباطنها يحتمل غير واحد ، كما في :

– لم يرتض الممثل بالدور .

إذ يحتمل (يرتض) أن يكون من (راض) وأن تكون من رضي ؛ ذلك أن أحكام النحو في حذف ألف (يرتاض) لالتقاء الساكنين وتعليق (ارتاض) بالباء ، وأحكام النحو في حذف ياء (يرتضي) علامة لجزم الفعل المضارع المعتلّ الآخر ، وتعليق (يرتضي) بالباء ... تجعل اللّبس احتمالاً وارِدا .

ويصبح انسياق "الإضافي" أو "المعقول" مطلبا لازما . فكيف ينضبط السياق بأدلة قابلة للتوصيف . إن الأدلة هنا تكون مرتهنة بإدراك الدلالة أن محور (راض) و(الرياضة) ومحور (رضي) و(الرضى) يقتضيان استقراء المجال الدلالي لكل منهما .

إن انتماء (راض) و(الرياضة) إلى (الدربة) وانتماء (رضي) و(الرضى) إلى (القبول) دليل واحد ممكن ، فإذا تقرّينا السياق لنجد أن الممثل تعوزه (الدربة) بدليل من ألفاظ السياق قَدَّرْنا (راض) ، وإذا وجدنا ، بدليل من ألفاظ السياق ، أن الممثل لم (يقبل) بالدور قدرنا (رضي) . إن معجم السياق ، هنا هو الدليل الذي لا مندوحة عنه لدفع اللّبس" ([38]) .

وليست هذه الوسائل وحدها هي مناط الفصل في اللّبس الدلالي بل هناك أيضا العلاقات التركيبية والتحول الدلالي وغيرهما .

مدحت يوسف السبع

كليّة دار العلوم – جامعة القاهرة

---

(38) نهاد الموسى : العربية، نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، ص 284 .

من طرق تأويل المعنى

في علم الدلالة المعجمية (1)

محمد شندول

1 – تمهيد:

نسعى في هذا البحث ، إلى تقديم قراءة في طريقة تأويل المعنى في إطار المبادئ الأساسية لعلم الدلالة المعجمية (Sémantique lexicale) ، ذلك أنّ مقاربة المعنى مسألة لم تسلم بعدُ من تضارب في تحديد موضوع هذه القضية ومناهج البحث فيها . ففي الدراسات العربية ما زال المعنى قضية يتوزعها علمان على الأقل : الأول علم ما يعرف قديما بعلم اللغة – القاموسية أو المعجمية التطبيقية (Lexicographie) حديثا – وموضوعه جمع مفردات اللغة من حيث هي مداخل معجمية ووضع المعاجم في ذلك قصد التعريف بتلك المفردات عن طريق الشرح والتوضيح . والثاني علم البلاغة في إطار علمين فرعيين فيه هما علم البيان وعلم المعاني . فعلم البيان يفسّر تركّب الصورة وتغيرات المعنى ، ويؤوّل ما فيهما من وجود اللبس، وذلك من خلال أبواب مخصوصة هي (2) : 1) باب التشبيه ، 2)

---

(1) هذا البحث مأخوذ في مجمله من الفصل الثالث الذي أدرجناه ضمن الباب الأول من أطروحة الدكتورا التي أنجزناها بعنوان "التطور اللغوي في العربية الحديثة من خلال نماذج من كتب التصويب اللغوي" تحت إشراف الأستاذ إبراهيم بن مراد، والتي نوقشت بتاريخ 2005/11/11 في كليّة الآداب بجامعة منوبة ، 515 ص. ونشير إلى أن ما نورده من الأمثلة في هذا البحث يوجد أيضا بالأطروحة ضمن الفصل الثالث من المدونة (ص ص 412-427). والمدونة مأخوذة من أربعة مصادر، هي : "لغة الجرائد" لإبراهيم اليازجي، و"تذكرة الكاتب" لأسعد خليل داغر، و"أخطاؤنا في الصحف والدواوين" لصلاح الدين سعدي الزعبلاوي، و"قل ولا تقل" لمصطفى جواد .

(2) ينظر في تفاصيل هذه الأبواب : القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص ص 120- 192 .

باب المجاز ، 3) باب الكناية . وعلم المعاني يفسّر طرق تشكّل المبنى لإفادة المعنى بما يساعد على فهم دلالة التراكيب النحوية والأغراض المقصودة منها .

وفي الدراسات اللسانية الغربية لم تتحول هذه القضية إلى علم قائم الذات هو علم الدلالة (Sémantique) ، إلا في أواخر القرن التاسع عشر بأوربا (3) . ومع ذلك لم تنته سائر فروع الاتجاهات اللسانية في دراسة المعنى، إلا إلى وجهات نظر لم تتعدّ محض الاجتهاد المذهبي داخل الاتجاه اللساني الواحد ، فبقي المعنى بذلك معضلة عند الدارسين . وقد نبّه أندري مارتيني (A. Martinet) في كتابه "مبادئ اللّسانيات العامة" (Eléments de linguistique générale) إلى أنه "حقل يصعب فيه تنظيم الوقائع" (4) . وإلى مثل ذلك ذهب الباحث الفرنسي كلود جرمان (Claude Germain) في كتابه "الدلالة الوظيفية" (La sémantique fonctionnelle) ، فقد رأى أن قضية الدلالة لم يُتّفق بعد على طريقة معالجتها (5) . وهذا الرأي نفسه نجده عند تونا فان دايك (Teuna Van dijk) في كتابه 'النص والسياق" (Text and context) . فهو يرى أيضا أنّ النظريات النحوية حتى يومنا هذا "لم تتّحد على نحو متعارف عليه بحيث يمكن أن تقدم قواعد دلالية واضحة في إفادة التأويل" (6) . وتندرج في هذا الاتجاه محاولة كاتز (Katz) وفودور (Fodor) في طريقة تحليل معاني الوحدات المعجمية (7) ، ومحاولة غروبر (Grüber) في تصوره لدلالات الفعل العلاقية على سبيل المثال (8) . وعلى هذا الأساس فإن دراسة الدلالة ، كما يذهب إلى ذلك غريماس (Greimas) ، "ليست علما ، وإنما هي مشروع علمي وابتداع للمعنى أكثر منها اكتشافا للموضوع" (9) .

لكن رغم هذا الحذر لم يخل هذا العلم من مقاربات مثّلت فروعا له ، منها : "علم

---

(3) ينظر : Lyons: Linguistique générale, p. 307

(4) Martinet: Eléments, p.33

(5) ينظر له: La sémantique fonctionnelle, p.14.

(6) فان دايك : النص والسياق، ص 73.

(7) نظر لهما : Katz / Fodor : The Structure of a Semantic Theory , pp.479-518

(8) ينظر له : Lexical structures , pp. 62-86

(9) ينظر تقديم كتاب : Les enjeux de la sémiotique , p.6 ، للمؤلفة : Anne Henault

الدلالة التوليدي ، وعلم الدلالة التاريخي ، وعلم الدلالة البنيوي (...)" ([10]) ، ومن مناهج مثل : "تحليل المكونات ، ونظرية المتصورات ، ونظرية السياق ، ونظرية المجال الدلالي ، ونظرية المرجعية" ([11]) . كما لم يخل هذا العلم أيضا من محاولات تطبيقية تناولت دراسة المعنى ، من ذلك محاولتا كاتز وفودور وغروبر اللتان أشرنا إليهما آنفا واللتان تعتبران اجتهادا داخل النظرية التوليدية وممارسة تلتزم بالتيار اللساني الذي انطلقتا منه . ولا يخرج علم الدلالة المعجمية الذي هو إطار بحثنا ، عن جملة هذه الفروع من علم الدلالة العام ومناهج البحث فيه .

2 – علم الدلالة المعجمية ومنهج تأويل المعنى :

2 – 1 – علم الدلالة المعجمية :

علم الدلالة المعجمية هو فرع من فروع علم الدلالة الحديث من أهمّ مشاغله اليوم معالجة قضايا الدلالة في نطاق علمين من علوم المعجم هما : المعجمية التطبيقية بالمعنى الذي حددناه آنفا ، والمعجمية النظرية (Lexicologie) ، وموضوعها البحث في الوحدات المعجمية "من حيث مكوناتها وأصولها وتوليدها ودلالاتها" ([12]) . وغاية علم الدلالة المعجمية في العلمين معا محاولة وضع أسس تبين طبيعة المضامين الدلاليّة للأدلّة اللّغويّة ، وقواعد تضبط المعاني وتساعد على تصوّرها .

فعلم الدلالة المعجمية إذن ، هو العلم الذي "يدرس الوحدات المعجمية ويضع هذه الوحدات في علاقة مع مضامينها الدلالية التي تعبر عنها" ([13]) . وهذه المضامين الدلالية "يمكن أن تدرس من خلال مظهرين : في نطاق الجملة ، أو نطاق المفردات منعزلة" ([14]) ، ويندرج ذلك في نطاق النظرية المعجمية (Théorie lexicale) "لأن موضوع هذه النظرية هو دراسة الوحدات المعجمية فتعرّف بمختلف أنواع المفردات وقواعد تكوّنها ودلالاتها"

---

(10) بعلبكي : معجم ، ص 445 .
(11) المرجع نفسه ، ص 445.
(12) ينظر ابن مراد: مقدمة لنظرية المعجم، ص 8 .
(13) Lehmann : Lexicologie , p.15 ؛ Lerot: Précis, p.100
(14) المرجع نفسه، ص 142.

([15]) ، ولأن من واجبات أيّ نظرية دلالية لسانية "ضَبْطَ معاني مفردات أيِّ لغة طبيعية ، وتراكيبها، وجملها ، وشرح طبيعة العلاقة بينها ، وفكّ ما فيها من غموض ، وإبراز نظام العلاقات الدلالية بينها وتفسيره" ([16]) .

وننبه هنا إلى أن علم الدلالة المعجمية هو فرع من المعجم يعتبِر تشكلَ المعنى أحدَ الأنظمة الفرعية داخل نظام اللغة العام كما يتجلى من خلال تسميته ومن خلال حرص أصحابه على وضع منهج لدراسة الدلالة بناء على مبادئ عامة تربط دلالة الوحدات المعجمية بقوانين تعلّلها وبعلاقات تجعلها ضمن نسيج دلالي متماسك ، وتستوعب مفردات اللغة باعتبارها أدلة لغوية حاملة لمداليل تعكس تجربة الجماعة اللغوية في الكون وباعتبار أن تلك المفردات أيضا وحدات معجمية تحقق وظائف تواصلية من خلال دلالاتها الذاتية التي تعرف من خلال السياق أو مستقلة عنه ([17]) .

2 – 2 – منهج التأويل :

المنهج الذي يعتمده علم الدلالة المعجمية للكشف عن تشكّل المعنى وآليات تأويله منهج يقوم على عدد من الأسس تختلف باختلاف الغاية من تفسير دلالة الوحدات المعجمية . فإن كانت الغاية من ذلك التفسير وضع معجم لمفردات اللغة العامة ، فإن قوام ذلك خطةٌ معدّةٌ سلفا تُسمّى "**منهج الوضع**" تهدف إلى تعريف المفردة تعريفا كافيا يكون عادة بذكر مرادفها (Synonyme) إلى جانب بعض الشواهد والتوضيحات الإضافية مما يراه واضع المعجم أساسيا . وإن كانت الغاية خلاف ذلك ، أي تشخيص معنى غامض ، أو متعدد الوجوه من باب الاشتراك الدلالي (Polysémie) ، أو قابل للتأويل في سياق ما ، فإن ذلك التشخيص يكون برصد معاني المفردة رصدا يؤدي إلى تفسير مظهر الترابط (Association) بين مداليلها وكذلك الطريقة التي ينتظم بها الدال والمدلول ، وذلك أن عملية اقتران الدال بالمدلول لا تحدث إلا بجملة من القواعد والعلاقات ضمن قوانين تندرج في إطار المعرفة المعجمية العامة .

---

(15) المرجع نفسه، ص 339 .
(16) Cann : Formal semantics , p.1
(17) ينظر : Lehmann : Lexicologie, p.15

وتتطلب طريقة الكشف عن المعنى المؤوّل الذي هو في العادة معنى مجازي (Sens figuré) ، استحضار معنى الوحدة المعجمية الأصلي (أو المعنى الحقيقي : Sens propre) ([18]) ، لأن استحضار هذا المعنى يساعد على فهم المعنى المجازي . كما تتطلب أيضا تحديد العلاقة المجازية الرابطة بين المعنيين . وهذه العلاقة تفهم تداوليا ، أي اعتمادا على كفاية مستعمل اللغة التفسيرية انطلاقا من المواضعات في التجربة الجماعية . ومثال ذلك كلمة "عين" التي تستعمل مجازا بمعنى "جاسوس" . فإن معناها الأصلي هو العضو المبصر من جسم الإنسان . وهي إذا استعملت بمعنى جاسوس ، فبموجب علاقة الجزئية بين المعنيين الحقيقي والمجازي ، إذ استغني عن الكل بدلالة الجزء عليه .

ويمكن أن يتَّخذ في عملية الكشف عن المعنى – عند تأويل معنى المفردة سواء أكانت تلك المفردة منعزلة أم في السياق – طريقة التحليل إلى مكونات (analyse componentielle) عند التوليديين ، أو طريقة التحليل المعنمي (analyse sémique) عند البنيويّين ([19]) ، وحسب التحليل المعنمي فإنّ كلمة مثل "عين" بالمعنيين للذين ذكرناهما آنفا (العضو المبصر/ الجاسوس) . فإن فهم معنييها الأصلي (العضو المبصر) والمجازي (الجاسوس) يكون مثلما يلي :

أ) المعنى الأصلي :

أ) عين 1 (ع1) = [– عاقل (عضو من الجسم < باصرة>)]

---

(18) المعنى الحقيقي أو المعنى الأصلي هو المعنى الذي يسند إلى الوحدة المعجمية في أصل استعمالها . وخلافه المعنى المجازي وهو معنى مولد من الأول .

(19) منهج التحليل إلى المكونات الدلالية هو منهج التحليل الدلالي في التوليدية. ويطابقه منهج التحليل المعنمي في علم الدلالة البنيوي الذي يعدّ برنار بوتيي(.Pottier (B أبرز من يمثله، وذلك في كتابه: النظرية والتحليل في اللسانيات(Théorie et analyse en linguistique) الصادر بباريس سنة 1987. ويعود بنا هذا المنهج في التحليل إلى المنهج المتبع في الصوتمية. ويعرّف المَعْنَم(Sémème) بأنه أحد معاني المفردة الذي يمكن أن تستقل به تلك المفردة عن السياق(ينظر: Lerot: Précis, p.77) ؛ فلو أخذنا مثلا "قتَلَ" لوجدناها قابلة للتجزئة إلى معانم مثل: ذَبَحَ، واغْتَالَ، وشَنَقَ، وأَعْدَمَ، وأَبَادَ..فكل معنم من هذه المعانم يمثل معنى يمكن للمفردة أن تستقل به في التركيب، كما يمكن تشخيصه بحسب سماته الدلالية المميزة ، وذلك بتجزئة إلى معينمات (Sèmes) مثل : [+مادي] و[+ بشري] و[معدود] ... للانتهاء به إلى ذرته الدلالية التي هي بدروها قابلة للتجزئة وليست وحدة دلالية دنيا (ينظر ابن مراد: مقدمة ، ص 47) . وتكسب الوحدة المعجمية معناها الخاص بالسمات مجتمعة. ويطابق مصطلح "معينمات" مصطلح Semantic features عند كاتز وفودور، وكذلك المصطلح : Traits sémantiques .

ب) المعنى المجازي :

ب) عين 2 (ع 2) = [+عاقل (إنسان (من يراقب أحوال العدو < جاسوس >))]

والملاحظ أن اكتساب الوحدة " عين" لمعناها الجديد قد تم تبعا لقاعدتي التحويل التاليتين :

- ق 1 : السمة التمييزية الدلالية ← (عضو من الجسم ←) السمة التمييزية الدلالية (من يراقب أحوال العدو) .
- ق 2 : المعينم < باصرة> ← المعينم < جاسوس >

حيث : عين ------- [+ باصرة]

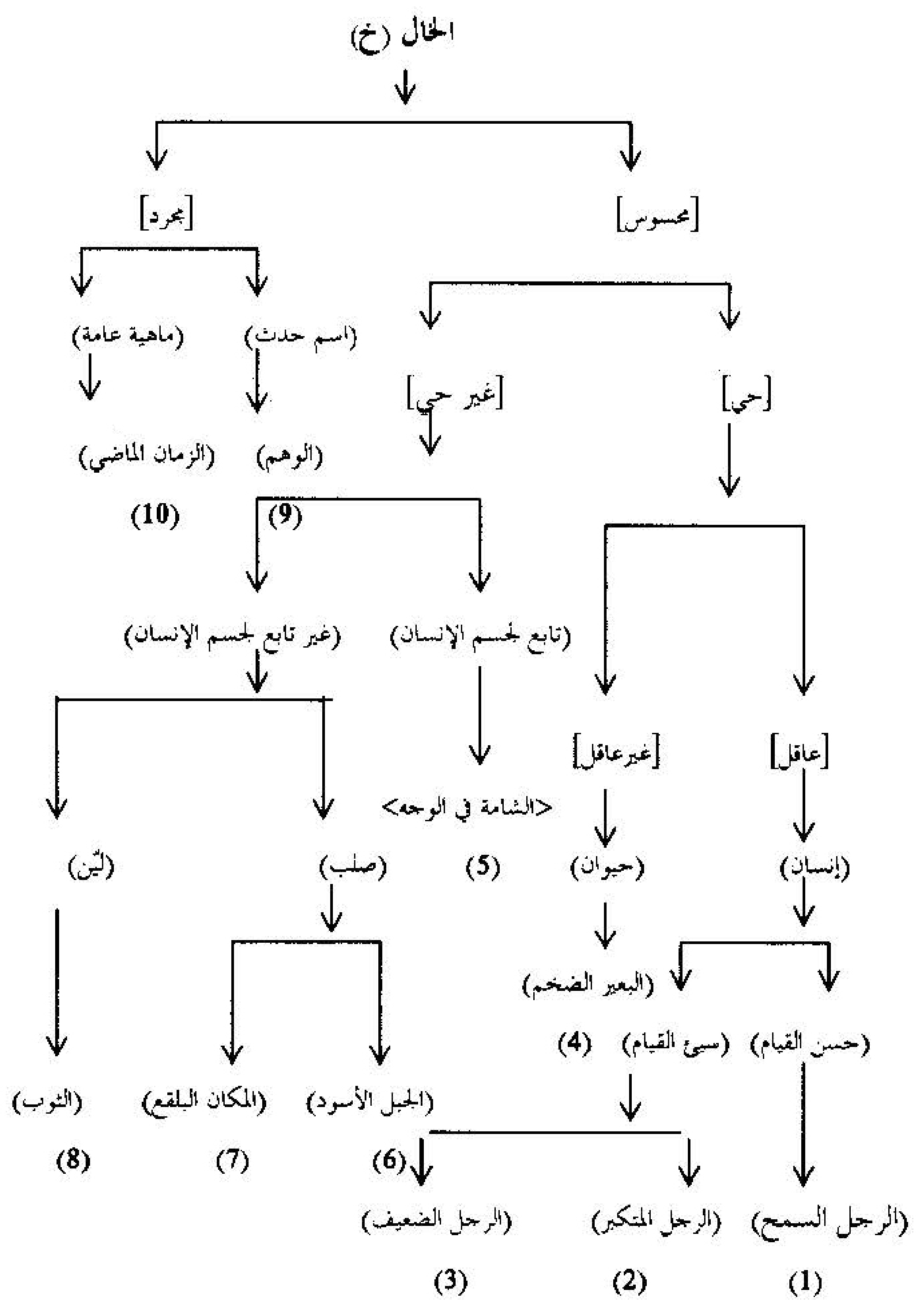
[+ جاسوس]

ملاحظة : ق 1 تؤدي وجوبا إلى **ق 2** ، أي إنّ **ق 2** هي نتيجة مباشرة لـــ : **ق 1** .

على أن المسألة تكون أكثر تعقيدا عندما تتجاذب الكلمة عدة معان ، ذلك أن مسلك الاهتداء إلى كل تلك المعاني ومعرفة العلاقات المجازية بينها يكون على قدر كبير من التشعب . فكلمة "خال" على سبيل المثال – وكذلك كلمة "عين" التي سبق أن اتخذناها مثالا – قد اكتسبت كل منهما عبر تطوره التاريخي ، عدّة دلالات . ويكفي أن نبيّن هنا معاني كلمة "خال". فهذه الكلمة قد حمّلتها ظروف استعمالها عبر تطوّرها التاريخي عدة معان أكسبتها تعقيدا يعسر به فهم العلاقات الرابطة بينها . فمما تفيده هذه الكلمة : الرجل السمح ، والرجل الضعيف ، والرجل المتكبر ، والشامة في الوجه ، وثوب فيه خطوط سوداء ، والبعير الضخم ، والمكان الخالي ، والزمان الماضي ، والوهم ، والجبل الأسود الخ... فهذه المعاني الكثيرة من شأنها أن تجعل من عملية تشخيصها ومن محاولة تحديد العلاقات المجازية الرابطة بينها أمرا صعبا . وإن عملية التشخيص التالية التي تمثل إحدى طرق الكشف عن المعنى ، يمكن أن تكون دليلا على ذلك ([20]) :

---

(20) اقتبسنا بتصرّف خطاطة تشكل المعاني المذكورة في كلمة "خال" وكذلك التعليق عليها من : صولة (عبد الله) : المعنى القاعدي في المشترك : مبادئ تحديده وطرق انتشاره ، دراسة في نظرية الطراز ، ص ص 26-27 . ونشير إلى أنّ "الخال" الذي نحلله هو "الخال" من (خ ي ل) وليس من (خ و ل) ؛ كما ننبّه إلى أننا ميّزنا بين السّمات العامّة والسّمات الخاصّة بوضع الولى بين معقفين [ ] ، ووضعنا الثانية بين قوسين ( ) .



فالملاحظ أن عملية التغير الدلالي في هذا المثال ، قد تمت باكتساب (خ) سمات مختلفة جعلت منها خ (1) ، وخ (2) وخ (3) وخ (4) الخ... لتصبح دالة على عدة معانٍ

وفقا لعلاقات مجازية محددة يمكن تبيّنها بالنظر في ما بين المعانم المختلفة من ترابط ، مثل علاقة المشابهة القائمة على معنى "التعالي" الجامع بين المعنم (2) وهو الرجل المتكبر ، والمعنم (5) وهو الشامة في الوجه ، وذلك عبر واسطتين وهما المعنم (4) وهو البعير الضخم ، والمعنم (6) وهو الجبل الأسود ؛ وعلاقة السببية بين المعنم (3) وهو الرجل الضعيف ، والمعنم (7) وهو المكان البلقع الذي لا شيء فيه يعتدّ به ، ذلك أن من نتائج ضعف حال الشخص عدم الاعتداد به والتعويل عليه . وهذا المعنى نلاحظ أنه منتشر في المعنم (8) والمعنم (9) والمعنم (10) . وعلاقة السببية المشار إليها يمكن أن تتحول إلى علاقة مسببية حين تكون القراءة بالعكس .

فأهميّة التحليل إلى المكونات الدلالية عند التوليديين أو التحليل المعنمي عند البنيويين تتمثل إذن في كونهما طريقة من طرق تحليل معاني المفردات . فهو يبين صوريا آلية تكوّن المعنى في الذهن وانتقاله إلى المفردة من خلال عملية تشكله العامة عبر جملة من القواعد المفسِّرة . وهذه القواعد ، كما هو واضح في تحليل المثالين "عين" و "خال" ، تمكّن من تأويل المعنى وتمهّد السبيل لاستنباط البراهين وعناصر الاستدلال التي تعلل استخدام المفردة بمعنى دون آخر أو اكتسابها لدلالة جديدة .

وعادة ما يكون للسياق دور في معرفة المعاني الجديدة لأن إدراك معنى المفردة السياقي يفهم من خلال الكيفيةِ التي تستعمل بها المفردة في نموذج استخدامها والوظيفةِ التي تؤديها في عملية التواصل . ويمكن بلوغ ذلك عبر سلمية (Hiérarchie) تتكون من أربعة مستويات تمثل مراحل فهم معنى الجملة العام الذي يعطي لكل مفردة دلالتها الخاصة بها في نموذج الاستعمال بالنظر إلى ما هي فيه من محيط معجمي (Lexical environment) حسب اصطلاح غروبر ([21]) . وهذه السلمية هي ([22]) :

---

(21) Gruber : Lexical structures , p. 213

(22) اقتبسنا هذه السلمية عن : Katamba : Morphology , p.3



حيث يمثل المستوى الصوتي المستوى الأدنى ، والمستوى الدلالي المستوى الأعلى . ومن شأن هذه السلمية أن تفسّر معنى المفردة داخل الجملة من خلال معنى الجملة بكامله . فإذا حدِّد هذا المعنى وبدا متعارفا عليه اعتُبر دلالة ذاتية (Dénotation) جديدة لتلك المفردة تُزاد إلى دلالة الوحدة المعجمية الأصلية ويشار إليها عند وضع القاموس (23) .

ولا بد من المقابلة بين المعنى المجازي المستفاد بالتأويل والمعنى الحقيقي من خلال ما يتوفر بينهما من العلاقات والقرائن ، لأن هذه المقابلة تمكّن من معرفة عناصر المشابهة أو المخالفة بين المفردات بمعانيها الحقيقية والمجازية وما يربط بين تلك المعاني من علاقات . فيكون المعنى الأصلي بمثابة المعطى الأولي (Primitif) الذي يفسِّر المعنى الجديد ، حيث تكون العلاقة بين دلالة المفردة الحقيقية والدلالة المجازية علاقة مفسِّر بمفسَّر تتخذ المبدأ العام التالي :

بـ = مُفَسِّر

بـ' = مُفَسَّر

وتسند الدلالة الجديدة بحسب قاعدة التأويل العامة التالية : ب' ← أ، حيث ترمز : أ ، إلى الدليل القائم سلفا في الاستعمال ، و ب' ، إلى الدلالة الجديدة المسندة إليه (24) .

---

(23) الدلالة الذاتية هي الدلالة التي تكون للمفردة بمعزل عن السياق والتي ترجع إلى تجربة ما من تجارب الجماعة اللغوية.

(24) لا تنطبق هذه القاعدة على مظاهر التغير الدلالي المتأتية عن الترجمة الحرفية ، لأن الترجمة الحرفية قاعدة توليد دلالي تقتصر على المدلول دون الدال إذ ينتقل فيها المدلول من لغة مصدر إلى دال في لغة مورد.

إلا أنّ فهم الصلة بين ب و ب' يفرض البحث عن مبادئ التغير الدلالي العامة التي تتحكم في تحديد الصلة بين المعاني المتعددة للمفردة الواحدة ، وعن القوانين التي تحقق تلك الصلة ، لأن المعنى المجازي هو في الحقيقة حياد عن المعنى الحقيقي الأصلي . وكل حياد فيه جانب من الغموض . ومعنى الغموض "أنك لا تحسِم في ما تعنيه ، أو أنك تقصد إلى أن تعني أشياء عديدة . وفيه احتمال أنك تعني واحدا أو آخر من شيئين ، أو تعني كليهما معا، أو أن الحقيقة الواحدة ذات معان عديدة" ([25]) ، لأن المعنى الغامض احتمالي بالضرورة ومرتهن بقدرة التمثل والاحتمال ، ولأن المؤشرات المقامية ليست قيودا مكبلة تفرض إمكانية تأويل واحدة .

3 – مبادئ التغيير الدلالي العامة :

يعد المجاز والاقتراض الدلالي (النسخ أو الترجمة الحرفية) من أهم مبادئ التغير الدلالي في مفردات اللغة . والاقتراض الدلالي شبيه بالمجاز من حيث أنه إعادة صياغة لتجربة الجماعة اللغوية باستعمال بعض مفردات اللغة بمداليل جديدة ، وذلك أن الاقتراض الدلالي يقوم على إكساب مفردة من لغة أمّ معنى جديدا من لغة أجنبية . إلا أنّ هذا النوع من الصياغة لا يدعو إلى تأويل دلالة المفردة ذلك أن الدلالة الجديدة متأتية من الخارج وذات معنى محدد ومعلوم . وعليه فإنّ المفردة لا تكتسب خاصية تأويلية إلا إذا كان ثراؤها الدلالي نابعا من الداخل ، أي من تفاعل المعاني "الأصيلة" للمفردات في صلب نظام اللغة العام . فالتفاعل الداخلي بين معاني المفردات في نسيجها العلاقي المعقد وفي تمثيلها للكون هو الذي يؤدي إلى المجاز . ولذلك يعتبر المجاز في علم الدلالة المعجمي أهم مبدإ يُرجَع إليه تأويلُ المعنى . وهو ما يدعو إلى التعريف به وبشروط اعتماده . فما المجاز إذن ؟

تطلق اللسانيات الحديثة على المجاز مصطلحات متعددة من قبيل تعسُّف (Abus)، واغتصاب المعنى (Viol) ، وشذوذ (Anomalie) ، وانحراف (Déviation) ، وانقلاب (Subversion) ، وجُنْحَة أومخالفة (Infraction) ، واستعارة (Méthaphore) ، ومعنى

---

(25) De Saussure : Cours , p 195.

مجازي (Sens figuré) [26] . وكذلك الشأن في الدراسات اللغوية العربية القديمة ، فقد كان يعتبر على سبيل المثال – قبل أن يتحول إلى مصطلح قائم الذات عند علماء البلاغة – تمويها للمعاني وإخراجها عن حقائق أقدارها ، على حد عبارة الجاحظ [27] : وتوسعا ، وإيجازا ، واختصارا على حد عبارة سيبويه [28] . إلا أن المصطلح الذي يبدو أن الدراسات اللسانية الغربية قد استقرت عليه هو "Métaphore" إذ أصبح هو الرائج في الدراسات المعجمية ، ويُعنى به مظهر التعبير الذي تتخذ فيه المفردات دلالات تختلف عن دلالاتها الحقيقية [29] . وهذا المعنى هو المعنى العام للمجاز ، وهو المعنى الذي يجري به الاصطلاح في الدراسات العربية أيضا ، القديمة منها والحديثة على وجه العموم [30] .

وخروج المفردة عن معناها الحقيقي مظهر طبيعي في اللغة ، فتعابير الحياة اليومية لا تخلو منه . بل إن من الدارسين من يرى أنه المظهر الحاضر في كل مجالات حياتنا اليومية [31] . ومن الأمثلة على ذلك :

1) أمطرت السماء نباتا ، والعلاقة بين الماء والنبات واضحة في هذا المثال ، وهي علاقة السببية ، أي علاقة سبب بنتيجة .
2) لَبِسَ صوفا ؛ والعلاقة هي اعتبار ما كان ، لأن لُبْس الصوف على الحقيقة لا يتصور وأن ما يتصور هو لبس قماش كان قبل ذلك صوفا .
3) رجل أحدب ؛ والعلاقة في هذا المثال ، الكلية ، إذ نُسِبَ الحدب إلى الرجل كله والمراد ظهره فقط . ومثله : إمرأة حوراء ، ورجل أعور أو أعرج الخ..
4) شربت كأسا ؛ والعلاقة هنا : المحلية ، إذ نسب الشرب إلى الكأس والمراد السائل الذي فيها .

---

(26) ينظر : بناني : النظريات اللسانية والبلاغية ، ص 283 ، Tamba-Mecz : Le sens figuré , p.33. والغالب في ترجمة Métaphore في الدراسات الحديثة مصطلح مجاز .
(27) ينظر الجاحظ : البيان والتبيين ، 254/1.
(28) ينظر: سيبويه : الكتاب 1 / 211 ، ومن ذلك قوله :"استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى، لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار".
(29) ينظر: Tamba- Mecz : Le sens figuré , p.21
(30) ينظر من الدراسات القديمة مثلا: القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 151 ؛ ومن الدراسات الحديثة غاليم : التوليد الدلالي ، ص 14.
(31) ينظر لايكوف(Lakoff) : الاستعارات التي نحيا بها ، ص21 .

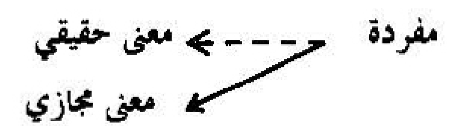
5) عنده كذا رأسا من الغنم أي شاة ؛ والعلاقة هنا علاقة جزئية ، إذ الرأس جزء من الشاة .

يمثّل المجاز إذن ، مفهوما جوهريا في علم الدلالة المعجمية ترجع إليه مظاهر اللبس الدلالي التي تعتري المفردات في مختلف وجوه التعبير التواصلية على تباين مستويات استعمال اللغة ، وهو يخضع في ذلك لشروط أهمها وجود علاقة بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد .

لكن تغير المفردة الدلالي يطرح السؤال التالي : هل كل تغير يشهده معنى المفردة في تطورها التاريخي هو مجاز أم أن المجاز ينحصر فقط في المعنى الفرعي الذي يحصل في المفردة في سياق تواصلي محدد يسمح للمتقبل بفهمه ؟

يجيب فونتانيي (Fontanier) في كتابه "أشكال الخطاب" (Figures de discours) ، عن مثل هذا السؤال بقوله (ص 77) : إن المجاز بوجه عام ، هو ما يوفر مكانا لوجود علاقة بين معنى المفردة الحقيقي والمعنى الذي يسند إليها" ([32]) . فكلما توفرت علاقة تفسر ترابط معنيي المفردة عُدَّ ذلك مجازا .

ويمكن تلخيص حدوث المجاز بالرسم التالي :



حيث تنـــزاح المفردة عن معناها الحقيقي فيتخذ اتجاه الترابط النسقي بين الدال ومدلوله الحقيقي انعراجا نحو مدلول آخر هو المعنى المجازي . ومن أمثلة ذلك في لغتنا العامة اليوم ([33]) :

1) تكبّد ....> [+ توسّط الشيء]
[+ عانى وقاسى]

(32) Tamba-Mecz : Le sens figuré , p. 22

(33) ما نورده من الأمثلة التي نشير إلى كونها من الشائع في اللغة العامة اليوم مرجعه مدونة البحث الذي أنجزناه في إطار رسالة الدكتورا – (ينظر : شندول (محمد) : التطور اللغوي في العربية الحديثة ، ص ص 412-427)

2) رَفَتَ ⟵ [+ كَسَرَ]
[+ عَزَلَ]

3) سميك ⟵ [+ مرتفع]
[+ صفيق]

4) طَلَى ⟵ [+ لَطَّخَ]
[+ مَوَّهَ]

5) فَنَّان ⟵ [+ حمار الوحش]
[+ صاحب فن من الفنون]

ولا يتعارض شكل هذا الرسم مع قاعدة التبدل الدلالي العامة التي أشرنا إلى عناصرها في نهاية الفقرة : 3 ، وهي :

أ ⟵ ب

ب' ⟵ أ

ففي هذه القاعدة يتم إسناد المعنى الجديد ب'، إلى الدال الموجود سلفا في اللغة . وعملية الإسناد هذه هي التي تجعل الدال ينعرج في اتجاهه لكي يحتوي المعنى الجديد .

وبيْن المعنى الحقيقي والمعنى المجازي مسافة فاصلة يمكن أن نسميها "فضاء ذهنيا" على حدّ اصطلاح فوكونيي (Fauconnier) في كتابه الفضاءات الذهنية (Espaces mentaux) . ويُقصَدُ بمصطلح "فضاء" في الدراسات اللغوية ، الأبعاد الهندسية ذات الحدود النسقية في تركيب ما . واستعمل فوكونيي هذا المصطلح مجازا ليعبر به عما ينطوي عليه الذهن من فضاءات وهمية هي بمثابة المواضع التي تقع فيها العمليات الذهنية لتوليد المعاني ، والمدى الذي يتحرك فيه تأويل المعنى .

والمسافة الفاصلة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي قريبة أحيانا، فتكون العلاقة بين المعنيين علاقة مباشرة تفهم بسهولة كما هو الشأن في الأمثلة التي ذكرنا أعلاه من اللغة العامة . وقد تكون تلك المسافة بعيدة ، فتنجر عنها علاقة غير مباشرة بين المعنيين لا تدرك بيسر، لأن الاهتداء إليها يقتضي عدة وسائط، أي تخطي عدة معان أخرى قبل الوصول إلى

المعنى المجازي المطلوب ، وهو ما ينتج عنه نسق كامل من المتصورات المتعالقة كما يبيّن ذلك الخطاطة التي أوْرَدْنا لكلمة "خَالٌ" .

على أن القصور عن معرفة الوسائط الحائلة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي لا يعني انعدام العلاقة بينهما . فخفاء الوسائط لا ينفي وجود تلك العلاقة ، لأنّ المعنى المجازي "معنى علاقي" ([34]) ، وهو ما يتطلب البحث في قوانين تغير الدلالة الحقيقية لمعرفة ما بين المعاني من علاقات تفسر حدوث ذلك التغير .

4 – قوانين التغير الدلالي المجازية :

القوانين التي يحددها علماء الدلالة المعجمية ثلاثة ، وهي : التعميم (Généralisation) ، والتخصيص (Particularisation) ، والنقل (Transfert) .

4 – 1 – التعميم :

وهو أن تتسع المفردة لاحتواء معان أخرى إلى جانب معناها الأصلي "حيث تستعمل بعض الكلمات التي تدل على فرد أو أفراد قلائل، في الدلالة على أفراد كثيرين" ([35]) . وخاصية الاتساع هذه التي يوفرها هذا القانون تمكّن الدال من استيعاب معان متعددة تغني مستعمل اللغة عن ارتجال دوال جديدة .

ومن أمثلة التوسع الدلالي مما هو شائع في الاستعمال اليوم من مفردات اللغة :

1) أَمَامَ ، حيث : أ ← ب <أن تكون من حيث تولي ظهرك لمن خلفك>
ب' ← أ < عكس خَلْفَ مطلقا > .

2) بَادِرَة ، حيث : أ ← ب < ما يبدو من أشياء غير حسنة > .
ب' ← أ < الطالعة حسنة كانت أو سيئة > .

3) الْحَالُ ، حيث : أ ← ب < الوقت الذي أنت فيه > .
ب' ← أ < الوقت مطلقا > .

---

(34) Tamba-Mecz : Le sens figuré, p.32
(35) حمودة : دراسة المعنى، ص 166.

4) زِفَافٌ ، حيثُ : أ ← ب < إهداء العروس إلى زوجها > .

ب' ← أ < الزواج > .

5) العَبَث ، حيث : أ ← ب < اللعب و اللهو > .

ب' ← أ < ما لا يحقق فائدة مطلقا >.

ويفضي استقراء هذه الأمثلة إلى أن العلاقة بين أ/ب و أ/ب' هي علاقة إيجابية تتحدد بمعرفة الاشتراك الدلالي بينهما ؛ فلو حللنا مثلا المعنيين الحقيقي والمجازي في الوحدة "عبث" إلى عناصرهما الدنيا (36) فستبرز سمة [+ عمل خال من الفائدة] السمة المشتركة بينهما . وبناء على ذلك يمكن صوغ القاعدة العامة التي يشتغل بها قانون التعميم في نماذجنا كما يلي:

تتسع الوحدة المعجمية ، فتحمل عن طريق المجاز معنى

جديدا ينتمي إلى نفس الحقل الدلالي ح ، حيث :

- **ق1 : أ ← ب / ب'**
- **ق2 : { ب ، ب' } ∋ ح**

4 – 2 – التخصيص :

هو نقيض التعميم ، أي أن يغلب المفهوم الخاص الجديد الذي يسند إلى المفردة على مفهومها العام الأصلي ، فيضيق مجال استعمالها في حقل دلالي محدد لتفيد شيئا بعينه بدلا من دلالتها على العموم . ومن أمثلته مما هو شائع في اللغة العامة اليوم :

1) إعْدَام ، حيث : أ ← ب < إفقاد غيرك الشيءَ > .

ب' ← أ < القتل >.

2) إيرَاد ، حيث : أ ← ب < جعل الشيء يرِد > .

ب' ← أ < الدخل الذي توفره الحكومة لنفسها > .

3) تهريب ، حيث : أ ← ب <جعْل فلانٍ يهرب>.

ب' ← أ < ما يؤخذ من بضاعة على غير طريق قانونية >

---

(36) يعد تحليل المعنى إلى عناصر دنيا طريقة للحد من امتداده تهدف إلى معرفة العنصر الدلالي المميز (ينظر Henault: Les enjeux de la sémiotique ,p.41).

4) دهْر ، حيث : أ ← ب < الزمان مطلقا > .

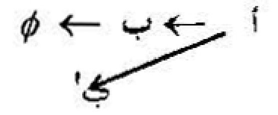
ب' ← أ < عُمر الإنسان >.

5) مُحَاضَرَة ، حيث : أ ← ب < مجالَسة العلماء ؛ المناظَرة ؛ الإجابة الفورية>

ب' ← أ < الموضوع الذي يلقى على جماعة المتعلمين في ناحية علمية معينة>

وتقوم العلاقة بين أ/ب ، و أ/ب' في قانون التخصيص ، على مبدأ السلب ، أي على إقصاء كل السمات التي تمثل عناصر اشتراك بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي الجديد ، وهو عكس ما رأيناه في قانون التعميم . ومعنى هذا أن قانون التخصيص يتأسس على المقابلة بينه وبين قانون التعميم بقاعدة قوامها التخلي عن سلسلة السمات المشتركة من أجل التفرد بالذرة الدلالية الدنيا التي تمثل عنصر الاختلاف الذي يمكّن المفردة من اكتساب معنى مخصوص. فالنموذج "تهريب" على سبيل المثال ، لم يكتسب معناه الجديد من خلال السمات العامة التي تدرجه في معنى المصدر، بل من خلال السمة <ما يؤخذ من بضاعة على غير طريق قانونية >. وإذن ، فلا بد من تجاوز ما يعد عناصر متماثلة في معنيي وحدة معجمية ما للحصول على معنى آخر فيها ينطبق عليه قانون التخصيص . وهذا القانون تعكسه القاعدة العامة التالية التي يمكن صوغها كما يلي :

تتجرد الوحدة المعجمية من دلالتها العامة لتنحسر في معنى مخصوص تفقد بموجبه دلالتها العامة الأصلية تدريجيا ، حيث :



4 - 3 - النقـــل :

وهو أن تُحمَّل المفردة معنى لا علاقة له بمعناها الأصلي ، في الظاهر على الأقل ، نتيجة تعميم مفرط . فينتقل محيط استعمالها من حقل دلالي إلى حقل دلالي آخر ويصير

معناها الجديد المعنى الذي ينساق إلى الذهن دون ملاحظة علاقة بينه وبين المعنى الأصلي ([37]) . ومن أمثلته في لغتنا العامة :

1) مُخَابَرَةٌ ، حيث : أ ← ب < المزارعة > .

ب' ← أ < تبادُل الأخبار > .

2) مُرْفَقٌ ، حيث : أ ← ب < مَنْ ضُرِبَ مِرْفَقُهُ >.

ب' ← أ < الملحق بملف من الملفات الإدارية أوغيرها>

3) وافَق ، حيث : أ ← ب < صادَف > .

ب' ← أ < نَفعَ ، صَلُحَ > .

والملاحظ في الأمثلة الثلاثة المذكورة غياب علاقةٍ رابطةٍ واضحة بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد . وهذا لا يُفسَّر إلا بقانون النقل بالمعنى الذي حددنا . فهو الذي يمكِّن من تحويل المفردة من حقل دلالي إلى حقل دلالي آخر . وعليه يكون صوغ القاعدة العامة التي تبرهن على عمل هذ القانون ، على النحو التالي :

تتّسع الوحدة المعجمية فتَحمِل معنى جديدا ينضاف إلى معناها الأصلي ولكنه لا ينتمي إلى نفس الحقل الدلالي، حيث :

- **ق 1 : أ ← ب**
- **ق 2 : ب ≠ ب'**

وقد أبرزَ إحصاءٌ أجريناه على مدونتنا ، أن قانون التعميم استحوذ على نسبة 48% من مجموع المفردات ، واستحوذ قانون النقل على نسبة 32% ، و قانون التخصيص على نسبة 20% . ويفسّر الميل إلى كل من قانون التعميم وقانون النقل في نظرنا بأحد سببين :

1) قلَّة المحصول اللغوي من مفردات المعجم العربي لدى مستعمل اللغة الحديث نتيجة تقصير منه في العودةَ إلى المعاجم : وهو ما يجعل اللجوء إلى قانوني التعميم والنقل من أيسر السبل إلى سدّ الفقر الحاصل في الرصيد اللغوي .

---

(37) ينظر في تحديد هذا المفهوم : حمودة : دراسة المعنى ، ص 104 ؛ وأيضا : محمد الخضر حسين : المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية ، ص 296 - 299 .

2) افتقار اللغة المستعملة إلى المفردات المعبرة عن المعاني الجديدة ، وهو ما يدفع المتكلم إلى استغلال قدرته اللغوية في إدراك دلالة المفردات التي يمتلكها ليعبر بها عن المعاني الكثيرة، وذلك بأن يجرِّد دلالتها العامة لتتسع لأكثر من معنى ، سواء بالنقل أو بالتعميم ، اقتصادا منه في المجهود وعزوفا عن ابتداع أدلة جديدة يشق عليه إيجادها .

وإقرار أحد هذين السببين أو هما معا يتطلب أيضا النظر في دواعي التخصيص ، وذلك للوقوف على ما يمثل رابطا منطقيا بين القوانين الثلاثة يكون سببا مشتركا نعلل به مظاهر التغير الدلالي . فتخصيص الدلالة يكون لسببين أيضا يبدوان متناقضين ، و هما :

1) "قصور في الذهن" [38] عن إدراك دلالة المفردات العامة ، فيضع الإنسان لكل شيء خاص تسمية لتسهل عليه معرفته عند تداوله .

2) "الكسل والتماس أيسر السبل" [39] من باب اختصار المجهود ، فيعمد إلى بعض المفردات الموضوعة ذات الدلالة العامة ويستعملها استعمالا مخصوصا بأن يضيق في دلالتها لتصبح محيلة إلى شيء بعينه .

ويستخلص من خلال الأسباب مجتمعة أن الميل إلى الاقتصار على عدد محدود من المفردات ، سواء أكان ذلك بهدف التعميم أم بهدف التخصيص – أو بسبب فقر في اللغة أو تَعمّدٍ من المتكلم – يمثّل خاصية طبيعية في اللغة . فإن المداليل باعتبارها غير متناهية إذا وزعت على المتناهي وهي الدوال ، جاز الركون إلى التعميم والنقل والتخصيص . بل إنما جاز الاستبدال في اللغة عامة ، "حين عجزت الأسماء عن اتساع المعاني" [40] . وبهذه العلة يبرِّر اللجوء إلى قوانين التغير الدلالي الثلاثة المذكورة ، فضلا عن مبدإ الاقتصاد اللغوي ومبدإ المجهود الأدنى عند المتكلم . فالإنسان ينزع بطبْعه "إلى اختصار مجهوده الذهني والجسدي إلى أقصى حد" [41] ، ويبادر "إلى اعتماد عدد محدود من الوحدات

---

(38) أنيس : دلالة الألفاظ ، ص 39 .
(39) المرجع نفسه، ص39.
(40) الجاحظ : البيان والتبيين ، 141/1.
(41) Martinet : Eléments, p. 176.

ذات معنى أكثر تعميما واستعمال أكثر تواترا" (42) ، فينحو التغير الدلالي بذلك منحى إدراكيا ينشغل فيه المتكلم بالمعنى الذي يمكن أن يحل في أي لفظ موضوع يرى ذلك المتكلم أنه مناسب نه . وهذا المعنى يمكن للباحث التوصلُ إلى عملية بنائه من خلال قوانين انتظامه وقواعده ، ومن خلال نظام معقد من العلاقات الدلالية يمكن الكشف عن عناصره الرئيسية بتتبع أنواع العلاقات التي تربط بين الوحدات من الداخل عبر العلائق بين الدوال والمداليل ، أو من الخارج عبر الحقول والمجالات الدلالية . وليست تلك العلاقات إلا الجانب المجرد الذي يربط بين معاني الوحدة المعجمية في عملية تغيرها الدلالي من الداخل . وهذه العلاقات ليست فوضوية بل تكوّن نظاما تتبنين فيه وحدات اللغة بحسب نوع الترابط بينها . وإن بحثا في هذه المسألة يمكن أن يوضح جوانب من ذلك .

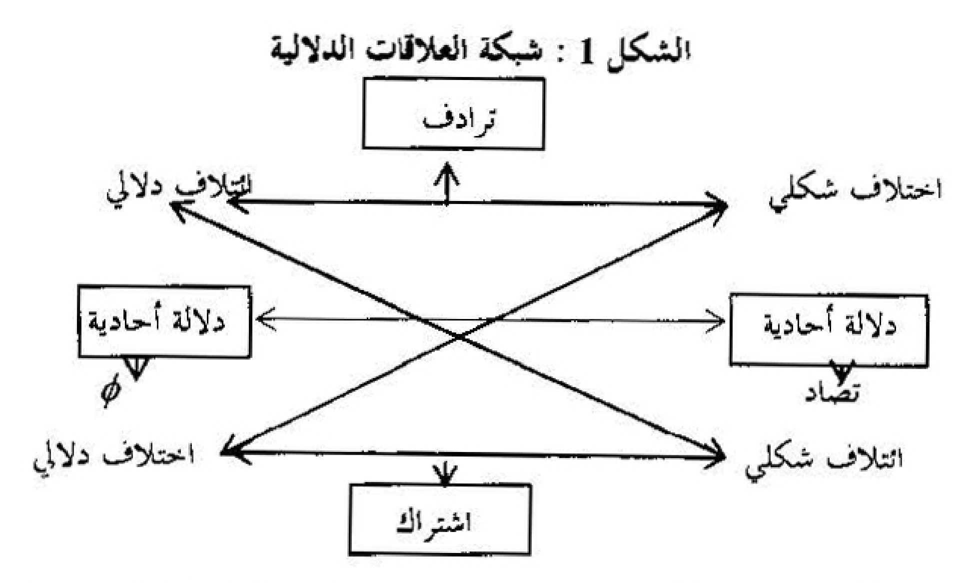
5 – نظام العلاقات الدلالية وآليات التغير:

إن التغير الدلالي كما تبين لنا من خلال قوانينه ، "ليس صوريا أو شكليا يتعلق بتغير في بنية الدال ، بل هو "معنوي" لأن منطلقه الوجه المدلولي في الدليل . فهو يحصل بإسناد مدلول جديد إلى دال قائم في الاستعمال اللغوي" (43) . وهو يخضع في ذلك لشبكة معقدة من العلاقات الدلالية التي تفسره . ونعني بالعلاقات الدلالية العلاقات التي تربط بين المفردات ومعانيها ، أو بين عدد من الوحدات المعجمية بهدف إبراز ما بينها من مظاهر الاشتراك الدلالي ، والترادف ، والتضاد باعتبار أنّ هذه المظاهر الثلاثة هي مظاهر علاقية دلالية بين المفردات (44) . وينبني نسيج هذه الشبكة من خلال عمليات التعالق النسقي بين الدوال والمداليل بحسب مظهرين عامين من العلاقات ، هما : علاقات الائتلاف ، وعلاقات الاختلاف . ويتجلى هذا البناء تبعا لهذين النوعين من العلاقات في الشبكة التالية :

---

(42) المرجع نفسه ، ص 177 .
(43) ابن مراد : مقدمة ، ص 156 – 157 .
(44) ينظر: Cann : Formal semantics , p. 6

الشكل 1 : شبكة العلاقات الدلالية



وتكشف هذه الشبكة كما هو ملاحظ ، ثلاثة مظاهر علاقية بارزة ينتج عنها تبدل في دلالة الوحدة المعجمية هي : الترادف (Synonymie) ، والاشتراك الدلالي (Polysémie) ([45]) ، والأحادية الدلالية (Monosémie) .

على أن للأحادية الدلالية ، كما هو بين في النسيج العلاقي ، مظهرين :

أ) أن تكون العلاقة علاقة ائتلاف كلّي . وهذا لا يكون إلا في المفردة نفسها. وحينها لا تؤدي المفردة إلا معناها الذي في ذاتها .

ب)أن تكون العلاقة علاقة اختلاف كلي . وعندئذ يكون من بين المفردات المتباينة شكلا ومحتوى ما يعتبر من المفردات المتقابلة التي تعكس العلاقات بينها مظهر التضاد كما هو

---

(45) الاشتراك نوعان : اشتراك دلالي يتمثل في وجود دليل لغوي واحد له دلالات متعددة تربط بينها علاقات مجازية، مثل كلمة "هلال" بمعنى هلال السماء و"هلال" بمعنى حديدة الصيد و"هلال" بمعنى قلامة الظفر، فما يربط بين هذه المعاني الثلاثة هو علاقة المشابهة المجازية (ينظر : غاليم : التوليد الدلالي ، ص 14) ؛ والنوع الثاني من الاشتراك هو الاشتراك اللفظي (Homonymie) وهو ما يرد على الحقيقة، أي ما لايربط بين الأدلة فيه علاقة مجازية وذلك لاختلاف في:
- إمّا في الانتماء للمقولي : مثل "برّ" ومعناها "ما انبسط من سطح الأرض ولم يُغطّه الماءُ "[+اسم]، و"بَرّ" ومعناها "المتوسّع في الاحسان" [+ صفة] ؛
- وإمّا في الأصل الاشتقاقي، مثل "خُرْصّ" ومعناها "جريدة النخل"، من الجذر العربي (خ ر ص) ، و"خُرْصّ" ومعناها "الحلقة من الذهب أو الفضّة" ، من اليونانيّة " khrusos " ، ومعناها "الذهب ، حلية الذهب، والأشياء المصنوعة من الذهب" ، والكلمتان منتميتان إلى مقولة الاسم .
- وإمّا في الانتماء للمقولي والأصل الاشتقاقي معًا ، مثل "نَامُوسٌ" ومعناها "البَعوض" [+ صفة]، من جذر (ن م س) ، و"نَاموسٌ" ومعناها "القانون والشريعة" ، [+ اسم] ، وهي مقترضة من اليونانيّة "Nomos".
ينظر ابن مراد : مقدمة لنظريّة المعجم، ص ص 112 – 113 ؛ نفسه : الصيغميّة المعجميّة ، ص 132 .

الشأن في ثنائيات من قبيل : أبيض/أسود ، وصغير/كبير ، وقريب/بعيد . فيكون حاصل مَقْوَلَةِ مظاهر التعالق الدلالي في النهاية أربعة مظاهر هي : **الأحادية الدلالية** وهي دلالة المفردة في حد ذاتها (أي الدلالة الداخلية) ، **والترادف** ، **والاشتراك الدلالي** ، **والتضاد** [46] . ونحن لا نتناول من هذه المظاهر الأربعة في ما يلي ، إلا مظهرين يؤدي إليهما بصورة آلية تعريف المفردة ، وهما الاشتراك الدلالي والترادف . فتعريف المفردة يؤدي حتما إلى بروز وحدتين أساسيتين تحققان المظهرين المذكورين :

1) الوحدة الأولى هي "**الوحدة المفسَّرَة**". وهذه الوحدة قابلة للانشطار الدلالي ، أي إنها انشطارية بالقوّة . وعند انشطارها تتضمن المعنى الجديد أيضا ، ومن ثَمّ ينشأ الاشتراك الدلالي ، لأن هذه الوحدة تصبح دالا واحدا حاملا لمدلولين مختلفين أو أكثر . وعليه تكون النتيجة :

أ ← ب

أ ← ب'

⇐ أ/ب + أ/ب' = اشتراك

2) الوحدة الثانية ، هي "**الوحدة المفسِّرَة**" التي يؤتى بها للتعريف . وهي تختلف عن الوحدة المفسَّرة لفظا إذ هي دال آخر . ومن ثَمّ ينشأ الترادف . وعليه تكون النتيجةُ :

أ = س ، حيث : أ ، س وحدتان معجميتان مترادفتان

ويمكن للمثال التالي ، وهو كلمة "تحوير" في قولنا : "تحوير وزاري" أن يوضح ما قلنا في الوحدتين ، حيث :

تحوير1 = تبييض (معنى أصلي) ⇐ تحوير 1 + تحوير 2 = اشتراك دلالي

⇐ تحوير + تبييض = ترادف

تحوير 2 = تعديل (معنى جديد) ⇐ تحوير + تعديل = ترادف أيضا

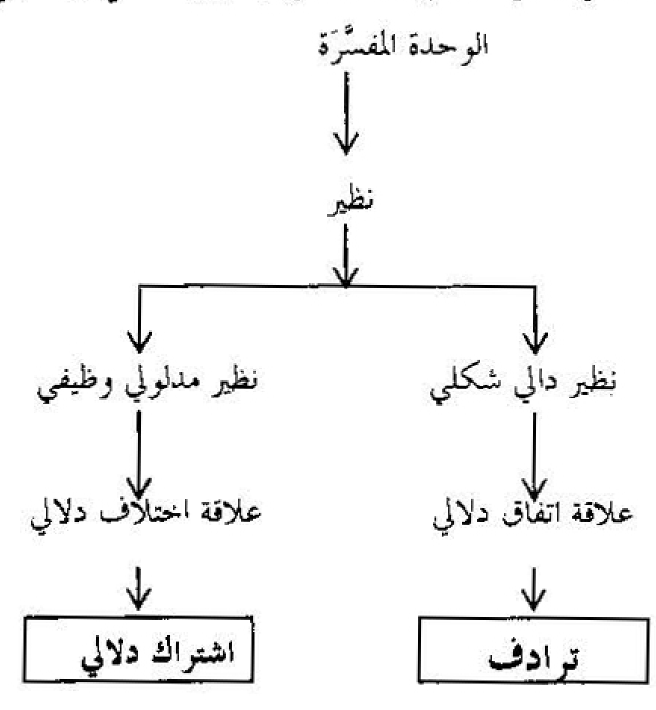
---

(46) نعني بالمقولة في هذا السياق ، المقولة الدلالية المعجمية. وهي تصنيف الوحدات العامة بحسب انتظامها تبعا لأنواع العلاقات الدلالية التي تربط بينها (ينظر ابن مراد : المقولة ، ص 24).

فهذا المثال يعكس انشطار الدال وتفرع المدلول ، وهو ما يؤدي كما هو ملاحظ ، إلى الاشتراك الدلالي . وكذلك يعكس تنوعَ الدال وتوحُّدَ المدلول ، وهو ما يؤدي إلى الترادف . والاشتراك الدلالي هو حاصل العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد في عملية الانشطار الذي تَوَلّدَ عنه الحصول على مفردتين متجانستين لفظا ، وهما في المثال الذي اتخذناه : تحوير 1 وتحوير 2 . وقد يكون العدد أكثر من ذلك إذا استمر الدليل الواحد في الانشطار . والترادف هو حاصل العلاقة بين الوحدة المفسَّرة والوحدة المُفسِّرة التي انجرّ عنها بروز ثلاثة أدلّة هي في المثال نفسه : تحوير ، وتبييض ، و تعديل .

وتترابط مختلف وحدات اللغة بصورة متسلسلة وفقا لقابلية المفردة للانشطار الدلالي والتفسير بالمرادف ، على الشكل (2) النظري التالي ، مجسمة بذلك أهلية الدليل اللغوي لإحداث نسيج التعالق الدلالي في المظهرين اللذين ذكرناهما ، وهما الاشتراك والترادف :

الشكل 2 :طريقة ترابط الوحدة المفسَرَة بنظيريها الدالي والمدلولي



ويمكّن الترابط (Association) بين مختلف الوحدات التي تتآلف مبنى أو معنى من دراسة مختلف أنواع العلاقات التي تتمحور حولها عملية التأويل . وتتوزع هذه العلاقات

حسب ما ينتهي إليه استقراء مظاهر الاشتراك الدلالي والترادف ، إلى ثلاثة أنواع تبرز نظامية المعجم . وهذه العلاقات هي :

1) العلاقة بين الدوال والمداليل ، وتبرز مظهري الاشتراك الدلالي والترادف .

2) العلاقة بين المداليل ، وتكشف عن العلاقات المجازية لمعاني الوحدة المعجمية في إطار الاشتراك الدلالي .

3) العلاقة بين الأدلة من حيث هي علامات حاملة لدوال ومداليل ، وتظهر علاقات الانتماء إلى الحقول الدلالية ومجالات الإدراك .

وعلى أساس هذه العلاقات الثلاث تكون بنية نظام العلاقات الدلالية مجسمة في هرم من العلاقات الترابطية (Associative relations) يمكن تجسيمه على النحو التالي :

الشكل (3) : هرم العلاقات الدلالية

علاقات الترابط الدلالي

علاقات الدوال بالمداليل	العلاقات بين المداليل	العلاقات بين الأدلة
علاقات الاقتران	العلاقات المجازية	علاقات الانتماء
(الاشتراك الدلالي والترادف)	(الاشتراك الدلالي)	(حقول دلالية ومجالات إدراكية)

ويلازم كل علاقة من تلك العلاقات الترابطية الثلاث مظهرا الائتلاف والاختلاف العلائقيان بصورة جلية أو ضمنية على غرار ما تظهره معالجتنا التالية لتلك العلاقات .

5 – 1 – العلاقة بين الدوال و المداليل :

أهم ما يكشف عن هذه العلاقة مظهر الائتلاف الشكلي والاختلاف الدلالي ، أي الاشتراك الدلالي ، ومظهر الاختلاف الشكلي والائتلاف الدلالي ، أي الترادف .

أ) الائتلاف الشكلي والاختلاف الدلالي (الاشتراك الدلالي) :

يتجلى هذا المظهر في اشتراك المعنى الأصلي والمعنى الجديد في نفس الدال . ومن الأمثلة على ذلك من استعمالاتنا العامة :

1) انكدَر : أ ← ب < تناثر >

ب' ← أ < زال صفاؤه > .

2) تكبَّد : أ ← ب < توسَّط الشيءَ > .

ب' ← أ < قاسَى > .

3) كَفَاءة : أ ← ب < مماثلة >

ب' ← أ < قُدرَة > .

ب) الاختلاف الشكلي والائتلاف الدلالي (الترادف) :

يتمثل في مرادفة الوحدات المفسَّرة لبدائلها من الوحدات المفسِّرة . ومن الأمثلة على ذلك :

1) دَاوَلَ = فَاوَضَ .

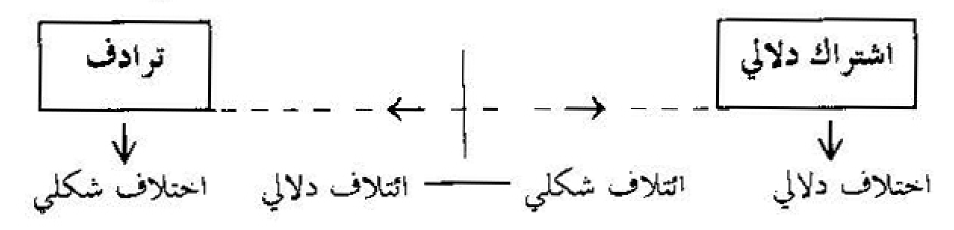
2) رَفَتَ = عَزَلَ .

3) فَاشِل = مُخفِق .

وتمثل الوحدة الثانية من كل ثنائية من الثنائيات الثلاث : داول/ فاوض ؛ رفت/ عزل ؛ فاشل/مخفق ، مرادفا للوحدة الأولى . ويجري هذا على كل الثنائيات التي هي من هذا القبيل .

والعلاقة بين مظهري الاشتراك الدلالي والترادف كما تبرزها علاقات الائتلاف والاختلاف بين الدوال والمداليل ، علاقة تقابل تنعكس على المحور النسقي بالشكل التالي :

الشكل 4 : علاقات التقابل الأفقية بين الدوال و المداليل



والمظهران : الاشتراك الدلالي والترادف ، يساهمان في تأويل المعنى بنفس القدر رغم تعارضهما النسقي ، وذلك أن كل وحدة معرضة للتفسير تناظرها على مستوى التعريف

بالترادف وحدة شكلية . وكل وحدة قابلة للانشطار الدلالي تناظرها على مستوى الاشتراك الدلالي وحدة وظيفية تختلف عنها دلاليا ويتحدد معناها بالسياق على غرار ما بينا في الأمثلة الآنفة الذكر المتعلقة بالمظهرين . وهذا التناظر هو الذي يحقق التأويل المطلوب الذي تتطلبه المفردة .

ولا تؤدي عمليات التأويل وبروز عدد كثيف من المفردات المشتركة دلاليا والمترادفة أثناء محاولة فهم المعنى بالضرورة إلى الإرهاق ، لأن المواضعة الاجتماعية تسهّل على الفرد الوصول إلى المعنى المقصود .

5 – 2 – العلاقات بين المداليل :

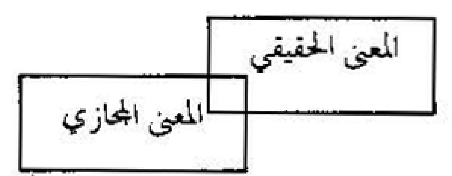
تتجلى في العلاقات المجازية ([47]) (نسبة إلى مصطلح "مجاز" البلاغي) . وهذه العلاقات في جوهرها روابط تداولية تتكفل بتعيين الصلة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ، لأن تفرع المعنى الأصلي إلى معنى جديد يستوجب عنصرا مجردا يربط بينهما . وهذا العنصر المجرد هو العلاقة المجازية نفسها التي يهتدى إليها بالتأويل عن طريق ما يوفره التعبير أو السياق من القرائن. والقرائن نوعان : قرائن مقامية (سياقية) وقرائن لفظية . فالمقامية هي التي يوحي بها الخطاب وتفهم بالسياق . أما اللفظية فهي الكلمات التي تمنع من إرادة المتكلّم للمعنى الحقيقي للوحدة المعجمية ، وهي تقابل تقريبا مصطلح "مُدرِجات" (Introducteurs) عند فوكونيي . فالمدرِجات على حد اصطلاح هذا اللساني هي"الكلمات التي تؤسس فضاء ذهنيا جديدا" ([48]) . ويمكن تجسيم هذه العلاقة بالشكل (5) التالي :

---

(47) العلاقات المجازية عديدة في العربية . وقد ذكر البازجي أن المعتبرة منها خمس وعشرون علاقة حاولنا استقصاءها . وهي في ما انتهينا إليه : السببية ، والمسببية ، والجزئية ، والكلية ، واعتبار ما كان (الماضوية) ، واعتبار ما يكون (المستقبلية) ، والحالّية ، والمحلية ، واللازمية ، والملزومية ، والعموم ، والخصوص ، والإطلاق ، والتقييد ، والمكانية ، والزمانية ، والفاعلية ، والمفعولية ، والمصدرية ، والضدية ، والآلية ، والمجاورة ، والمشابهة ، والعرفية ، والفعل على القوة (ينظر في هذه العلاقات التي ذكرنا وفي الأمثلة الموضحة لها : فيود : علم البيان ، ص ص 144 – 164 ؛ الجارم: البلاغة الواضحة ، ص ص 69 - 127 ؛ البازجي : المجاز ، مجلة الضياء ج 6 ، ص ص 164-168 ؛ القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة ، ص ص 155 – 157 ؛ السيوطي : المزهر359/1 – 360) .

(48) Fauconnier : Espaces mentaux, p.32 .

الشكل 5 : تعالق المعنى الحقيقي والمعنى المجازي



حيث يبرز الشكل انتقال المعنى الأول إلى المعنى الذي يليه في صورة سُلّم يرتبط فيه كل مدرج بالآخر . وتمثل نقطة الترابط بين المدارج العلاقة المجازية .

ودور العلاقات المجازية هو توفير عنصر ائتلاف دلالي نسبي يخفف من درجة الاختلاف بين معنى الوحدة المجازي ، ومعناها الحقيقي ، أو بين معنى تطوري قديم يعد مجازا ومعنى تطوري آخر مجازي أيضا ، وذلك من خلال إيجاد علاقة ضمنية معينة تربط بينهما . ويؤدي نوع هذه العلاقة إلى معرفة ما بين المعنيين من مظاهر الائتلاف والاختلاف .

والعلاقة المجازية التي تبرز مظهر الائتلاف هي علاقة المشابهة دون غيرها من العلاقات المجازية الأخرى ، لأنها تحقق وجه الشبه الذي يمثل الجامع (Interface) بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي . أما مظهر الاختلاف فتبينه بقية العلاقات التي منها علاقة الكلية ، وعلاقة الجزئية ، وعلاقة السببية ، وعلاقة المسببية ، وعلاقة اللازمية ، وعلاقة الملزومية ، وعلاقة الضدية ، وعلاقة الزمانية .

ولتوضيح هذه العلاقات نورد الأمثلة التالية التي يبيّن الجزء الأول من تعريفها معناها الحقيقي، والجزء الثاني معناها المجازي الشائع اليوم :

1) المشابهة : ومثالها : تَكدَّرَ : "تكدّر من هذا الأمر" : تَكدَّرَ [+ زال من الماء صفاؤه] ←تَكدَّرَ [+ ساءت حالُ الرجل] ، فقد شبه سوء حال الرجل بزوال صفاء الماء بجامع الانتقال من الحَسَنِ إلى السيء .

2) الكلية : ومثالها : بادِرة : "بادِرَة حسَنَة" : بادِرة [+ ما يبدو من أشياء غير حسنة] ← بادِرة [+ الطالعة حسنة كانت أو سيئة] ، حيث انتقل المعنى من إفادة الجزء إلى إفادة الكل .

3) الجزئية : ومثالها : صحيفة : "انظر الصحيفة الخامسة من الكتاب" : صحيفة [+ الورقة المكتوبة بوجهيها] ← صحيفة [+أحد وجهي الورقة]، إذ عبر عن الجزء بما يفيد الكل .

4) الضدية : ومثالها : أَدَقُّ : "أدقّ دلالة على مقصودك" : أَدَقُّ [+ أكثر غموضا] ← أَدَقُّ [+ أكثر وضوحا] ، فقد انقلب معنى الوحدة إلى ضده (49) .

5) المسببية : ومثالها : فَاشِلٌ : "موظف فاشل" : فَاشِلٌ [+ مُتَرَاخٍ] ← فاشِل [+مُخفِق]، حيث يعَدّ الإخفاق نتيجة للتراخي في إنجاز أمر من الأمور .

6) السببية : ومثالها : رَمَحَ : "رَمَحَتِ الفرسُ" : رَمَحَ [+ رفَس] ← رَمَحَ [+ عَدَا] ، إذ يكون العدو سببا للرفس وهو الضرب بالرجل .

7) الملزومية : ومثالها : الشهَامَة : "فلان من ذوي الشهامة" : الشهَامَة [+ المضي في الأمور] ← الشهامة [+ عزة النفس] ، وذلك أن عدم التراجع من لوازم ملزوم هو عزة النفس لأنه من لوازمه .

8) اللازمية : والمثال : هَجِينٌ : "تشان منضوماتهم بتلك السفاسف الهجينة" : هَجِينٌ [+ ما ليس بصريح] ← هَجِينٌ [+ مستقبح] ، وذلك أن الاستقباح من لوازم عدم الخلوص والصفاء .

9) الزمانية : والمثال : جِيلٌ [+ صنف من الناس] ← جِيلٌ [+ قرن من الزمان] ، فقد عُبِّر بالزمان المعلوم عمن عاش فيه .

وترتبط علاقة المشابهة ، والكلية ، والسببية ، والضدية ، واللازمية ، والملزومية بقانون التعميم ، وعلاقة الجزئية بقانون التخصيص . أما قانون النقل فترتبط به العلاقات غير المعلومة والتي يمكن أن نصطلح عليها بـ"**العلاقات الغائبة**".

ويتماشى هذا التوزيع مع أهمية كل قانون من قوانين التغير الدلالي الثلاثة، إذ يعد التعميم كما رأينا آنفا (الفقرة : 4) ، أهم قانون يوجه التغير الدلالي ، يليه قانون النقل ، ثم قانون التخصيص .

---

(49) نفرق بين التضاد باعتباره مظهرا يتجسم بالمقابلة بين معنيي وحدتين مختلفتين مثل أسود/ أبيض، والضدية باعتبارها علاقة مجازية تربط بين معنى مفردة أصلي و معنى تطوري يحصل فيها نتيجة درجة قصوى من التعميم.

ويمكن ألاّ تُستغلّ كل العلاقات المجازية التي توفّرها قوانين التغير الدلالي في مرحلة من مراحل تاريخ اللغة . كما يمكن لمستعمل اللغة أن يبتدع علاقات مجازية جديدة تعدّ تطوّرا في نظام اللغة الدلالي أو كشفا عن جزء من العلاقات الغائبة التي ترجع إلى قانون النقل باعتباره القانون الذي يسمح بوجودها .

والعلاقات الغائبة هي علاقات غير محددة وغير معلومة . وهي من ثَمّ علاقات مجهولة أو هي معدومة أصلا ، ذلك إنّ خاصية التعميم المفرط التي يتميز بها قانون النقل قد تطمس الرابطة بين معاني المفردة الواحدة أو تجعل المسافةَ الفاصلة بينها شاسعة . وهو ما يؤدي إلى غياب المجاز أو صعوبة معرفة علاقته بسبب ما تتطلبه معرفة هذه العلاقة من فهم لوسائط قد تكون متعددة بين المعنيين كما هو الحال في معاني كلمة "خال " التي سبق أن اتخذناها مثالا في الفقرة : 3 ، وكما هو الحال في الأمثلة التالية أيضا ، حيث :

1) تحوير --------> تبييض

تعديل : "تحوير (تعديل) وزاري".

2) تصريح --------> إيضاح

إذْن : "أعطاه تصريحا(إذنًا) بفعل كذا" .

3) كُفُؤ --------> مُساوٍ

أهْلٌ : "هو كُفُؤ (جدير/ أهل) لهذا الأمر".

كافٍ: "الكتيبة غير مسلحة كُفُؤا (بِقَدرٍ كافٍ)".

فهذه المفردات قد جرى عليها تحول دلالي تمثل في إضافة معانٍ جديدة لاتبدو فيها الصلة واضحة بينها وبين المعاني الأصلية . فما وجه الصلة مثلا ، بين معنى كلمة "تحوير" الأصلي ، وهو التبييض ، ومعناها الجديد ، وهو التعديل ؟ وما هو الرابط الذي يمكن أن يكون بين المعنى الأصلي "إيضاح" ، والمعنى المحدث "إذْن" في كلمة "تصريح" ؟ و ما هو وجه القرابة بين المعاني : مُساوٍ ، و أهْل ، وكَافٍ ، في كلمة "كفؤ" ؟

إن مثل هذه الأمثلة تبيِّن بوضوح خفاء الرابط الدلالي بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي . إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة عدم وجود علاقة مجازية بين ذينك المعنيين بما أن علماء الدلالة يرون أن المعنى المجازي هو معنى علاقي . فكيف يمكن تفسير ذلك إذن ؟

إن عدم وجود رابط دلالي واضح بين معنى المفردة الأصلي ومعانيها الفرعية يمكن أن نجد له تفسيرا في أحد المذهبين التاليين : مذهب القول بالاعتباطية بحسب المفهوم الذي حدده دي سوسير (De Saussure) لاعتباطية الدليل اللغوي ، ومذهب القول بالفضاءات الذهنية الذي قال به فوكونيي (Fauconnier) ([50]) .

1) مذهب اعتباطية الدليل اللغوي : يمكِّن من تفسير التحول الدلالي الطارئ على المفردة ، لأنه يوفر للدال إمكانية احتواء أي معنى جديد يتم التواضع عليه إذ يجعله قابلا لأن يستوعب ما لا نهاية له من المعاني الممكنة . ومعنى هذا ، أن مبدأ الاعتباطية يتحول عند الضرورة إلى علاقة عامة تعلل أنواع التغير الدلالي التي يفرضها الاستعمال على الوحدات المعجمية والتي تخلو فيها معاني المفردة الجديدة من صلة دلالية بينها وبين المعنى الأصلي . وبناء على ذلك فإنه يمكن أن تُعتبَر "الاعتباطية" علاقةَ تحوُّل للمجاز أن يتجلى في اجتماع عدد من المداليل غير المتجانسة في دال واحد .

2) مذهب القول بالفضاءات الذهنية : لا يعنى في الفضاءات الذهنية ، حسب فوكونيي ، بشروط الموافقة بين المعاني ، بل بما يفسر قيامها في الذهن . وأهم فضاء عند فوكونيي ، هو الفضاء الذي يحتضن مختلف المعاني القائمة في واقع المتكلم الذهني . وهو فضاء يسمح بتجمع سائر المعاني التي ينتجها المتكلم وإن كانت متباعدة . فمقولة الفضاء الذهني إذن تفسر اجتماع المعاني لا من خلال تعالقها بعلاقات محددة وإنما من خلال اجتماعها في الذهن لتكون وحدات مجردة هي بمثابة عناصر مجموع رياضي من الأرقام أو الحروف التي لا يربط بينها إلا انتماؤها إلى ذلك المجموع . وعليه فإن

---

(50) يمكن تفسير المعنى المجازي من خلال تأويل الدلالة الأحادية للمفردة وقواعد تولدها من خلال مشجر مثلما فعل كاتز (Katz) وفودور في صلب المذهب التوليدي (ينظر : Fodor / Katz : The srtucture of language , pp 494 – 518) . إلا أن مثل هذا التأويل ، وإن كان مفيدا في بيان آلية تولد المعنى المفرد ، لا يقدم وصفا للعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي .

مذهب القول بالفضاءات الذهنية ، شأنه شأن مبدإ اعتباطية الدليل اللغوي ، يجعل من المفردة الواحدة في علاقة ترابط تصورية مع عدد من المداليل لايُشترط فيها وضوح العلاقة بينها بقدر ما يشترط فيها ما يبرر سبب اشتراكها في نفس الدال . وإذن فإن أهم مانخلص إليه من ذلك هو أن مبدأ اعتباطية الدليل ومذهب القول بالفضاءات الذهنية يجيزان اكتساب المفردة لمعان مختلفة لكنهما يقدمان لذلك تأويلا غائما يفتقر إلى الدقة في تحديد أنواع العلاقات الخاصة بين الأدلة ، وما يفيده ذلك هو أن المعاني التي تكتسبها المفردة هي معان تحددها قوانين التغير الدلالي وقابلية الوحدة المعجمية للتكيّف الذاتي لتستوعب معاني جديدة . فكل وحدة معجمية تحمل بداخلها عوامل تحولها الكامنة في قدرتها على الانخراط في أنظمة اللغة المختلفة إذ هي تقبل التصرف والانتقال المقولي واكتساب المعاني الجديدة . ومن ثَمّ ، "فإن إبداع معنى جديد لنفس الدليل لا يُرى على أنه مجرد تحقيق لدلالة بكر وانتشارها صدفة في التاريخ ، بل هو نتاج استعمال المتكلم الواعي للغة في نطاق نظام اللغة . وانتشار تلك الدلالة هو رهين ظروف التواصل الموجودة في محيط معين للمتكلم أو للجماعة اللغوية ، أي في ظروف اجتماعية لسانية . وإذن فإن الحركة الجدلية بين معاني المفردة هي نتيجة تجاذب بين البنية الدلالية المجردة القابلة للتغيير وإمكانية تحقيق وحدات ذات معان جديدة بحسب الحركة الخاصة بتاريخ اللغة والمجتمع" ([51]) .

والنتيجة النهائية هي أن تعدد المعاني التي ترتبط بالدال الواحد إنما هو عملية تحول يشهدها معنى الوحدة المعجمية في إطار ما يسمى بالاشتراك الدلالي . وقد تكون العلاقة بين المعاني المتعددة لتلك الوحدة واضحة وقد تكون غائمة لا تجد مبررا لها إلا في القول بمبدإ الاصطلاح والمواضعة . إلا أن ذلك يحدث جميعا تبعا لقانون معين من قوانين التغير الدلالي العامة يجعل من استحداث مداليل لدال قائم سلفا في اللغة خاضعا لشروطه ، وبذلك يمكن أن نفسّر ولو جزئيا مظاهر تنوع المداليل .

(51) Guilbert : La créativité, p .69 .

5 – 3 – العلاقات بين الأدلة :

تتجلى هذه العلاقات من خلال مَقْوَلَة الوحدات المعجمية في حقول أو مجالات دلالية . فإن هذه المَقْوَلَة هي التي تعكس كيفية انتماء وحدة معجمية ما إلى الحقل أو المجال الدلاليين بحسب ما يظهر فيها من السمات الدلالية العامة التي تمكنها من ذلك الانتماء .

أ) علاقات الانتماء إلى الحقول الدلالية [52] :

الحقل الدلالي في مفهومه الشائع هو "المجموع المبنين من العناصر اللغوية" [53] ، أي إنه الإطار الذي ينتظم فيه عدد من الوحدات المعجمية التي يربط بعضها ببعض مفهوم (Concept) مشترك . ومثال ذلك الحقل "لون" ، فهو يجمع سلسلة وحدات من قبيل : بنفسجي ، ونيلي ، وأزرق ، وأخضر ، وأصفر ، وبرتقالي وأحمر [54] .

والحقول التي تكون معجم اللغة متعددة . لكنها تمثل كلا متكاملا تتراكب فيه كأنها مدرج في شكل هرم ، ينطلق بناء قاعدته من اتحاد عدد من الحقول لتكوِّن حقلا أشمل . وهذه الأخيرة تتحد بدورها مع حقول دلالية أخرى أكثر شمولا . وهكذا دواليك إلى أن تُبْنينَ جميع الحقول متضمنةً بذلك جميع المفردات التي تكون معجم اللغة العام [55] . ومثال ذلك تراكب حقل الأدوية مع حقل أكبر منه هو حقل الصيدلة . ثم يتراكب حقل الصيدلة مع حقل أكثر شمولا وهو حقل الصحة . ثم يتراكب هذا الأخير مع غيره مما تربطه به صلة ما ، في حقل أكثر اتساعا ، الخ... وهكذا يبنى هرم معجم اللغة الذي يمكن أن نجسمه بالشكل (6) التالي :

---

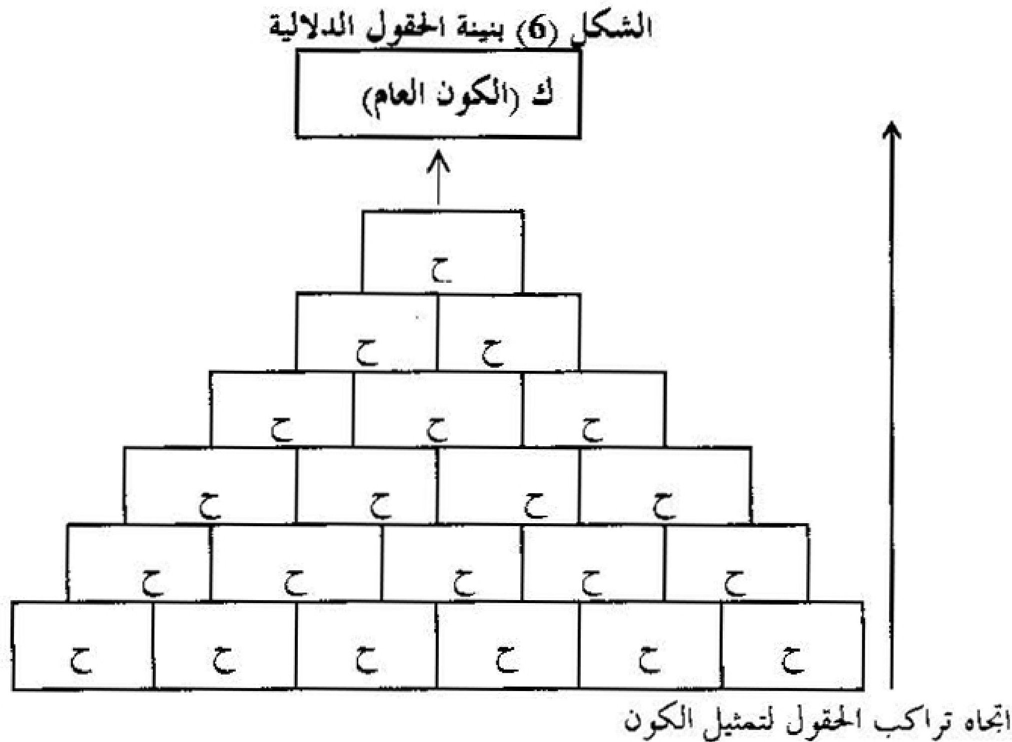
(52) يعود ظهور مصطلح "حقل دلالي" بمعناه اللساني إلى اللغوي السويدي تنيير (Tegnér) في أواخر القرن التاسع عشر (1874 م) . وأبرز من ينسب إليه تقسيم الوحدات المعجمية إلى حقول دلالية من اللسانيين الغربيين هو اللساني الألماني ترييي (Trier) في الثلاثينيات (ينظر : Germain : La linguistique fonctionnelle, pp. 40 – 42) .

(53) Pioche (J) : Précis de lexicologie, p. 66

(54) ينظر المثال في : Henault : Les enjeux de la sémiotique, p. 44

(55) ينظر : Germain : La sémantique fonctionnelle , p. 99

الشكل (6) بنية الحقول الدلالية



حيث يرمز حرف الكاف إلى الكون العام و حرف الحاء إلى الحقل الدلالي ، وحيث يمثل الهرم معجم اللغة العام الذي تتبنين فيه الحقول في صورة طبقات متراكبة تتضمن جميع مفردات اللغة التي تمثل الكون العام تمثيلا لغويا .

وتتبنين المفردات في سلمية من الحقول الفرعية التي يتكون كل واحد منها من وحدات معجمية متجاذبة كأحجار الفسيفساء ([56]) . فتنتظم جميع المفردات ، وتجد كل واحدة نفسها منضوية بطريقة أو بأخرى في نظام اللغة الدلالي لأنه "لا شيء في اللغة يوجد منعزلا" ([57]) .

وكل حقل من تلك الحقول الفرعية هو بمثابة مجموع متناسق من الوحدات المعجمية . لكنه قابل للتمقطع والتجزئة إلى مجموعات أصغر عناصرها غير محدودة العدد ([58]) . فتكون العلاقة التي تربط المفردة بالحقل هي علاقة جزء بكل ، وبعبارة أدق : "نوع"

---

(56) ينظر المرجع نفسه ، ص 42.
(57) المرجع نفسه ، ص 45.
(58) ينظر المرجع نفسه ، ص 100.

"بجنس" ، باعتبار أن النوع فرع من الجنس . ومن ثَمّ فإن اندراج الوحدات المعجمية التي تمثل أنواعا منتمية إلى جنس ، في ذلك الجنس ، هو ما نعبر عنه بعلاقة الانتماء . ويمكن تمثيل ذلك رياضيا على النحو التالي :

- ج = { ن1 ، ن 2 ، ن 3 ، ... }
- { ن 1 } ∍ ج

حيث ترمز ج إلى الإطار "جنس"، و ن1 ، و ن 2 ، و ن 3 ، إلى العناصر النوعية المنتمية إليه.

فعنصر المعنى في علاقات الانتماء إلى حقول معجمية يتحدد إذن على أساس انتساب الأدلة إلى تلك الحقول تبعا لسمات دلالية مشتركة عامة أو خاصة يحددها المصنف وذلك تبعا لقاعدة عامة تقوم على توزيع مجموعة من الوحدات المعجمية إلى مواضيع يمكن تصنيفها جنسا ونوعا على أساس معنى عام مشترك يعطي لشروط الانتماء إلى الحقل الواحد، الطابعَ العلاقيَّ .

ولئن يبدو تصنيف الأدلة إلى حقول دلالية سهلا في بعض الأحيان كأن نربط المفردات الدالة على الألوان إلى حقل الألوان أو نُرجِعَ وحداتٍ من قبيل: فَرَحٍ ، ومَرَحٍ ، وحُزْنٍ ، وغَضَبٍ ، وجَزَعٍ ، إلى حقل المشاعر والأحاسيس ، فإنه من الصعب القيام بذلك أحيانا أخرى إذ لا يخلو التصنيف من صعوبات وذلك أن بناء الحقول على مفاهيم عامة لا يمنع وحدة معجمية ما منتمية إلى حقل دلالي معين من أمكانية أن تنتمي إلى حقل آخر . ومثال ذلك "ناقلة جنود" ، فإن انتماءها إلى حقل "حرْب" لا ينفي إمكانة انتمائها إلى حقل "نقْل" .

وتساعد معاني الوحدات المعجمية التي تظهر من خلال عملية تنظيم الحقول الدلالية ، على وصف موضوعات تلك الحقول بصورة تؤدي إلى تبين الأغراض التي يتعلق بها التنوع الدلالي للمفردة والعوامل الأساسية التي تحدد وجهته .

والخلاصة هي أن ما تقدمه دلالة المفردات من حقول دلالية يمكن أن يكون مرآة لطبيعة الحياة التي يعيشها مستعمل اللغة ولنوع وعيه بواقعه وما يعتريه من مؤثرات تتحكم في إدراكه لذلك الواقع . فاللغة ، كما يعتبرها مارتيني ، "انعكاس لفكر يتحدد بالبنى

الاجتماعية و لا يأتمر بقوانين المنطق" ([59]) . لكن كيف ينعكس ذلك الوعي على مستوى إدراك الأشياء ؟ فهل وعي مستعمل اللغة لمحيطه المادي والنفسي وعي منطلقه التفكير المجرد للوصول إلى فهم المحسوس أم أنه وعي منطلقه الإدراك الحسي بداية للوصول إلى المجرد ؟ أم أنه كان غير هذا وذاك ؟

إن البحث في طبيعة مضامين الوحدات المعجمية انطلاقا من علاقاتها المرجعية وفي إطار تحديد ما ينتمي منها إلى هذا المجال الإدراكي أو ذاك ، كفيلة بأن تجيب عن هذين السؤالين .

ب) علاقات الانتماء إلى مجالات الإدراك :

نعني بمجالات الإدراك الأطر المعرفية التي تنتمي إليها الأدلة اللغوية من حيث هي حسيّة تحيل إلى مراجع ماديّة لها وجود في الخارج ، أو من حيث هي مُجَرَّدة غير مرجعية تعكس تجربة في الواقع تتحلى في مفهوم مجرد .

والهدف من تبين هذه المجالات هو وصف العمليات الذهنية التي تتحكم في عمليات الإحالة المرجعية من أجل إبانة طبيعة التعامل الفكري مع الواقع لِمَا لِنوع التفكير من أثر في تحديد طبيعة الأدلة . فإن أدلة لغة ما إذا كان يغلب عليها المجال الحسي على سبيل المثال ، عبر تاريخها أو في مرحلة من مراحله ، فإن ذلك يمكن أن يعكس مستوى من التفكير لدى مستعمليها يجوز الحكم عليه بالبساطة إذا اعتبرنا المفردات المجردة تجسِّم درجة أعلى من الوعي وتدل على فهم أعمق للأشياء .

وتتجمع مجالات إدراك الدلالة في مجالين عامين هما المجال الحسي والمجال المعنوي المجرد .

وتتم بنينتها بالطريقة نفسها التي تنتظم بها الحقول (راجع ، الفقرة السابقة) . وتنتمي المفردات إلى أحد المجالين بحسب طبيعتها المرجعية . فإن كانت محيلة إلى مرجع في الخارج فهي تنتمي إلى المجال الحسي ، وإلا فإنها تنتمي إلى مجال الإدراك المجرد .

والعلاقة بين المجالين قائمة على التعارض نتيجة عدم إمكانية التقاطع بينهما . كما أن الوحدات المنتمية إليهما لا يمكن أن تترابط معا في نفس المجال لأن أحدها ينفي عن

Martinet : Eléments , p.2. (59)

الآخر سمة [+حسي] أو سمة [+ مجرد] فلا تأتلف مثلا الوحدتان : "روح" و"جسد" في نفس المجال لاختلاف طريقة إدراكهما ، إذ تدرك الوحدة الاولى إدراكا مجردا ، وتدرك الوحدة الثانية إدراكا ماديا .

على أن من المفردات ما يبدو محايدا (Neutre) وغير محدد بدقة من حيث سمة الانتماء إلى المحسوس [+ حسي] أو سمة الانتماء إلى المجرد [+ مجرد] ، فلا يمكن تصنيفه في هذا المجال أو ذاك إلا بقرينة سياقية تمكن من تأويله تأويلا مجازيا ليتم تحديد انتمائه وإدراجه في أحد المجالين . وإن دراسة هذا الجانب من التفسير الدلالي بالاستناد إلى علاقات الانتماء إلى أحد المجالين : الحسي أو المجرد ، يمكن أن يفيد في إبانة فهم التمثيل اللغوي للكون .

ب/1 آلية التطور الدلالي في المجالين الحسي والمجرد :

تتجلى هذه الآلية في أربع قواعد ، هي :

1) **حسي ← حسي** : و مثال ذلك : شجرة ، فرس ، رجل .

إذ تحافظ مثل هذه الوحدات في اكتسابها السمة العامة [+ محسوس] .

2) **حسي ← مجرد** : و مثاله : جنازة ← موت ، ظلام ← خوف .

إذ تتحول السمة العامة [+ محسوس] في كلمة جنازة التي يدركها البصر ، إلى السمة [+مجرد] في كلمة موت التي تدرك ذهنيا .

3) **مجرد ← مجرد** : ومثاله : حياة ، موت ، جهل ، علم .

إذ تحافظ هذه الوحدات في طبيعة استعمالها، على خاصيتها المجردة .

4) **مجرد ← حسي** : ومثاله : قتَلَه ← شنَقَه ، فَرِحَ ← ضَحِكَ .

إذ تفقد هاتان الوحدتان السمة المجردة [+ معقول] عند تمثّلهما المحسوس ، لتحل محلها السمة المناسبة لذلك وهي : [+ محسوس] .

والمجال الأول والثالث بسيطان غير مركبين . ويعكس الأوّل نزعة الجماعة اللغوية إلى تشخيص معطيات التجربة . ويعكس الثاني النزعة إلى التجريد .

والمجالان الثاني والرابع مركبان . ويبرزان تجاذبا نحو المسميات الحسية حينا : ونحو المجردات حينا آخر . وإذن فهما متساويان في القيمة ويتوازيان في الاستعمال . إلا أن علاقة التكلم بمجال المحسوسات قد تكون أكثر عمقا منها بعلاقته بالمجردات نتيجة احتكاكه المستمر بالواقع في حياته اليومية الطبيعية . لكن **حركة معاكسة** يحدثها هذا المتكلم تحقق تساو في التعامل مع المجالين إذ يقابل صلة مستعمل اللغة الكبيرة بالمحسوسات نزعته إلى التجريد عبر خطتين هما الوجهان (2) و (3) من الآلية . وهو ما يحقق توازنا في التعامل مع الواقع لا يمكن بمقتضاه ترجيح مجال على آخر ، ويجعل العلاقة بين المجالين علاقة اتصال لا انفصال تتجسم في الشكل(7) الموالي ([60]) :

الشكل (7) : تعالق المجالين الحسي والمجرد

المجال الحسيّ
المجال المجرّد

ويجوز أن ينفصل هذان المجالان في فترة من فترات التطور اللغوي بحسب الطبقات الاجتماعية واتجاهات المعرفة . كما يجوز أن يتساويا في الاستعمال رغم انفصالهما ، أو يغلب أحدهما الآخر، وذلك تبعا لطبيعة توازن الشرائح الاجتماعية المستعملة لهما . فيتخذان أحد الأشكال الثلاثة التالية :

1) **في حال التساوي بين المجالين** : تكون قاعدة التحكم في آلية التطور : حسّيّ = مجرد ؛ حيث تكون درجة التجاذب بين المجالين متساوية ويتوازى المجالان في الاستعمال :

المجال الحسيّ
المجال المجرد

(60) اقتبسنا هذا الرسم عن : Germain : La sémantique fonctionnelle , .43

2) **في حال غلبة المجال الحسي** : تكون القاعدة : حسي > مجرد؛ حيث تعني العلامة > أكثر.

المجال الحسيّ
المجال المجرد

3) **في حال غلبة المجال المجرد** : تكون القاعدة : مجرّد > حسيّ

المجال الحسيّ
المجال المجرد

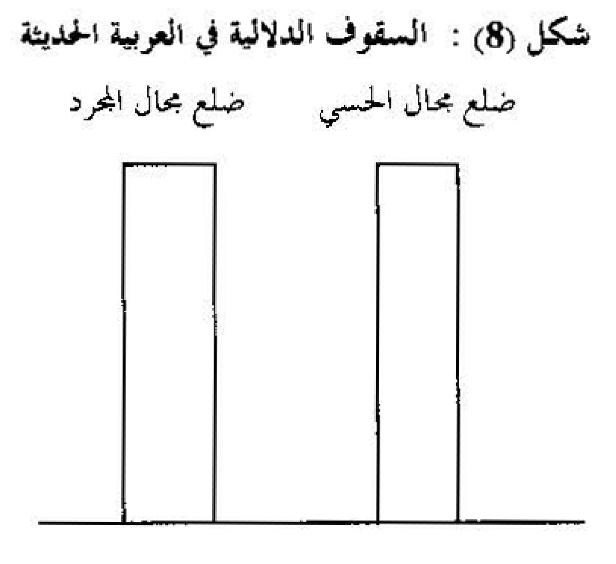
وتوازي هذين المجالين من الإدراك يعكسه تعامل مستعمل اللغة مع الواقع والإطار الحضاري الذي يعيش فيه . وذلك أن طبيعة الحياة الاجتماعية تمثل شاهدا على مضامين وحدات اللغة . وهذه المضامين تحدد حجم السقف الدلالي الذي تبلغه الأدلة التي يستعملها المتكلم للتعبير عن حاجاته التواصلية الجديدة . ونعني بالسقف أعلى ما يبلغه الضلع الممثل لحقل من الحقول الدلالية في الارتفاع بمقياس تمثله نسبة استعماله المائوية (61) .

ب/ 2 الإطار الحضاري و سقوف الدلالة اللغوية :

إن التمييز بين المجال الحسي والمجال المجرد لا ينفي جدلية العلاقة بين المجالين فهذه الجدلية هي التي تعبر عن حركية اللغة وتجسم تطورها، وهي التي تبني علاقات تفاعل الجماعة اللغوية مع واقعها الاجتماعي وإطارها الحضاري . وقد تجلت هذه الجدلية في ما سميناه في الفقرة أعلاه حركة معاكسة . أما في هذه الفقرة فإننا نجسمه بالشكل (8) الموالي الذي يمثل السقوف الدلالية التي يمكن للأدلة اللغوية أن تبلغها اعتمادا على الانطباع بأن اللغة تنزع إلى تحقيق التوازن بين مجالي الإدراك الحسي والإدراك المجرد للأشياء في الواقع .

(61) كلمة "سقف" تستعمل حديثا في العديد من المجالات وخاصة المجال الاقتصادي فيقال : سقف الانتاج ، ويُعنى بها ما عنيناه نحن، أي أعلى ما يمكن أن يبلغه الضلع من ارتفاع.

شكل (8) : السقوف الدلالية في العربية الحديثة



حيث يُظهِر الرسم جدلية العلاقة بين سقفي مجال الدلالة : الحسي والمجرد.وذلك أن السقفين يتساويان . ويمكن إبراز ذلك بالمعادلة التالية :

حسيّ = مجردة

على أنه يمكن للغة من اللغات وفي حقبة من حقبها التاريخية أن تشهد تنوعا في تشكّل السقوف بحسب غلبة هذا المجال أو ذاك على الآخر، أو اقترابه منه ، أو تساويه معه على غرار ما رأينا في المجالات الدلالية . وهذه الملاحظة لاتنطبق إلا على أدلة اللغة الواحدة شكلا ومضمونا . أما إذا تعلق الأمر بالاقتراض (Emprunt) الذي يمثل علاقة أخذ وعطاء بين لغتين مختلفتين تسعى من خلاله إحداها إلى أخذ أدلة أو مداليل لسد خانات فارغة فيها، فإن سقف الدلالة الذي تقدمه اللغة المورد يكون هو الغالب دائما إلا إذا كانت اللغة لغة مزيجا (Créole) ، فإنه في هذه الحالة قد يغلُب الاقتراضُ مفردات اللغة الأصلية أو يساويها .

6 – خاتمة :

لقد رسمنا خطة مستمدة من علم الدلالة المعجمية لتفسير المعنى وتأويل الدلالة . وهي خطة يمكن تلخيص مراحلها في أربعة مستويات هي :

1) المستوى الاول : هو المستوى السطحي. ويتمثل في استحضار المعنى الحقيقي لدلالة المفردة .

2) المستوى الثاني : هو استخراج عناصر الاستدلال من البنية السطحية إن كان المعنى معقدا . أما إذا كان بسيطا فيكفي التعريف بالمرادف . وتتمثل عناصر الاستدلال أساسا في المعنى الأصلي، والمعنى المجازي ، والسياق الوظيفي . والفائدة من ذلك إبراز مظهر العدول عن المعنى الأصلي وعلاقة الترابط بين ذلك العدول وذلك المعنى الأصلي

3) المستوى الثالث : يتمثل في تحديد قانون التغير الدلالي الذي سمح بتعدد المعنى ، وتعيين العلاقة الرابطة .

4) المستوى الرابع : هو تَمثّلُ البنية العميقة ، وذلك بتحديد السمات الدلالية للوحدة باعتبار أن تلك السمات هي العناصر التقابلية بين معنى الوحدة الأصلي ومعناها الجديد التي تمكن من تبيِّن مستوى القرب والبعد بين معنيين أو أكثر إثر الكشف عن العلاقة الرابطة .

وقد بيّنا أنّ القدرة على اختراق المعنى قصد تحديده ومعرفة ماهيته والاهتداء إلى كيفية تشكله تكون بمقاربة وصفية تعتمد على خطة مثل التي رسمنا لنستجلي من خلالها البنية النظمية لدلالة المفردات ، هذه البنية التي تتمثل على وجه الخصوص في نسيج العلائق المجردة التي تعكس بنية المعنى العميقة وتشخّص تشكلها السطحي وتحيل إلى مبادئها العامة وقوانينها . وبيّنا أيضا أن تلك المبادئ العامة والقوانين والعلاقات هي المرجع الذي يُردّ إليه تفسير دلالة المفردة سواء أكان للمفردة معنى واحد أو أكثر .

وقد اتضح لنا أنّ العلاقات المجازية هي تعليل للتعدد الدلالي في الوحدة المعجمية من الداخل وأنه يوجد إلى جانبها صنف آخر من العلاقات هي علاقات الانتماء إلى الحقول والمجالات الدلالية التي تفسّر التمثيل اللغوي للكون من الخارج . وتعتبر مختلف هذه العلاقات إعادة بنينة مجردة لوحدات اللغة من أجل إحداث ملاءمة بين معانيها الأصلية ومعانيها المؤوّلة ، وهو ما يفيد بأن تلك العلاقات هي عنصر توفيق ببين الأدلة والمداليل ، وبين المداليل في حدّ ذاتها .

على أن مقاربتنا هذه تبقى في النهاية محاولة نسبية تندرج ضمن علم الدلالة المعجمية وإن كانت الأدوات التي اعتمدنا عليها في تحليل المعنى مستمدة من محاولات غيرنا في فروع أخرى من علم الدلالة . وليس ذلك منا إلا كوننا اعتبرنا تلك الأدوات من نتاج التفكير اللساني العام الذي لا يقف حكرا على أحد . وقد حاولنا مع ذلك ، ألا نخلط بين الاتجاهات اللسانية . فرغم إقرارنا بإمكانية تكييف مبادئ من مناهج لسانية مختلفة لتحقيق غايتنا، فإننا حرصنا على توظيف ذلك بما يعَدّ عدم خروج عن مبادئ علم الدلالة المعجمية الذي اتخذناه منهجا في بحثنا هذا .

محمد شندول

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية والمعربة :

ابن مراد (إبراهيم) : مقدمة لنظرية المعجم (=مقدمة) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997.

ـــــ الصيغمية المعجمية ، في : مجلة المعجمية ، 12-13 ، (1996-1997) ، ص ص 121-137.

ـــــ المقوّلة الدلالية في المعجم (=المقوّلة) ، في : مجلة المعجمية ، 16-17 (2000-2001) ، ص ص 17-76.

أنيس (إبراهيم) : دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1963.

بعلبكي (رمزي منير) : معجم المصطلحات اللغوية (انكليزي- عربي) (معجم) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1990.

بناني (محمد الصغير) : النظريات اللسانية والبلاغية عند العرب (النظريات اللسانية والبلاغية) ، دار الحداثة ، بيروت ، 1986 .

الجاحظ (أبو عثمان عمرو) : البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت. (جزآن) .

الجارم (علي) وأمين (مصطفى) : البلاغة الواضحة ، دار المعارف، مصر ، 1969.

المناهج الكمّية
وحدودها في دراسة معجم اللغة (*)

عبد الرزّاق بن عمر

يؤخذ المنهج في هذا المقال على أساس أنّه أسلوب يمكّننا من تطبيق النظريّة ، ذلك أنّ كلّ نظريّة تقوم على مبادئ عامّة يسعى التطبيق في مرحلة مّا إلى الاستفادة منها باتّباع منهج من المناهج العلميّة . ولهذا بني هذا العمل على عدّة منطلقات نبيّن من خلالها أنّ حدود النظريّة ترتبط في جوانب منها بعلاقتها بالتطبيق .

1 – من النظريّة إلى التطبيق :

تفهم النظريّة عادة بكونها مجموعة من الأفكار والمفاهيم المجرّدة والمعارف المنتظمة بقوانين توجّه الظواهر وتنظّمها وتسمح بشرحها وتوضيحها . فهي عند الإنسان من المعرفة والملكة لأنّها تنتمي إلى مجال الفكر المجرّد وتمثّل في جوانب منها مجموعة المبادئ التي تحدّد العلم ويسعى التطبيق إلى الاستفادة منها وإثباتها ومراجعتها بمناهج دقيقة مختلفة هي في الواقع وسائل عمليّة تحتاجها النظريّة لتخرج من طور القوّة إلى الفعل ، على أنّنا نرى في نفس الوقت أنّه من العسير إن لم يكن من المستحيل الحديث عن أيّ منهج دون النظر في الخلفيّة النظريّة التي تتحكّم فيه أثناء التطبيق ولذلك تدفعنا علاقة الاحتياج هذه بين النظريّة والمناهج إلى اعتبار حدود المنهج من حدود النظريّة .

(*) موضوع هذا المقال كنا قد قدّمناه في شكل مداخلة في الندوة الدوليّة حول "النظريّة وحدودها في اللغة والفكر والأدب" ، المعهد العالي للعلوم الإنسانيّة بتونس، 2- 3- 4 ديسمبر 2003 .

ومن المناهج الكثيرة التي عرفها الإنسان في مجالات بحوثه العلميّة ومعارفه ، تنشأ اليوم المناهج الكمّية (Les méthodes quantitatives) التي تمنح مختلف العلوم والاختصاصات وسائل عمل تقنيّة مفيدة بما توفّره من أدوات مجرّدة وأسس علميّة تستند إلى النظريّات الرياضيّة في الحساب والاحتمال . ويظهر أثر ذلك واضحًا في مجال التطبيق وتقدم الملاحظات التي تفضي في الغالب إلى اكتشاف الظواهر وبناء القوانين والمبادئ كما سنرى لاحقا .

و لم تشذّ في ذلك العلوم اللغويّة وقد توصّل عديد الباحثين ، منذ أمد بعيد وخاصّة في بداية القرن العشرين الميلاديّ ، بفضل أعمالهم الإحصائيّة الدقيقة ، إلى ملاحظات لسانيّة عامّة مفيدة في وصف اللغات الثقافيّة البشريّة وضبط قوانينها واستكناه أسرارها ، ويكفي الآن لضيق المجال أن نحيل منها على أعمال اللسانيّ الأمريكيّ زيف (G. K. Zipf) مثلا وقد استفاد من المناهج الكمّية مطبّقة على الظواهر اللغويّة ليتوصّل إلى وضع قانون لغويّ عامّ يعرف بقانون زيف انطلاقا من ملاحظة ما نحصل عليه من قيمة ثابتة كلّما ضربنا رتبة الكلمة بنصٍّ مَا في تواترها وهو بذلك يثبت الترابط الوثيق بين اللفظ واستعماله ويؤكّد قيمة تواتر الاستعمال في اللغة وتطوّرها ويقيم الدليل على العلاقة الحميمة بين الظواهر اللغويّة والقوانين الإحصائيّة الدقيقة ([1]) .

و لم تكن البحوث اللغويّة العربيّة ، بقطع النظر عن نشاط القدامى في إحصاء مفردات اللغة وظواهرها وملاحظاتهم في الاستعمال والتواتر الذي عرف عندهم بمصطلحات عديدة تقاربه كالاطّراد والشيوع ... ([2]) ، في منأى عن الاستفادة من المناهج الكمّية منذ أوائل السبعينات في القرن الماضي بظهور أعمال الفيزيائي المصري علي حلمي موسى بناء على فكرة عرضها عليه اللغويّ المصريّ إبراهيم أنيس ([3]) : "دراسة إحصائيّة لجذور مفردات اللغة

---

(1) انظر ملاحظات عن قانون زيف في: J. Dubois, Dictionnaire de linguistique, p.515
وكذلك : A. Rey, La lexicologie, p. 223 – 224 ...
(2) انظر مثلا: المزهر للسيوطي في مواطن متعدّدة : ج 1 ص 113 وكذلك ص 226 وما بعدها ، أو الخصائص لابن جنّي : ج 1 ص 137...
(3) علي حلمي موسى وعبد الصبور شاهين : دراسة إحصائيّة لجذور معجم تاج العروس للزبيدي باستخدام الكمبيوتر، ص 6 .

العربيّة (الجذور الثلاثيّة)"، سنة 1971 و"دراسة إحصائيّة لجذور مفردات اللغة العربيّة (الجذور غير الثلاثيّة)"، سنة 1972 بجامعة الكويت ثمّ بصدور عمل مشترك لنفس الباحث مع اللغويّ المصريّ عبد الصبور شاهين : " دراسة إحصائيّة لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر" ، بجامعة الكويت أيضا سنة 1973 ([4]) ، وهو العمل الذي وصفه فيما بعد سنة 1985 محمّد صالح بن عمر ([5]) ليبيّن قيمة هذه الدراسات الإحصائيّة في البحوث المعجميّة العربيّة بما قدّمته من ملاحظات مفيدة عن نسيج الأصوات وتواترها وتتابعها داخل الجذور العربيّة .

بيد أنّ هذه التجارب وغيرها لا يمكن أن تكون كافية في مدّنا الآن بصورة واضحة عن إمكانيّة استفادة البحوث العربيّة من الإحصائيّات الدقيقة في دراسة الظواهر اللغويّة خلافا لما لاحظناه في أدبيّات اللغات الأخرى كالأنجليزيّة والفرنسيّة ([6]) ، ولذلك نسعى بهذا المقال إلى النظر في ما عسى أن تقدّمه لنا المناهج الكمّية مطبّقة على الدراسات اللغويّة الخاصّة بالمعجم العربيّ أساسا وهو عمل يحتاج منّا بادئ ذي بدء إلى إبراز العلاقة بين المعجم والإحصائيّات ثمّ رصد بعض النتائج المعتبرة في دراسة معجم اللغة بتطبيق المناهج الكمّية عليه.

2 – مفهوم المعجم :

يمكن أن يؤخذ مفهوم المعجم في علاقته بالإحصائيّات في معناه الشامل فهو يعني في اللغة العربيّة المعجم الكتاب (Dictionnaire) الذي نجده عند عامّة الناس يمثّل مجموعة كلمات يجمعها باحث بعد عمليّة استقراء لاستعمالات لغويّة معيّنة توضع في صورة قائمة مبوّبة مرتّبة على نحو مّا مصحوبة بتعريف أو ترجمة . وعناصر هذا المعجم التي تتوارد عادة بمداخله في شكل جذور أو كلمات ، تقبل التكميم (Quantification) إلى حدّ مّا بدليل ما كنّا قد

---

(4) اعتمدنا في الإشارة إلى إحصاء الجذور الثلاثيّة وغير الثلاثيّة ما ورد في كتاب إحصاء جذور التاج السالف الذكر وهو يمثّل عملا كان مسبوقا في الواقع بتجربتين: في إحصاء جذور الصحاح للجوهري ثمّ جذور اللسان لابن منظور، انظر إحصاء جذور التاج،ص 6 وكذلك ص 9 وما بعدها.

(5) مقال صدر بعنوان: دراسة إحصائيّة بالحاسب الإلكتروني للجذور الواردة في الصحاح واللسان والتاج ، مجلة المعجميّة ، سنة 1985، العدد 1 ، ص 132 – 119 .

(6) انظر مثلا أعمال شارل مولر(C. Mulleur) وخاصّة كتابه : مبادئ الإحصائيّات المعجميّة وطرُقها (Principes et méthodes de statistique lexicale) الصادر بفرنسا سنة 1977 .

أشرنا إليه سابقا من اعتناء بعض الباحثين بالمسألة ومنهم علي حلمي موسى الذي اهتمّ في أعماله بإحصاء الجذور الواردة في معاجم : "الصحاح" للجوهري و"لسان العرب" لابن منظور و"تاج العروس" للزبيدي (7) .كما يعني المصطلح أيضا في اللغة ما يقابل مفهوم (Lexique) الفرنسي ولا يُقصَد به إذْ ذاك الكتاب أو القاموس الذي تجمع فيه مفردات اللغة وإنّما مجموعة من "الوحدات اللغويّة العرفيّة المتغيّرة التي تكمن في أذهان الأفراد من المجموعة اللغويّة الواحدة على صورة تقريبيّة متكاملة" (8) ولهذا المعجم مكانة خاصّة في اللغة وعلاقة متينة بنُظُمها المختلفة .

وبصرف النظر عن الاختلاف النظريّ الحاصل بين الباحثين في استقلال المعجم عن النحو (9) فإنّنا نؤكّد هنا على أنّ الاتّفاق بينهم حاصل على اهتمام المعجميّة (Lexicologie) بالكلمات والمفردات التي تتوارد في أشكال وبنى لغويّة مختلفة . ولا غِنًى للدارس عن مفهوم البنية لأنّه من المفاهيم الأساسيّة في اللغة بما لها من أهمّية في فهم عناصر المعجم ومكوّناته :

* ثالثة الأثافي (: الأثفيّة أو الداهية) تواردت في شكل مركّب إضافيّ تعلّق فيه عنصر أوّل هو المضاف (: ثالثة) بعنصر ثان هو المضاف إليه (: الأثافي) لتقييده بحيث أنّك لا تستطيع عزل المكوّن الأوّل عن الثاني لأنّك تخرج إلى كلمة ثانية هي غير الأولى فثالثة الأثافي ليست ثانية الأثافي أو ثالثة الليالي مثلا ولذلك نستطيع القول إنّ العلاقة بين الطرفين الأوّل والثاني أفرزت بنية كانت تحمل العنصر المعجميّ الدالّ في الاستعمال على الحجر الذي توضع عليه القدر أو الداهية العظمى على سبيل المجاز في مثل قول العرب : رماه الله بثالثة الأثافي أي أهلكه ... وهذه البنية كما يلاحظ هي بنية نحويّة تتضمّن بُنًى أصغر منها يمكن تبيّنها من التحليل التالي :

---

(7) محمّد صالح بن عمر، ص 119 .

(8) محمّد صلاح الدين الشريف : المعجم بين النظريّة اللغويّة و التطبيق الصناعي ، مجلّة المعجميّة ، عدد 2 ، ص 17 .

(9) انظر مثلا موقف إبراهيم بن مراد في استقلال المعجم عن النحو و قد بني على أنّ مباحث النحو تتعلق بالتركيب فيما يهتمّ المعجم بنظريّة المفردات من حيث هي وحدات معجميّة مستقلّة عن التركيب ، في مقدّمة لنظريّة المعجم، مجلّة المعجميّة ، عدد 9 و 10 ، ص 29- 80 .

* الأثافي ← [ال + أثافي]: بنية نحويّة لعلاقة التعيين (التعريف) بين الأداة "ال"واسم الجنس أثافي (جمع أثفية) ولا يمكن الاستغناء عن الأداة مثلا لأنّنا لا نجد في الاستعمال : ثالثة أثافٍ .

* [(ثالث) + (ة)]: بنية صرفيّة لأنّ العنصر المعجميّ تركّب من أساس (ثالث) ولاحقة صرفيّة (ة) تدلّ على التأنيث (مقولة نحويّة صرفيّة) والبنية الصرفيّة تحقّقت كما نلاحظ في بنية نحويّة أكبر منها إلاّ أنّها تقبل التحليل كذلك إلى بنى أصغر منها كالبنيتين المقطعيّة: [ثا+لِ+ثَ+ةْ] والصوتمّية (Phonologique) :/ث+ َ+ا+ل+ ِ+ث+ َ+ة/ ولا يبرز التمثيل الخطّي للعنصر المعجميّ : (ثالث) ما به من عناصر متداخلة في مستوى التقطيع الأوّل إلى لفاظم نظرا لاشتقاقيّة اللغة العربيّة .

* ثالث ← [(ث ل ث) + (فَاعِل)] ، حيث أنّ الفتحة الطويلة والكسرة القصيرة في الوزن تدلاّن على الفاعل بينما تمثّل مجموعة الحروف (ث ل ث) عنصرا معجميًا مجرّدا نظريّا لا يوجد في الاستعمال بهذه الصورة وهو مجموعة الحروف الأصول التي يطلق عليها مصطلح الجذر أو المادّة الاشتقاقيّة .

هذه المجموعة تمثّل في حدّ ذاتها بنية لأنّنا نجد لكلّ عنصر من عناصرها وظيفة في بناء الكلّ فحذفه يخرجك إلى مادّة لا توجد بالضرورة في اللغة : ثل/ لث ، كما أنّ أيّ استبدال يخرجك إلى جذر جديد قد يكون موجودا في اللغة : (ث ل ب)/ (ث ل ل)/ (ث ل ج)/ (ث ل م) .../ (ب ل ث) (:البليث نوع من النبات يُرعى) [10] / (ت ل ث) (: التليث من نخيل السِّباخ) [11] / (ث و ث) (: يقال بُرْد ثوثيّ : كفوفيّ) [12] .../ (ث م ث م) (: الثمثم هو الكلب وقيل كلب الصيد) [13] ... أو غير موجود في استعمال العرب : (ث ل ك)/ (ث ل ق) ...

---

(10) ابن منظور : لسان العرب المحيط ، ج 1 ص 253 .
(11) نفسه، ج 1 ص 325 .
(12) نفسه ، ج 1 ص 384 .
(13) نفسه ، ج 1 ص 372 .

والعلاقة الرابطة بين هذه العناصر (ث ل ث) ذات وجهين فهي شكليّة لفظيّة لأنّ ترتيب العناصر محفوظ وكلّ تغيير في موقع أصل من الأصول يؤدّي بنا إلى عنصر جديد موجود في المعجم :

(ل ث ث) (: لُثّ الشجر إذا أصابه النّدى ولثثت بالمكان أقمت واللثّ الإقامة) ([14]) ... أو غير موجود : (ث ث ل) وهي كذلك دلاليّة معنويّة لأنّ هذه الأصول تشترك في الدلالة على معنى واحد مهما تغيّرت الصيغة التي تواردت فيها : ثَلَث الاثنين/ يَثلثهما/ ثَلْثًا (:صار لهما ثالثا)/ أثْلَث القوم (: صاروا ثلاثة) ([15])/ ثالث/ ثلاثة/ ثلث/ أثلاث/ ثلاثيّ ...

ومن هنا يمكن القول إنّ للنحو في مفهومه الشامل علاقة متينة بالمعجم لأنّ العنصر المعجميّ يقبل التوارد في بُنًى نحويّة (ثالثة الأثافي)/ (ال+أثافي) وصرفيّة (ثالثة) وصوتميّة تساهم في تحقيقه وإنجازه بالفعل حسب ما تقتضيه قواعد النظم الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة للغة وبذلك تقبل العناصر المعجميّة الشكلنة والتحليل في مستويي التقطيع (Articulation) الأوّل إلى لفاظم (Monèmes) والثاني إلى صواتم (Phonèmes) .

هذا التقطيع الثنائيّ هو خاصّية نوعيّة للكلام البشريّ إذْ يمكّننا من الإبلاغ بأقلّ كلفة ممكنة حسب مارتيني (A. Martinet) ([16]) ووظيفة اللغة الأساسيّة هي الإبلاغ لأنّها ظاهرة اجتماعيّة يستفيد مستعملها ممّا تحمله عناصرها من شحنات إخباريّة تُحَدَّد في كلّ عنصر بمجموعة القيم المتولّدة عن علاقاته الجريديّة (Paradigmatiques) في النظام والتركيبيّة (Syntagmatiques) في السّياق وبمحتواه الدلاليّ الذي يحيلنا على تجربة الإنسان في الكون والحياة ولا يخفى علينا هنا كيف أنّ الربط عند مارتيني وغيره من المنظّرين بين الاقتصاد في استعمال وحدات اللغة ومحتواها الإخباريّ يجعل الكلام البشريّ قابلا للدراسة حسب أبرز النظريّات الحديثة التي نذكر منها نظريّة الإخبار كما يقبل التحليل والتكميم

---

(14) نفسه ، ج 5 ص 341 .
(15) نفسه ، ج 1 ص 368 .
(16) أندري مارتيني (A. Martinet) : مبادئ اللسانيّات العامّة (Eléments de linguistique générale) ، ص 17.

بأهمّ المناهج العلميّة لدقيقة كالمناهج الكمّية خاصّة وأنّ ظهور تلك الوحدات في السياق عند الإنجاز احتماليّ .

3 – المعالجة الكمّية لعناصر المعجم :

تدرس الإحصائيّات عموما مختلف الحالات الممكنة والمحتملة لعناصر مجموعة مّا من المجموعات ([17]) في مرحلتين : الإحصائيّات الوصفيّة وتقوم أساسا على المعاينة الكمّية باستخدام أسلوب العيّنات الإحصائيّة مثلا ثمّ الإحصائيّات التحليليّة وتهدف إلى تحليل المعطيات تحليلا علميّا رياضيّا مكّن العديد من الأخصّائيين من وضع قوانين ومبادئ مفيدة في مجالات كثيرة قدّمنا منها سابقا في اللسانيّات قانون زيف الذي برهن بالحساب على العلاقة بين تواتر الكلمة في الاستعمال وطولها وما تحمله من محتوى دلاليّ .

ولا تختلف في ذلك الإحصائيّات المعجميّة (Statistiques lexicales) التي تعتبر تطبيقا للمناهج الكمّية في وصف مفردات اللغة وألفاظها ([18]) وتتّخذ من الكلمات المتواردة في نصّ من النصوص أو كلام شاعر أو أديب أو نحو ذلك، مجالا للوصف والتحليل رغم الفروق النظريّة الكثيرة بين العنصر المعجميّ والكلمة ، تلك الفروق التي يجب ألاّ تحجب عنّا في شيء ما بينهما من علاقة .

فللكلمة في الدراسات اللغويّة تعريفات شتّى ومفاهيم عدّة نكتفي منها بالإشارة إلى ما نجده في كتاب "في الكلمة" للطيّب البكوش وصالح الماجري ([19]) كما أنّ لها في الإحصائيّات دلالات كثيرة تختلف باختلاف الموقع الذي نخصّها منه بالوصف في القواميس أو في النصوص أو غير ذلك فتعني إذا تعلق الأمر بمعجم لغويّ أو قاموس ، ما يمثّله المدخل من جذر أو كلمة مفردة أو مركّبة أو ما يتوارد بالتعريف في شكل عنصر يقترن بغيره من العناصر لتتكوّن الجمل التي تؤلّف النصّ وتختلف الكلمات إذ ذاك عن المداخل لأنّ الكلمة ترد بنصّ التعريف في سياق يجعلها تمثّل صورة من صور تواردات العنصر المعجمي المنتمي

---

(17) شارل مولر، ص 5 .
(18) عبد الرزّاق بن عمر: معجم الطبيعة بين أبي إسحاق بن خفاجة وإيليا أبي ماضي ، ص 9 .
(19) الطيّب البكوش وصالح الماجري : في الكلمة، ص 17 وما بعدها.

إلى الخطاب أو معجم اللغة . إلاّ أنّنا نأخذها في عمليّة الإحصاء رغم ذلك في المعنى البسيط الشائع باعتبارها وحدة خطّية يفصلها عن غيرها في الجملة بياضان من الأمام والخلف [20] فهي وحدة الوصف في الإحصائيّات ولكنّها يجب أن تُرْصَد في مجموعتها المتجانسة التي تمثّل عادة عيّنة (Echantion) تُؤخذ عشوائيّا حسب قواعد علميّة من مدوّنة (Corpus) هي موضوع الإحصاء المعجميّ الذي يرفض النظرة الذرّية للأشياء [21] ومن ذلك دراسة الكلمة مستقلّة عن تواترها أو منعزلة عن القسم الذي يحويها [22] .

فالكلمة في الإحصائيّات المعجميّة تمثّل حينئذ صورة لتوارد العنصر المعجميّ في الخطاب وهي لذلك تقبل التشخيص والعزل وتعدّ محور الوصف لكن لا شيء في الإحصاء يمنع من أن ننتقي ضمن العيّنات الإحصائيّة مجموعات من اللفاظم أو المقاطع أو الصواتم أو حتّى الأصوات إذا كانت الغايةُ دراسة تواترها في السياق بشرط أن نكون واعين بأنّ الوحدات المعجميّة تختلف عن الوحدات الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة [23] .

إنّ عمليّة رصد التواتر وقيسه في الإحصائيّات أساسيّة لأنّها تمكّننا من الوصف ثمّ التحليل ولأنّ التواتر يرتبط بالاحتمال وقد عرّفه مولر بعدد تواردات الكلمة (Occurrences) وحدّده بالعلاقة بين تواردها وحالاتها الممكنة [24] في السياق بحيث أنّنا لو قدّرناه بالأرقام لوجدناه دائما بين 0 و 1 [25] ومن ثمّة يتعيّن على الباحث في عمله الإحصائيّ أن يحوّل المعطيات اللغويّة إلى أرقام يعتمدها في الوصف انطلاقا من التواتر الفعليّ (Fréquence réelle) الذي يتحصّل عليه من المعاينة المباشرة بتقدير حجمه في المدوّنة تقديرا يقوم على حساب بسيط لنسبته وقيمته المطلقة (Valeur absolue) [26] فيتمكّن بفضل ذلك من بعض المقارنات العامّة التي تلفت النظر مبدئيّا إلى ما عساه أن يكون معتبرا متميّزا (Pertinent) .

---

(20) شارل مولر، ص 6 - 7 .
(21) عبد الرزّاق بن عمر ، ص 11 .
(22) شارل مولر، ص 12 .
(23) عبد الرزّاق بن عمر ، ص 7.
(24) شارل مولر، ص 48 .
(25) عبد الرزّاق بن عمر، ص 12 وكذلك شارل مولر ، ص 48 .
(26) عبد الرزّاق بن عمر ، ص 13 .

بيد أنّ تلك المقارنات لا تمثّل سوى مرحلة أولى من الملاحظة في الإحصائيّات لأنّ طرق الحساب والتحليل باعتماد المناهج الكمّية في الدراسات كثيرة متنوّعة ولأنّنا يجب ألاّ نفرّ من حقيقة تعتبر أنّ علم الإحصاء (La statistique) بالمفرد المؤنّث في اللغة الفرنسيّة، يبدأ من تحليل نتائج الملاحظات وتفسيرها بطرق رياضيّة مختلفة وبتطبيق قوانين إحصائيّة (Lois statistiques) متعددة (27) ولذلك يتعيّن علينا في مرحلة ثانية التقدّم في العمل بمعالجة الأرقام بطرق رياضيّة حسابيّة تفضي بنا إلى التحليل و تبدأ من تقدير العدول (Ecart) بين التواتر الفعليّ للظواهر المدروسة وتواترها النظريّ (Fréquence théorique) إلى غاية تطبيق بعض القوانين الإحصائيّة واختبار ما يفيد منها في دراسة المعجم وتحليله أو البحث عن الثراء المعجمي عند بعض الشعراء وما إلى ذلك (28) ... وهذه المرحلة كما لا يخفي دقيقة مفيدة تمكّننا من نتائج مهمّة في الدراسات المعجميّة ، رغم أنّنا لا نذكر حسب علمنا إلى غاية كتابة هذه السطور ، من الأعمال اللغويّة العربيّة في هذا الاتّجاه ما به تُسدّ الثغور ولذلك نحاول في الفقرات اللاحقة الاقتصار في الوصف على بعض ما توفّر عندنا من بحوث نعتبرها من الإحصائيّات المعجميّة على أنّ تلك البحوث لم تتجاوز في نظرنا المستوى الأوّل من الإحصائيّات الوصفيّة .

4 – حدود تطبيق المناهج الكمّية على دراسة المعجم :

أشرنا سابقا إلى أنّ احتمال تطبيق الإحصائيّات على المعجم ممكن والسبب في الواقع يرجع إلى أنّ المجالات التي تقبل الإحصاء المعجميّ متعدّدة . فيمكن للدارس أن يجد ضالّته المنشودة في ميادين كثيرة تتّخذ من الكلمة مادّة للوصف وهي لذلك تعدّ من صلب الاختصاص .

---

(27) مانثا (G. Mentha) : الاختبارات الإحصائيّة (Les tests statistiques) ، ص 12 وكذلك عبد الرزّاق بن عمر ، ص 14 .

(28) لمزيد التدقيق في تلك القوانين الإحصائيّة وطرق حسابها وتحليلها، انظر شارل مولر ابتداء من الصفحة 48 في الفصول الخاصّة بالتواتر(La fréquence) وكذلك عبد الرزّاق بن عمر في نماذج من التطبيقات البسيطة ، ص 14 وما بعدها .

فالباحث يستطيع أن يجد في المعجميّة (Lexicologie) انطلاقا من المعاجم اللغويّة أو النصوص المختلفة مجالا واسعا للعمل نوضّحه لاحقا ويتسنّى له كذلك أن يقوم بإحصاء الكلمات في مدوّنة القصد من دراستها النظر في طبيعة المعجم اللغويّ العامّ أو ما يميّز المعجم الخاصّ للشعراء والكتّاب وغيرهم ، كما يجوز له أيضا – لعلاقة المعجم بنظم اللغة المختلفة ، وقد تقدّم الكلام في ذلك بفقرات العنصر الثاني – أن يبحث في الظواهر اللغويّة أو حتّى مستويات اللغة بالاعتماد على ما يجمعه من عيّنات في مدوّنة بحثه ...

وسواء تعلّق الأمر بمجالات البحث في المعجميّة أو المعاجميّة فإنّ تطبيق الإحصاء بالنظر إلى مفردات اللغة أو مداخل المعاجم اللغويّة أو مجموعات الكلمات المتواردة في النصوص وتعريفات المعاجم ، ممكن لما أشرنا إليه سابقا من خصوصيّات تتّصل أساسا بطبيعة الكلمة موضوع الوصف والإحصاء . ولنا في القديم تجربة الخليل بن أحمد الفراهيدي (توفّي سنة 175هـ) في معجمه "كتاب العين" وقد كانت تجربة رائدة في الدراسات المعجميّة لأنّها أوّل عمل إحصائيّ وصفيّ دقيق لمفردات اللغة . فقد عمد في منهج كتابه إلى استقراء كلام العرب مستعمله ومهمله بطريقة رياضيّة مجرّدة اهتدى فيها بفضل تقليبات عديدة إلى ضبط مادّة معجمه ضبطا ذكر منه في مقدّمته " أنّ الكلمة الثنائيّة تتصرّف على وجهين نحو : قد/ دق... والكلمة الثلاثيّة تتصرّف على ستّة أوجه وتسمّى مسدوسة وهي نحو : ضرب ، ضبر ، برض ، بضر ، رضب ، ربض ، والكلمة الرباعيّة تتصرّف على أربعة وعشرين وجها وذلك أنّ حروفها وهي أربعة تضرب في وجوه الثلاثيّ الصحيح وهي ستّة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجها يكتب مستعملها ويلغى مهملها ..." (29) وكذا الشأن بالنسبة إلى الكلمة الخماسيّة التي تضرب أصولها في أوجه البنى النظريّة للكلمة الرباعيّة السابقة لها : (24 × 5) لكي نتحصّل على 120 بنية افتراضيّة "يستعمل أقلّها ويلغى أكثرها..."(29) . وبِجَمْع ما يتوفّر عندنا بعد عدّ مختلف التقليبات الممكنة على الجذور الثنائيّة والثلاثيّة والرباعيّة والخماسيّة وهي الأقصى عند صاحب معجم العين (30) ، نصل

---

(29) الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب العين ، ج 1 ص 59 .

(30) الخليل بن أحمد، ج 1 ص 49 ، ويشمل كلام الخليل بُنَى الأفعال والأسماء على حدّ السواء بدليل قوله: "و ليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف"...

إلى حصر كلّ ما في العربيّة من رصيد افتراضيّ كلّف اللغويّين عدا الخليل بن أحمد ، الوصولُ إلى بعضه عن طريق السماع في القديم مشقّة كبيرة (31) .

وهذا المنهج كما لا يخفى اعتمد معاينة إحصائيّة قامت على رصد تواتر الجذور في الكلم العربيّة وأوصل إلى جملة من النتائج المهمّة في البحث المعجميّ لأنّه مكّن من ضبط المستعمل في الكلام أو الكامن بالفعل بمقابلته بالمهمل أو الكامن بالقوّة وهذه المقابلة أولتها اللسانيّات الحديثة عناية خاصّة ، كما أنّ اهتمام الخليل بتواتر الأصوات داخل الجذور سمح له بالاهتداء إلى ما يميّز خصوصيّة البنية الصوتيّة للكلمة العربيّة إذْ " لستَ واجدا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعيّة أو خماسيّة إلاّ وفيها من حروف الذلق والشفويّة [الراء واللام والنون والفاء والباء والميم] واحد أو اثنان أو أكثر"... (32) ولا يخفى علينا ما في مثل هذه الملاحظات من قيمة في تقدير فصاحة اللفظ والتمييز بين الدخيل وغيره في أبنية الكلمات في العربيّة ويمكن لمزيد التوسّع في أهمّية نظريّة الخليل المعجميّة أن نعود مثلا إلى ما كتبه محمّد رشاد الحمزاوي في مواطن متفرّقة بكتابه المعجم العربيّ : إشكالات ومقاربات أو ما وضّحه المختار كريّم في أطروحته (33) .

أمّا في الحديث فعمل علي حلمي موسى يندرج ضمن هذا الإطار إذْ مثّلت دراسته لجذور معجم تاج العروس للزبيدي باستخدام الكمبيوتر ومقارنتها بالجذور الواردة في الصحاح للجوهري ولسان العرب لابن منظور عملا فريدا من نوعه (34) لأنّه درس فيه طبيعة الجذر في الكلمة العربيّة انطلاقا من جذور مفردات اللغة التي مثّلت بهذا المعجم مداخله فركّز اهتمامه على عدد الأصول المكوّنة للجذر ونظر في تواتر (المصطلح المستعمل في الكتاب هو التردّد) كلّ حرف من حروف المعجم الثمانية والعشرين في كلّ موقع أصل من أصول الجذور (الفاء والعين واللام في بنية الثلاثي ثمّ في الرباعي فالخماسي...) ثمّ اعتنى

(31) انظر جمع اللغة في المزهر للسيوطي مثلا: ج 1 ص 58 وما بعدها .
(32) الخليل بن أحمد ، ج 1 ص 51 .
(33) محمّد رشاد الحمزاوي : المعجم العربي ، ص 221 وص 287 وما بعدهما ، وكذلك المختار كريّم : الأسلوب والإحصاء : منهج الخليل ... ص 336 وما بعدها .
(34) لمزيد التوسّع في هذا الأمر، يمكن النظر في المقدّمة المطوّلة لتلك الدراسة الإحصائيّة ص ص 5 - 72 ، وكذلك محمّد صالح بن عمر، ص 119 - 132 .

بعد ذلك بتتابع الحروف داخل جذور الكلمات العربيّة، لكي يقدّم لنا الخلاصة في شكل جداول يصل منها الباحث إلى نتائج دقيقة تؤكّد بما لا يدع مجالا للشكّ بعض ملاحظات القدامى في طبيعة النسيج الصوتيّ للكلمة العربيّة وقيام بنيتها على مبدإ الاقتصاد في اختيار التوليفات الصوتيّة السهلة على الناطق وقلّة تتابع الحروف المتقاربة المخرج داخلها [35] وهذه الملاحظات كما لا يخفى مهمّة في دراسة ظواهر لغويّة كثيرة على صلة في المعجميّة بقضايا الفصاحة والدخيل وما إلى ذلك رغم أنّ المنهج الإحصائيّ لاهتمامه بالتواتر أساسا ، لم يسمح للباحث إلاّ بالاستفادة من ضرب واحد من العلاقات المحدّدة للحروف الأصول المكوّنة للجذر داخل الكلمة هي العلاقات السياقيّة الأفقيّة .

ومع ذلك يجب أن نقرّ بأنّ للمناهج الكمّية في الواقع قدرة إجرائيّة في وصف معجم اللغة أكبر ممّا لاحظنا لأنّ دراسة التواتر يمكن أن تتجاوز إلى ما هو أعمّ من جذور الكلمات [36] إذا ما كان الهدف منها البحث في طبيعة المعجم أو خصوصيّة اللغة أو ما يتميّز به استعمال الأفراد للرصيد الجماعيّ المشترك بينهم انطلاقا من توارد الكلمات في النصوص ... ولكي نوضّح شيئا من هذا مع الحرص على الوفاء لما التزمناه من اقتصار في هذا البحث على ما توفّر عندنا من أعمال خاصّة بالمعجميّة العربيّة يمكن أن نشير إلى ما نجد في دراستنا لمعجم الطبيعة بين ابن خفّاجة الأندلسيّ (ت: 533هـ/1137 م) وإيليا أبي ماضي (ت: 1957 م) وهي دراسة تصنيفيّة تواتريّة قمنا بها سنة 1990 باعتماد مدوّنة جمعت ديوان الشاعر الأوّل والجداول للشاعر الثاني وقد أخذنا منهما عيّنتين تقدّر كلّ واحدة منهما بـــ4000 كلمة [37] للنظر في الخصائص المميّزة لمعجم الطبيعة في علاقته بنظم اللغة والبحث في طبيعة المعجم وحركيّته انطلاقا من تواتر عناصر الرصيد اللغويّ عند الشاعرين فتوصّلنا إلى جملة من الملاحظات أبرزها :

* ضبط مقاييس إحصائيّة لعناصر المعجم تقوم على مراعاة العلاقة بين الكلمة وتواترها في الاستعمال وهي مقاييس خوّلت لنا ترتيب أصناف المفردات المستعملة وأشكالها و دلالاتها .

---

(35) محمّد صالح بن عمر ، ص ص 128 – 129 .
(36) انظر مثلا في الصرف : إحصاء الأبنية والصيغ الصرفيّة وحركات عين الفعل وما إلى ذلك في كتاب التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث للطيّب البكوش ، ص 85 وما بعدها .
(37) عبد الرزّاق بن عمر ، ص 19 وما بعدها .

* ضرب من التصنيف القائم على التواتر الذي مكّننا في مرحلة لاحقة من الهيكلة الطبقيّة لعناصر المعجم وهذا التصنيف يصلح لأن يكون مدخلا لدراسة الأسلوب . ولا يخفى علينا هنا كيف أنّ العلاقة بين الإحصاء المعجمي والأسلوب تمثّل موضوعا من المواضيع المغرية للبحث وقد خصّها مختار كريّم بقسم من رسالته : "الأسلوب و الإحصاء" ([38]) سنة 2003 .

* إثبات قيام هياكل اللغة على مقابلة نظاميّة بين الإسم والفعل بفضل مقارنة التواتر بين هذين القسمين في الاستعمال وتقديره بما يجعلنا نتأكّد علميّا من صحّة الملاحظات التي وردت في بعض الدراسات ومنها كتاب التوليد المعجميّ (La créativité lexicale) لغيلبار (L. Guilbert) ([39]) .

* الخروج بخلاصة حول عناصر المعجم وتغيّرها الذي يخضع لتوازن بين عوامل تفرضها اللغة لأنّ من طبيعتها التغيّر والتطوّر أو يولّدها المتكلّم باللغة لأنّ حاجته الاجتماعيّة والحضاريّة تتجدّد كما أنّ ارتفاع تواتر الكلمة أو انخفاضه ينتج أساسا عن توازن بين الضغوط التي تسلّطها هياكل اللغة الشكليّة والدلاليّة والقوّة المرجعيّة الموحّدة بين شكل الكلمات ودلالاتها واختيارات المتكلّم وهو يستعمل مفردات اللغة لغاية الإبلاغ والتعبير وما إلى ذلك ... ([40]) .

على أنّ المراد هنا من سوق هذه الملاحظات والنتائج هو تأكيد أنّ تطبيق المناهج الكمّية على معجم اللغة ممكن مفيد في وصف العناصر المعجميّة وتصنيفها لأنّها تقبل القيس والإحصاء بفضل العلاقات السياقيّة التي تربطها بغيرها في الخطاب وأنّ قيمة النظريّة ترتبط بما تقدّمه لنا من إمكانات لتفسير الظواهر وأنّ أهمّيتها تكون أوضح كلّما خوّلت لنا تحليل أكثر ما يمكن من مستويات اللغة ...

بيد أنّ هذا التأكيد يجب ألاّ يبعدنا عن الاعتراف ببعض الصعوبات التي تعترض الباحث في عمله إذ يحتاج الوصف القائم على التواتر إلى تكملة العمل الإحصائيّ بتفسير النتائج عن طريق بعض القوانين الإحصائيّة والمبادئ القائمة على النظريّات الرياضيّة في

---

(38) مختار كريّم : الأسلوب والإحصاء : الإحصاء المعجميّ وقضاياه، ص 219 وما بعدها .
(39) لويس جيلبار (L. Guilbert) : التوليد المعجميّ (La créativité lexicale) ، ص 74 .
(40) عبد الرزّاق بن عمر ، ص 92 وما بعدها .

الاحتمال و لا أظنّ ذلك في متناول كلّ باحث إن م يلتجئ إلى بعض المختصّين ، كما أنّ ضعف تواتر بعض الوحدات يحول دون الوصول إلى أسمى الغايات التي يناشدها المرء من خلال عمله لأنّ العناصر الضعيفة الاطّراد في المدوّنة تعتبر من الحالات الخاصّة التي لا تسمح بالتعميم ، إضافة إلى أنّ الإحصائيّات لا تمثّل في حدّ ذاها غاية إذْ هي وسيلة توظّف دائما في خدمة علوم أخرى كالاقتصاد أو علم الاجتماع أو علم الأحياء أو اللسانيّات ولكن بكلّ حذر وتأنّ لأنّها ليست في مأمن من الأخطاء في أيّ مستوى من البحث كجمع كلمات نصّ أو تشخيصها أو تصنيفها ([41]) بل إنّ التصنيف في حدّ ذاته معرّض للتشكيك لأنّه لا يخلو من مشاكل نظريّة إذا طبّقنا عليه المناهج الكمّية التي تعتمد الكلمة في الوصف كما أسلفنا وفي ذلك من التجاوز لواقع اللغة ما يجعلنا لا نأخذ بعين الاعتبار تصرّف الإسم مثلا في مقولات الجنس والعدد أو التعريف أو حالات الإعراب أو غير ذلك إلاّ إذا كانت دراسة تلك الحالات مقصودة لذاها في الإحصاء .

وعامّة القول إنّ حدود المناهج الكمّية المطبّقة على وصف المعجم تعود إلى أسباب كثيرة نضيف منها إلى ما ذكرناه سابقا ما يلي :

* تقوم الإحصائيّات المعجميّة على إحصاء الشكل المنجز من العناصر المعجميّة بينما نجد في هذه العناصر من الملكة اللغويّة (La compétence) ما تعجز عن إدراكه المناهج الكمّية .

* لا تهتمّ الإحصائيّات المعجميّة إلاّ بعناصر اللغة في علاقاها السياقيّة التركيبيّة وهذه العلاقات في الواقع ليست هي الوحيدةَ المحدّدةَ للعنصر المعجميّ .

* ليست الإحصائيّات المعجميّة سوى وسيلة تمكّننا من الوصف والتصنيف ولا تتجاوز هذا المستوى بينما تمتدّ دراسة المعجم إلى ضرورة التحليل والبحث عن كيفيّة اشتغال اللغة...

* لا تُعالجَ العناصر المعجميّة في الإحصائيّات إلاّ إذا كانت متواترة لأنّ المناهج الكمّية لا تهتمّ بالحالات الشاذّة أو المنفردة ولذلك لا يمكن أن ندّعي أنّ إحصاء مداخل

---

(41) نفسه ، ص 15-16 .

معجم من المعاجم هو من الإحصائيّات ، إذْ لا تمثّل تلك المداخل عندنا سوى قائمةٍ تواتر عناصرها في الدرجة الصفر ، أمّا دراسة علي حلمي موسى فقد قامت في نظرنا على افتراض أنّ العنصر المدروس هو أصل الجذر وهذا الأصل يرتبط مع بقيّة الأصول بعلاقات سياقيّة هي التي ساعدت في تطبيق المنهج وكانت الهدف من الإحصاء ...

5 – الخاتمة :

تلك هي إذن أهمّ الملاحظات الخاصّة بحدود المناهج الكمّية مطبّقة على معجم اللغة إلاّ أنّ تلك الحدود هي كما رأينا من حدود النظريّة التي ترتبط في جوانب منها بالتطبيق . على أنّ أهمّية المناهج الكمّية هذه تبقى بلا شكّ قدرتها في التمهيد إلى وصف اللغة بهياكلها المختلفة وتقديم مقترحات مهمّة في مجال التصنيف وهي مقترحات يمكن أن تربط بين اللغة والأسلوب ربطا عضويًا .

عبد الرزّاق بن عمر

المعهد العالي للعلوم الإنسانيّة بتونس

المصادر والمراجع

أ – المراجع العربيّة :

ابن جنّي (أبو الفتح عثمان) : الخصائص ، دار الكتب العلميّة ، بيروت 2001 .

ابن عمر (عبد الرزّاق) : معجم الطبيعة بين أبي إسحاق إبراهيم بن خفّاجة وإيليا أبي ماضي . دراسة تصنيفيّة تواتريّة ، نسخة مرقونة ، كلّية الآداب بمنّوبة ، تونس 1990 .

ابن عمر (محمّد صالح) : دراسة إحصائيّة بالحاسب الإلكتروني للجذور الواردة في الصحاح واللسان والتاج ، مجلّة المعجميّة ، عدد 1 ، تونس 1985 ، ص 119- 132 .

ابن مراد (إبراهيم) : مقدّمة لنظريّة المعجم ، مجلّة المعجميّة ، العددان : 9- 10 ، تونس 1993-1994 ، ص 29- 81 .

ابن منظور (محمّد بن مكرم) : لسان العرب المحيط ، دار الجيل ، دار لسان العرب ، بيروت 1988.

"قاعدة الردّ إلى الأصل"
في الأبنية والمنحوتات

عبد الفتاح الفرجاوي

0 – مقدّمة :

للمعجم في اللسانيات الحديثة مفهومان : أماّ المفهوم الأوّل فعامّ يشمل مجموع الوحدات المعجميّة التي تكوّن لسان جماعة لغوية ماّ ، تتكلّم لغة طبيعية واحدة ، أي إنّه مجموع المفردات المكوّنة للغة ماّ من اللغات تكون قابلة للاستعمال بين أفراد تلك الجماعة ([1]) .

وأماّ المفهوم الثاني فخاصّ : فهو مدوّنة المفردات المعجمية في كتاب ، ترد مرتّبةً على نحو ما ، ومثاله لسان العرب لابن منظور ([2]) ([3]) .

والمفهوم الأولُ هو الذي يعنينا هنا ، لأنه مرتبط بالمعجمية العامّة أو المعجمية النظرية (Lexicologie) التي تتخذُ "الوحداتِ المعجمية من حيث مكوّناتها وأصولها واشتقاقها ودلالتها" موضوعَ بحثها ([4]) . والوحدات المعجمية هي الألفاظ اللغوية العامة ، وهي ألفاظ ترد تامة فتكون وحدات صرفية معجمية تمثلها الأسماء والأفعال والصفات

---

(1) المعجم هو رصيد المفردات المشترك بين أفراد الجماعة اللغوية ، هو ما يعبّر عنه بالمقدرة ، ويقابل في الفرنسية (*Lexique*) .

(2) وهو ما يعبّر عنه في الفرنسية بـ (*Dictionnaire*) – ينظر حول التقسيم المذكور إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم ، ص ص 7 - 8 ؛ رمزي منير بعلبكي : ،حدود العلاقة بين المكوّنات المعجمية والنحوية في التراث النحوي العربي ، ص 27 وما بعدها .

(3) إبراهيم بن مراد : مقدّمة لنظريّة المعجم ، ص 7 .

(4) إبراهيم بن مراد : المصطلحيّة وعلم المعجم ، ص 6.

والظروفُ ، وترد غير تامّة فتكون وحدات صرفية نحوية مثلها الأدوات أو الحروف . والجدير بالذكر في هذا السياق أنّ هذه الوحدات المعجمية تتّخذ في اللغات صورا وهيئاتٍ ، وتتولّد بوسائلَ متعددةٍ متميزةٍ بحسب طبيعة كل عائلة لغويّة . فالتوليد هو إنتاجُ وحدات معجمية جديدة وفق قاعدة أساسها صياغة توليفية حسب ما تختاره كلّ عائلة لغوية ؛ ففي اللغات الرُّومَنِيّة الحديثة (Les langues romanes) ذاتَ الأصول الهندية الأوروبيّة تكون البنية الصرفية بنية مطلقة قوامها أسٌّ ثابت (Radical) تزاد إلى أوّله سوابق وإلى آخره لواحق بما يضاف إلى الجذع ، أي إنّ الوحدة الصرفيّة الأساسيّة تولّد منها وحدة معجميّة جديدة لها دلالة جديدة . وفي اللغات السامية التي منها العربيّة يمثّل الجذعُ (Base) المؤلّفُ من صوامت وصوائت بنية الأساس التي تأتي بمقتضاها "الوحدة الصرفيّة المعجميّة " ثنائيّة وثلاثيّة ورباعيّة وخماسية . وهو ما يجعل لكلّ لغة أو عائلة لغوية طريقتها في الصياغة والاشتقاق . وقد رأينا لذلك أن نبديَ بعض الملاحظات في شأن بعض الوحدات ذات البنية الثنائية والمنحوتات من خلال ما جاء من تقنين وتخريج عند اللغويين العرب قديما :

1 – توليد الاسم من الحرف بمراعاة الأصل: مثاله "**لو**" و"**أو**" في الكتاب لسيبويه [5] .

2 – الأصل في المنحوتات تبعا لنصّ لابن فارس : باب النحت في" الصاحبي في فقه اللغة" [6] وفصل للثعالبي في كتابه : فقه اللغة [7] : "حكاية أقوال متداولة على الألسنة" ، و"باب العين مع الحاء والهاء والخاء والغين" في كتاب العين للخليل بن أحمد [8] .

وما يسوّغ اختيار هذه العيّنات ما نراه من أهميتها كإجراء عملي يكون أساسه أفكار الخليل في "كتاب العين" وما أورده سيبويه في "الكتاب" ونسبه إلى شيخه الذي "أدرك الصلة بين اللغة والكلام" جاعلا "غايته منها في مرحلة أولى وضع معجم مستعمل

---

(5) سيبويه : الكتاب ، ج 3 ، ص ص 261 – 265 .
(6) ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة ، ص ص 263 – 264 .
(7) الثعالبي : فقه اللغة ، ص ص 421 – 422 .
(8) الخليل بن أحمد : كتاب العين ، ج 1 ، ص ص 60 – 61 .

أساسه كلام العرب الموجود بالفعل" (9) . فالخليل كان معنيا بـ"الإحاطة برصيد اللغة الكامل وما فيه من مستعمل ومهمل" (10) ؛ وقد نظر في بنية الكلمة فخلص إلى أنّ "كلام العرب مبنيّ على أربعة أصناف" (11) منبها إلى أنّ بنية الأساس تنقسم إلى : بنية دنيا هي البنية الثنائيّة مثل "قَدْ" وبنية وسطى هي البنية الثلاثية مثل : ضَرَبَ ، وبنية قصوى وتكون رباعية وخماسية مثل "عَقْرَبٌ" و"سَفَرْجَلٌ" ، فهذا الضبط يسيّج الكميّة الدنيا والكميّة القصوى وما يقع بينهما وبذلك يستحيل أن يخرج الكلام العربي عنها ، وهو ضبط بنى عليه تصوّره نطاقات تأليف الكلام الممكن ثم تصنيفه إلى مهمل ومستعمل على أساس أنّ المهمل موجود بالقوّة والمستعمل موجود بالفعل . وقد قاده بحثه في طبيعة البنية الصرفية للكلمة إلى الجزم بأنه "ليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف" (12) .

كما نبّه الخليل إلى ما يحكم البنية المقولية من تصرّف بتقليب الجذر الواحد تقليبا يعطي ما هو مستعمل وما هو مهمل : "اعلم أنّ الكلمة الثنائية تتصرّف على وجهين ... والكلمة الثلاثيّة تتصرف على ستّة أوجه ... ، والكلمة الرباعية تتصرّف على أربعة وعشرين وجها ... والكلمة الخماسيّة تتصرّف تتصرف على مئة وعشرين وجها" (13) . ويمثل على هذا ابن جنّي بالقول : "إنّ معنى (ق و ل) أين وجدت وكيف وقعت من تقدّم بعض حروفها على بعض وتأخّره عنه إنّما هو للخفوف والحركة ، وجهات تراكيبها الست مستعملة لم يُهمَل شيء منها وهي (ق و ل) ، (ق ل و) ، (وق ل) ، (ول ق) ، (ل و ق) (14) ، وهذا فيه إقرار بأنّ مفهوم **الأصل والفرع** مفهوم حيويّ وقاعدة تصريف وتقليب وتوليف تجعل الأصول منطلقا خلاّقا وتدفع باتجاه تمثيل اللغة تمثيلا كاملا يتصرّف فيه المستعمل تبعا لقاعدة الممكن نظريا والواقع عمليا .

---

(9) محمد رشاد الحمزاوي : الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجميّة ، ص 17 .
(10) نفسه ، ص 17 .
(11) نفسه ، ص 16 .
(12) الخليل بن أحمد : كتاب العين ، ج 1 ، ص 49 .
(13) نفسه ، ج 1 ، ص 59 ؛ وينظر : محمد رشاد الحمزاوي : الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجميّة ، ص 21 .
(14) ابن جني : كتاب الخصائص ، ج 1 ، ص 5 .

وقد اخترنا معالجة بعض الأبنية الثنائية التي هي ثنائية في صورهّا السطحية ، ثلاثية في صورهّا العميقة ، وتعليل هذا التحويل الذي يطرأ عليها فيردّها إلى أصل عميق تنوّن بمقتضاه وتكتسب دلالة إحالية . ولبيان ذلك نكتفي ، في معالجتها ، بما جاء في الكتاب لسيبويه [15] ، كما نختار أن نتتبّع الأصل في المنحوتات وما قرّره في شأنها المعجميون العربُ القدامى – وخاصة ابن فارس – من حكم يذهب إلى "أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد "ضِبَطْرٌ" وفي "الصِلِدم" إنّه من "الصلد" و"الصدم" [16] .

والسؤال المطروح هو : ما دليل ابن فارس هنا على أنّ ما زاد على الثلاثي أكثره منحوت ؟ وكيف السبيل إلى معرفةِ الأسباب التي تقف وراء ترك الأصل في المنحوت ومعرفةِ الوظائف التي تتحقّق بالفروع وبيانِ علّة فرضيّةِ "الثلاثي أصلٌ لا ثاني له" ؟ وكيف يمكن أن نستدلّ على تحكّمه في غيره مما عدّ أصولا أي : الرباعي والخماسي واعتبارهما به لاحقين ومنه متأتّين ؟ ألم يقل الخليل "إنّ الثلاثي متمكّن في العربية " ؟

تلك فرضية نطرحها للنقاش والبحث . فإن كان لها وجه قبول قُبلت وإن ثبت بطلانها عدلنا عنها . ونبدأ بعرض المعطيات كما جاءت في مصادرها ، مبدين حولها ملاحظاتنا :

1 – خروج" أو" و"لو" من الأبنية الثنائية الساكنة الأواخر إلى الأسماء الثلاثية المتمكّنة : علّة توليد الاسم من الحرف ودلالته :

يرى سيبويه أنّ "**لو**" و"**أو**" من الأدوات وهما "ساكنتا الأواخر" ، وسبب التسكين فيهما راجع إلى "أنّ قبل آخر كلّ واحد منهما حرفا متحرّكا" . وهذا معناه أنهما ليستا من الأسماء المتمكّنة وذلك خلافا للحرف الذي هو مبني فـ"**لو**" و"**أو**" و" **كي**" و"**ذو**" و"**هُوَ**" كلّها تأتي مبنية في صورتها الثنائيّة إلاّ أنّها عند تحويلها إلى الاسمية (= العلميّة) تُثَقّل ويلحقها ما يلحق الأسماء من تأنيث وتذكير وانصراف بعد أن كانت ممنوعةً منه

(15) سيبويه : الكتاب ، ج 3 ، ص ص 261 - 265 .
(16) ابمن فارس : الصاحبي ، ص 271 .

لعدم تمكّنها ، فبمجرّد إلحاقها بالأسماء ، يُسار بها إلى التثقيل بعد أن كانت مخفّفة ، وهذا دليل على أنها تأتي على الفرع وتردّ إلى الأصل إذا أريد بها معنى وهو ما يقتضي تعليلها مادامت من الأحوال الطارئة ، لأنّ "الشيء إذا لم يعدل به عن أصله لم يقع فيه تعليل" (17) . وفيه – حسب سيبويه – مراعاة لخاصية من خاصيات العربية ، فقد جزم بانتفاء أن يكون في كلام العرب اسم آخره واوٌ قبلها حرف مفتوح ، وهي قاعدة اقتضت التضعيف في "أو" و"لو" وما شاكلهما من الأدوات ، مستدلاً على ذلك بشواهد من الشعر فيها استعادة للأصول الثاوية ، مثل قول أبي زبيد (18) :

لَيْتَ شعري وأينَ منّيَ ليتٌ   إنّ لَيْـتًا وإنّ لَـواً عـناءُ

وقوْله :

ألامُ على لوٍّ ولو كنتُ عالما   بأذناب لوٍّ لم تفتني أوائلُه

و لم تفته ملاحظة ما يأتي من استعمال في لهجات القبائل أو لغاتها كما يقول النحاة مشيرا إلى أنّ بعض العرب يهمز فيقول في "لو" لوءٌ" وهو فصيح على أساس أنّ العرب كانت تهمز بالاسم خلافا لقبيلة قريش .

ومن الصيغ الثنائية التي يلحقها التنوين ضمير الغيبة المفرد المذكّر متى جيء به تسمية : "فلو سميت به ثقّلتَ وقلتَ هذا هُوٌّ ، وتدع الهاء مضمومة لأنّ أصلها الضمّ" (19) ، وكذلك " هي" للمؤنث المفرد "إن سمّيتَ به رجلاً تثقّلها كما ثقّلتَ هو" (20) .

ومن الأبنية الثنائيّة ما يذكّر مثل : "ذو" و"ما" .. ولكنّك إن سميتَ به مؤنّثا لم تصرف وتصرفه في تسمية المذكّر به ، ومما يمدّ ويُنوَّن : ذو ـــــ ذاءٌ ، ما ـــــ ماءٌ كما لزم في "لا" ما يلزم في : "كي" و"لو" فتصير : "لاءٌ"

وما يميّز "فو" اختصاصها بخصائص تجعلها تنفرد عن أخواتها ، فهي في الإفراد تُبدَل فتصير : "فمٌ" وهكذا تُبدَلُ الواو ميما جريا على مثالٍ تكون الأسماءُ عليه ، حيث

---

(17) الجرجاني : كتاب المقتصد ، ج 1، ص 133 .
(18) سيبويه : الكتاب ، ج 3 ، ص ص 261 – 262 .
(19) نفسه ، ص 262 .
(20) نفسه ، ص 262 .

عوّضت قاعدة "البدل" التثقيلَ وقامت مقامه ، ذلك أن الاستعمال يغلِّبُ الصورة النظرية المفترضة ، ولولا ذلك لكنت تقول "فَوْهٌ لأنّه من الهاء قالوا : أفواهٌ كما قالوا سَوطٌ وأسواطٌ" ([21]) .

وهذا جدول تمثيلي على الأدوات الثنائية التي لا تُعرفُ أصولها الاشتقاقيةُ والتي سمّاها سيبويه أسماء" **مجهودة**" ([22]) فعدّت أبنية ثنائية تؤول إلى الثلاثي إن سمّينا بها وجعلناها أعلاما على الشخص :

البنية المنجزة العدول	البنية النظرية الأصل[المفترض]
لو (حرف+حركة+حرف)	لَوٌّ (ل و و) تضعيف ـــــ إدغام وتثقيل للعين واللام
أو	أوٌّ (أوو)
هُوَ	هُوٌّ
هي	هيٌّ
ذو/ ذا	ذوٌّ / ذاءٌ
ما	ماءٌ
كي	كيٌّ
فو	فمٌ
أبْ (بتسكين الباء) ـــأخْ- حمْ	أبٌ ـــأخٌ - حمٌ
دمْ (بتسكين الميم)	دمٌ
كمْ	كمٌّ

(21) نفسه ، ص 264 .
(22) نفسه ، ج 3 ، ص 357 – 358 ؛ وتنظر أيضا ما قاله في شأنها المنصف عاشور في : ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ ، ص ص 87 - 88 .

2 - هل المنحوتات صيغ ثلاثية في الأصل أقحمت فيها زيادة أم صيغ بُنِيت من كلمتين ؟

سأكْتفي في بحث هذه القضية ببعض الشواهد، فآخذُ من "الصاحبي" [23] قول ابن فارس : "العرب تنحَتُ من كلمتين كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار" وقوله : "وهذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد "ضبطر" وفي "الصلدم " "إنّه من الصلد" و"الصدم" [24] .

أنطلقُ في مناقشة النص من أنّ الكلمة مفهوم بنيوي يتفرّع عنه كلّ شيء بالزيادة والنقصان فألاحظ أنّ نظرية ابن فارس هنا لا دليل فيها على ما قاله من أنّ كلّ ما زاد على ثلاثة أحرف أكثره منحوت ، فليس من دليل على أنّ "ضبطر" من "ضبر" و"ضبط" و"الصلدم" من "صلد" و"صدم" ، لأنّ الذي يفترض ذلك لا دليل عنده على هذا الأصل الذي ادّعاه مادامت الأصول بناء نظريا مفترضا موجودا بالقوّة دون الفعل ، ومثلما يلحق الثنائيَّ ثالثٌ يمكن أن يلحقَ الثلاثيَّ رابعٌ بهدف جميعه إلى إصلاح البنى ، وعندها يكون الميم في "الصلدم" والطاء في "ضبطر" زائدا مقحما فيكون الأصل ثلاثيا دائما زيد إليه رابع لمعنى . وما يسوّغ ما نذهب إليه واقع تحت قاعدة ما غلب من البنية : فالثلاثي هو الغالب في الصيغ وما جاء منحوتا محدودٌ عددا واستعمالا وأكثره على أوزان لاحقة بـ[**فعلل**] الرباعية وهو مذهب الصرفيين ، وهذه الأوزان هي : **فوْعَل -فعْوَل-فيْعَل-فعْيَل -فعْلى** . فـ[**فعْلَل**] فيها الجذر الثلاثي [ف ع ل] والأفعال ترد على فعلل إما صحيحة سالمة (=دحرج) أو مضاعفة (بربر) ، وما ألحق بـ[**فعلل**] من أوزان ، يجيز أن تكون الواو في **فوْعل وفعْول** مقحمة ، والياء في **فيْعَل وفعيَل وفعلى** مقحمة إقحاما في ما كان ثلاثيا إن صحّت فرضية الأصل الثلاثي فيها .

---

(23) ابن فارس : الصاحبي ، ص 271 .

(24) نفسه ، ص 271 ؛ قد لاحظ حلمي خليل في مقاله : علم المعاجم عند أحمد بن فارس بين النظرية والتطبيق ، ص 73 ، انّ فكرة الأصل والفرع هذه قد شغلت ابن فارس وسيطرت على نظرته إلى اللغة لقوّة الشعور الحاصل لديه بالصلة بين اللغة والمعجم ، ولذلك يرتبط الأصل عنده بالدلالة العامّة على المشتقات من جذر واحد بالإضافة إلى الدلالة الخاصّة بكلّ مشتق .

لبيان ذلك ، نحاول الاستدلال على هذا فنقترح اعتماد بعض المداخل بربط الرباعي بالثلاثي من خلال عيّنة نرجع فيها إلى "لسان العرب" ، وهذه المداخل هي :

[ف ع ل]	المعاني	[ف ع ل ل]	المعاني
ك ف ف	كفّ صاحبه عن مجاوزته إلى غيره : منعه	ك ف ك ف	قال أبو منصور وأصله عندي من وكَف يكِف كخضخضتُ الشيءَ في الماء : أصله من خضتُ .كفكف : ردّ الشيء عن الشيء ، كفكف دمع العين ، والكف : القطع ، وفي العروض حذف النون من مفاعيلن حتىّ يصير مفاعلُ ..
ح ب ب	حباب الماء : موجه الذي يتبع بعضه بعضا ، الطلّ الذي يصبح على النبت ، حباب الماء : نفاخاته التي تطفو عليه .	ح ب ح ب	الماء جرى قليلا ، الحبحبة : الضعف . الحبحاب : الصغير، الضئيل الجسم
د م م	دمَّ الأرض : سوّاها ، رأسه: ضربه فشدخه وشجَّه . دمَّ عليه القبر : إذا سوّاه عليه فإذا كررتَ الشيء : دمدمتَ	د م د م	دمدمتَ الشيء : إذا ألزقته بالأرض . دمدم عليهم : أطبق عليهم الأرض .
ج ل ل	جلَّ : تباعد وتعاظم	ج ل ج ل	الجلجلة : صوت الرعد ، المجلجل : فيه صوت الرعد البعيد ، الجلجال : شديد الصوت

ز م م	زمّ البعير بأنفه : إذا رفع صوته من ألمٍ يجده	ز م ز م	= تراطنُ العلوج عند الأكل وهم صموت ، لا يستعملون اللسان ، ولا ألفة في كلامهم لكنّه صوتٌ تديره في خياشيمها وحلوقها فيفهم بعضها عن بعض . الزمزمة من الصدر ، إذا لم يفصح . والعلج : إذا تكلّف الكلام عند الأكل وهو مُطبق فمه ..
هـ ذ ر	الهذرُ : الكلام الذي لا يعبأ به ، الهذر : الكثير الرديء وقيل هو سقَطُ الكلام /الهذيان ورجلٌ هذريانٌ إذا كان غثّ الكلام ... في الحديث "لا تتزوّجنَّ هَيذَرَةً" أي الكثيرة الهذر هذَر كلامُه هذرا : كثر في الخطإ والباطل وفي المثل : لا هذرٌ ولا نزرٌ	هـ ذ ر م	الرجل في الكلام : إذا خلّط فيه ، السرعة في القراءة والكلام والمشي ، في الحديث : "وقد أصبحتم تهذرمون الدنيا" فقال : أي تتوسّعون بها ، ومنه هذرمة الكلام وهو الإكثار والتوسّع فيه ، يقال للمرأة : إنّها لهذرمى الصخب أي كثيرة الصخب
هـ ذ م	هذم الشيءَ : أكله والهذم : سرعة الأكل والقطع والهَيذام : الأكول	هـ ذ ل م	السارق نحو بيوت الحيّ : أسرع . هذلم هذلمة : مشيٌ فيه قرمطة وتقارب

اعتبر محمد رشاد الحمزاوي ([25]) نظرية ابن فارس أهمّ نظرية في النحت واستغرب إهمال اللغويين والمعجميين لقضيته فغبنت غبنا ، ورغم احتفاء ابن فارس بالنحت نرى أنّ ما قدّمه من قواعد قد فتح الباب للاختلاف في تأويل الأصول الثلاثية التي تنحَتُ منها الكلمة ؛ وكمثال على ذلك : "خربق" المنحوتة من"خرب" و"خرق" ، ففيه غيابٌ الدّليل على ما يتصوّر فيه من أصل بل إنّ مما ما يَرُدُّ عليه الأمثلة التي أوردناها من لسان العرب ، ذلك أنّنا وجدنا من ذهب إلى أنّ أصل "كفكف" هو "وكف يكف" وأنّ أصل "خضخض" هو "خاض يخوض" . والجدير بالذكر أنّ بين [فعل] و[فعلل] قواسم واشتراك ، وما يضاف إلى (فعلل) يحقّق زيادة في دلالة الثلاثي : فـ"كف" تعبّر عن المنع وكفكف تعبّر عن القطع وهو القطع وردّ الشيء عن الشيء ، و"دمّ" تعبّر عن الضرب والإدماء وتسوية الشيء بالتراب ، و"دمدم" تعبّر عن تكرير فعل الضرب وإطباق الأرض على أصحابها ، وتعبّر "حبب" عن الشيء الصغير الضعيف مثل الحَبَبُ وحَبَابُ الماء الذي يطفو على سطح الماء .. ، وتعبّر "حبحب" عن الصغير الضعيف وعن كلّ حركة فيها فتور وضعف ؛ وتعبّر "جلّ" عن الشيء إذا تباعد وتعاظم ، و"جلجل" عن شدة صوت الرعد البعيد المتعاقب إلخ ، فمعنى "فعلل" (– م 2) متولّد من معنى"فعل" (م 1) ، وإذا كنّا نعتبر تلك المسالك في التأويل عند ابن فارس ممّا يفتح الباب للمذاهب والأحكام دون أن نقف فيها على قاعدة صلبة تزيل الظنون منها إلى برد اليقين ، فقد فضّلنا أن نردّ الرباعي إلى الثلاثي باعتباره الأصل واعتبار الرباعي من باب ما يزاد إقحاما طلبا لمعنىً ([26]) فأخرجناه من باب المنحوت إلى باب الاشتقاق ، وتحديدا إلى النوع الموافق منه لما سمّاه القدامى بالاشتقاق الصغير ([27]) ، ساعين بهذه العيّنة التي جرّدناها من "اللسان" إلى

---

(25) محمد رشاد الحمزاوي : نظريّة النحت العربيّة المغبونة ، حوليات الجامعة التونسية ، 27 ، ص 35 .

(26) يُنظر حول الإقحام : إبراهيم بن مراد ، مقدّمة لنظريّة المعجم ، ص ص 139 - 143 ، وقد عدّه من قواعد "التوليد الصوتي" ؛ رمزي منير بعلبكي ، فقه العربيّة المقارن ، ص ص 106 - 112 ، وقد تحدّث فيه عن "الزيادة الصوتيّة" ، وقد نبهنا الأستاذ ابراهيم بن مراد إلى أن الطالب علي الودرني قد درس الإقحام ودوره في التوليد المعجمي في بحث أنجزه معه في نطاق شهادة الدراسات المعمقة بكلية الآداب بمنوبة (1999) عنوانه "دور الأصوات في التوليد المعجمي" .

(27) نجد عند ابن جني الاشتقاق أنواعا هي : الاشتقاق الصغير الذي يتم بمراعاة الترتيب في الأصول : ض ر ب = ضرب ، ضاربٌ ،مضروب ،إلخ ، ولاشتقاق الكبير ويكون بتقليب الأصول وهو ضرب

اعتمادها منطلقا عمليا لما وجدناه فيها من المسوّغات التي يمكن أن تجعلها أداة عمل ومجال نقاش مفيدا

3 – النحت المتأتّي من حكايات الأقوال : أبنية رباعية منحوتة من قول تام مفيد يحسن السكوت عليه :

إنّ حكاية الأقوال في وظيفتها التواصلية تحقّق الاقتصاد في المجهود وتختصر المراد بتبدّل الجمل الطويلة بالعبارة القصيرة . وهذا الاختزال في الأقوال هو الذي يحتّم نقل القول أي الجملة إلى مقولة معجمية :

الأصل :

– لا حول ولا قوّة إلاّ بالله ـــــ مقولة 1 (فعل) : حَوقل+ مقولة 2 (اسم) : الحوقلة

– حيّ على الفلاح ـــــ مقولة 1 (فعل) حيعل/مقولة 2 (اسم) :حيعلة /مقولة 3 : اسم نسبة (–إضافة) : ؟ حيعليّ

– عبد شمس ـــــ مقولة 1 (فعل) : عبشم + تعبشم /مقولة 2 (اسم نسبة) : عبشميّ

– عرب + ستان ـــــ مقولة 1 : اسم عربستان(مقولة اسمية متولّدة بالترجمة) ـــ عربستاني (نسبة إلى الإقليم الذي يسكنه العرب والتابع اليوم إداريا وسياسيا لإيران) .

تستعصي هذه المنحوتات المختصرة في أغلبها على الردّ إلى أصل ثلاثي ولذلك فإنّ الإيغال في اختصارها بردّها إلى الثلاثي إجحاف بها وهي تظل قائمة مغلقة ولذلك لا بدّ من اعتبارها منحوتة من جملة أو كلمتين وذلك بحسب أنواع المنحوت (الجملة والفعل المشتق والاسم المتمكّن) ، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقبل كونها حالة محدودة موجودة تاريخيا فتقبل التفسير وتعدّ ظاهرة غير حيويّة في اللغة مقارنة بوسائل التوليد الأخرى في العربية . وهنا لا نستطيع البرهنة على أنّ النحت يدخل ضمن الاشتقاق ؛ وحتى تلك العبارات التي من قبيل : تأتأ وفأفأ وشأشأ فمن باب المحاكاة أي إنها أفعالٌ حاكيتَ بها أصواتا مفردة هي : التاء والفاء والشين . والنحت في هذه الحال عملية

من التصرّف فيها : ش و ب = شاب ، وبش ، وشب ، بوش ؛ والإشتقاق الأكبر ويقوم على الإبدال أي بجعل بدل حرف من حروف المادة حرفا آخر ليس منها : نعق / نهق إلخ .

يقبلها نظام الفعل ونظام الاسم وتختصر حكايات الأقوال ، وهو مشغل يستحقّ أن يعالج في ضوء المعطيات اللسانية . ولعلّ أوّل من تفطّن إلى هذا الجانب من الدراسة وبدأه هو الخليل عندما نبّه إلى الجوانب الصوتية التي تمنع ائتلاف صوره من بعض الحروف في كلمة واحدة إذا تقاربت مخارجها ، مثل الباب الذي عقده في المضاعف للعين ، مع الحاء والهاء والخاء والغين وتعليل امتناع اشتقاق الفعل من كلمة واحدة إن رمنا التأليف بين هذه الأصوات . وهو ما يعزّز ما افترضناه من أنّها عبارات لا تتولّد من ثابت لتنافر كثير من الأصوات في الأصول وتعذّر اعتماد الأصول الصيغيّة فيها وهو ما بيّنه الخليل بالقول : "إنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما إلاّ أن يُشتقّ فعل من جمع بين كلمتين مثل :"حيّ على"(...) ، فهذه كلمة جُمعت من"حيّ" ومن "على" ، وتقول منه : حيعل يحيعل حيعلة وقد أكثرتَ من الحيعلة أي من قولك : "حيّ على"، وهذا يشبه قولهم : تعبشم الرجل وتعبقس ، ورجلٌ عبشميّ ، إذا كان من عبد شمس أو من عبد قيس فأخذوا من كلمتين كلمة واشتقوا فعلاً" [28] .

إنه مظهرٌ يتنزّلُ اليوم في الدراسات الفنولوجية تحت ما يُصطلح عليه في الإنقليزية بـــ "phonotactics" أي دراسة ائتلاف الأصوات وامتناعها في الكلمة في لغة مّا [29] . فهو عبارة عن القيود التي تخصّ أصوات لغة ماّ تمتنع من الائتلاف داخل الكلمة تبعا للمخرج كامتناع التقاء الكاف [*K*] في الانقليزية مع النون [*n*] في أوّل الكلمة ولذلك تتخذ صورة مكتوبة دون أن تنطق طلبا للخفّة كما في العبارات **(K)now** و**(k)nife** و**(k)not** وأمّا الحروف التي لا تأتلف في الكلمة الواحدة فمثل :

(Z) مع (y) = zy* [30]

والملاحظ أنّ كلمتي " gendarme" و"genre" وصلتا إلى الإنقليزية بالاقتراض : الأولى من الفرنسية والثانية من اللاتينية ، ولذلك لا تدخلان تحت طائلة الممتنع صوتيا بالنسبة إلى الأنقليزية .

(28) الخليل بن أحمد : كتاب العين ، ج 1 ، ص 60 .
(29) Brinton , I..J (2000) , *The Structure of Modern English – A Linguistic Introduction* , p. 54 .
(30) Ibid , p. 56 .

4 – خلاصة :

وما نخلص إليه بعد هذه الملاحظات ويقوم دليلا عندنا على أصالة البنية الثلاثية هو :

1- أنّ البنية الثنائيّة تأتي على الفرع ولا تجيء على الأصل إلاّ عندما يسمّى بها فيكون ذلك علامة على فرعيتها ، وفي كلّ الأحوال لا تعدو الأبنية الثنائية كونها قائمة مغلقة لا تحتلّ حيزا كبيرا في المعجم .

2 – نفترض أنّ البنية الرباعية تتأتّى بزيادة حرف إلى الأصل الثلاثي زيادة إقحامٍ بما يجعل الأصل فيها أصلا ثلاثيا واحدا لا أصلين ثلاثيين يسقط منهما جزء بعد المزج بينهما في بنية واحدة .

3 – أنّ ما يجيء على "فعلَل" و"تفعلل" ضرب من المزيد تلازم التاء أوله فتكون سابقة ويحشى أوسطه بالزيادة : فعل = فوعل / فعول/ فيعل/ فعيل تحشيةً ويلحقه ياء = فعلى تذييلا .

4 – أنّ منهج ابن فارس في استقراء المادّة اللغوية ووصفها على النحو الذي اتّبعه يجعله – بعد الخليل – من أوائل القدامى الذين أسهموا في البحث والتنظير لمسائل المعجم ، دون أن تحجب نظريته المشاكل التي تطرح في قياس الرباعي .

5 – أنّ شجاعة العربيّة تكمن في الاشتقاق والتوليد والقياس على كلام العرب وإدراجه ضمن نظامها .

6 – إنّ النحت يكون إمّا بجمعٍ بين كلمتين على ما حكاه الخليل في "عبشميٌّ" من "عبد شمس" ، وإمّا باختصار جملة أو شبه جملة على ما حكاه الخليل أيضًا في "حيعلةٌ" من "حيّ على" .

عبد الفتاح الفرجاوي
كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة
جامعة القيروان

2 – المقال المترجم :

النماذجُ والمجالات

ينـــزع النحاة إلى الاعتنـــاء في المقام الأوّل بإرساء النماذج النحويّة المقبولة وبوصفها وبرفض أي مثال يسقط خارج حيّزها (1) ، لذا يبدو ضروريا إيـجاد طريقة مّا في النظر إلى اللغة ، فيها فصل بين النحو والمعجم إذا ما أريد صياغة النمذجة وتحديدها من أقرب السبل . ذلك أنه يوجد فـــارق بين الكلام حول انتخابية قسم من الوحدات (2) خاص لموضع ما من التركيب النحوي لِلغةٍ ما وبين انتخـــاب أمثلة من ذلك القسم لذلك المحل من الجملة المحددة أو لتلك المحلات منها . ولا يمكننا أن نضمن بســـاطة وصفنا النحوي ما لم نهيّأ من البداية لأن يكون الأمر بالنسبة إلينا واضحا ، وهو أنّ هناك عناصرَ معجمية ، عناصر انتخابية قوامها الضمائم (3) تنزع (بطرق مختلفة ينظر فيها في ما سيأتي) لأن تشطبَ ، انطلاقا من الاستعمال الفعلي عددا كبيرا من الجمل (ومن الوحدات الأصغر منها) حتّى وإن بدت هذه الأمثلة خاضعة لكلّ قواعد الأنموذج النحوي . والنحاة بصفة عامّة ، لا يشغلون أنفسهم كثيرا برفض جمل من هذا القبـــيل لأنّها –مهماكانت عيوبها– تعتبرُ نحويا غير ذات بال . وهي بالأحرى مادّة عمل للمعجمي ولا شك أنّه توجد حالات هامشية في تقدير جملٍ يقف النحوي إزاءها حائرا سواء كان لديه داعٍ لأن يحشرَ نفسَها أو لم يكن . وهذا موضوع عسير إليه ألفت الانتباه ، لكنّ مواصلته لا تهمني .

---

(1) انظر في ما يتعلق بالمعايير النحوية على وجه الخصوص : . N. Chomsky : Symatic Structure S'Gravenhage, 1957, 15ff .

(2) انظر م. هاليداي : . Ctégories of the theory of Grammar , § 3.1 , 5.1 وسيصدر في مقال "Word" . وهذا البحث مدين كثيرًا لما أثارته ملاحظات هاليداي حول النحو والمعجم وخاصّة الفقرات 1.2 ، 3.6 ، 3.7 ، 4 ، 1.8 . وللنقاش الشخصي معه . وأنا أستغلبّ هذه المناسبة للتعبير عن شكري لزميلين آخرين أيضًا هما ج.م. سنكلروج .ب ثورن لما أسدياه من تعاليق مفيده حول مسودّة مبكّرة لهذا العمل . وقد قدّم في فيبفري سنة 1961 في ملتقى عُقد بمدرسة اللسانيّات التطبيقيّة بجامعة إيدنبورغ .

(3) انظر فيما يتعلق بمصطلح الضميمة ج.ر. فيرث
J.R. Firth : Papers in linguistics 1934-1951 H.(Oxford,1957) and, studies in linguistic analysis (Oxford,1957)

توجد في كلّ هذا بعض أوجه الشبه بين مشكل تقدير المفردات وتقدير وحدات تركيبية أكبر مثل الجمل . أتعتبر " كفد " كلمة في اللغة العربية ؟ أو "فتس" أو "عفم" ؟ والجواب أنها ليست كذلك . ولكنّنا لا نفعل ذلك بسبب أنّه يمكننا أن نشير إلى بعض النقص في انتخابيتها من جهة الأنموذج أو الصيغة المتبناة . وكون هذه الألفاظ ليست كلمات راجع إلى أنه لم يعلق بها مرجع قط (4) ، ويمكننا القول إنّه يمكنها أن تعتبر كلمات متى ما ظهرت الحاجة إلى كلمات إضافية جديدة . فلها مظهر إملائيٌّ (Orthographic) وضمنيا صوتي يجعلها مؤهّلة لأن تنتخب لمثل هذا التبني ، بل يجوز القول إنّ الأمر لا يعدو مجرد صدفة إذا ما كان هذا المثال بعينه أو ذاك موجودا أو غير موجود ولكن من جهة أخرى "رلدبَ" أو "بعْلدَ" ليسا مؤهلين لأن تُنتخبا كلمتين عربيتين لأنه لا يمكنهما أن يكونا مثالين لهما شكل مقبول من جهة قوانين الفصاحة وتأليف الكلم .

ويحصل في مقـــام الجملة أمر من نفس القبيل . فهذه الجملة : "كانت سلّة الأوراق المهملة المتوهّجة تشخر شخيـــرا عـــاليا" ، تنتظر ، كما يقال ، حاجة لاستعمالها لا غير وليس من العسير أن نستنبط إحدى هذه الحاجات كأن نبنـــيَ قصّة خيالية تدرج جملتنا فيها (5) ، وهي تمـــاثل في هذا المعنى كفد أو فتس أو عفم ، ولكن هذا الملفوظ "عشرون لأنّ كان سوف عند غدا" لا يمكن أن يستعمل باعتباره جملة لأنّه لا يمثّل أي بناء لأيّ نمط من الجمل . وهو يناسب حينئذ "رلدب" أو "بعله". وأخـــيـــرا علينا أن نلاحظ أنه توجد جمل حقيقية نحو "قد دخلت دجين" أو "يبدو الشيخ قد اختبل عقله" تـــمــــاما مثلما توجد كلمات حقيقية نحو "سلة" أو "رغم" .

ولكن يحسن بنا أن نتساءل عن الأمر الذي يقودنا لأن ننعت هذه الملفوظات بأنها حقيقية بصورة جليّة وعمّا إذا كانت المعايير المتوخاة للحكم على الكلمات هي نفس

---

(4) من علامات تلك الشكلية أنه لا يمكن أن تتضامّ تضاما أحسن أو أردأ من غيرها مع هذه الكلمة أو تلك وإن قيل لنا إنّ عفم حصرت نحويًا في كونها اسما فإنّه مع ذلك سوف لا نجد مثلا نعوتا نشعر أنها أكثر أو أقل ملاءمة من غيرها لوصف هذا الاسم. انظر الهامش رقم 10 .

(5) يمكن أن تنجز دراسة معجمية هامّة عن التغييرات المعنوية التي تحدث للكلمات في القصص الخرافية ويمكن أن نسجل نقطة هامة وهي أن الكلمات المتأثرة محدودة جدا وأما الباقي فيبقى بصورة أكثر أو أقلّ " ثابتا " و " عاديا" .

المعايير المتوخّاة للحكم في شأن الجمل . فعندما أقول إن "سلة" و "رغم" كلمتان فلأنّي أعلم من تجربتي أنهما تلعبان دورا مّا ، أراه مميّزا للكلمات بقدر كاف يبرر نعتهما بذلك . فأنا أذكر أنني استعملتهما على هذا النحو أو سمعتهما أو رأيتهما مكتوبتين . ولكن عند تقديم الجمل يختلف الأمر إلى حدّ ما ذلك أنّي عادة ما أكون متهيئا لأن أتبيّن أصالةَ جملة ما (حتى وإن كنت لا أذكر هذه الظروف مفعولها) لا يخامرني شك في التمسك بأن "قد دخلت دجين" جملة أصيلة .

يبدو حينئذ أنه يوجد اختلاف في مواقفي هنا . فأنا لا أستطيع البتة أن أقول : رغم أني لا أستطيع أن أذكر أنني استعملت أو سمعت أو رأيت لفظة "سلّة" قط فإنها بلا ريب كلمة (6) . ولكن إزاء ملفوظ أقدّر أنه جملة لا يقلقني السؤال عما إذا كنتُ صادفت قط من قبل هذه الجملة المزعومة (7) . وحسبي أن أكون على نحو مّا مقتنعا بأنّ هذه السلسلة من الكلمات ، وقد اعتبرت جملة ، يمكنها غاية الإمكان أن تفيد معنى في مقام ما (وربّما في عدد كبير من المقامات) يمكنني أن أصوّره أو أن أواجهه . ففي هذا المجال تتدخّل سلطة الأنموذج النحوي بطبيعة الحال . ولكن عند تقدير جملة من قبيل : "قد دخلت دجين" لي بعض الشروط الإضافية في ذهني وسأعود إليها لاحقا .

ينبغي أن نلاحظ أن المشاكل التي أتفحصها الآن لا تبْرز إلاّ نادرا في التواصل اليومي بين مستعملي اللغة المكتملين ، ذلك أن هؤلاء الناس لا يستعملون في غالب الأحوال إلاّ سلاسل من الكلمات الحقيقية ولا سبيل البتة لما ليس كلمات نحو "كفد" أو "فتس" أو "عفم" أن توجد منثورة هنا وهناك خلالها ، وبطريقة مماثلة لا يستعمل هؤلاء الناس إلاّ جملاً ، وهم يجتنبون عادة ما ليس جملا .

ومع ذلك فإن هذه المشاكل تظهر عند تعاملنا مع الأطفال وغيرهم من متعلّمي اللغة ، وبالتالي فإنّ الكثير منا يواجهها بالفعل ، فهي ليست مجرد احتمالات نظرية . ويمكن

(6) يمكنني بطبيعة الحال أن أواجه من الآن شكلا غير مألوف إلى حدّ الآن نحو ما يحصل في عمل فني وأن أقرر أنه كلمة لمجرد كوني مقتنعا بأنه لو لم يكن كلمة لما أعيد استعماله في هذا العمل ولكن هذا موضوع آخر.

(7) أفترض هنا، على غرار ما سيحصل في مواقع أخرى، أن الجملة المعروضة للتمحيص تتكون من لفظم أو أكثر ليس وضعها باعتبارها كلمات محل خلاف.

القول إنّنا نكون مرتابين أو يقظين دفعة إن نحن واجهنا شكلا ، في مظهر كلمة ، لم يعترضنا من قبل قط بهذا المعنى ، في حين أنه تواجهنا باستمرار جمل نقبل عن طواعية كونها كذلك رغم أنها لم تعترضنا قبل ذلك قطّ . وعندما نجلس للحكم في شأن الجمل نحتاج دون ريب بادئ ذي بدء إلى أن نكون راضين عن الأنموذج النحوي . فهذا المعيار وحده كاف لأن يضع : "عشرون لأن كان سوف عند غدا" خارج الحلبة دفعة واحدة ، غير أنّه توجد سلاسل من الكلمات ترضي شروطنا حول الأنموذج ومع ذلك قد نتردد في تسميتها جملا ، فليس كلّها (والأمر يبدو لي كذلك) مقبولا . ومن بين تلك المقبولات ما هو مقبول بصورة أوضح من الأخريات .

ويمكن أن ندرس بعض الأمثلة ، وباستطاعتنا أن نحكم دون تردّد لصالح : "قد دخلت دجين" ، وأما "كانت سلّة الأوراق المهملة المتوهجة تشخر شخيرا عاليا" فقد تقبل بسرعة أقلّ ، على الأقلّ من قبل عامة الناس . فمن الراجح أن يعترض علينا معترض بأن الحالات التي قد تكون فيها مناسبة قليلة قلة تجعلها خليقة بالإهمال . ولهذا الضرب من النظر قيمة لسانية من نوع إحصائي ، ولكنها لا تكاد تخول لأي أحد أن ينكر على مثالنا صفة الجملة ، وفي كل الأحوال لا يمكن أن يُعترض عليه اعتراضنا على "عشرون لأن كان سوف عند غدا" . فهل لنا إذن أن نقول ببساطة إن لدينا ثلاث مراتب : المقبول في حينه ، والمحتاج إليه نادرا ولكنه مقبول ، والمستحيل ؟ وإنّ علينا قبل أن نشطب بلا تحفظ سلسلة من الكلمات باعتبارها ليست جملة يجب أن تحمل خصائص مثالنا الأخير أي أن تكون نحويا غير مقبولة . أعتقد أنه لا يمكننا أن نباشر الأمور على هذا النحو ، بل إنّ المعالجة التفصيلية لأمثلتنا الثلاثة أو أيّ أمثلة شبيهة بها قد لا تغطي الوضع تغطية مناسبة ، ذلك أنّه توجد حالات مشكلة أخرى هي بالأحرى من نوع آخر .

دعنا نتناول السلسلة : "سجّلت ريشة الأداء البريدي المنصهرة طقسا" فهل هذا الملفوظ ، على غرار جملة : سلّة الأوراق المهملة [8] ، ينتظر حاجة للاستعمال فحسب أو

---

(8) الندارة الشديدة في ضميمة الجملة: سلة الأوراق المهملة ... يجب أن تذكي فينا الحذر من الوقوع في تصورات خاطئة ، ذلك انه قد تكون ضميمة نادرة جدا واضحة غاية الوضوح إذا كانت في مقام مناسب وقد لا تورطنا في أي من التخمينات المضنية حول احتمال تغييرات معنوية جذرية لهذه الكلمة المكوّنة لها أو لتلك .

هل يوجد اعتراض ما عليه لا يمكن أن نعترض به على المثال الثاني ؟ نحن لا نكاد نعترض عليه من جهة الأنموذج في المعنى الذي استعمل فيه هذا اللفظ ، لأنه يناسب في هذا الوجه جملا تقبل في حينها نحو : أحدث أستاذ الكيمياء العجوز ضجة . ومع ذلك فهو يختلف عن جملة سلّة الأوراق المهملة في وجه أساسي تماما . فنحن لا نستطيع بيسر ، ولنصغ ذلك في الألفاظ اليومية ، أن نعلّق معنى كافيا ، بـــ"ريشة الأداء البريدي المنصهرة" أو لـــ "سجّلت طقسا" يمكن تصوّره في أي ظرف (في قصة خيالية أو في أي مجال آخر) حيث يمكن أن يكون هذا الملفوظ ملائما (٩) . وهذه طريقة للقول بأنّ للألفاظ حدّا ما في احتمال التعايش ، حدّا ما في إمكانية التضام بقطع النظر عن أي اعتبار للأنموذج في معناه النحوي . ومن نافل القول أن نشير إلى أن حدود مجال الجواز هذا غامضة غير ثابتة ، وأن مسألةَ ما نعنيه بالتعايش هي مسألة شائكة .

وباستطاعتنا أن ننظر إلى مسألة الضميمة من زاويتي نظر مختلفتين ، في أوليهما نحكم استنادا إلى ما إذا كانت الكلمة (ولنتناول أبسط نوع من الحالات حيث نركز الاهتمام على أحد طرفي الضميمة لكونه يجسم الغرابة) تحقق الهدف الذي نعتقد أنه موكول لها تحقيقه فـــي سياق محدّد ، وحينئذ ففي ظرف معيشي حيّ يمكنني أن أعترض على كلمة "مرّ" وأطـــالب بتعويضها بكلمة "حامض" إذا ما قال لي قائل : "هذه الليمونة (وقد قطعناها نصفين وكلانا يمتص من نصفها) "مرّة" ولا أنكر بقولي هذا احتمال أن يكون الليمون مرّا ، ولكنّي أصرّ على أنّ "مرّ" دون ريب ليس الوصف الذي ينبغي استعماله لوصف هذه الليمونة . فأنا أتّهم رفيقي بقصور معجميٌّ . ولو قال : هذه الليمونة حلوة قد لا ينتابني شكّ ـــ وإن بدا الأمر غريبا ـــ في ملكته اللّسانية ، ولكن قد أشكّ في حاسته الذوقيّة أو حتى في مداركه العقلية . ولكن إنْ هو استعمل كلمة "مرّ" فمن المحتمل جدّا أن أفترض أنّ ردّ فعله تجاه طعم الليمون مطابق تقريبا لردّ فعلي . وحينئذ فإن اعترضت عليه فلأنّي أتّهمه باستعمال كلمة استعمالا خاطئا .

(9) المقام الوحيد الذي يمكن أن أتصوّره (عدا ورقة بحث في اللغة) حيث يمكن ألا تكون مناسبة مناسبة تامة هو أن تكون على لسان شخص في حالة مرضية ذهنية أعني حالة هذيان حيث يتصاحب انتظام النماذج النحوية وانحراف الضمائم .

نواجه في هذه الحالات من قبيل تضامّ **مرّ وليمونة** في المثال المذكور مشكلا عاما جدّا في اللسانيات التطبيقية يترع اللسانيون الوصفيون إلى إغفاله . فهم يعالجون مدوّنة مؤلفة من جمل ممكنة كثيرة يرتبونها في درجات مختلفة من التفصيل ، وفق خصائص التركيب ووفق نظام النصّ أو اللغة موضوع التحليل ، أو يستعملونها لتوضيح تلك الخصائص أو ذلك النظام ، ولكن ما اعتيد أن يعتبر من المسلمات هو أن القارئ (أو السامع) سيقبل دون استفسار كلّ هذه الجمل باعتبارها جملا ويُترك له تقريبا – إن هو رغب في ذلك – أن يستخرج لنفسه سياقا أو سياقات يمكن أن تدرج فيها تلك الجمل . وبغض النظر عن أي نقائص تصيب هذه المقاربة من زاوية تعلّم لغة ما فإنّه يوجد هنا جانب آخر وهو الاعتبار النظري. فإن اختلفت جملة عن أخرى معنويا وإن تماثلتا في التركيب ، فإنّ ذلك الاختلاف اختلاف نحويّ وإن صنّفهما وصف ببساطة باعتبارهما مثالين بديلين لنفس التركيب . وهو إن لم يذكر شيئا عن طبيعة الاختلاف من وجهة النظر المعجمية فلسبب لا يختلف فيه اثنان ، وهو أن الطرق الوصفية من هذا النوع يقوم بها غالبا نحاة لا معجميون ، ومجرد الوصف النحوي شأنه في ذلك شأن الوصف المعجمي ليس وصفا لسانيا كاملا .

هذا الأمر يحتاج إلى أن يحتفظ به في الذهن أكثر مما يفعل من هم مهتمّون بدرجة أولى بالتراكيب النحوية في ذاتها . ذلك انّه حتّى في النحو فإنّ اختيار تركيب دون تركيب أو مفردة دون مفردة له مغزى ، وهو موضوع خطير خطورة قد تجعل القضية أحيانا قضية حياة أو موت ؛ ومع ذلك فإنّ نصيبا وافرا مما ينتج عن هذا الأمر يؤخذ مُسلّما به بتمامه ويسكت عنه في النحو الوصفي . ومن وجْهيَ النظر النحوية والضميمية يوجد بالنسبة إلى مستعمل لغة ما مشكل قائم باستمرار في مثل هذا الموضوع ، يتمثّل في أخذ قرار في مثل هذه المسائل ، في سيرورة لا تنقطع ، سيرورة اختيار أو انتخاب من جملة من البدائل . ومن البيّن بالنسبة إليه أنّه من غير الكافي أن يكون المرء قادرا على أن يخلق ، أو يولد عددا غير محدود من الجمل المستقيمة ، أي من الجمل التي يمكنها جميعا أن تكون مناسبة في سياقات يمكن تصوّرها .

وإذن فليس دون كرامة اللغوي أن يسعى إلى فهم المشاكل اللسانية ذات الصلة المتينة باللغة ، تلك المشاكل المرتبطة بالانتقاء النهائي لعناقيد من الألفاظ المعجمية في نماذج نحوية خاصّة في مثال معين لجملة على النحو المستعمل في ظرف معيش .

وأمّا الطريقة الثانية في النظر إلى موضوع الضميمة فهي تلك التي اتبعناها في الصفحات السابقة . ففي تقديرنا لضميمة مّا كثيرا ما نميل إلى أن نقيّمها دون إرجاعها إلى سياق محدد وأن نحكم في شأنها استنادا إلى إمكانيّة أن نتصوّر وضعا ممكنا أو أوضاعا ممكنة نستطيع أن ندرجها فيه أو فيها بصفة مناسبة . وهذه الطريقة تعطينا بطبيعة الحال مجالا أوسع وتسمح لنا بأن نتعامل مع إمكانيات "معنوية" متنوعة لكلمة أو لأكثر من بين الكلمات المستخدمة – وذلك ما يمكن بطريقة ما تطبيقه لو كنّا مرتبطين بمثال حيّ واحد . فإنه يمكنني بيسر دون حصر من هذا القبيل أن أجد مقامات متعدّدة مناسبة لجملة : هذه الليمونة حلوة ، كأن نتصور امرأتين تتناقشان حول أنواع مختلفة من أقمشة لتغليف الوسائد ، أو مقاما يعجب فيه شخص مّا برسمٍ للطبيعة الجامدة قام به طفل . وسأواصل انطلاقا من الدعوى القائلة إن هذا النوع من التمحيص مشروع تماما ، وسأحاول أن أظهر أن له محاسنه الخاصة به ولكنه لا يماثل في شيء تقدير مثال من الضمائم في سياق حيّ .

نصل الآن إلى نقطة أكثر حرجا : فهل نستعمل في تقييم الضمائم نفس المعايير التي نستعملها في انتخابية الكلمات أو المعايير التي نستعملها في انتخابية الجمل ؟ ولما كانت الطريقة المقترحة تسمح لنا في كل هذه الحالات بمجال أوسع للحكم في شأن انتخابيتها في سياقات ممكنة ، فإنّ لنا حريّة استنباطها ، وهو ما لا يحصل في السياق المحدد . فحريّ بي أن أتبنّى هنا المقاربة الثانية أو المقاربة العامة مفضلا إياها عن الأولى أو الخاصة . وسأبسط بعض الشيء وعلى نحو مّا قصد الوضوح مسالة المعايير بأن أعتبر خلال هذا العمل أنّنا نشتغل ضمن حدود وحدات نحوية محددة تحديدا واضحا لا يعترينا بشأن تركيبها النحويّ شك . وبهذه الطريقة نقلل ما وَسِعَنا تورطنا في تعقيدات نحوية لا علاقة لها بموضوعنا . وعلى هذا النحو لا يثار السؤال عمّا إذا كانت هذه الضميمة أو تلك لا يمكن انتخابها لأنها تخفق في الاستجابة لمتطلبات الأنموذج النحوي .

وإرضاء رغبتنا ينبغي أن يكون بلا ريب في ألاّ نشطب ضمائم معتبرينها مستحيلة لمجرد كوننا لم نرها من قبل . فلو فعلنا ذلك لما أمكننا أن نبارك أي جملة جديدة عدا تلك التي قدّت من ترتيب مركبات قديمة مألوفة ترتيبا مغايرا بعض المغايرة للسابق ؛ وحتى في مثل هذه الحال ينبغي لنا أن نقول إن تلك المركبات قد تضامّت تضامّا جديدا ولا يمكن حينئذ أن تتجاور بصفة مشروعة . ومع ذلك فإننا بلا شك لا نُبارك أي سلسلة من الكلمات أو المركبات وإن كانت مقبولة نحويا ؛ وهكذا فإنّ مسألة كيف نستطيع أن نبتّ في صالح ضميمة وأن نلفظ أخرى ما تزال غامضة . من ذلك أنّ المرء قد يحجم عن اعتبار : "ريشة الأداء البريدي المنصهرة" فاعلا مناسبا لأي جملة مع أنه قد لا يجد صعوبة في قبول المركّب : "أستاذ الكيمياء العجوز" باعتباره معقولا جدّا رغم أنه في تجربة الكثير منّا قد لا تكون لهذا المركب أيّة أسبقية على الآخر باعتباره قد استُعمل من قبلُ . وحتى بالنسبة إلى الذين لا يعدّون هذا التركيب جديدا أفلم يواجهوه ذات يوم لأوّل مرّة ؟ ألم يقبلوه إذ ذاك وبعد ذلك ؟

إننا ، في اعتقادي ، لا نعتمد في أخذنا موقفين مختلفين من هاتين السلسلتين على مقياس الألفة فحسب ولكن على معيار الأنموذج أيضا . غير أنّ النماذج العميقة المتّصلة بموضوعنا هنا هي من نمط مختلف اختلافا تاما عن النمذجة النحويّة التي تحدّثنا عنها حتّى الآن ؛ وهكذا فإنني سأميّز في ما يلي هذا النوع الجديد بأن أتحدّث عن المجال وألاّ أستعمل "الأنموذج" إلاّ فيما تعلّق بالنحو . يوجد مثلا مجال قد يكون من العويص أن يحدَّد أو يوصف تُمثّله قائمة الأسماء المحدودة جدّا نسبيّا ، التي يمكن أن يُقال دون شكّ إنّ الكلمة "منصهر" تصفها . وزمرة الإمكانيات البديلة المتوفرة التي تُكوِّنها هذه القائمة هي تماما جزء من شكل اللغة ، شأنها في ذلك شأن النظام النحوي . ووصف هذه الزمرة وصفا كاملا يمضي بنا شوطا كبيرا تجاه تكوين معنى لكلمة "منصهر" ([10]) . وهكذا فإنّ هذا المعنـــى ذاته يرتكز إلـــى حدّ كبير (وإن كان بطبيعة الحال رهين علاقات ضميمية أخرى

(10) من المسالك الأخرى للتعبير عن ذلك هي أنه لو لم يكن هنلك أي قيد على ضميمة "منصهر" (أو أي من الكلمات التي قد نعتني بانتقائها) لما كان لها معنى غير ذلك المعنى "النحوي" أعني ما تحمله من معنى بمقتضى القيود الموجودة مهما كانت نحو: المحلات التي يمكن أن تنتخب لتحتلها في التركيب النحوي (انظر الهامش رقم 4) .

كذلك) على تشابه مّا في المعنـــى بين كل الأسماء موضوع البحث (11) . وهذا ، بالمقابل هو مجرد طريقة أخرى للقول إن ثمّة أوجه تشـــابه بارزة بين العـــادات الضميمية الخاصة بكل واحد منها وبين عـــاداتـــها مجتمعة (12) . فإذا قـــام الـــمرء (متجـــاهـــلا كلمة "البـــريد" فـــي هذه اللحظة) بمحـــاولة لضمّ "منصهر" إلى اسم من أسرة (13) مختلـــفة عن هذه اختلافـــا تـــاما (أي اسم له زمرة عادات ضميميّة مختلفة عن هذه اختلافـــا كبيرا) مثل "ريشة" ، فإن التجربة الوحيدة التي يمكن أن نستند إليها لدراسة هذه الكلمة هي تـــجربة تتصل بمظهر الشكل اللسانـــي الذي تربطه بطريقة ما علاقة بظاهرة المجال .

من المرجّح ، وقد واجهتنا ضميمة "الريشة المنصهرة"، أن نحاول الاعتماد على تلك التجربة ؛ ونحن نفعل ذلك لأمرين اثنين : لأثرها المباشر في هاتين الكلمتين ولِما تستطيع أن توفره في ما يتعلّق بكلمات وضمائم أخرى واجهناها سابقا . ويبدو أنها ، بطريقة أو بأخرى، متشابهة . وقد نتعامل معها، تبعا لتجربتنا الشخصية ولكيفيّة الاعتماد عليها ، حسب طرق ثلاث على الأقلّ :

1 – قد نشطب العبارة كاملة باعتبارها لغوا ؛

2 – قد نجتهد – لأننا واجهنا هذا الضرب من الإمكانيات من قبل في البحث عن معنى لإحدى الكلمتين أو لكلتيهما لم يُجرب إلى حدّ الآن آملين أن يضعَ هذا التعديل الوحيد الأمور في نصابها . فقد تصبح الغزالة المنصهرة واضحة لطفل عندما (ولكن لا تصبح إلاّ عندما) يصير واعيا بالمعنى المناسب لكلمة الغزالة (14) .

علينا حينئذ أن نبذل جهدا كي نجد أو نفترض بعض الشبه لكلمة "ريشة" في الاستعمال ومجال ضميمي فرعي (وإن كنّا نجهله إلى حدّ الآن) ينتظمها دفعة في مجموعة الأسماء هذه التـــي يمكن أن تنعت بكلمة منصهر ، وعلينا بصفة خاصة أن نتفحص بدافع

---

(11) وربما بالأحرى ما يسميه لودويغ وتغنشتاين Ludwig Wittgensdtein شبكة التشابهات المعقدة المتراكبة المتقاطعة : أحيانا المتشابهات الجامعة وأحيانا أخرى المتشابهات التفصيلية ، انظر Philosophica Investigations 1.66 (Oxford,1953)

(12) لا موجب للقلق إن عرضيًا بدا لبعض الكلمات أكثر من مجال على النحو الذي يقوم به المعجم بأن يذكر قوائم من المعاني المشققة متوالية في مداخل فرعيّة بل هذا عين ما ينبغي أن نتوقع وقد نجده في حالات كثيرة مناسبا لتقييم مجالنا إلى مجالات فرعيّة حسب ما توحي به الظروف أو نوايانا.

(13) وتغنشتاين 1.67 .

(14) المقصود بطبيعة الحال الشمس (المترجم)

من الأمل ، حالات الاستعمال القليلة التي تعني فيها "**ريشة**" ضربا من رؤوس الأقلام يصنع من المعدن ([15]) . وقد نراوح ذلك (وقد تمسكنا بخصيصة لغوية شكلية مختلفة تماما) بالسعي بحثا عن بعض الروابط بين "ريشة" و"منصهرة" التي تؤدي إلى رضائنا على الضميمة . ومن المقاربـــات الأخرى المتصلة بهذا أن نقرر أن أي مستوى من التعديلات من هذا الضرب المتعلق بإحدى الكلمتيـــن لن يكون كافيا ، وأن نـــحاول تنـــاول "الريشة المنصهرة" فـــي ضوء مركبات من قبيل "مسك الجنّ" أو "أنف العجل" أو "أمّ قشعم " أو "أمّ طبق" ([16]) وذلك بناء على افتراض أن الصعوبة التـــي نواجهها قد تكون نابعة من أن المفردة المعجمية أو الكلمة – مثلما هو الشأن في حالات أخرى كثيرة – لا تكون متمادة (Coextensive) .

3 – قد نسعى وفقا لفهم نزعات توسع المجال، فهما حدسيًا ـــ وتلك النزعات خصيصة لغويّة ([17]) ـــ إلى أن نتمثل ، انطلاقا من هذه الكلمة أو من تلك ، توسعا ما معقولا لمعنى مألوف ، أي توسعا في المجال الضميمي يمكن أن نكون مستعدين لقبوله بسبب ظواهر مماثلة ألفناها ولها صلة بكلمة أخرى وخاصة الكلمات التي تقرنها عاداتها الضميمية ربطا حميما إلى حدّ ما بكلمة " منصهر " نفسها .

نعلم أنّ كلمات نحو "ملتهب" و"محترق" و"مضيء" وغيرها لها، لسبب ما ، مجال ضميمي أوسعُ من تلك التـــي قرنـــاها إلى حـــدّ الآن بمنصهر . وقد نسعى حينئذ إلى تأويل "منصهر" في مثل هذا التركيب بـــ "السائل المشع"، ولعلّ حجتنا في ذلك أنه إن استطاع هاريك (Herrick) ([18]) أن يستعمل "تسيّل لباس جوليا" فإن نسخة من نفس الصورة إن سخناها تسخينا فمن الممكن جدًا أن تطبّق على "**ريشة**" . ومهما يكن الأمر

---

(15) كلمة: feather قد تعني سندة من حديد تستعمل لصدع الحجارة ، وقد نزعت الى التخريج الذي ذهبت إليه اضطرارا كي يبقى للكلام معنى

(16) الأمثلة المذكورة معادلات لأمثلة ماكنتوش وهي مركبات إضافيّة معناها لا يستخرج من علاقة الإضافة ولا بدّ من معرفة ما تواضع عليه متكلمو العربيّة فمسك الجنّ وأنف العجل نبتتان وأمّ قشعم الموت وأمّ طبق الأفعى

(17) توجد بطبيعة الحال نزعات لتوسع الأنموذج تفضي بنا إلى القول إنّ النحو لا يبقى - هو الآخر - ثابتا، لكن هذا الأمر لا يعنينا هنا. وهي تمثل شعبة من تاريخ الإنقليزية أسيء البحث فيها (انظر التعليق 18) .

(18) المقصود هو الشاعر الانقليوي (1591 - 1674) Robert Herick

الذي قد نقوم به في هذه الأسطر تجدنا ســاعين إلى فهم ضميمتنا بافتراض توسّع في المجال قد نجد له نظائر قريبة معقولة .

أمّـا فـي التطبيق فينبغي بطبـيعة الحال دائما، إن أردنا أن نحسم المسألة في هذه الأسطر حول **الريشة المنصهرة** وهي فـي مثـال حيّ ، أن تقـودنـا بيّنة ضمـيميّة من ضرب أكثر تنوعا . فالسؤال عن هذه " الريشة المنصهرة " ما عساها تكون (إن كانت شيئا ما أصلا) لا يُقرّر على أساس الإمكانيات التي قد نفكر فيها بالطرق المختلفة المقترحة أعلاه فحسب ؛ ولكن على أساس مثل هذه البيّنة وهي نوع الفعل الذي تربطه بمركّبنا علاقة فاعلية وعناصر كثيرة شبيهة بهذا. ذلك أن تقويم ضميمة ما يورّط في نهاية الأمر ، بطريقة أو بأخرى ، كل المفردات المعجمية الواردة في ذلك السياق ولا يكاد يوجد حدّ للدرجة التي قد تؤثّر فيها هذه المفردات في تأويلنا للكلمة التي صادف أن كنّا مهتمّين بها اهتماما خاصا ، بل إنّ ظروفا مختلفة في السياق الخارجي يرجح أن تكون وثيقة الصّلة بالموضوع أيضا .

وليس لنا من حسن الحظّ حاجة لأن نبلغ استنتاجا ختاميّا حول صحة عبارة **"ريشة الأداء البريدي المنصهرة" أو "سجلت طقسا"** وقد قُوّمت كلّ عبارة على حدة ؛ ولكن سيكون قِلّةً أولئك الذين يقبلون هاتين العبارتين في علاقة مسند ومسند إليه ، أي إنّه يجب بعبارة أخرى أن يُحْكَمَ في شأن هذه الجملة بطريقة مغايرة تماما للحكم على جملة **"سلّة الأوراق المهملة"** . وإن نحن (كما يبدو مرجحا) رفضناها فلانحرافها المتعدد عن المجالات الضميمية الجائزة وليس لأنها تخرق الأنموذج أو لأنّها لا تنتظر إلاّ حاجة لاستعمالها .

ومن الخطر دائما أن نقدر أن سلسلة قصيرة من هذا النوع لا يمكنها في أي حال من الأحوال أن تمثّل جملة مقبولة ، غير أن سلاسل أطول يمكن إنتاجها بيسر ، وهو ما يثبّط عزم أحذق المستنبطين لمقامات معقولة ؛ وأي تفسير لمقام لا يُقْبلُ فيه حتى هذا المثال إلاّ كَرْها سيتضمن تَضَمُّنا يبدو غير قابل للشكّ أن تُفْتَرضَ لبعض الألفاظ المعجمية معانٍ ليس لها أي بيّنة في السابق . وينبغي أن يتضمّن المقام المتخيّل "معانِيَ" مهما كانت معقولة

هي خياليّة أيضــا ، وبعبارة أخرى فإنّ مجرد تصوير لسياق ما مثلا لن يفسر بذاتــه أي شيء ، وسنطالب في نفس الوقت بقبول أن أن تكونَ هذه الألفاظ في هذا السياق بالأحرى معانٍ غريبة . وينبغي أن نتحمل تبعة التغاضي عن الطبيعة الخيالية المحض لهذه المعاني المزعومة ، بعض ذلك لانجذابنا لغرابة المقام المصوّر ، وبعضه الآخر لأنّ المقصودَ من ذلك هو جعل المعنى ما أمكن معقولا .

ومن طبيعة هذه الحالات أنه حتى وإن بذل كل جهد لابتداع مقــام يلحق استعمال الألفاظ المعجمية فيه أدنى ما يمكن من التعسّف فإنّــه من المحال أن يبتدع المرء مقاما لا تعسف فيه البتّة . وفي مثل هذه الحالة يجب أن تقبل هذه السّمــة المتعلّقة بغرابة استعمــال الألفاظ المعجمية نفسها باعتبارها إحدى خصائص المقام المستنبط أو إحدى مكوّنــاته . ويحسن بي أن ألمح إلى أننا لا نواجه مثل هذا الضرب من الصعوبة ونحن نعــالج جمــلة : "سلّة الأوراق المهملة" لأننا نشعر أنّه لا يوجد فيها شيء يتجاوز تــجربتنا العادية حول نزعات توسّع المجال .

ولنعد الآن ، وهذه الأفكار في أذهاننا ، إلى التساؤل عمّا يجري في موضوع الضمائم عندما تستعمل اللغة استعمالا فعليّا . عندما نتكلّم أو نكتب علينا أن نحقق موازنة دقيقة . فإن التصقنا بالضمائم المألوفة التصاقا تامّا فإننا ، ولنصغ الأمر بلطف ، نعرض أنفسنا لخطر "الابتذال ولا نستطيع في الحقيقة أن نتجنّب هذا الخطر إلاّ بالابتعاد إلى هذه المدى أو ذاك عن المألوف من التراكيب أو الجمل أو أيّ مكوّن كان . وأيّ أمر جديد ينبغي أن نقوله يستلزم ذلك . ومن المهمّ أن نؤكّد كلمة "مدى" ذلك أنّ مختلف مستعملي اللغة (وفي الحقيقة مختلف الأساليب اللغوية التقليدية) يختلفون في الحدّ الذي عنده يسقطون في اللغو ودون مدى معيّن قد تكون ضمائمهم "عادية" جدّا ولكنّ ضميمةَ هذه الضمائم قد تكون أكثر جرأة وأكثر خروجا عن المعتاد [18] .

---

(18) إنه لمن المفيد في مثل هذه السياقات بالذات أن يحتفظ المرء في الذهن بالفرق بين المقاربة العامة والمقاربة الخاصة . يمكن لامرئ أن يقول إن الليمون الحامض ضميمة مألوفة بصفة كافية إلا أن كامل المركب إن استعمل في سياق غير مألوف فإن أثره قد يكون هائلا كأن أستعمله متحدثا عن عمي، وحينئذ، إذا ما دققنا الأمر يبدو أنه علينا أن نميز بين المألوفية من زاوية الأشكال المستعملة والمألوفية من زاوية المرجع. وفي التطبيق لا يعد هذا الأمر ذا شأن ذلك أنه (إلا إذا ظهر العم في السياق المقامي

ومهما كانت النقطة التي نزيغ فيها إذا نحن أفرطنا في الابتعاد عن ضرب من المجالات الجائزة فإننا نعرض أنفسنا لخطر الغموض . والموازنة التي ينبغي أن نحققها هي إذن بين الابتذال والغموض ، وأنا لست مهتما هنا بالطريقة المشـــابهة هذه في بعض وجوهها حيث يمكن للمرء أن يكون حذرا أو جسورا فيما يتعلّق بالنماذج النحوية . غير أني أودّ أن ألاحظ هذا التشـــابه وأن أشير إلى أنّ الحذر أو الإهمال النحويين والحذر أو الإهمال الضمائميين قـــد لا يتصاحبان سويّة . فقد نبهني مثلا زميلي هاليداي إلى التباين في كثير من قصائد وليام بوتلر ييتس (W.B.VEATS) بين الطبيعة العادية لغالب نماذجه النحوية وغرابة كثير من ضمائمه ، وإذا حدث شيء من هذا القبيل فإنّ إمكانيّة معالجته معالجة تحليلية دقيقة إلى حدّ ما أمر ذو أهمية لا شك فيها لأي امرئ يقوم بمقاربة في تحليل الأسلوب .

وإذا صغنا إذن الموضوع صياغة بسيطة إلى حدّ كبير أمكننا بعد ، على هذا الأساس ، أن نقول إنه توجد إمكـــانية لأربعة أنـــماط أسلوبية جلـــيّة التميّز : (1) ضمـــائم عادية ونحو عادي ، (2) ضمائم غير عادية ونحو عادي ، (3) ضمـــائم عادية ونحو غير عادي ، (4) ضمـــائم غير عـــادية ونحو غير عـــادي . ولا يعدّ هذا إلاّ مدخلا ، ذلك أنّ ما يعدّ ضميميّا غير عادي قد يتضمّن كلمات هي ذاتـــها غير عادية (قارن مثلا بين : **"سلّـــة الأوراق المهمـــلـــة المتوجهة"** و **"تبلّد لا يُعرب"**) . وعلينـــا أن نقـــيم فرقـــا بين ما هو عادي بمعنـــى ما هو بعدُ مـــألوف ، وما هو بمعنـــى لـــم يواجهْ من قبل ولكنّه عـــادي من جهة معايير المجال ، وسأعطي مثـــالا من هذا النـــوع من الضمـــائم لاحقـــا . ولا أقـــترح الآن الاشتغـــال على هذه الأنماط الأسلوبية الأساسيّة .

ومسألة الحدود التي تفرضها على **الاختيار** أحكام المجال الجائز هي مسألة على قدر ما من الفائدة ، وإذ إنني بصدد دراسة الضمائم فإني لست مهتما هنا بدرجة أولى باختيار الكلمات النادرة فعلا ولا باستعمالها كما أني لست مهتمّا بالأسباب المختلفة الكثيرة

فحسب ولم يظهر في النص) في هذا المستوى ونحن بصدد النظر في عم والليمون الحامض باعتبارهما ضميمة نكون قد خطونا خطوة تجاه اللامعتاد .

الداعية لمثل هذا الاختيار ، ومع ذلك فإنّ هذا مظهر أسلوبيّ هام ومن المفيد أن نحتفظ في أذهاننا بالآثـــار المختلفة المرتقبة أو الحاصلة من استعمال مثل هذه الكلمات ؛ وعلينا بطريقة مماثلة أن نلاحظ من مختلف أنواع النماذج النحوية النادرة فعلا أن الأثر الذي تحدثه هي أيضا قد يكون متنوعا ، ذلك أنّه في هذا الحال كما هو الشأن مع المفردات قد تكون خصيصة معيّنة من هذا النوع أحَدَ أضرب مختلفة متعددة يتغير الأثر أو النكهة تبعا لها . هذا الأمر ، بطبيعة الحال ، مبتذل وما كان ليستحق الذكر لو لم يكن وضع هذه المشاكل قيد الفحص الصارم في إطار تحليلي مناسب — إن حصل ذلك قط — نادرا رغم كونها مشاكلَ مألوفة .

عليّ إن زدت خطوة في مسألة الضمائم العادية وغير العادية أن أعتبر أنّ معاني كلمة ما (كيفما عرّفت المعنى) هي بطريقة مباشرة مّا مرتبطة بتجربتنا مع تلك الكلمة في سياقات مختلفة ، وهي أيضا مرتبطة بجمعنا لتلك الكلمة بكلمات أخرى لها معها في تجربتنا مجال متشابه على نحو مّا ، وبجمعنا لتلك الكلمة أيضا بكلمات أخرى ذاتِ صيغٍ متشابهة ، بين أصولها غالبا ، ولكن ليس بينها دائما قرابةٌ . ومن الممكن جدّا أن تقوم مثل هذه الكلمات المتشابهةِ الصيغ بأدوار نحويّة مختلفة . ولذلك فليس من الضروري أن يكون لها المجال نفسه . فالجمع إذن عبر جسر النحو بطريقة متشعّبة قد يقودنا إلى استخلاص استنتاجات حول كلمة من مجال آخر .

ولا يستوي اثنـــان مساواة تــامة فـــي التجربة وعـــادات التداعي أبدا رغم أننا نترع إلى أن يكون لنا من كل هذا نصيب وافر مشترك مع الآخرين وذلك لسبب واضح : هو أننا نتقـــاسم معهم لزوما جزءا كبيرا من تجربتنا اللغوية . ولكنّه حتـــى والحال هذه ، توجد اختلافـــات بارزة كما تُبيّن ذلك تجربة النظر المحدودة في معجم كبير يخبـــرنا عن بعض العـــادات المعجمية المركبة لكثيـــر من النـــاس ، فهو يدرج أحيانا كلمات لم تكن لـــي عنها أيّ تجربة ســـابقة وأحيـــانا أخرى كلمـــات يظهر أنّ لها قدرة على أن تعني أشيـــاء لم أكن أعلم أنّه بـــإمكانها أن تعنيها ، أعنـــي أنّه بإمكـــانـــها أن تحلّ في علاقات ضميميّة ما كان لي بها علم لحد الســـاعة . وعلينـــا أيضا أن نلاحظ أن المعجم

لا يقبل أيّ لفظ يسقط دون عمومية ما في التجربة ، أي أنه لا يغطي تلك الكلمات أو الضمائم الخاصة (العائلية مثلا) التي تكون مشاعة ضمن دوائر ضيّقة ؛ فقط وهو بطبيعة الحال لا يزودنا بطريقة الشرح أو التعريف أو أيّ طريقة أخرى – بأيّ شيء من قبيل التشقيقات المعنويّة المتعدّدة اللطيفة الفصلِ التي يمكن أن تحملها كلمة ما في (قل مثلا) عشرة آلاف حالة مختلفة ، وغاية ما يستطيع فعله هو أن يجرد (وربما يربط) المعاني المختلفة في أقسام كبرى يمثّل كل قسم منها ما أسمّيه استعمالا ، أعني بذلك مجموعة من الحالات صنّفت مع بعضها البعض لأنّ المعنى الذي تنطوي عليه يبدو أنه يتطلّب أو يبرّر تعريفا أو شرحا مختلفا عن ذلك التعريف أو الشرح الموجود في قسم ما آخر .

وعموما سأعتبر الضميمة العادية كلّ ضميمة إذا ما واجهناها أمكننا **بيسر** أن نرجعها لهذا القسم أو ذاك من الأقسام التي يجري فيها عملنا على نحوِ ما يجري في المعاجم الكبرى في صيغها الأكثر تنظيما وانفتاحا . وبعبارة "**بيسر**" أعني دون إحساس أننا بفعلنا ذاك نوسّع ، بأي طريقة لافتة للنظر أو ذات شأن ، ذلك القسم (باعتبارها طريقة مختلفة ، إذا جاز التعبير ، عن طريقة الملء) بقبوله لعضوية مثالنا . وأنا أفضّل استعمالَ "عادي" ، و"غير عادي" عن "مألوف" و"غير مألوف" لأنّ هذين الأخيرين قد يترعان إلى أن يعنيا ضمنيا أننا نحتاج إلى مقياس هو تجربة سابقة عن ذلك المثال بعينه وهذا الأمر ، كما لمّحت لا يمثّل حالتنا . إنّ التجربة السابقة من هذا النوع تثبت فعلا صحّة بعض الضمائم التي قد تظهر غريبة إن هي قُدِّرَتْ على أساس معيار ما هو بالأحرى غامض ، وهو معيار الحال المتوقّع العادي (من ذلك : كان مرتديا ذعرا أزرق) ([19]) وإثباتها هذا يماثل تماما إثباتها لصحّة أمثلة ذات نماذج نحوية بالأحرى غريبة (نحو – جاء حاصدا) ([20]) ([21]) غير أن هذا النوع الخاص من التجارب لا يُعَدُّ العنصر الحاسم في كثير من الحالات .

---

(19) "كان مرتديا ذعرا أزرق" هي محاولة لترجمة He was in a blue funk ترجمة حرفيّة وهي ترجمة غير مناسبة لو لم نكن نرمي إلى الإبقاء على المقصود من المثال وهو أنّ هذه العبارة الجاهزة ومثيلاتها لا يتسنّى فهمها دون سابق تجربة . ولو لم يكن قصدنا ذلك لقلنا مثلا : كان مرعوبا (المترجم) .

(20) "جاء حاصدا" تقابل He came a cropper في النص الأصلي وهي عبارة جاهزة قد يقابلها في العربيّة : انهار .

ذلك أن غياب التجربة السابقة – إن عدنا إلى نقطة أثرناها قبل هذا ـــ نحو : "**غابة الدفلى**" و "**ماتت**" باعتبارهما ممثلين لعلاقة مسند ومسند إليه – لا يمنعني من القول بكامل الثقة في مقام مناسب : ماتت غابة الدفلى . ومثلما لمّحت توجد قواعد معقدة خاصة بالمجاز تشتغل هنا وهي مؤسسة من جانبنا على معرفة نوع الفعل الذي يمكنه أن يستخدم مسندا لما يمكن أن نصفه، إذا تكلّمنا عنه أصلا ، باعتباره ذلك النوع من المسند إليه، ويوجد لمثل هذه المعرفة ، بطبيعة الحال ، أساس من تجربة قامت على أمثلة وإن نحن لم نقيد فعلا كلّ الأمثلة السابقة التي واجهتنا ، الحاملة لهذا المشكل ، فإنّ علينا مع ذلك أن نعترف بأنّ هناك صلة وثيقة لما تقيّده الذاكرة بموضوعنا . غير أنه يوجد عنصر آخر غير العنصرِ الذي يتضمنه مجرّد امتلاك قائمة من الأمثلة وهذا الأمر ينبغي ألا نتهاون بقيمته كما لا نتهاون في ميدان النحو بأهمية معرفةٍ هي أكثر من مجرد قائمة خامّ من المعلومات حول الظواهر الجدولية .

وفيما يتعلّق بما نحن مهتمون به فإن لنوع المعرفة هذا صلة بالطرق التي فيها ننظم المعلومات المكتسبة من ملاحظة الأمثلة ، وله صلة بفهمنا اللغة فهما لا يحتاجُ إلاّ لأجزاء صغرى منه لتقوم بدور عندما ننشئ أيّة جملة منفردة مناسبة للمقام . ونحن نعتمد على هذا الأمر في حالين : في مثل هذه الصياغة وكذلك في تقدير ما ينشئه الآخرون وفي محاولة فهمه . ولنضرب مثالاً بسيطا جدّا عن ذلك فإنّ جزءا من هذه المعرفة يمنعني من أن أقول (إلاّ في سجلّ مّا غريب) "توفيت ([22]) غابة الدفلى" وينبغي أحيانا لزوما ، من أجل أهداف بيداغوجية ، أن نعزل مثل هذا الجزء وأن نصوغه منفصلا . وبعد ذلك يمكننا عندما تظهر الحاجة ، أن نعالج مثل هذه المشاكل على حدة باعتبارها مشاكل اختلاف بين مجالي مات وتوفي .

ومن الضروري أن نقول هذا لأنّه توجد بصفة مفرطة الكثرة نزعة لدى الناس المعتنين بلغة مّا إلى أن يتخلوا عن معالجة أدقّ الصعوبات من هذا الضرب ملمّحين ـــ وهم

---

(21) إنّ أمثلة من هذا القبيل قد تحيّرنا عندما نواجهها لأول مرة وهي إذن تختلف في هذا المعنى عن "**أستاذ الكيمياء العجوز**" .

(22) تقابلها في النص الأصلي عبارة passed away وهي تعريض بمعنى مات.

يفعلون ذلك — إلى أن بعض الصعوبات لا يمكن في حقيقة الأمر أن ينصاع للدراسة الصارمة وهو معزول نسبيًا . وهم كثيرا ما يتحدّثون وكأنّ امتلاك كامل الذوق اللغوي (23) امتلاكا شاملا بكل لطائفه يمكن أن يكون أكثر نفعا في فك الصعوبات التي تعترض المرء إزاء أمور مثل الاختيار بين : قيهن (gehen) وفهرن (fahren) في الألمانية (***) وسير (Ser) وايستر (estar) في الإسبانية (****) صحيح أن ثمّة مشاكل مجالية بعيدة المنـــال معقدة في أكثر مثل هذه المظاهر تعقيدا ولكن ليس صحيحا أن نتمسك بأنه لا يمكن فصلها فصلا مفـــيـــدا ومعـــالـــجتها بعد ذلك لصالح الأطفال أو الأجانب بطريقة معينة يقصد منها سدّ النقص ، ذلك أن متعلمي اللغة هـــؤلاء لم تتوفر لهم فرص طبيعية ليراكموا (كما يراكم ابن اللغة البالغ) كفاءة عمادها معلومات مرتبة متصلة اتصالا وثيقا بامتلاك ناصية المشكل المبسوط .

ويمكن أيضـــا أن ننظر إلى معرفة المجـــال هذه المعرفة النسقـــية باعتبـــارها أمرا أســـاسيا عندما ندرس بعض مظاهر استعمال اللغة الإنقليزية من قبل أبناء اللغة المجرّبين متكلّمين أو كتّابا، ذلك أنّ هذه المظاهر وثيقة الارتباط بعمليات توسّع المجال أو التوليد التي بها يمكن غاية الإمكان لضمائم غير عادية أن تضاف إلى تلك التي جرّبت بعد (24) ولعلّ عددا كبيرا من الضمائم الجديدة — مما ندرجه بيسر رغم جدّته في صنف العادي — له مجرّد قيمة دنيا .

وتلك الحالات أمثلة من نوع "مجال الملء" حيث لا يغير المثال الجديد عمليا طبيعة المجال الذي يسقط فيه رغم إننا لم نواجهه قط سابقا (وقد لا يخامرنا شعور بوجوده أصلا) ، ومثال ذلك يمكن أن يكون مجرّد إضافتي لفظ غابة الدفلى إلى تجربتـــي السابقة المتعلقة بأسماء النبـاتات التي تتضامّ مع توقّي في علاقة مسند -مسند إليه .

---

(23) يقابل الذوق اللغوي في النص الأصلي Sprachgefühl رهو لفظ ألماني (المترجم) .
(***) gehen و fahren فعلان في اللغة الألمانية بمعنى مشى وسار وسافر وما شاكل ذلك.
(****) Ser و estar في اللغة الاسبانية تعنيان على التوالي "الكينونة" و"الوجود في مكان" (المترجم).
(24) من المواضيع التي تعادل توسّع المجال خطورة هي السيرورة التي بها يضيق المجال عبر إهمال استعمالات مألوفة سابقة أو تلك الوضعية الأكثر تعقيدا ولكن الأكثر عمومية حيث يضيق المجال في نقطة ما ولكنه يرسّع في أخرى ففي كل هذا توجد نظائر في النماذج النحوية.

وليس من الصائب ، في اعتقادي ، أن نضع في قسم العادي مثل كل هذه الحالات باعتبارها غير لافتة للنظر عندما نواجهها لأوّل . مرّة ذلك أنّه مما يكاد يكون صحيحا صحّة لا شائبة فيها أنّ عددا هائلا من الضمائم الموسّعة للمجال هي من النوع الذي يمرّ أيضا غير لافت للنظر بالمعنى المذكور ولو لم يكن الأمر كذلك لكان من العسير أن نفسّر هذا التيار المجالي الهائل المؤثر تأثيرا بليغا في المعجم ، ذلك التيار الذي حدث ويحدث في اللغة الإنقليزية . ولو جعلنا الانزعاج أو عقد الحاجبين معيارا لتوسّع المجال لاعتُرض علينا ، حسب ما أعتقد ، بالقول إنّ هذه العلامات الدّالة على أن شيئا ما غريبا حدث هي ببساطة لا تحصل في تجاربنا الشخصية بكثرة كافية لتعليل أكثر من جزء صغير من هذا التيار ، وهذا يعود إلى القول بأنّ سلطة المجال هي على نحو يسمح بقبول أمثلة جديدة في هامش الجائز ذاته دون أن نحسّ حتّى بمجرد الإحساس بأنّ هذه الأمثلة مريبة بصورة من الصور ، ويحصل أحيانا أن يوجد اختلاف حول ما هو مريب . وليس عرضيّا أنّ ما لا يحسّ متكلّمون صغار السنّ بأنّ هامشيّ أو غريب البتة قد يشعر الكبار بصورة صريحة بأنّه على حدود المقبول أو حتّى خلفها ([25]) .

وفي حالات أخرى نتفطّن إلى حالات تبدو جريئة هي مجدّدة، حالات تبدو (وإن لم نصغ الأمر على هذا النحو) متضمنة توسّعا فعليا في المجال . وبعض هذه الحالات قد تؤثّر سريعا في نسبة كبيرة من متكلّمي اللغة ؛ من ذلك أنّنا قد أخذنا نتفطن إلى أنّ كثيرا من الناس يستعملون كلمة "**ساحقة**" في معنى غريب أو بطريقة غريبة لعلّها تظهر في قولك: "**كانت لنا أمس مساء ساعة ساحقة**" (*) وهذا يعني ضمنيّا أنّنا تفطّنّا إلى أنّنا أخذنا نسمع كلمة "ساحقة" في جوارين (مقامي ولساني سواسية) ما زلنا إلى حدّ الآن نعتبرهما دون ريب غير مناسبين . ونحن لا نفعل ذلك لكونهما خارجين عن تجربتنا السابقة فحسب ، ولكن أيضا لكونهما يقعان خلف ما يعتبره حسنا المجالي حتى مما يجوز بصورة هامشية .

---

(25) بطبيعة الحال ينطبق هذا الأمر أيضا على الألفاظ المعجمية باعتبارها ألفاظا معجمية وعلى النماذج النحوية بل إنه في حالة المجال المعجمي وتضييق الأنموذج يمكن أن يكون الصغير هو الذي يسأل عن جوازية أمر يعتبره الكبير عاديا.

*ساحقة Smashing تستعمل في العامية بمعنى رائق جدا (المترجم) .

وتوجد حالات أخرى من الضمائم غير العادية قد تكون أكثر عرضية بل قد تكون فريدة . تلك الحالات هي النوع الذي يترع لأن يترل في الأدب وفي الشعر خاصة مترلة رفيعة ، وهي جزء من الوسائل التي بها يكدّ الناثر أو الشاعر نفسه في مقطوعة من نصّ تكبر أو تضعر لأن يبلّغ أمرا ما هو بِمُبَلِّغِهِ بالوسائل العاديّة ؛ وهو بفعله ذاك يثير مشكلا لا يمكن أن نعتمد في فكه على تجربة لها صلة وثيقة مباشرة بتلك الأمثلة . وبطبيعة الحال قد يحصل في حالة معيّنة أن نشهد الميلاد بذاته ، ميلاد أمر سينتقل بعد ذلك إلى الاستعمال العام ويكوّن من ذلك الحين فصاعدا جزءا من قائمة الضمائم العادية المتضمنة الكلمات موضوع النظر. وذلك هو الشأن مع مختلف المركّبات المتبنّاة في اللغة عن شكسبير والتوراة، وقد ينجز المرء بحثا مفيدا إن هو سعى إلى تحديد ما في هذه الضمائم من سرّ جرّها لأن تُتَبَنَّى هذا التبنّي الواسع في حين أن غيرها مما لا يقل عنها في الغالب إثارة مرّ عمليا دون أن يلفت النظر وفي مثل هذا النوع الأخير من الحالات ستترع نكهة الضميمة والحال أنه لم يلطخها الاستعمال اللاحق ، إلى أن تحتفظ بإثارتها وتميّزها ولكن في كلْتا الحالتين نواجه نفس المشكل العام ، مشكل طبيعة الأثر الذي تحدثه الضمائم غير العادية ساعة ما تستعمل لأوّل مرة .

ويزيد هذا المشكلَ تعقيدا عنصرٌ لا يمكن أن يطرق هنا ، ولكني أذكره لأنه غالبا ما لا يعار له النظر : إن تضامّت -- خلافا للاستعمال العادي -- كلمتان (أ) و(ب) فإنه توجد نزعة عامة لأن نعتبر المركب الحاصل يمثل استعمالا نادرا لـــ : (أ) أو (ب) فحسب ، أي أنّ الغرابة ترجع بصورة من الصور إلى أحد اللفظين لا إلى كليهما . صحيح أنّه كثيرا ما توجد أسباب قويّة داعية إلى أن ننظر إلى المسألة بهذه الطريقة . ففي أحيان كثيرة جدّا يبدو كلّ شيء في جملة كاملة عاديًا تماما عدا كلمة واحدة ناشزة عن كل الأخريات ، وعندما يحصل ذلك فإنّ ردّ فعلنا يرتكز على مواقفنا حول مجال الكلمة الجائز أو المتوقّع ؛ ويمكننا بيسر أن نقنع بأنفسنا أنّه لا توجد إلاّ كلمة واحدة تتصرّف ضميميًا تصرفا غريبا . ولكن يجب ألاّ ننسى أنّ النظر إلى المسألة على هذا النحو هو مجرّد خداع للنفس ، ذلك أن الغرابة يجب أن تضمّ ضمّا حميما جدّا كلمة أخرى على الأقلّ ؛ وأننا جررنا إلى الخطإ

بسبب أن معنـــى تلك الكلمة (رغم أنّ الأمر ليس كذلك) لا يبدو متأثرا بغيره أيَّ تـــأثر يبلغ تلك الدرجة . قد يحصل ذلك فعلا ، وهو جزء من فتنة العمل كلّه، غير أن التركيز ، على وجه الحصر ، على الكلمة موضوع النظر ليس سبيلا إلى أن نستفرغ ما في الضميمة من أهميّة .

عليّ أن أختم بملاحظة أو ملاحظتين حول ضمائم بسيطة بنيويا بساطة كبيرة ، في شأنها يمكننا بيسر كبير أن نتساءل أين تكمن الغرابة فيها ؟ ولِمَ تبدو في حالات كثيرة مركزةً في كلمة واحدة ؟ فإن واجهتُ لأوّل مرة ضميمة "الخاتم البريدي الفولاذي" ، فمن المرجّح – في اعتقادي – أن أعدّلَ تصوراتي (إن جاز لي أن أصوغ ذلك في عبارة عادية) حول الأختام البريدية أكثر من تعديلها حول الفولاذ . وكذا يكون شأني مع "كتاب المطاط" أو "الكلب الشفاف" أو "الدب المتكلّم" ولكن ، إزاء عبارة : "نهاية أسبوع طاحنة" ، في ظروف مماثلة أشعر بأنّ ما ينبغي عليّ تعديله هو النعت وأمّا "نهاية أسبوع" فتبقى في ذهني كما كانت من قبل تعني نفس الشيء أساسا وربما يحصل نفس الأمر مع عبارتي : "النهر المتجمّد"، و"ضربة الغولف الحصيفة". ويمكن أن يُنجز عمل مفيد حول العناصر الفاعلة في تركيز اهتمامنا على كلمات بعينها بهذه الطريقة وفي مناسبات ما ، ولإحداث ردود فعل مختلفة عن هذه اختلافا تاما في مناسبات أخرى ، مثلما يحصل في تلك الحالات التي تبدو فيها الغرابة كامنة في المركب باعتباره كلاً وفي العلاقة الضمنية الشاذة على نحو ما ، أكثر من أي شيء آخر يبدو قد حصل لمعنى إحدى الكلمتين . وستقوم ضميمتي الخاصة في جملة : **"سلّة الأوراق المهملة"** مقام المثال عن هذا النوع من الضمائم . وبحث هذا المشكل سيعير – دون ريب – الاهتمام المطلوب لعنصرين اثنين هما الدور الذي تقوم به الألفاظ المعنية في التركيب النحوي وقوّة كلّ لفظ في معنى الإخبار أي درجة الانحصار النسبية لمجاله الضميمي المقبول .

ما سعيت إلى معالجته هو مظهر أو مظهران من مشكل الاختيار أو أخذ القرار الذي يواجهنا باستمرار عند استعمالنا اللغة حتّى في إطار النماذج النحويّة المقنّنة . وسعيت بوجه خاص إلى أن أتناول عنصر المجال وإلى أن ألّمح إلى أنّ اللّفظ يمكن أن يستعمل

استعمالا مفيدا في علاقته بالمعجم في معنى يجيب به عمّا سمّيته في الجانب النحوي بالأنموذج . وللأنموذج علاقةٌ بأبنية الجمل التي ننشئها ، وللمجال علاقة بالضمائم الخاصة التي ننشئها في سلسلة من الحالات الخاصة التي منها تُصنع أمثلة من الجمل ، فإنّ اعتبارات المجال تلك هي التي ينبغي أن نأخذها بعين الاعتبار ضمن ما يمليه الأنموذج عندما نعالج النصّ المكوّن من جمل حقيقية . سعيت حينئذ إلى أنّ أجلي جملة من الأسئلة التي يترع إلى إهمالها أولئك الذين يقصرون اهتمامهم على مواد الأنموذج النّحويّ دونَ سِواهُ تقريبا .

إنغوس ماكنتوش

جامعة إيدنبورغ بالمملكة المتحدة

ترجمة : المختار كريّم

كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بتونس

استقراءُ الواو والياء
في الأصول الثلاثيّة (*)

إبراهيم السامرّائي

أقول : يشتمل استقرائي هذا على الأصول الثلاثيّة التي تنتهي بألف سُمّيت مقصورة (1) أصلها واو أو ياء . وهذه إمّا أن تكون أفعالاً أو أسماءً . وقد يكون لي أن أجعل من مادّة استقرائي ما كان ثانيه واوًا أو ياءً . وقد رأيت في مسيرتي هذه ما تتردّد فيه الواو والياء ، فإمّا أن يكون المعنى واحدًا ، وإمّا أن تقترب الدّلالة فيها بعضها من بعض . وقد تبتعد الدّلالة بعدًا تكاد فيه "بنات الواو" تختلف اختلافًا كلّيًا عنها مما يكون في "بنات الياء" . وقد أقف في بنات الواو ما يومئ في دلالته إلى شيءٍ ممّا هو في بنات الياء .

وسأمضي في هذا الدرس على حروف المعجم :

1 – ما ورد من الثلاثي وآخره الواو أو الياء على حروف المعجم :

حرف الألف (الهمزة) (2)

---

* ـ تنشر مجلة هذا البحث للمرحوم إبراهيم السّامرائي وقد اتصلت به منه قُبيل وفاته ؛ وقد تأخر نشره لأنّ الأعداد التي صدرت من المجلة في السنوات الأخيرة كانت خاصّة .

(1) مصطلح الألف المقصورة مصطلح صوتي قديم يدلّ على أنّ الألف قصيرة في مدّها بخلاف الألف الممدودة التي يُمدّ فيها الصوت فيستقرّ على الهمزة كما في "صحراء" . وإنّي لأنبّه في حاشيتي هذه لأصحّح شيئًا درج عليه المعلّمون والمتعلمون ، وهو خطأ ، وفيه أنّ "المقصورة" هي الألف التي ترسم ياء كما في "هُدى" . وهذا يعني لدى هؤلاء أنّ الألف في "دعَا" ليست مقصورة . وفي هذا الفهم الخاطئ تضييع دلالة المصطلح الفنية .

(2) كان حريًا بي أن أمنح الهمزة ملاكها الصوتي فأجعلها مع الأصوات ، ولم أتبع ما درج عليه الأقدمون في استبعادها رسمًا في رسوم الأصوات ، ولكنّ في هذا مشكلات وُجدت في رسمها مازلنا غير قادرين على حلها.

1 – أَبَى يأبَى :

أقول : لو قلت : إنّه يأبَى الكلام بمعنى لا يريده ويرفضه ، ولكني لا أجد ما قلته في معناه وافيًا بحيث يصحّ أن أذهب إلى القول بالترادف . وقد يقوَى هذا الإحساس لديَّ وأنا أقف على المصدر وهو "الإباء" ، فهل لي أن أقول : إن معناه "الامتناع" ؟ ليس لي أن أجعل "الإباء" و"الامتناع" متساويَين ، ذلك أنّي أُحسُّ في "الإباء" خصوصيّة من إيجابيَة لا أجدُها في "الامتناع" .

أقول : إنّ من مزايا العرب الأوائل "إباء الضيم" ، وهم أُباة يأنفون عن احتمال الذلّ والضيم ، وليس لي مثل هذا أو ما يقرب في "الامتناع" ، تقول : امتنعتُ عن شرب الدّواء ولا نقول : امتنَعت عن الضيم . وأنت ترى أن مسألة "الترادف" شيء قد توسَّعنا فيه حتى لنكاد أن نقع في خطإٍ .

أقول : لقد ذهبت إلى هذه السّعة لأني مُمْتَحَن بالألف الأخيرة في "أَبَى" و"يأبَى"، أواو هي أم ياء في الأصل ؟ لم يكن لي من سبيل أن أدرك هذا ، وذلك لأني لا ألمح ما يُومئ إلى صلة بين هذا وبين مادّة "أبَوَ" التي منها "الأب" . ألي أن أذهب إلى أن في "الإباء" ذهابًا ونزوعًا إلى معنى "الأُبوَة" فيكون من "الآبي" خلوص إلى هذا ؟ وإذا لم يكن هذا ، ولا سبيل إليه فهل أذهب إلى أن "أبَى" أصله المهموز الآخر "أبَأ" الذي أجده في "عَبَأ" كما في قولنا : "إنه لا يعبأ بما هو فيه"ومثله "أبَهَ" كما في قولنا : "إنه لا يأبه لنهايته" ؟

أقول : قد يكون لي أن أذهب إلى المهموز لما يكون من وشيجة بينه وبين ما يكون آخره ألفًا ، ذلك أن "أوْمَأ" قد تُسهَّلُ همزته الأخيرة فيتحوّل إلى "أوْمَى" . وقد ألمح مثل هذا بين "رَبَأ" و"رَبَا" ، وسيكون لنا فيما سيأتي مما سيأتي آخره ألف ما نجد نظيره أو شيئًا منه في المهموز الآخر .

2 – أتو ، أتيَ :

قالوا : أتَوْته لغة في "أتَيْته" وأنشدوا قول خالد بن زهير :

يا قومُ مالي وأبا ذُؤَيبِ

كنتُ إذا أتوته من غَيْبِ

أقول : وهذا كغيره من الأصول مما تجتمع فيه ذوات الواو مع ذوات الياء والمعنى واحد . ولم يبق مما هو أتا يأتو شيء فما بقي في العربيّة المعاصرة أو الألسن الدّارجة .

3 - أثو ، أثي :

قالوا : أَثَوْتُ الرّجلَ وأثَيْته بمعنى وشيت به عند السلطان ، والمصدر الأثْو والأثْي . وأنشدوا :

وإنّ امرءًا يأثُو بسادة قومه حريٌّ لعمري أن يُذَمَّ ويُشْتَمَا

4 - أخو :

أقول : "الأخو" وهو الأصل من ذوات الواو ، وكلّ ما جاء من هذا كان "الأخ" الأصل البعيد فيه ، وليس لنا فيه مما هو من ذوات الياء .

وإذا كان لنا أن نقف على ما هو من الياء فإننا نجد "الأُخَيَّة". غير أن الياء أُتي بها لبناء "فعيلة" ، وقد ابتعدوا عن الواو إلى الياء في هذا البناء مما كان آخره واوًا ، فلم يقولوا "أخيوة" بل قالوا : "أخيّة" بمعنى الحرمة والذمّة .

وفي حديث عمر أنّه قال للعباس : أنت أخيّة آباء رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – . وفي حديثه أيضًا : أنّه كان يتأخّى مُناخ رسول الله، أي يتحرّى ويقصد . وقالوا في هذا الفعل وفي هذا الحديث : "يتوخّى" .

أقول : وكثير من المهموز في الأصل ولاسيما ما كان مهموز الآخر قد ذهب فيه المعربون إلى التّسْهيل فقالوا في "أومَأ" "أوْمَى" ، كما قالوا في المهموز العين هذا فكان لنا "ريم" وهو "رِئم" . وفي عربيّتنا المعاصرة "يتوخّى" هو وحده وليس فيها "يتأخّى".

5 - أدو ، أدي :

قالوا : أدَا اللبنُ أدْوًا وأدَى أدْيًا بمعنى "خثُرَ" ليَرُوبَ ، والرائب هو الخاثر . ومن المفيد أن أعرض لشيءٍ رأيته في أعمال لجنة الألفاظ والأساليب بمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة يتصل بالفعل "أدّى" ونظيره الفعل العاميّ "وَدّى" في قول العامّة "وَدّاه" بمعنى أوصَلَهُ . وكأنّي خلصت إلى قبول الفعل العاميّ وإدراجه في "المعجم الوسيط" .

أقول : لقد عرض هذا الأستاذ شوقي ضيف رئيس مجمع اللّغة العربيّة ، وكأنّه أراد أن يقول إنّ الفعل "أدّى" قد تحوّل في العاميّة إلى "ودّى" بتسهيل الهمزة. وتسهيل الهمزة قد كان في العربيّة ، واستظهر عليه بقوله : "ومعروف أن الحجازيّين يكثرون من تسهيل الهمزة ، ويرى ابن مجاهد في كتابه "السبعة" يقول تعليقًا على كلمة "يُومنون" في الآية الثالثة من سورة البقرة : روى ورش عن نافع قارئ المدينة والحجاز ترك الهمزة الساكنة في مثل "يؤمنون" وما أشبه ذلك . وكذلك يُصنع بالهمزة المتحرّكة في مثل قوله تعالى : "لا يُواخذكم الله باللغو في أيمانكم" (225 ، سورة البقرة) . ومثل "يؤدِّ إليك" في قوله تعالى : "ومن أهل الكتاب من إن تأمَنْه بقنطارٍ يُؤدِّه إليك" (75 ، سورة آل عمران) .

أقول : إن الفعل "أدّى" ونظيره الفعل العاميّ الدارج "ودّى" بعيد عن "أدَا يأدوا" ذلك أن "أدّى" مستفاد من كلمة "يَد" من أعضاء جسم الإنسان، لأنّ "التأدية" تتمّ باليد .

وأنا ألمح "اليد" في "الأداء" و"الأداة" .

وقد تقول : وكيف كان هذا ؟

والجواب أن المُعرّب القديم يتّسع وهو يتناول الكلمة فيحتال عليها من غير قصد إلى الحيلة التي هي اجتهاد . ومن هذا قد يكون لنا أن نقف على ألفاظ كثيرة قد ابتعدت عن أصولها .

6 – أري :

قالوا : أرِتَ القدر تأري أريًا : احترَقَت ولَصِقَ بها الشيء شِبه الجَلَبة السوداء .

أقول : وكأنّ الفعل من ذوات الياء ، ولم نجد ما هو في الواو .

7 – أزو ، أزي :

قالوا الأزْو : الضيق ، والفعل بالواو والياء مما أشار إليه ابن بُزُرج ، والكثير ما ورد بالياء . وأزَيتُ إليه أزيًا وأُزيًّا بمعنى انضَمَمْتُ ، وأزَى الظلّ بمعنى انقبض واجتمع .

8 – أسو ، أسي :

الأسا والأسْو بمعنى العلاج وكلاهما بالواو في الفعل "أسا يأسو" . وأمّا "الأسى" فمن الياء ، وهو "أسِيَ يأسَى" .

والوصف أسْيان ، وهو أكثر من "أسوان" ، وقد ورد هذا في قول بعض الهذليين :

ماذا هنالك من أسوان مكتئب .

9 – أشي :

جاء في معجمات اللغة : أشِي إليه أشْيًا بمعنى اضطُرَّ . ولكنّنا لم نجده في كلامهم .

10 – أضو ، أضي :

قالوا : الأَضاة : الغدير ، والجمع أَضَوَات وإضون . وهو أيضًا أَضَيات لدى سيبويه .

أقول : وكأنّ هذا قد سُمع بالواو والياء .

11 – ألو :

قالوا : ألا يألُوا ألْوًا وأُلُوًّا وأُلِيًّا وإِلِيًّا بمعنى قصر وأبطأ .

أقول : وكأنّي ألمح فيه الياء في "أَلَى" يألِي" وإن لم يُنَصّ عليه .

وفي المزيد "آلى" شيء من هذه الدلالة .

12 – أنو ، أني :

قالوا أَنَى يأنِي كما في قوله تعالى : "أَلَم يَأنِ" (الحديد : 16) . غير أننا نجد مثله في المقلوب "آن يئين" بمعنى "حان يحين" والحاء مثل الهمزة . والإِنْيُ بمعنى الساعة من الليل ، وعن ثعلب : إنه الإِنْو بالواو أيضًا .

أقول : ونتحوّل من "آن يئين" إلى "الآن" وقد لزمته الألف واللام [3] . ومن هذا "الأوان" وكأنّه ذُهِبَ فيه بالواو . و"الأَوْن" مثل "الإِنْي" للدلالة على شيء من الزمان .

أقول : وفي هذه المادّة "إنْوٌ" و"إنْيٌ" والمقلوب فيهما نجد اختلاطًا واقترابًا ما بين ما هو واو أو ياء ، أو قل إنّ المادّة واحدة وإنْ تذبذبت بين الواو والياء .

13 – أوب :

قالوا : الأوب بمعنى الرجوع ، والإياب كذلك وقد ذُهب إلى الياء لسبق الكسرة كالصيام والقيام .

---

(3) قالوا في "الآن" إنها سمعت "ثلان" ومثل هذا في "الحين" قيل : "ثحين" .
أقول : إن في "الألف واللام" التي قيل فيها للتعريف ضربًا من الإشارة ، وهذه الزيادة للتعريف والإشارة نلمحها في "التاء" التي تفيد الإشارة من بين ألفاظ الإشارة ، ولذلك جاءت في "ثلان" و"ثحين" .

وأمّا "الأوّابُ" بمعنى "التوّابُ" في قوله تعالى "إنّه أوّابٌ" (ص : 16) . فالأصل فيه دلالة الرجوع إلى الحق ، وهذا هو معنى "التوبة" (4) .

حرف الباء

14 – بَأو ، بأي :

قالوا : البَأْو : العظمة ، وبأيتُ عليهم لغة ، والأصل بأوتُ .

أقول : والأصل واحد ، والكلمة بالواو على سعتها وانتشارها مثلها بالياء على قلّة شيوعها .

15 – بثو :

أقول : في العربيّة في بطون المعاجم نوادر يختصّ بها في الأغلب الأعم أحد الكبار الأوائل من أهل العربيّة ، ومن هذه هذا الفعل الذي حكاه الفرّاء : "بَثَا : إذا عرق" ، ولا أستبعد أن يكون الكثير من هذه النوادر مما أحسَّ به أحد أولئك المجتهدين فقوي إحساسه به فحكاه .

16 – بدو :

أقول : كأنّ في "بدا" الفعل معنى "البدء" . وفي هذا قرب ما بين ما ورد مهموزَ الآخر وبين ما آخرُه مدّ ، وقد مرّ بنا شيء من هذا . وقد يكون في "بدا" خصوصيّة في "البدء" كان منها أن يكون مصدره "بدَاء" . ولا أريد أن أذهب إلى ما قالوا في "البَداء" الذي نُسب إلى أفعاله سبحانه وتعالى ، ولكني أذهب إلى مَا كان بيان الرأي في قوله تعالى مثلاً :

* "ثُمَّ بَدَا لَهُمْ من بَعْد ما رَأَوا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ" (يوسف : 35).
* "وبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ ما كَسَبُوا" (الزمر : 48).

17 – بذو ، وبذي :

قالوا : البَذَاء هو الفحش ، وكأنّه اختصّ بالقول والكلام، والوصف منه بالياء في قولهم : امرأة بَذِيَةٌ مثل فَرِحَةٌ . وهذه الصفة تشعر أنّ الفعلَ بَذِيَ مثل نَسِيَ، ولكنّهم قالوا : بَذَوت على القوم .

---

(4) قلت : إن "التوبة" تعني "الرجوع" ، ولكنه خاص بالرجوع عن الخطأ وهو مثل "ثاب" بمعنى "رَجَعَ" ، يقال : ثاب إلى عقله بمعنى رجع إلى عقله .

أقول : وكأنَّ في هذا اجتماع ما كان في الواو وما كان في الياء، ولم يشيروا إلى أنَّ أحدهما لغة .

18 - برى :

قالوا : بَرَى العودَ أو القَلَمَ أو السّهمَ (القِدْح) بَرْيًا نَحَتَهُ ، والاسم "البُراية" وتعني ما يُرْمى من هذه الموادّ عند البَرْي . وقد جاءت البُراية مع الألفاظ التي تفيد بقيّة الشيء كالصُّبَابَة والنُّشَارَة و الخُشَارَة وغيرها .

وقالوا : البُرَة بمعنى الخَلْخال ، وزعمُوا أنّ الأصلَ "بَروة" بفتح الباء ، و"البُرَة" حلقة في أنف البعير .

أقول : وقولهم : أصلها "بَروة" لا يَدُلُّ عليه الرسم بالياء عند الجمع فهو "بُرَى"، وقالوا في الجمع النادر بُرين وبِرين ، وكأنّهم جعلوه بالياء والنون ، ولم يشيروا إلى أنّها مثل مِئة ورِئة التي تلحَق بالجمع السالم .

أقول : وقالوا : البَرَى بمعنى التراب ، وذهبوا إلى أنّ "الوَرَى" مثله .

أقول : إنّ دلالة "الوَرَى" هنا تتجاوز مسألة إبدال الواو من الباء ، ذلك أنّ هذا الإبدال صَرَفَ اللفظ في دلالته إلى معنى "الخَلْق" أي الناس . وكأنّ هذه الدلالة تشير إلى الأصل وهو التراب الذي كان الأساس في خَلْق الإنسان . ويُقوّي هذا وُرُودُ "البَريَّة" بمعنى الخَلْق .

وأذهب غير بعيد عمّا أنا فيه فأجد المهموز "بَرَأَ" بمعنى "خَلَقَ" ، وكأنّه يشير إلى الأصل الذي كان منه وهو "البَرَى" بمعنى "التراب" .

19 — بزو ، بزي :

قالوا : البَزاء بمعنى انحناء الظهر، والوصف أبْزَى وبَزْوَاءُ ، والفعل بَزِيَ يَبْزَى وبَزَا يَبْزُو .

أقُول : وقد اجتمعت الواو والياء في هذا ، وكأنّهم جعلوا الوصف "أبْزَى" مما أُخذ من اليائي ، والدليل رسمهم له بالياء ، وجعلوا الوصف بالواو للمؤنث مما أُخذ من الواوي فقالوا : بَزْواء .

20 – بصو :

أقول : لم يرد في هذا إلاّ ما حكوه من قولهم : ما في الرّماد بَصْوَة، أي ليس فيه شَرَارَةٌ ولا جمرة .

أقول : وليس هذا الأدب القديم في عربيّتنا المعاصرة ولكنّنا نجد شيئًا منه في بعض الألسن الدارجة ، فقد يقال في كلام العراقيين : ما في النار بَصْوَة .

21 – بغو ، بغي :

قالوا : بغا الشيءَ يبغوه بَغْوًا بمعنى نَظَرَ إليه . و"البَغْوَة" بمعنى الطلعة حين تنشقّ فتخرج بيضاء رطبة . و"البَغوة" التَمرة قبل نُضجها .

وقالوا : بَغَى الشيء يبغيه خيرًا أم شرًّا بُغَاءً ، وبَغَى ضالّته بُغاءً ، والاسم البُغية أي ما يُبْغَى أي المطلوب .

أقول : وكأنّي وجدت في الكثير مما ورد على "فُعْلة" يشير إلى ما هو اسم المفعول، وكأنّ هنا سبق في التأصيل ما بنوه على مفعول .

وأعود إلى المصدر فأجده "بُغاء" وهو غريب وقلما نجده في كلام الأقدمين ، وكأنّ الاسم "البُغية" قد أغنَى عنه .

وقد ذهب المعربون في "البَغْي" إلى مَا يُبْغَى من الشر ، ويدلّنا على هذا ما جاء في لغة التنزيل، فقد جاء مع "الفحشاء" و"الفواحش" ، كما جاء ويراد به الظلم والكفر ، وهذا في قوله تعالى :

* "قل إنّما حرّم ربّي الفَواحش ما ظَهَرَ منها وما بَطَن والإثم والبَغْيَ بغير الحقّ" (الأعراف : 33) ؛

* "وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي" (النحل : 90) ؛

* "والذين إذا أصابهم البغيُ هم ينتصرُون" (الشورى : 39) ؛

* "بئسما اشترَوا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزَل الله بغيًا" (البقرة : 90) ؛

* وما اختَلَف فيه إلاّ الذين أُوتوه من بعد ما جاءتهم البيّنات بَغيًا بينهم" (البقرة : 213)؛

* "فأتبعهم فرعونُ وجنودُه بَغْيًا وعَدْوًا" (يونس : 90)؛

أقول : وجاء "الباغي" مع "العادي" كما في قوله : "فمن اضطُرَّ غير باغٍ ولا عادٍ فلا إثم عليه" (البقرة : 173) . وإذا كان هذا هو معنى "البغي" فقد وجدنا فيه بعض السَّعة في إرادة ما هو شرٌّ . وهذه السَّعة لا نجدها في "البِغاء" الذي اختصّ بالزِّنا دون غيره . ثم إن "البَغيّ" وهو بناء فعيل لا تدلّ إلا على الزّانية ، قال تعالى :

* "ولا تُكْرِهوا فَتَياتكم على البغاء إن أردنَ تحصُّنًا" (النور 33) ؛

* "ولم يَمسَسْني بَشَر ولم أكُ بَغِيًا" (مريم : 20) .

22 - بقي :

قالوا : بقيَ الشيءُ بَقاءً ، وبَقَى بقيًا ، وهذه الأخيرة لغة بلحارث بن كعب . والاسم البَقيا والبُقيا . قال ابن سيده : وأرى ثعلبًا قد حكى البُقْوَى . وقالوا : البَقْوَى مثل البَقْيَا اسمان بمعنى الإبقاء .

أقول : وكأنّ الواو والياء في طائفة كبيرة من الكلم شيء واحد ، والدلالة واحدة . ولعلّ الكلمة في أيٍّ منها لغة قومٍ بأعيانهم .

23 - بلو ، بلي :

قالوا : بلوتُ الرجلَ بَلْوًا وبلاءً وابتليته : اختبرتهُ . والبَلاء : الاَختبار يكون بالخير والشرّ . وبَلِيَ الثوبُ بِلًى .

أقول : وللواو والياء في هذا الأصل اختلاف في الدلالة .

24 - بنو ، بني :

أقول : ما كان من الأصل "بنو" أو "بني" ينبغي أن يصار فيه الثنائي وهو "ابن" فهو الباء والنون ، وقد اجتُلِبت الألف الأولى التي وسِمت "ألف الوصل" ، ثمّ تحوَّلت في الدّرس التقليدي في عصرنا إلى "همزة الوصل" .

أقول : ليس في هذه الألف إلاّ القليل من صوت الهمزة إن بُدئ بـــ"ابن" الكلام ، وهي تسقط نطقًا إن لم يُبدَأ بها ، ومن أجل ذلك فالتسمية القديمة أولى .

قلتُ : إنّ الألف اجتُلِبت لأنّ الباء بعدها ساكنة .

وقد كان للمعربين أن أفادوا من هذا الثنائي حين جاء الصوت الثالث وهو الواو فكان منه "البُنُوَّة" جمعًا لـ"ابن" ومصدرًا وهو إحداث البُنُوَّة .

وليس لنا أن نقف في "بَنَى يبني" حائرين ، ذلك أن لمح الصلة حاصل ، وكأنّ "البناء" في الأصل بناء للأسرة وفيها البنون والبنات . وقد نقف على هذا في قول الأقدمين للرجل المعرس : "بَنَى بامرأته" .

25 – بهو ، بهي :

أقول : في كلا اللفظين مما هو بالواو أو بالياء ، يكون البَهاء ، وهو المنظر الحسن ، وكأن هذا ذو صلة بالبَهْو الذي هو البيت المقدّم أمام البيوت .

حرف التاء

26 – تلو ، تلي :

أقول : كأني أرى التاء قد أبدلت من الواو ، ففي هذين نجد ما يكون في "وَلِيَ" أي "تَبِعَ" . وليست "التلاوة" بعيدة عن هذا ، ذلك أن فيها تأتي الكلمة أو الصوت يلي ما يسبقه .

27 – توي :

قالوا : تَوِيَ يتوَى ، والمصدر التَّوَى بمعنى الهلاك .

أقول : ولم يبق لنا من هذا في العربيّة المعاصرة، ولكننا نقف عليه في عاميّة العراقيين .

حرف الثاء

28 – ثأي ، ثئي :

قالوا : الثَّأْيُ والثَّأى : الإفساد كله ، وقيل الجراحات والقتل ونحوه . وهما أيضًا خَرْم خَرْز الأديم .

أقول : وليس لنا "ثأو" ، ولعلّ "ثأى يثأى" من بنات الواو .

29 – ثبو ، ثبي :

قالوا : الثُّبة هي العصبة من الفرسان ، والجمع : ثُبات وثُبون وثِبون .

قال ابن جنّي : الذاهب من "ثُبة" الواو ، وإلى هذا ذهب ابن بَرِّي ، ولم تُستَبعَد الياء من هذه الكلمة .

أقول : وأنا أكاد أن أذهب إلى أن ما كان من الواو وما كان من الياء مادة واحدة في الأغلب الأعمّ .

30 – ثغو ، ثغي :

قالوا : الثُغاء صوت الشاء والمَعَز وما شاكلها. وفي "المحكم" : هو صوت الغنم والظِّباء عند الولادة . وقد ثَغَا يثغو وثَغَتْ تثغو ، وفي المثل : ما له ثاغ ولا راغٍ .

أقول : وقال ابن سيده : الثُّغية : الجوع وإقفار الحيّ. وهذا يعني أن في الذهاب إلى الواو والياء قصدًا إلى اختلافٍ في الدلالة .

31 – ثفو ، ثفي :

قالوا : ثفوتُه بمعنى كنتُ معه على إثره ، وثفاه يثفيه بمعنى تَبعه .

أقول : وكلاهما واحد في الدلالة .

32- ثني :

قالوا : ثَنَى الشيء بمعنى عَطَفَه.

أقول : ومادة "ثنَى" في المعجم القديم ذات فوائد جمّة وقد اتسع فيها الكلام وذُهب بها من هنا ومن هناك . وكأنّي ألمح الأصل في هذه الفوائد فأجده لفظ العدد وهو "إثنان".

حرف الجيم

33 – جأو ، جأي :

قالوا : جأى الشيء جَأيًا بمعنى سَتَره ، وجَأَيتُ سِرَّه أي سترته ، وقالوا أيضًا : جَأَوتُ سِرَّه أي سَترتُه .

أقول : وقد استوى ما كان في الواو وما كان في الياء .

34 – جبو ، جَبي :

قالوا : جَبَى الخَرَاجَ يَجْبّاه وجبا الماء في الحوض كذلك أي جَمَعه ، وقالوا: يجبيه، والمصدر جِبْوة وجِبية وجباوة وجباية .

أقول : وهذا بالياء في العربيّة المعاصرة .

35 – جثو ، جثي :

قالوا : جَثَا يجثو ويجثي جُثُوًّا وجُثِيًّا .

أقول : وقال تعالى : "ونَذَرُ الظالمين فيها جِثِيًّا" (مريم : 72) ، وقُرِئَ : "جُثِيًّا" بضم الجيم وكَسرها. والقراءة بكسرة الجيم للتناسب، فالثاء مكسورة .

36 – جحو :

قالوا : جَحَا بالمكان بمعنى أقام به مثل "حَجَا" ، وقالوا : اجتَحى بمعنى استأصَلَ .

أقول : و"اجتحى" مقلوب للأصل "اجتاحَ" .

37 – جدو ، جدي :

قالوا : الجَدى هو المَطَر العام ، وقال ابن السِّكِّيت : الجَدا يكتب بالألف والياء .

أقول : وفي قول ابن السِّكِّيت إشارة إلى استواء الكلمة بالواو والياء . وكأنّي أجد فيها مسألة القلب وأجده في "الجُود" وهو المطر العام .

38 – جذو :

قالوا : جَذَا الشيءُ يجذوا جَذْوًا وجُذُوًّا . وأجذَى ، لغتان كلاهما بمعنى ثَبتَ قائمًا .

أقول : ووجدت مفيدًا أن أثبت أربعة أبيات للنعمان بن نضلة العَدَويّ ، وكان عمر – رضي الله عنه – استعمله على مَيْسان :

فمَن مبلغُ الحسناء أنَّ حليلَها بِميْسان يُسقَى في قِلال وحَنْتَمِ
إذا شئتُ غنّتني دَهاقينُ قَرْيةٍ ، وصَنّاجة تَجذو على كلِّ مَنسمِ
فإن كنتَ ندماني فبالأكبَرِ اسقِني ولا تَسقِني بالأصغرِ المتَثَلِّمِ
لعلَّ أميرَ المؤمنين يسوءُهُ تَنَادُمُنا بالجَوْسَقِ المتهدِّمِ

فلمّا سمع ذلك قال : إي والله يسوءُني وأعزلُك .

39 – جسو ، جسي :

قالوا : جَسَا ضدّ لَطُفَ ، وجَسَا الرجلُ جَسْوًا وجُسوًّا بمعنى صَلُبَ ، ويدٌ جاسية. وجَسِيَت اليدُ وغيرها جُسُوًّا وجَسًا بمعنى يَبِسَت.

أقول : والفعل بالياء في عاميّة أهل العراق .

40 - جلو ، جلي :

قالوا : جلا القوم عن أوطانهم ، وأجلَوا إذا خرجوا وهم "الجالية". وقد جَلِيَ يجلَى جَلاً، ومنه رجل أجلَى ، وهو الحسن الوجه الأنزَع وهو أن ينحسر شعره عن نصف الرأس .

أقول : وفي هذا وذاك اختلاف في الدلالة مع خصوصيّة فيما جاء بالياء .

41 - جني :

أقول : كأن أصل "الجنيَ" هو جَنْي الثمرة ، ثم اتُّسع فيه إلى "جناية" ما هو ذنب وجرم ونحوهما. ولّما كان الاتّساع اختلف المصدر في الدلالتين .

حرف الحاء

42 - حتو ، حتي :

قالوا : حَتا هُدْبَ الكساء حَتْوًا كفّه ، وحَتَيتُ الثوبَ إذا خِطتُهُ .

أقول : وفي كلا الوجهين المعنى يكاد يكون واحدًا ، ولكن لكلٍّ منهما خصوصيّة .

43 - حثو ، حثي :

قالوا : حثا عليه التراب حثوًا وحثيته حثيًا بمعنىً .

44 - حجو ، حجي :

قالوا : الحِجَى : العقل والفطنة ، والواو أصل : حجَا يحجو حجوًا .

أقول : وليس الأُحجية بالياء أو الأُحجوة بعيدة عما هو بالواو .

45 - حذو :

أقول : والواو أصل في هذا وليس لنا من الياء إلاّ ما يأتي به البناء . قالوا : حذا النّعلَ بمعنى قدّره ، وفي المثل : حَذو القُذّة بالقذّة . والمثل ومعه "الحَذو" يفيد الاتباع بوصل الشيء بنظيره ، ولذلك يقولون : حذا حِذوَه . والحِذوة : العطيّة وكذلك الحَذيّة .

46 - حري :

قالوا : حري الشيء بمعنى نَقَص ، والحَرَى : الخليق ، وهو حَرٍ وحَرِيّ .

أقول : وكأنني أرى "حرو" وأجده في "الحَرا" بمعنى ناحية الشيء ، وليس لي أن أرى بعض صلةٍ بعيدة بما أثبته مما هو بالياء .

47- حزو ، حزي :

قالوا : حَزَوتُ الشيءَ أحزوه وأحزيه بمعنى "حَزَرتُه".

أقول : وكأنّ "حَزَرَ" وإن ذكرت في المعجم كلمة دارجة . و"حزا وحزى" بالواو والياء أصل واحد . وأصله من "التكهن"، وكان الكاهن وكذلك العرّاف ينبئ بما سيكون وهو "الحازي".

أقول : و"الحزو" في عامّة أهل قرى جنوبيّ العراق شيء مثل اللغز .

48- حسو ، حسي :

قالوا : حسا الطائر يحسو حسوًا بمعنى نال نصيبه من الماء ، فهو كالشرب للإنسان .

أقول : وأجد "الحِسْي" وهو ما تنشّفه الأرض من الرمل فيُستَخرج ، وهو معروف ، ومنه الجمع الأحساء في دلالته على مواضع بعينها في نجد .

49- حشو ، حشي :

قالوا : الحَشَى بمعنى ما دون الحجاب من البطن ، وهو ليس بعيدًا عن "الحَشَا" و"الحشو" فما كان بالواو مثل الذي بالياء ، والجمع "الأحشاء"، وهو جملة ما في البطن .

أقول : وقالوا : رجل "حَشٍ" و"حشيّ" أي يشكو "الرَّبْو" ، وهو "البُهْر" والنهيج الذي يعرض للمسرع في سيره .

50- حصي :

قالوا : الحَصَى بمعنى الحجارة والواحدة حصاة ، وفي أدنى العدد حَصَيات .

وقالوا أيضًا : حَصِيَت الأرض تَحصَى .

أقول : وكان من هذا الفعل "أحصَى" للعدّ، وكأن العدّ متّصل بالحَصَى في أوّل أمره . وأمّا "الحَصْو" بالواو فعاميّ دارج ، وكأنّه فصيح قليل ولغة قوم بأعيانهم .

51- حفو ، حفي :

قالوا : حَفيَ الرجل والمعنى رقّت قدَمه ، والحَفَا : رقّة القَدَم .

أقول : وكأنّ "الحَفا"، وهو غير الاحتذاء للنعل غير بعيد عن هذا ، وكأنهم لمحوا فيه الواو أصلاً . غير أني أجد الفعل "حَفيَ" في قولهم : حَفِي بالرجُلِ أحسن استقباله ، وهو شيء ليس له مما ورد بالواو آية صلة ، وهو "حَفيٌّ" .

52 – حقو :

قالوا : الحَقو بفتح الحاء وكسرها بمعنى الكَشح وليس لنا غير هذا .

53 – حلو ، حلي :

أقول : قالوا : "حَلِيَ" بالياء ، وذهبوا فيه إلى غير المطعوم كثيرًا ، فأمّا في المطعوم والمشروب ففيه "حلا يحلو"

54 – حمو ، حمي :

قالوا : حَمِي الشيءُ حَمْيًا ، وحميَت الأرضُ حَمْيًا .

أقول : وقالوا : "حِموة" بمعنى "الحَمْي" على أن الحاء مكسورة . وهذا يشير إلى أن ما ورد بالياء كالذي سمع في الواو . وقد يكون لي أن أشير إلى أن الفعل والمصدر كلاهما بالواو في العربيّة المعاصرة إفادة مما هو في الألسن الدارجة .

55 – حنو ، حني :

قالوا : حنَى الشيءَ بمعنى عطفه ، ويحني الحنيّة أي القوس .

أقول : فإذا اتبعنا مجازًا كان لنا الفعل بالواو ، يقال : الأم تحنو ...

56 – حيي :

قالوا : حَيِيَ حياة ، وهو يَحْيًا .

أقول : وكأنّ الواو غير مسموعة في هذا الأصل ، ولكن ابن جنّي قد حكى عن قطرب : أن أهل اليمن يقولون "الحَيَوة" بواو قبلها فتحة .

أقول : والذي يدعو إلى افتراض وجود الواو أن "حَيْوة" من أعلام الرجال . ولنا من هذا ما ورد في لغة التتريل : "وإن الدار الآخرة لهي الحَيَوان" (العنكبوت : 64) أي الحياة .

57 - خبو :

أقول : خَبَت النار خَبْوًا وخُبُوًّا . فأمّا "الأخبية" فجمع خِباء ، وهذه تشير إلى المهموز "خَبَأ" .

58 - ختو :

أقول : من نوادر الكلم ختا يختو بمعنى تَخَشَّع . وقد يكون من هذا اختاتت العقاب أي انقضَّت .

59 - خدي :

وجاء من هذا : خَدَى البعير يخدي خَدَيًا بمعنى أسْرَعَ .

أقول : كأنّي أذهب إلى "وَخَدَ" وفيه "الوخيد" لضربٍ من سير الإبل .

60 - خذو ، خذي :

قالوا : خذا الشيءُ يخذو أي استَرْخَى .

أقول : ومثله "خَذِيَ" فالفعل بالواو كالفعل بالياء .

61 - خزو ، خزي :

قالوا : خَزَا يخزو بمعنى ساسَ وقَهَر ، غير أننا نجد خَزِيَ الرجل خِزْيًا من الهوان ، وفي هذا اختلاف في الدلالة بين ذي الواو وذي الياء .

62 - خشو ، خشي :

قالوا : الخَشْوُ : الحَشَف من التمر ، وهذا بعيد عن "الخَشْي" و"الخَشية".

63 - خصي :

قالوا : "الخصية" واحدة "الخُصَى" .

أقول : وذهب إلى الواو في الألسن الدارجة فيقال : "خُصوة" ، ومثل هذا يقول العوامّ "كُلْوة" والفصيح "كُلية" وجمعه "كُلَى" بضمّ الكاف وليس "كِلى" بالكسر في العربيّة المعاصرة.

64 - خطو :

أقول : ليس لنا إلاّ "الخَطو" بالواو .

65 – خفو ، خفي :

قالوا : خَفَا البرقُ بمعنى "لَمَعَ" وخَفَا الشيءُ أي ظَهَرَ. وخَفَى الشيءَ خَفْيًا بمعنى أظهره.

أقول : فإذا قلنا : خَفِيَ الشيءُ كان المعنى استَخْفَى وغابَ . وهذا يقتضي النظر والتأمُّل . وكأنَّ الضدّ يظهر بين ما هو بالواو وما هو بالياء .

ثمّ إن لنا شيئً آخر وهو أن الفعل اليائي يذهب إلى ضدّه ، والبناء واحد ، وهذا شيء من النوادر . ولم أقف على شيء من أثر للغة من لغات القبائل .

66 – خلو ، خلي :

قالوا : خلا القدرَ خَلْيًا بمعنى ألقى تحتها حَطَبًا، وخَلاها أيضًا بمعنى طَرَح فيها اللحم .

أقول : ولم يبق هذا في العربيّة المعاصرة، ولكننا احتفظنا بـ"الخُلُوّ" والفعل خلا يخلو أي كان خاليًا .

67 – خنو :

قالوا : "الخنا" بمعنى القبيح من الكلام ، غير أننا لا نجد الفعل الثلاثي خَنَا يخنو ، بل نجد المزيد "أخْنَى" .

68 – خوي :

قالوا : خَوَت الدار وخَوِيَت .

حرف الدال

69 – دجو ، دجي :

قالوا : دَجَا يدجو فهو داجٍ ، والدَّجْو : الظُّلْمة ، ولكننا نجد "الدُّجَى" ومن ذهب إلى الجمع رأى الواحدة "دُجْيَة"

70 – دحو ، دَحْوًا :

قالوا : دحا يدحو دَحْوًا أي بَسَط ومنه "والأرضَ بعد ذلك دَحَاها" (النازعات : 30) .

71 – دخي :

قالوا : الدَّخَى بمعنى "الظلمة"، وليلة دخياء طخْياء .

أقول : وفي بعض الألسن الدارجة أن "الدّخو" هو الظلمة مع الرطوبة الزائدة .

72 - دري :

أقول : الفعل "دَرَى" المعروف المشهور هو الذي مازال لنا في العربيّة المعاصرة وفي الألسن الدارجة ، و"الدراية" معروفة .

ومن هذا يكون "المداراة" والفعل "دَارى" ، وكأنّي ألمح فيه المهموز "دارَأ" .

73 - دسو ، دسي :

قالوا : دَسَا يدسو نقيض زَكَا يزكو . ودَسّى يَدسي لغة ، فهو داسٍ لا زاكٍ .

أقول : وفي التنزيل العزيز "وقد خاب من دسّاها" (الشمس : 10) بعد قوله تعالى : "قد أفلَحَ من زكّاها" (الشمس : 9) .

74 - دعو :

أقول : دَعَا يدعو معروف ، وفي بعض الألسن الدارجة "يدعي".

75 - دغو ، دغي :

قالوا : الدَّغوة والدَّغية بمعنى السَّقطة القبيحة ، وقالوا ، وقالوا : رجل ذو دَغَوات ودَغَيات .

76 - دفو :

قالوا : الأدْفى من المعز والوعول : ما طال قرناه حتّى انصبّا على أذنَيه من خَلفه . ومن الناس : من يمشي في شِقٍّ ، وهو أيضًا الأَجنَأ أو المنضمّ المنكبين ، والأنثى دَفواء .

77 - دقو ، دقي :

قالوا : دَقِيَ الفصيل دَقًى أي أُخِذَ أَخْذًا إذا شرب اللبن وأكثر حتى يتخثّر بطنه ويفسد ويبشَم ، وهو دَقٍ ودَقْوان ، وهي دَقْوَى .

أقول : الوصف "دَقٍ" يشير إلى الأصل اليائي كما في الفعل "دَقِيَ" والمصدر "دَقًا" على "فَعَلٌ" وهو في أبنية الأعراض والعيوب والأدواء من المصادر . وأمّا "دَقْوان" و"دَقْوَى" فيشيران إلى الأصل الواوي .

78 - دلو :

أقول : وفيه "الدالية" بمعنى "المنجنون" أي الناعورة ، وكأنّي أراها مما عُرِّب من الفارسيّة وهي "مَنكَنه" بمعنى آلة كابسة ، وقد تصرَّف العرب في إطلاقها على "الناعورة" . وهذا الأصل الفارسي نعرفه في بعض الألسن الدارجة .

79 - دمي :

أقول : قالوا دَمِيَ الجرح ، وقالوا : "دَمٌ" ثنائي ذهب منه الحرف الثالث وهو الياء . والحقيقة أنّ الثنائي هو الأصل وهو الدال والميم ، ولكن المعربين ألحقوا به الياء ليجيء الفعل الثلاثي وثالثه الياء .

80 - دنو :

قالوا : في مؤنث "أفعل" من هذا الأصل "دُنْيا".

قال سيبويه : انقلَبت الواو فيها ياءً ، لأن فُعلى إذا كان اسمًا من ذوات الواو أُبدلت واوها ياءً وهذا في "دُنيا" ، كما أبدِلَت الواو مكان الياء في "فَعْلى" فأدخلوها عليها في "فُعْلى" ليتكافئا في التغيير .

أقول : كأنّه أراد في قوله : "كما أُبدلت ..." الوصف المؤنث في "فَعْلَى" التي تحوّلت إلى "فُعْلَى" كما في "عُلْيا".

أقول : غير أنّ هذا لا يستقيم أن يكون قاعدةً أو شبهها في "قُصيا" وهي مؤنث "أقصَى" التي جاء فيها "قُصْوَى" كثيرًا .

وأعود إلى الأصل "دنو" فأجد فيه قولهم : هو ابن عمّي دِنْيةً ، ودِنْيا ، منوَّن وغير منوَّن بمعنى لَحًّا . وقالوا : انقلبت الواو ياءً لمجاورة الكسرة .

81 - دهو ، دهي :

قالوا : الدَّهْو والدهاء أي العقل . وقد دَهِيَ يدهَى ويَدهو فهو داهٍ، ودَهَوتُه ودَهِيتُه بمعنى نسبتُه إلى الدهاء . أقول . لم نقف على هذه النسبة إلى الدّهاء في كلام العرب، ولكن هذا مما تصوّره اللغويّون فأثبتوه، وفيه اجتماع ما كان بالواو وما كان بالياء، وكلاهما بمعنى .

82 – درو ، ودوي :

قالوا : الدَّوّ والدَّوّة الفلاة الواسعة . وقالوا في النَّسَب دوّية للفلاة البعيدة المستوية والدَّوَى بمعنى داء باطن الصدر .

أقول : و"الدَّوى" بمعنى الداء يشير إلى الأصل اليائي في الفعل "دَوِيَ" الذي كان منه "الداء" .

حرف الذال

83 – ذو ، ذا ، ذي ، ذات ، ذوات :

أقول : هذه الأدوات التي توزّعت في دلالات مختلفة في النحو قد أفاد منها المعربون الأوائل فصرفوها إلى فوائد لغويّة عدّة .

84 – ذأو ، ذأي :

قالوا : الذَّأو : السير العنيف . وذأى يذأى ويذؤو ، وكذلك "الذَّأي" السير الشديد . وذأيته بمعنى طردتُه ، والذَّأيُ هو المصدر .

85 – ذحو :

قالوا : ذَحا يَذْحى ويَذْحو بمعنى ساقَ وطَرَدَ .

أقول : وهذا بعض نوادر المعجم القديم وشوارده .

86 – ذرَو ، ذَري :

قالوا : ذَرَت الريحُ تَذْرُو وتذري وذَرْوًا وذَرْيًا .

أقول : ومن هذا كل ما انتشر ويندرج فيه "الذَّرْو" بمعنى اليسير، وقد ذهبوا في هذا إلى "الذّرء" المهموز . و"الذروة والذرّية" من هذا . ولا بدّ من النظر إلى المضاعف "الذَّرّ" .

87 – ذقو :

قالوا : رجل أذقَى بمعنى رِخْو الأنف ، والمؤنّث ذَقْواء .

88 – ذكو ، ذكي :

قالوا : ذَكَت النار تذكو ذُكُوًّا ، والذكاء : شدّة وهج النار، ومنه توسّعوا إلى الذكاء بمعناه المشهور وهو سداد العقل وإحكامه .

أقول : وقالوا في المصدر الذي يتصل بالنار : "ذَكًا"، وهذا يشير إلى الفعل "ذَكِيَ" بالياء .

89 - ذلو :

قالوا : تَذَلّى إذا تواضع .

أقول : والأصل هو المضاعف "تذَلّلَ" مثل "تصَدّى" وهو من صَدَّى .

90 - ذمي :

قالوا : "الذَمَاء" بمعنى الحركة ، وقد ذَمِيَ . و"الذْماء" بقيّة النَّفَس أو الرُّوح . وذَمَتْه الريح تَذميه أي قَتَلَته .

91 - ذوي :

قالوا : ذَوَى العود يذوي ذَيًّا وذُوِيًّا .

92 - ذين :

قالوا : الذَّيْنُ بمعنى العَيْب ، وهو "الذانُ" وكذلك العاب .

أقول : وكأنَّ الأصل "الذَّيْم" وفيه "الذام" ومنه "الذَّمُّ" وهو الأصل المضاعف .

حرف الراء

93 - ربو :

قالوا : ربا يربو، وكأنَّ هذا يومئ إلى المُضعف "ربَّ". غير أننا نجد في المهموز "ربأ" شيئًا من هذا .

94 - رتو :

قالوا : رتا يرتو الشيءَ بمعنى شَدَّه وأرخاه ، وهذا يعني أن هذا من باب ما هو ضدّ . وفي الحديث : الحَساء يرتو فؤاد الحزين أي يشدّه ويقوّيه .

95 - رثو ، رثي :

قالوا : الرَّثْو هو الرثيئة من اللبن ، وهذه مهموزة لأنهم قالوا في الفعل : رثأت اللَّبَن أي خلطته .

أقول : ولي أن أشير إلى الصلة بين المهموز وما أسموه ناقصًا من الأفعال الثلاثيّة فأجد طائفة من هذه الأفعال مما يكون كلاهما بمعنى ، وقد تختلفُ الدلالة . فأمّا ما كان المهموز كالناقص فأجده في "رَبَأ وربَا" وفيما كان من كل منهما من ألفاظ غير الفعل ، وكذلك رَثأ ورَثَا بمعنى خلط اللبن. وأما ما اختلف فيهما الدلالة مع بقاء ما يومئ إلى بعض صلة فمنه "قَنِئَ" وقَنِيَ .

وأقول : "الرثية" بمعنى المرجع في الركبتين والمفاصل.

و"رَثَى يرثي" بمعنى بكاء الميّت وندبه ومصدره الرِّثاء ، وهذا من ذوات الياء .

96 - رجو :

أقول : "رَجَا يرجو" والمصدر الرجاء، والرَّجا : ناحية كلّ شيء ومنه ناحيتا البئر وأصله الواو لأنّهم قالوا في المثنّى : رَجوان .

وأقول : ليس لنا هذه الكلمة القديمة بهذه الدلالة في عربيّتنا المعاصرة ولكننا نجد الجمع معروفًا دون أن يكون لنا منه مفرد . وهذا الجمع هو "الأرجاء" فنقول مثلاً : المدينة واسعة الأرجاء .

97 - رحو ، رحي :

قالوا : الرَّحَى هو الحجر العظيم ومنه الرَّحى لطحن الحبّ وقالوا : رَحَا ، وتثنيتها رَحَوان .

وقال الفرّاء في الفعل "رَحَوتُ" و"رَحَيتُ".

98 - رخو ، رخي :

قالوا : الرخْو بفتح الراء وكسرها . ورَخِيَ الشيءُ يرخَى بمعنى كان رخوًا ، وقالوا : رَخُوَ .

99 - ردو ، ردي :

قالوا : "رَدِيَ يَرْدَى رَدًى" بمعنى هلك . والرداء مهموز لقولهم : رداءان في التثنية ، ولكنهم قالوا أيضا : رداوان .

100 - رذيّ :

قالوا : الرَّذيُّ مَن أثقَلَه المرض ، والفعل رَذِي .

101 - رسو :

قالوا : رَسَا يرسو . وفي الألسن الدارجة "يرسي" .

102 - رشو :

قالوا : رشَا يرشو ، والاسم الرشوة مثلثة الراء .

أقول : وكأنّ الأصل في الدلالة يومئ إلى الرِّشاء ، وهو حبل الدلو في البئر .

103 - رضو ، رضي :

أقول : الفعل رَضِيَ ، ولكننا في المصدر نذهب إلى الرِّضوان ، وكأنّ هذا يشير إلى أصل واوي أُميت وهو "رَضُو" . وأمّا "الرِّضى" فكسرة الراء تشير إلى الأصل اليائي .

104 - رعي :

أقول : والأصل يائي ، والمصدر الرَّعْي والفعل "رعَى يرعَى".

105 - رغو :

أقول : والفعل "رغا يرغو" والمصدر الرُّغاء وهو صوت الإبل . والرغوة مثلّثة الراء ومنه رغوة اللّبن .

106 - رفو :

قالوا: رفَوتُه بمعنى سَكّنتُه من الرّعب. وقد يكون "رفا" بمعنى الاجتماع والالتحام بالواو أيضًا . وأمّا ما كان في صنعة الثياب فهو الرِّفاء مهموز والفعل رفأتُ ، وقد يقال : رفوت .

107 - رقو ، رقي :

قالوا : الرَّقوة بمعنى رِغْص الرمل . ورَقِيَ في الجبل بمعنى صعَّد . ورَقَيت في السُّلّم بمعنى صَعِدتُ والمصدر رَقْي ورُقِيّ .

108 - ركو ، ركي :

قالوا : الرَّكوة بمعنى إناء صغير من جلد يُشرب فيه . ورَكوْتُ الأرضَ بمعنى حَفَرتُ فيها . والرَّكيّ والرَّكيّة بمعنى البئر .

109 - رمي :

أقول : الرَّمي معروف والفعل يائي .

110 - رنو :

قالوا : الرُّنُوّ بمعنى إدامة النظر .

111 - رهو :

قالوا : رها الشيءُ يرهو بمعنى سَكَن ، وعيش راهٍ أي خِصْب وساكن ، والرَّهْو سير خفيف .

112 - روي :

أقول : كل ما كان من هذا الأصل كما في الرَّوي والرِّيّ والرواية فهو في الأصل ذو صلةٍ بالماء .

حرف الزاي

113 - زبي :

أقول : الزُّبية هي الرابية ، وفي المثل : "وبَلَغَ السيلُ الزُّبى". وزَبَى يزبيه بمعنى ساقه .

114 - زجو :

قالوا : زجا يزجو الشيءُ بمعنى تَيَسَّر واستقامَ .

115 - زري :

أقول : زَرَى عليه وأزرى .

116 - زقو ، زقي :

أقول : زقا الديك زقوًا ، وزَقَى زَقيًا .

117 - زكو :

قالوا : زكا يزكو زكاءً وزُكُوًّا . والزكاء هو النماء والرَّيْع .

118 - زهو :

قالوا : لا يأتي الفعل من هذا الأصل إلاّ على فُعِل وهو زُهِيَ يُزهَى ، ولكننا نجد ابن دايد قد أثبت فيه زها يزهو .

119 – زري :

قالوا : زَرَى الشيء يزويه زَيًّا ، وهو معروف ، فأمّا الذهاب إلى "الزّي" فما أراني فيه في شيءٍ من إشكال .

حرف السين

120 – سأو ، سأي :

قالوا : السَّأْو بمعنى العمّة ، والسَّأْي داء في خِلْف الناقة .

أقول : قد يكون التصحيف قد عرض للشَّأْو وبالشين بسبب غياب الإعجام في حقبة متقدّمة فكان هذا ، وقد ورد هذا في قول ذي الرمّة :

كأنّني من هوي خرقاء مُطّرف   دامي الأَصْلِ بعيدُ السأو مهيوم

ومن هذا اليائي الذي جاء منه : سَأيتُ الثوب أو الجلد بمعنى مددته فانشقّ .

قلت : قد يكون التصحيف قد عرض للشأو ، وقد يفسد عليّ هذا قولهم : سآه الأمر مثل ساءه . إن هذا يعني أنّ الفعل "ساءَ" قد ذُهب به إلى القلب فكان "سَأَى" لأنّ السوء أشهر وأسير من "المقلوب".

121 – سبي :

أقول : السبيُ والسِّباء هما الاسم والفعل سَبَى يسبي غير أني أتوقّف قليلاً في قول الأقدمين : سَبَأته السِّياط والنار بمعنى "لَذَعَته" ، وأجد قولهم : سَبَأَ الخمر يَسبَؤها بمعنى شراها ، فهل لي أن أردّ "السَّبْيَ" إلى هذا المهموز ؟

122 – سجو :

قالوا : في قوله تعالى "والليل إذا سجا" (الضّحى : 2) سجا بمعنى سَكَن ، والمصدر السُجُوُ .

123 – سحو ، سحي :

قالوا : سَحوت الطينَ عن وجه الأرض وسَحَيْتُهُ إذا جرفته . والمِسحاة هي المِجرَفة . والفعل بالواو والياء وكلاهما بمعنى .

124 – سخو ، سخي :

أقول : السَّحو والسخاء بمعنى الجود والسماح .

125 – السّدو ، والسدي :

قالوا : السَّدْو بمعنى مدّ اليد نحو الشيء . وقالوا : السَّدَى خلاف اللُّحمة .

أقول : وكأنّهم لحوا في "السَّدَى" الجمع فقالوا : واحدته، سَداهُ، وهو "فَعَلَ" كالشجر واحدته شجرة . غير أني أرى أنّ "السَّدَى" يُقرَن باللُّحمة وهو مفرد . وقد اجتمع في هذا الواو والياء وإن كان فيما هو بالياء خصوصيّة لا أجدها فيما هو بالواو .

126 – سرو ، سري :

قالوا : السَّرو بمعنى المروءة والشرف ، والاسم السَّراوة . والفعل سَرَا يسرو ، وسَرِيَ يَسرَى سروًا أي صار سَرِيًّا أي كريمًا .

أقول : وفي هذا السَّراة اسم لجمع من هو سَرِيّ ، والسُّراة جمع سريّ مثل أباة جمع أبيّ .

127 – سطو :

قالوا : السَّطو بمعنى القهر والبطش .

128 – سعو ، سعي :

قالوا : مضى سَعْو من اللّيل أي قطعة منه . وسَعَى يَسعَى، سَعْيًا بمعنى عَدَا .

أقول : ومن هذا السعي بين الصفا والمروة . ومن معنى العَدْو الذي في "السَّعي" ذُهِبَ بهذا إلى الاجتهاد ، وذلك لأنّ في السَّعي جهدًا وشقاءً .

129 – سفو :

قالوا : السَّفا بمعنى الخفّة من كلّ شيء .

أقول : ومن هذا ذهبوا إلى الأسْفَى والسَّفواء من النَّبْل وهو الخفيف .

130 – السّقي :

أقول : السَّقي مصدر الفعل سَقَى ، والاسم السُّقيا ، والسِّقي بالكسر القدر من الماء يسقي الزرع .

131 – سلو ، سلي :

قالوا : سلا يسلو سُلُوًّا وسُليًّا وسِليًّا . والسَّلى : الجلدة الرقيقة يكون فيها الولد في بطن أمّه .

وقالوا : شاة سَلْيَاء بمعنى تدلَّى السَّلى منها . وفي الحديث : "إنّ المشركين جاءوا بسَلى جزور فطرحوه على النبيّ".

أقول : وقد اجتمعت الواو والياء في هذا الأصل .

132 – سمو :

أقول : والفعل سما يسمو سُمُوًّا.

133 – سنو :

وقالوا : سنت النارُ تسنو سناءً بمعنى علا ضوءها. والسنا : الضوء.

134 – سهو :

أقول : والسهو بالواو، والفعل سها يسهو.

حرف الشين

135 – شأو ، شأي :

قالوا : الشأو بمعنى الشوط والغاية والأمَد . وشأى القومَ يشأى بمعنى سبقهم .

أقول : وكأنّهم لمحوا تحوّل الواو إلى الياء . غير أنّنا نجد أيضًا شَاءَ يشاء ، وليس لنا أن نقول أن القَلْب قد عرض لهذا وذلك لأنّ هذا الفعل الذي دُعي أجوف يعني الإرادة والقصد، وكأنّه يومئ إلى "شيء" .

136 – شتو :

قالوا : يشتو بمعنى دَخَلَ في الشتاء، والنسبة إلى شتاء "شَتويّ" على غير قياس.

137 – شجو ، شجي :

قالوا : شجاه يشجوه بمعنى أحزنَه ، والمصدر الشَّجْو . وشَجِيَ يَشْجَى بمعنى هَمَّ والمصدر الشَّجَا . وكلاهما بمعنى .

أقول : و"الشَّجا" هو الغَصَص .

138 - شحو :

قالوا : شَحا يشحو ويَشحَى بمعنى فَتَح فاه .

139 - شدو :

قالوا : الشَّدوُ : القليل من كلّ شيء ، وشدا بمعنى غَنَّى .

140 - شذو ، شذي :

قالوا : الشَّذَى والشذاة بمعنى الحدّة ، والشذى هو الأذى .

أقول : والشَذا بمعنى شدّة ذكاء الريح الطيبة، والأصل الواو قد جاء في "الشذى" بمعنى الشدّة .

141 - شري :

أقول : كأنّ المسيرة طويلة فبينا "الشراء" ومنه شَرَى بمعنى باع أو اشترَى ، نجد شَرِيَ الفرس واستَشرَى أي لجَّ . ثمّ الشَرْي وهو الأحمر من البثرة الذي يخرج من الجلد . ثم الشري بمعنى الحنظل . كما نجد "الشَّرَى" في قولهم : أسَدُ الشرى ، والشرى أيضا بمعنى الناحية .

وقد جاء في المعجم القديم "المشاراة" وقيل : هي "الشرّ" . وكأنّي أرى الأصل في هذا هو "الشرّ" والراء مشدّدة ، وكأنهم هربوا من "المشارّة" فخففوا الراء وأحدثوا "شَارَى" فكان منه المصدر على "مُفاعَلة" .

142 - شعو :

قالوا : غارة شعواء بمعنى فاشية متفرّقة.

143 - شغو :

قالوا : الشَّغا : اختلاف نبتة الأسنان ، وشَغَت سِنّه وشَغِيَت . وامرأة شَغْواء وشَغْياء .

أقول : وجاء في "التشغية" بمعنى تقطير البول .

144 - شفي :

ومنه الشفاء ، والفعل شُفِي ولكنّنا نقول يَشفَى ، وشَفاه الدواء . والشَفَى : حرف كلّ شيء . وفي لغة التنزيل "على شَفَا جُرُفٍ هارٍ" (التوبة : 109) .

أقول : وكأنّهم لحوا الواو أصلاً .

145 - شقو ، شقي :

قالوا : الشقوة والشقاوة والشقاء ، والفعل : شَقِيَ يشقَى .

146 - شكو :

أقول : وشكا ، يشكو ، ومنه الشكو والشكاة والشكوى .

147 - شهو ، شهي :

أقول : الشهوة معروفة وهي أصل وفيها الواو ، وقد ذكروا في كلامهم : شَهيتُ الشيء .

حرف الصاد

148 - صبو :

قالوا : صبا يصبو صبْوًا وصبْوةً بمعنى مال ، والصَّبوة بمعنى الفتوّة .

أقول : وقد يكون لنا أن نجد صلة لهذا بالمهموز "صَبَأ" في قولهم : صَبَأ عليهم أي طَلَع .

149 - صدي :

قالوا : الصَدَى بجميع دلالاته من ذوات الياء والفعل صَدِيَ يصدى.

150 - صري :

قالوا : صَرَى الشيءَ بمعنى قَطَعه . والصَّرَى : ماء طال استنقاعه وتغيّر ، والفعل صَرِيَ يصرَى .

151 - صعو :

قالوا : الصَّعوة بمعنى صغار العصافير.

أقول : وفي عامية العراقيين "صعيو" بالتصغير للصغير الطفل النحيف ، وقد يُذهب به للنبز في القميء الذميم .

152 - صغو :

قالوا : صَغَا يصغَى ويصغو صُغُوًّا وصُغِيًّا وصَغًا وصَغوًا ، وقالوا الصغاء والصغاة ، والمعنى هو الميل وكذلك صَغِيَ .

153 - صلو ، صلي :

أقول الصلاة الركوع والسجود ، والصلاة بمعنى الدعاء، والجمع صَلَوات ، وهي من ذوات الياء . وأمّا قولهم : صَلَوْتُ الظهر فهي بمعنى ضربت صَلاه .

أقول : وكانّ "الصَّلا" أصل في هذا ، وأمّا صَلَى اللحمَ وغيره يصليه فإنّه بمعنى شواه ، وهو من ذوات الياء ، وصَلِيت النارَ أي قاسيتُ حرّها .

حرف الضاد

154 - ضبو ، ضَبي :

قالوا : ضَبَتْه الشمس تضبوه ضَبيًا وضَبْوًا بمعنى لَفَحَتْه.

أقول : ومجيء "ضَبي" مصدرًا يشير إلى أن الفعل كما كان واويًّا يكون يائيًّا .

155 - ضرو ، ضري :

قالوا : ضرِي به ضَرًا وضَراوة بمعنى لَهِجَ ، وضَرِيَ الكلب وأضراه صاحبه بمعنى عوّده، و"الضَّرْو" من الجذام .

156 - ضغو :

قالوا : ضَغا الذئب والسنّور والثعلب ضُغاءُ وضَغْوًا ، وكذلك الكلب والحيّة : صوّت وصاحَ .

157 - ضفو :

قالوا : ضَفا ضَفْوًا بمعنى كَثُرَ ومنه ضَفا الشعر والصوف . والضَّفْو : السّعة والخير .

158 - ضهو :

قالوا : المضاهاة هي المشاكلة .

أقول : وكأنّ الأصل هو المهموز "ضاهَأَ" .

حرف الطاء

159 - طبي :

قالوا : طبيته عن الأمر بمعنى صرفتُه .

160 – طحو ، طحي :

قالوا : طَحَا يطحو بمعنى بَسَطَ وكذلك يَطحي .

161 – طخو ، طخي :

قالوا : طخا الليل بمعنى أظلم ، والطخوة : السحابة ، وليلة طخياء .

162 – طرو :

قالوا : طرا بمعنى أتى من مكان بعيد ، يطرو طَرْوًا ، وطَرِيَ يطرَى إذا أقبَلَ .

أقول : ولنا أن ننظر في المهموز طَرَأَ .

163 – طغو ، طغي :

قالوا : الطغيان، والطُّغوان "لغة" .

أقول : وجاء طَغْوَى في لغة التنزيل .

164 – طفو :

أقول : إنه من بنات الواو ، طفا يطفو .

165 – طلو ، طلي :

قالوا : طَلي يطلي ، ولكنّهم قالوا "طُلاوة" وقياسه "طُلاية" .

166 – طمو ، طمي :

قالوا : طَمَا يطمو طُموًّا بمعنى ارتفع ، وطَمَى يَطمي مثل طَمَّ يطِمّ إذا مرَّ مسرعًا .

167 – طني :

قالوا : الطَنَى بمعنى التهمة ، وهذا من المهموز "طَنأَ" ، والطَّنِي والطُّنُوُّ بمعنى الفجور .

168 – طهو ، طهي :

أقول : طَهَا اللحمَ يطهو طَهْوًا وطُهُوًّا وطَهيًا : عالجه بالطبخ أو الشَّيِّ .

حرف الظاء

169 – ظري :

قالوا : ظَرَى إذا لاَنَ ، وظَرَى يظري إذا جَرَى .

170 – ظمو :

الظَّمَا ، والظَّمَأُ والظَّمْو مثل الظَّمْءِ من أضماء الإبل .

حرف العين

171 – عبو :

قالوا : عَبَا المتاعَ عَبْوًا وعباءً أي هيَّأه . وعَبَّى الجيش تعبية ، وقد ذهبوا إلى المهموز "عَبَّأ" ، والمصدر تعبئة .

172 – عتو :

قالوا : عتا يعتو عُتُوًّا بمعنى استكبر وتجاوز الحدّ .

أقول : وقد جاء في لغة التنزيل "عِتِيّ" وقد صير إلى الياء بسبب كسرة العين ، كذا قالوا .

173 – عثو ، عثي :

قالوا : عَثَا فيما هو أسود اللون مع كثرة الشعر ، والأَعْثى الكثير الشعر الجافي السمج . وعَثِيَ شعره يَعْثَى عَثْوًا وعَثًا ، ومنه قوله تعالى "ولا تَعْثَوْا في الأرض مفسدين" (البقرة : 60) .

174 – عشو ، عشي :

قالوا : عَشِيَ الرجل يعشَى بمعنى لا يُبْصِرُ ليلاً . ومن كلامهم : أوطأني عشوة ، والعين مثلّثة . و"العِشاء" أوّل الظلام ، والعَشاء : طعام هذا الوقت .

175 – عضو :

أقول : العضو والعِضة هما القطعة .

176 – عطو :

قالوا : العَطْو هو التناول .

177 – عظو :

قالوا : عظاه يعظوه بمعنى اغتاله ، والمصدر "العَظْو" .

178 – عفو :

أقول : عفا يعفو عَفْوًا معروف .

179 – عقو :

قالوا : العَقوة أو العقاة بمعنى الساحة وما حول الدار ، يقال : نزل بعقوته .

أقول : عقا يعقو ويَعقي إذا كره شيئًا .

180 – عكو :

قالوا العُكوة هي أصل اللسان ، والعكوة : أصل الذنب . وعكاه عَكوًا بمعنى شدّه.

181 – علو ، علي :

قالوا : رجل عِلْيان وعِلِّيان بمعنى الضَّخم الطويل ، وعُلْوان الكتاب قد ذُهب به إلى النون .

182 – عمي :

أقول : العَمَى من ذوات الياء ، وليس فيه شيء من الواو .

183 – عنو ، عني :

قالوا : عنا يعنو ، والعَنْوة بمعنى القهر . ولنا الفعل "عُنِي" وهو معروف .

184 – عوي :

أقول : عَوَى يعوِي ، وإذا كان من الواو فهو المضاعف "العَوُّ" .

حرف الغين

185 – غبو ، غبي :

قالوا : غَبَى الشيءَ وغَبِيَ عنه غَبًا وغَبَاوَةً وغَبَاءً .

186 – غثو :

قالوا : غَثَا الوادي يغثو غَثوًا ، والغُثاء وهو حميل السيل من القَمَش .

187 – غدو ، غدي :

قالوا : الغُدوة بمعنى البُكرة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس .

أقول : وقالوا : الغدايا : والعشايا : وقد أشرنا إلى أنّ "العشيّة" من الواو في الأصل .

188 – غري :

قالوا : غَرِي بالشيء يغرَى بمعنى أولع به ، وكذلك أُغرِيَ .

أقول : والأصل هو الغِراء الذي يلصق به الشيء .

189 – غزو :

أقول : الفعل من ذوات الواو ، والفاعل "غازٍ" وجمعه غُزاة ، وفيه "غُزًّى" في لغة التتريل . وقرئ : غِزِيّ .

190 – غسو :

قالوا : غسا الليل يغسو أي أظلم .

191 – غشو ، غشي :

قالوا : الغشوة ، مثلثة الغين ، ومن هذا غُشيَ عليه غَشيًا .

192 – غضو :

قالوا : غضا على الشيء وأغضَى ، وأغضَى على القَذَى .

193 – غطو ، غطي :

قالوا : غَطَى الشباب غَطْيا وغُطْيًا بمعنى امتلأ. وغَطَا الليل يغطو ويغطي غُطُوًّا وغَطْيًا إذا غَسَا وأظلم .

194 – غفو ، غفي :

أقول : غَفَا يَغْفو وأغفَى ، والغَفَى : ما ينفونه عن إبلهم ، والغَفَا : قشر الحنطة .

195 – غلو ، غلي :

أقول : غلا يغلو غَلاءً ، وغلا يغلو غُلُوًّا . وغَلَى يغلي ، ومنه غَلَت القِدر .

196 – غمو ، غمي :

قال ابن دريد : غَمَا البيتَ يغموه ويغميه إذا غطّاه بالطين والخشب .

197 – غني :

أقول : الغِنَى ، المال والثراء ، والغَنَاء غيره وكلاهما بالياء .

حرف الفاء

198 – فأو ، فأي :

قالوا فأوتُ رأسَه بالعَصَا وفأيتُه فأْيًا.

أقول : وقالوا في "فئة" : الهاء عوض من ياءٍ حُذفت . هذا قول اللغويين وأصحاب المعجمات ، والذي أراه أن الهاء علامة تأنيث ويدلّ على ذلك مجيء "وِجْهة" في لغة التنزيل ، مع ورود "جهة" كثيرًا .

199 - فتو ، فتي :

أقول : وردت الفَتْوَى والفُتُوّة كما ورد في جمع "فَتًى" فِتية وفِتيان . وقالوا في "الفُتُوّة" إنما جمع "فَتَى" وإن غَلَبَ عليها استعمال المصدر .

200 - فحو :

قالوا : "الفِحَا" بمعنى أبزار القدر ومنها التوابل . والفَحوة هي الشَّهدة ، والفَحوَى معروفة .

201 - فدي :

أقول : "الفِدية" و"الفداء" بالياء .

202 - فرو ، فري :

قالوا ، الفراء هو الفَرْو ، وفَرَى يفري أي شَقَّ .

203 - فشو :

قالوا : فَشَا يفشو فَشْوًا وفُشُوًّا وفُشِيًّا .

204 - فصي :

قالوا : فصَى الشيءَ فَصْيًا بمعنى فَصَلَه .

205 - فضو :

قالوا : فَضَا المكان ، وهو الفَضاء .

206 - فعو :

قالوا : الأفعاء هي الروائح الطيّبة . وكأنّ هذا مما استُعمِل دون أن يستعمل الواحد. ومنه الأَفْعَى والأُفعُوان .

207 - فغو :

قالوا : الفَغْو والفاغية بمعنى الرائحة الطيّبة . وفَغَا الشجر .

208 - فلو ، فلي :

قالوا : فَلاَ الصبيَّ والُمهر وغيره فَلْوًا بمعنى عَزَلَه عن الرَّضاعة . وفَلاَ رأسه يفلوه ويفليه .

209 - فني :

أقول : الفعل : فَنِيَ ، وفَنَى نادر . والفناء : سعة أمام الدار .

حرف القاف

210 - قبو :

قالوا : قَبَا الشيءَ قَبْوًا بمعنى جمعه بأصابعه . والقَبوة : انضمام بين الشفتين ، والقباء من الثياب ، والقباية : المفازة بلغة حِمير .

211 - قتو :

قالوا : قَتوت بمعنى خَدَمت . والَمقاتيَة والمقاتوة بمعنى الخُدَّام ، والواحد مقتويّ أو مُقْتَوٍ .

212 - قثو :

قالوا : القَثوة بمعنى جمع المال ، وقَثَى يقثي قَثْيًا .

213 - قدو ، قدي :

قالوا : هي قدوة بضمّ القاف وكسرها ، وجمعها قُعَل وفِعَل ، وهي الأسوة . وقدا اللّحمُ يقدو ويقدي إذا شممت منه رائحة طيِّبة .

214 - قذي :

قالوا : قَذِيَت العينُ تقذَى قذًى . والقَذَى : ما علا الشراب من شيءٍ يسقط فيه .

215 - قرو ، قري :

قالوا : القَرْو شبه الحوض . وقرأ الأمر واقتراه : تَتَبَّعه واستقراه . والقَرَى : مجرى الماء، والجمع قُريان وأقرياء ، والقَرْوة : أن يعظم جلد البيضتَين لريحٍ فيها أو ماء . والقَرية معروفة وجمعها قُرًى ، والنسب : قَرَوِيّ .

216 - قسو :

أقول : والفعل قَسَا ، والمصدر : قَسوة .

217 - قشو :

قالوا : المقشُوّ هو المقشّر .

218 - قصو :

قالوا : قَصَا يقصو بمعنى بَعُدَ ، والقُصْوى ، وسمع فيها القُصيا ، والأصل هو الواو نظير العُلْيا ، ولم يُسمَع "العُلْوَى" .

219 - قضي :

قالوا : قِضَة وهي نبتة سُهْلِيّة ، وجمعها قِضًى وقِضون .

أقول : وهذه من الثنائي الذي قيل فيه : حُذِفَت لامه مثل عِضة وقُلة وغيرهما .

220 - قطو ، قطي :

قالوا : في جمع "القَطاة" : قَطَوات وقَطَيات ، والقطا اسم جمع .

221 - قعو :

قالوا : القَعْو بمعنى البكرة من خشب ، وقَعَا الفحلُ على الناقة .

222 - قفو ، قفي :

قالوا : القفا ما كان وراء العنق ، والجمع أَقْفٍ وأقفية ، والقافية كالقفا . وقفوتُه وقفيته : ضربت قفاه . أقول : وَقَفَا وقَفَّى بمعنى تتبَّع .

223 - قلي :

قالوا : قَلَى يقلِي قَلًى بمعنى كَرِهَ وأَبغَضَ ، وفي لغة التنزيل : "ما ودَّعك ربُّكَ وما قَلَى" (الضحى : 3) .

وقالوا : قَلاه يقلاه ، لغة طيِّء .

224 - قنو ، قني :

قالوا : القُنوة والقُنية بمعنى الكسب . وقَنَا المال وقَنِيَ . وقَنَوتُ العَنْزَ وقَنيت : اتَّخذها للحلب . وقَنِيتُ الحياةَ : لزِمتُها . وقَنَوتُ الغَنَمَ وغيرها وقنيت اقتنيتُها لنفسي .

225 - كبو :

قالوا : كبا يكبو إذا عَثَرَ .

226 - كتو :

قالوا : الكتْو بمعنى مقاربة الخَطو .

227 - كثو :

قالوا : الكَثوة بمعنى مجتمع التراب كالحُثوة ، وكثرة اللبن الخاثر المجتمع عليه

228 - كدو ، كدي :

قالوا : كَدَت الأرض تكدو كَدْوًا وكُدُوًّا إذا أبطأ نباتها . وأكدَى بمعنى ألَحَّ في المسألة . والكُديَة صلابة في الأرض .

أقول : ومن "الكُدية" وصلوا إلى "المُكَدّي" ، فكأنّه يُلحُّ في المسألة كمن يضرب في أرضٍ صُلبة .

229 - كرو :

قالوا : الكِروة والكُروة والكِراء .

230 - كسو :

قالوا : كَسَا يكسو، والكُسْوة : ما يُكسَى به.

231 - كعو :

قالوا : كَعَا بمعنى جَبُنَ .

232 - كفي :

قالوا : كَفَى يكفي ، ورجل كَافٍ وكَفِيٌّ ، وكافيك من رجل .

233 - كلي :

قالوا : كلاه كَلْيًا بمعنى أصابَ كُلْيَته .

234 - كمي :

قالوا : كَمَى الشيءَ بمعنى سَتَرَه .

حرف اللام

235 - لحو ، لحي :

قالوا : لَحَا الشجرةَ يلحوها ولحا الرجلَ لَحْوًا أي شتمه . واللَّحيُ منبت اللحية ، ولحيان أي طويل اللحية ، ورجل ألحى ولِحيانيّ .

236 - لخو :

قالوا : اللَّخا بمعنى كثرة الكلام في الباطل .

237 - لصو :

قالوا : لصاه يلصوه أي عابه . وندر قولهم : يَلْصَى . واللَّصْو : القذف .

238 - لظي :

قالوا : اللَّظَى : النار . "إنّها لظى نزّاعة للشّوى" (المعارج ، 15- 16) .

239 - لعو :

قالوا : كَلبة لَعْوة بمعنى حريصة على ما يُؤكَل .

240 - لغو :

قالوا : اللَّغو واللَّغَى ، وفي التنزيل : "لا تَسْمَعُ فيها لاغية" (الغاشية ، 11).

241 - لفو :

قالوا : لَفَا اللّحمَ : قشَرَه وهذا كالمهموز لَفَأ .

242 - لمو :

قالوا : لَمَا الشيءَ لَمْوًا بمعنى أخذه بأجمعه .

243 - لهو ، لهي :

قالوا : لَهَوتُ به ولَهِيتُ به .

حرف الميم

244 - مأو ، مأي :

قالوا : مأيتُ في الشيء أمأى مَأيًا بمعنى بالغتُ ، ومَأوتُ الجلد والدَّلْوَ والسِّقاء مأوًا ومأيتُ السِّقاء مأيًا وسَّعتُه ومَدَدْتُه ليتّسع .

245 – متو ، متي :

قالوا : مَتَوتُ مثل مَطَوتُ ، ومَتَوتُ الحبل مَتْوًا ومتيتُه بمعنى مَدَدْتُه .

246 – محو ، محي :

قالوا : مَحَا الشيءَ يمحوه ويمحاه مَحْوًا ومَحْيًا بمعنى أذهَبَ أثرَه ، والمَحْوة : المَطْرَة .

247 – مدي :

قالوا : المَدَى بمعنى الغاية ، ومَدَى الأجَل : منتهاه .

أقول : ولابد أن نلمح المضاعف "المدد" .

248 – مذي :

قالوا : المذي .

249 – مرو ، مري :

قالوا : المَرْو : حجارة بيض ، والمروة تقابل "الصَّفا" التي هي حجارة سود . ومَرَى الناقة مَرْيًا بمعنى مَسَحَ ضرعها للدِّرّة .

250 – مزو ، مزي :

قالوا : مَزَا مَزْوًا بمعنى تكبَّر ، والمَزْوُ والمَزْيُ في كلّ شيء التمام .

251 – مسو ، مسي :

قالوا : مَسَوتُ على الناقة مَسْوًا إذا أدخلتَ يَدَكَ في حيائها فنقّيتَه . والمساء ضدّ الصباح ، والمَسْي بفتح الميم وكسرها كالمساء .

252 – مشو ، مشي :

أقول : المَشْي معروف ، وقالوا : المَشُوُّ بناء فعول .

253 – مصو :

قالوا : المَصواء هي الرَّسحاء .

254 – مطو :

قالوا : المَطْو : الجدّ في السير والنَّجاء ، ومَطَا مَطْوًا . والمَطَا : الظهر لامتداده .

255 – معو ، معي :

قالوا : المَعَى والمَعْي واحد الأمعاء ، والثاني أكثر . والمَعْو من الرُّطَب : ما عَمَّه الإرطاب .

256 – مغو :

قالوا : مَغَا السِّنَّور مَغْوًا ومُغاءً بمعنى صاحَ .

257 – مقو ، مقي :

قالوا : مَقَا الفصيل أمّه بمعنى رَضِعها ، ومقَوتُ الشيءَ بمعنى جلوتُه ، ومَقَيتُ لغة .

258 – مكو :

قالوا : المُكاء بمعنى الصفير .

259 – ملو :

قالوا : الملاوة (مثلّثة) والمَلا والمَليّ بمعنى مدّه العيش .

260 – مهو :

قالوا : المَهْو من السيوف هو الرّقيق .

حرف النون

261 – نأي :

قالوا : النَّأيُ : البعد .

262 – نبو :

قالوا : نبا عن الشيء نُبُوًّا ونُبيًّا ونَبوةً. وقد يُذهب إلى المهموز في إرادة معنى "النبيّ" وقد همز أهل المدينة جميع ما في القرآن من "النبي"، ولكن الأكثرين رفضوا الهمز في "النبيّ".

263 – نتو :

قالوا : نَتَا الشيء نَتْوًا ونُتُوًّا بمعنى "وَرِمَ" ، ونَتَا عضو من أعضائه .

أقول : وقريب من هذا المهموز نَتَأَ .

264 – نثو ، نثي :

قالوا : نَثَا الحديث نَثْوًا بمعنى حدَّث به وأشاعه ، ونَثوت ونَثَيت .

265 - نجو :

أقول : نَجَا ينجو نَجْوًا ونَجَاءً ، والنجوة والنجاة بمعنى ما ارتفع من الأرض .

266 - نحو ، نحي :

قالوا : النَّحو بمعنى القصد والطريق ، ونَحاه ينحوه وينحاه ، ونَحَى عليه بمعنى اعتَمَدَ ، وكذلك أنحَى عليه بالضرب . والنَّحي والنِّحي هو الزِّق .

267 - نخو :

أقول : والنَّخوة هي العظمة والكِبْر .

268 - ندو ، ندي :

أقول : النَّدَى هو البَذْل ، وما يسقط في الليل ، وقد نَدِيَت ليلتنا ، والنداء : الصوت . ونَدَوت القومَ أندوهم بمعنى جمعتهم في النادي . والنديّ والنَّدوة .

269 - نزو :

أقول : النَّزْو بمعنى الوثْب والنَّزَوَان .

270 - نسو ، نسي :

قالوا : النِّسوة ، بفتح النون وكسرها : النساء ، وعِرْق النَّسا من الورك إلى الكعب ، والفعل نَسِيَ .

271 - نشو :

قالوا : النَّشا بمعنى نسيم الريح الطيبة ، ونَشِيَ الرجل من الشراب نَشْوًا ونشوة (مثلّثة) . ونشوت في بني فلان وهذا مثل المهموز .

272 - نصو :

قالوا : الناصية قصاص الشعر من مقدّم الرأس . ونَصَوتُه بمعنى قبضت ناصيته . ونَصَت الماشطة المرأة ونصّتها .

273 - نضو :

قالوا : نَضَا ثوبه عنه نَضْوًا ونُضُوًّا بمعنى خلَعه . والنِّضو : المهزول .

274 – نطو :

قالوا : نَطَوت الحبل بمعنى مددتُه ، والإنطاء العطاء ومنه "إنّا أعطيناك الكوثر" (الكوثر ، 1) .

275 – نعو :

قالوا : النعو : الدائرة تحت الأنف . والنعي . والفعل : نعَى ينعَى .

276 – نغي ، نغو :

قالوا : والنُغية مثل النغمة ، ونَغَوتُ ونَغَيتُ نَغوةً ونَغيةً .

277 – نفو ، نفي :

قالوا : نَفَى ينفي نَفْيًا ، والنَّفْوة : الخَرجة من بلد إلى بلد . وكذلك نفاية الشيء .

278 – نقو ، نقي :

قالوا : النقاوة مصدر ما هو نقيّ . والنَّقا : القطعة من الرمل ، وقالوا في التثنية : نَقَوان ونَقَيان . والنِّقيُّ : مخُّ العظم .

279 – نكي :

قالوا : نَكَى العدوَّ نكايةً بمعنى أصاب منه .

280 – نمو ، نمي :

قالوا : نَمَى الماء طَمَا ، ينمي نَمْيًا ونُميًّا ونَمَا .

وقال الكسائي : لم أسمع "ينمو" إلاّ من أخوين من بني سُلَيم . ونَمَى الحديث ينميه أي رَفَعه .

281 – نهي :

قالوا : نَهَى يَنْهَى ، والنُّهية : العقل ، وجَزور نَهِيَة أي سمينة .

حرف الهاء

282 – هبو ، هبي :

قالوا : هَبَا الرماد يهبو بمعنى اختلط والمصدر الهَبْو ، والاسم هباء ، وفي التنزيل : "فجعلناه هباءً منثورًا" (الفرقان ، 23) . وهَبِيَ بمعنى زَجْرَ الفرس . والهَبْوَة بمعنى الغبرة .

283 – هاتى :

أقول : هاتى مثل آتى بمعنى أعطى ، قال تعالى : "قل هاتُوا بُرهانكم" (البقرة : 111).

وأقول أيضا : أوردت هذا الفعل هنا للألف في آخره، وكان ينبغي أن أشير إليه في "عطو". أو في "أتى".

284 – هجو :

قالوا : هَجَوتُ الحرْف مثل تَهجَّأت ، وهَجوتُ الرجل بمعنى شتمتُه ، وقالوا : هَجَى يهجي .

285 – هدي :

و"الهَدْي" و"الهُدَى" كله بالياء . أقول : وقد انظر فيه إلى المهموز "هَدَأَ" .

286 – هذي :

أقول : هَذَى يهذي بالياء ، والهَذَيان والهَذْي هما المصدر .

287 – هرو ، هري :

قالوا : الهَراوة بمعنى العصا ، وهَرِي ، وأثبت ابن دريد : هَرَا الطعامَ يهروه بمعنى أنضَجَه وخالفه غيره .

288 – هزو :

أقول : جاء في لغة التتريل "الهُزو" ، وكأنه من تسهيل الهمزة في "هُزء" .

289 – هفو :

قالوا : هفا هفوًا بمعنى أسرع .

290 – همي :

وهَمَى الغيث هَمْيًا .

291 – هنو :

قالوا : هَنَوات في الشَرّ وكأنّ الواحد "هَنَة" .

أقول : وهذا من "هَنو" في الأسماء الستّة .

292 - وأي :

قالوا : الوَأْي بمعنى الوعد ، وفي حديث أبي بكر : "من كان له عند رسول الله وَأْيٌ فليحضُره".

293 - وثي :

قالوا : وَثَى به إلى السلطان بمعنى وَشَى به ، قاله ابن الأعرابيّ ، وهو "أَثَى" في قول ابن سيده .

294 - وجي :

قالوا : وَجيتُ الدابّة ، وهو وَجٍ ، والوَجَا بمعنى الحَفَا .

295 - وحي :

قالوا : الوَحي بمعنى الإشارة والكتابة والرسالة والإلهام . والوحي بمعنى الكتاب المكتوب ، والوَحْيُ بمعنى الصوت ، والوَحاء السرعة .

296 - وخي :

قالوا : الوَخْي هو القصد ، وتوَخّي معروف ، وكأنّي ألمح فيه "أخو" .

297 - ودي :

قالوا : وَدَى يدي ، ومنه الدِّيَة . وهذا يومىء إلى "يَد" .

298 - وذي :

قالوا : الوَذْي والوَذيّ بمعنى المَنَى والمَنِيّ .

299 - وري :

قالوا : الوَرَى بمعنى الناس ، وكأنّه من البَرَى .

300 - وزي :

قالوا : الوَزَى بمعنى الموازاة أي المقابلة .

301 - وسي :

قالوا : الوَسْي بمعنى الخلق ، والوَسْي بمعنى الاستواء ، وهو مقلوب "سَوَى" ومثله "وَاسَى" وهو من "سَاوَى".

302 – وشي :

قالوا : الوَشْي بمعنى تَحْسينُ الثياب .

303 – وصي :

ومنه قولهم : أوصَيتُ ، والاسم الوَصِيَّة .

304 – وعي :

أقول : الوَعْيُ بمعنى ما يعيه المرء ويدركه ، والواعية والوَعَى بمعنى الصراخ والصوت .

305 – وغي :

قالوا : الوَغَى بمعنى الصوت ، وقد ذُهب به إلى معنى الحرب .

306 – رفي :

قالوا : وَفَى يفي وَفَاءً .

307 – وقي :

ووَقَى يقِي ومنه الوقاية .

308 – ولي :

قالوا : وَلِيَ يلي ، وانظر "تلا" .

2 – ما ورد من الثلاثي ووسطه الواو أو الياء على حرِوف المعجم :

309 – أوب :

أقول : وفي هذا آب يؤوب والمصدر إياب بمعنى الرجوع . ولنا فيه أيضًا مقلوبه بَاء يبوء بمعنى رَجَعَ . لقد جاء هذا في لغة التتريل مع خصوصيّة دلاليّة ، قال تعالى : "وباءوا بغضبٍ من الله" .

310 – أود :

وفي هذا "آد يؤود" بمعنى ثَقُل وأجْهَدَ كما في قوله تعالى : "ولا يؤوده حفظهما" .

311 – أول :

قالوا : الأَوْلُ : الرُّجُوعُ ، والآيل هو اللّبن الخاثر (5) ، وآل الخيمة (6) عمودها ، وآل البيت هم أهل البيت .

وأعود إلى "الآل" في "آل البيت" والآل كالأهل ، وكلاهما مادّة واحدة ، ومجيء الهاء من البدل للابتعاد عن "أأْلِ" التي هي أصل "آل" .

وقد يكون لنا أن نتساءل عن صلة "آل" بالآلة فأقول : لعلّ الأصل هو الألف واللام اللذان هما أداة التعريف وبهما ضرب من تحديد الاسم والإشارة إليه. وهذه الخصوصيّة التي تستفيدها الكلمة بزيادة الأداة فيها ما يكون من إفادة معنى الآلة .

312 – أين :

وفي هذا "آن يئين" بمعنى "حان يحين" ، والمصدر "الأين" ، وقد قل استعماله ، بل نجد منه ما يدلّ على التّعب .

313 – بون ، بين :

أقول : لا بد لنا أن نعو د إلى الظرف "بين" لنجد منها الطريق إلى معنى البَيْنُ والبيان ثمّ البَون .

314 – توب :

أقول : التَّوب والتوبة بمعنى الرجوع عن الخطأ ، وقد ورد هذا في كثير من الآيات كقوله تعالى : "ومن تاب وعمل صالحًا فإنّه يتوب إلى الله متابًا" (الفرقان : 71) .

وقد وردت التَّوبة من أعماله تعالى فذُهب إلى الغفران والرّحمة كقوله "لقد تابَ اللهُ على النبيّ والمهاجرين والأنصار الذين اتّبعوه في ساعة العسرة" (التوبة : 117) . وقال : "فسبّح بحمدِ ربّك واستغفره إنّه كانَ توّابا" النصر : 3) .

أقول : ولما كان هذا يفيد الرجوع مع خصوصيّة في الدّلالة فلنا مثله في "ثابَ يثوب" فنقول : ثابَ إلى رُشده (7) .

---

(5) أقول : وكان ينبغي أن يكون "الأول" ولكن المعرب القديم يبتعد عن واو مكسورة . وقد خُصَّ باللبَن الخاثر لأنّ اللبن الحليب يرجع أي يزول إلى ما هو خاثر .

(6) و"آل الخيمة" عمودها ، وهذا "الآل" المذكر قبل المؤنث وهو "آلة" الذي تحول إلى مصطلح فنيّ .

(7) فاتني أن أشير إلى "ج و ز" ومنه "الجَواز" وهو معروف .

315 - جوس :

أقول : وهذا مصدر جاس يجوس .

316 - جوش ، جيش :

قالوا : الجَوْش هو الصدر مثل الجؤشوش ، وجَوْش الليل : جَوزه ووسطه .

317 - جول ، جيل :

أقول : الجَوْل والجَوَلاَن مصدر جال يجول، والمِجوَل : ثوب صغير تجول فيه الجارية . والجُول : جدار البئر . والجِيل : كل صنف من الناس ، فالعرب والفرس والرّوم كلٌّ منهم جيل .

318 - حوب :

قالوا : الحَوْب والحُوب والحاب بمعنى الإثم .

319 - حود ، حيد :

قالوا : الحُمَّى هي حَودٌ تُحاوِدُ المحموم أي تَتعَهَّدُه ، والحيْد : ما شخص من نواحي الشيء .

320 - حوذ :

قالوا : حاذ يحود حوذًا مثل حاط يحوط .

321 - حور ، حير :

قالوا : الحَور : الرجوع عن الشيء وإلى الشيء . وحار بصرُه يحار حيرةً وحيرًا إذا نظر إلى الشيء فَعَشِيَ بصره ، والحَيرة لدى الرجل معروفة .

322 - حوز ، حيز :

قالوا : الحَوز والحَيْز كلاهما السير الشديد والرُّوَيد . والحيز السَّوق اللّيِّن ، وحاز الإبل أي ساقها .

323 - حوس (8) حيس :

قالوا : حاسَه حَوسًا مثل حَساه ، وحاسَ حَوْسًا بمعنى طَلَبَ . والحَيْس : الخَلْط ومنه سُمِّيَ الحَيْس وهو الأَقِط يخلط بالتمر والسَّمن .

---

(8) أقول : فاتني أن أدرج الحَوْص وهو مصدر حاصَ الثوب حوصًا وحياصة . والحَيْص : الحيد عن الشيء والفعل حاصَ يحيص .

324 - حوش ، حيش :

قالوا : الحُوش بلاد الجنّ ، وقالوا : هي الإبل المتوحّشة ، ورجل حُوشيّ لا يخالط الناس ولا يألفهم ، والحَيْش : الفَزَع .

325 - حوف ، حيف :

قالوا : الحافَة والحَوف : الناحية والجانب ومثل هذا في "الحيف".

والحيف : الجور والظلم وأصل الميل في الحكم .

326 - حوك (9) ، حيك :

أقول : حاك الثوب يحوكه حَوكًا وحياكَةً ، ومثل هذا حاك يحيك .

327 - حول ، حيل :

أقول : الحَوْل سنة بأسرها ، وهو مصدر حال يحول . والحَيْلة جماعة المَعز . وحالت الناقة تحيل حيالاً : لم تحمل .

328 - حوم :

قالوا : الحَوم : القطيع الضخم من الإبل ، وهو مصدر حام يحوم ومثله الحَوَمان .

329 - حوي :

أقول : حَوَى الشيء يحويه حَيًّا وحَواية مثل احتواه .

330 - حين :

أقول : الحِين هو الزمن ، والحَيْن هو الهلاك .

331 - خوب ، خيب :

قالوا : الخَوبَة : الأرض التي لم تُمطَر بين أرضَين ممطورتَيْن . و"الخَيبة" مصدر خابَ يخيب .

332 - خود :

أقول : الخَوْد : الفتاة الحسنة الخَلْق الشابّة الناعمة .

333 - خور ، خير :

قالوا : الخُوار : صوت الثور ، وما اشتدّ من صوت البقرة والعجل ، والخَير ضدّ الشرّ .

---

(9) وفاتني أن أدرج الحُوق بضم وفتح : ما استدار بالكمَرة من حروفها والحَيْق : مصدر حاقَ بمعنى ما حاق بالرجل من مكر .

334 - خوز:

عن ابن الأعرابيّ : خزاه خَزْوًا وخازَه خَوْزًا إذا ساسَه ، والخَوْز : المعاداة .

335 - خوس ، خيس :

قالوا : التخويس بمعنى التنقيص ، وهو أيضًا ضُمُر البطن . والخَيْس مصدر خاس يخيس خَيْسًا بمعنى تَغَيَّر وفَسَد وأنتنَ ، وخاست الجيفة : أروَحَت .

336 - خوش ، خيش :

قالوا : الخَوش : صَفَر البطن ، والخَيْش : ثياب رقاق النسج غلاظ الخيوط من مُشاقة الكتّان .

337 - خوص :

قالوا : الخَوَص : ضيق العين وصِغَرها وغؤورها . والخَيَص من عيوب العين : والأخيص الذي إحدى عينيه صغيرة والأخرى كبيرة .

338 - خوط ، خيط :

قالوا : الخُوط : الغصن الناعم ، والخَيط معروف .

339 - خوف ، خيف :

أقول : الخَوف معروف ، والفعل خاف يخاف (فَعِل يفعَل) . والأخياف من الناس الذين أمُّهم واحدة وآباؤهم شتّى .

340 - خول ، خيل :

قالوا : الخال أخو الأمّ ، وخَوَلُ الرجل : حَشَمُه ، وخَوَّلَهُ المالَ : أعطاه إيّاه . وخال الشيء يخاله خَيْلاً : ظَنّه . والسَّحابة المُخيلة : التي إذا رأيتها حسبتَها ماطرة . وكأنّي أرى هذا يومئ إلى الأصل وهو "الخَيْل" التي قيل فيها "الخَيْل معقود بنواصيها الخير" .

341 - خوم ، خيم :

قالوا : أرض خامَة أي وخيمة . والخَيمة معروفة ، والخِيم : الخُلُق ، وقيل : هو معرّب فارسيّ الأصل .

342 – خون :

قالوا : الخَوْن والفعل خانَ ، والمزيد اختتان (افتعل) بمعنى "خانَ" .

343 – دوح [10] ديح :

قالوا : الدَّوحة : الشجرة العظيمة . وقالوا دَيَّحَ في بيته أي أقام .

344 – دوخ ، ديخ :

قالوا : داخَ يدوخ دَوخًا بمعنى ذلَّ وخَضَعَ . والدِّيخ : القِنْو وجمعه دِيَخَة .

345 – دور ، دير :

أقول : الدَّور معروف ، وهو الدوران مصدر دارَ ، والدَّيْرُ واحد الأديرة . وكأنَّ هذا من إمالة الألف .

346 – دوس :

أقول : الدَّوس مصدر داس .

347 – دوف ، ديف :

قالوا : داف الدواء يدوفه بمعنى خَلَطَه ومثله دافَ يَدِيفُ .

348 – دوك :

قالوا : الدَّوكَ مثل الدَّقّ .

349 – دول :

أقول : وفيها معنى الدور .

350 – دوم :

قالوا : الدَّوم والدوام مصدر دام ، والدِّيمَة ، من المطر ، ما ليس فيه رعد .

351 – ذوب :

هو ضدّ الجمود ، وذاب الثلج ، والأَذْنَبُ : الماء الكثير .

352 – ذوح ، ذيح :

قالوا : الذَّوح : السَّوق الشديد ، والذُّيْح : الكِبْر .

---

(10) قالوا : دَيَّثَ الأمرَ : ليَّنَه .

353 – ذود :

قالوا : الذود : السّوق والطّرد والدّفع .

354 – ذوي :

أقول : وذَوَى العُودُ والبقلُ يذوي ذُوِيًّا بمعنى ذَبَل .

355 – ذيم :

أقول : والذّيْم والذّيْن والذام والذان من "الذّمّ" .

356 – روب ، ريب :

أقول : الروب من المهموز رأب ، ومنه رأب الصدع ، وتسهيل الهمز ذهاب إلى الألسن الدارجة . وأمّا الريب بمعنى الشكّ فهو يشير إلى ما هو خلط تلمحه في "الرؤبة". مما يتّصل باللبن الرائب أي الخاثر . الرّوب : اللّبن الرائب ، وانظر المهموز "رأب" ، والرَّيب : الشكّ ، وصرف الدّهر .

357 – روث ، ريث :

أقول : الرَّوثة واحدة الرَّوث ، والرَّيث : الإبطاء ، وفي المثل : ربَّ عجلة "تَهَبُ ريثًا" .

358 – روج :

أقول : وراجَ الأمر رَوجًا ورَواجًا : أسرع .

359 – روح ، ريح :

أقول : و"الرُّوح" معروفة وهي الرِّيح أيضاً وإليها معنى الراحة ، والرَّواح ، والمجال واسع فسيح .

360 – رود ، ريد :

قالوا : الرَّود مصدر فعل الرائد الذي يُرسل في التماس النُجعة وطلب الكلَإ ، والرَّيْد : حرف الجَبَل . وفعل الإرادة من الرَّود .

361 – روز :

أقول : والرَّوْز : التجربة .

362 – روس :

أقول : وراسَ رَوْسًا : تَبَختَر ، ومثله راس يريس رَيْسًا .

363 – روض :

أقول : الرَّوْضَة : الأرض ذات الخضرة ، وراض الدابَّة وروَّضَها بمعنى وَطَّأها وذَلّلها .

364 – روع ، ريع :

قالوا : الرَّوع بمعنى الفزع ، والرَّيْع : النَّماء .

365 – روغ :

قالوا : وراغَ إلى كذا أي مال ، ومنه ذهبوا إلى المراوغة . والرِّياغ : التراب .

366 – روق [11] :

قالوا : الرَّوق : القَرْن . وراقَ الماءُ يَريق رَيقًا : انصبَّ .

367 – رول :

الرَّوال هو اللّعاب . أقول : وقد ذهبوا فيه إلى الهمز .

368 – روم ، ريم :

أقول : رام الشيءَ رَومًا : طَلَبَه . والرَّيْم : البَرَاح ، والفعل رامَ يَريم .

369 – رون ، رين :

قالوا : الرُّون بمعنى الشدَّة ، والرَّيْن بمعنى الصدأ وما يرين على القلب أي يغشاه وهذا مأخوذ من دلالة الصدأ .

370 – زود ، زيد :

قالوا : الزَّود : تأسيس الزاد ، وجمع الزاد "أزودة" . و"الزَّيد" الزيادة ، وليس عسيرًا أن نقف على الصّلة بينهما .

371 – زور ، زير :

أقول : الفعل زار يزور والمصدر زَوْر وزورة ، وقالوا : زيارة ، والياء فيها من الواو لكسر الزاي .

---

(11) فاتني راف رَوفا اي سَكَنَ ، وكانّه مهموز ، والرَّيف : الخصب والسعة .

372 - **زول ، زيل :**

قالوا : الزَّول هو الزوال والاضمحلال ، والزِّيال : الفراق ، وزِلْته من مكانه أزيله .

373 - **سود :**

قالوا : السواد : اللون والفعل سَوِد ، والسِّيادة والفعل ساد يسود ، وليس عسيرًا أن نصل من السواد إلى الدلالة الأخرى .

374 - **سور ، سير :**

قالوا : السور سور الدار ، السَّورة : الشدّة والاضطراب ، والسير معروف ، وبينهما صلة يدركها المعنيّ بمسيرة الكلم .

375 - **سوق :**

قالوا : ساق يسوق سَوقًا ، وليس بعيدًا أن نجد هذا في قوله تعالى : "فطفق مسحًا بالسوق والأعناق" (ص : 33) .

376 - **شوب ، شيب :**

قالوا : الشوب هو الخلط .

أقول : ومنه "الأوشاب" التي لا أجد لها استعمالاً في الواحد ، وقد قُلبت إلى "أوباش" وليس منها واحد . وأمّا الشيب فالأصل فيه اختلاط الشعر أسوده بأبيضه ، ثمّ غلب على دلالة الشيبِ المعروفة .

377 - **صوب :**

هو من الواو، وأمّا الصَّيِّب للمطر فهو من صاب يصوب .

378 - **صوت :**

أقول : هو من الواو فإذا عرفنا "الصِّيت" فإنّها من الواو ، وقد صير إلى الياء بسبب الكسرة .

379 - **ضير** [12] **:**

هو من بنات الياء وأصله المضاعف الضرر .

---

(12) وأضيف بعد هذا "ضوع وضيع" وهما مختلفان .

380 – ضيف :

هو من الياء وأصله الزيادة التي نلمحها في المضاعف "ضفف" ، والضَّفف : ازدحام الناس .

381 – طور ، طير :

قالوا : طورًا بمعنى تارة ، وهما من فعلين مهجورين طار يطور ، وتارَ يتير . وأمّا الطير فمصدر طار يطير ، والطّير معروف وبين هذا وذاك صلة واضحة .

382 – الطوف والطيف :

أقول : وفي كليهما الحركة .

383 – عود :

أقول : والعَوْد معروف ، وما جاء فيه من الياء فسبيله في التأصيل إلى الواو .

384 – عور :

أقول : كلّه من الواو ومنه : عَوِرَ وعارَ وما يكون منهما .

385 – عوز [13] **:**

وهو من الواو في كلّ ما يكون منه .

386 – عَول رعيل :

قالوا : أعول وأعيَل وعال بمعنى كثر عياله .

387 – غول ، غيل :

قالوا : غال يغول ، والغَيْل الأجمة .

388 – فوق :

أقول : كل ما ورد في هذا فمن الظرف "فَوْقَ" .

389 – قوس ، قيس :

أقول : في كليهما الدلالة على القوّة .

390 – قين :

---

(13) فاتني أن أدرج : العون والعين وكلاهما واحد ، وإن كان في كلٍّ منهما خصوصيّة .

قالوا : قان يقين الإناء بمعنى أصلحه .

391 - كرو :

وهو من ذوات الواو ، والكارة ما جُمع وضُبر .

خاتمة :

أجتزئ بهذا القدر من ذوات الواو في الناقص والأجوف وأشير إلى أنّ سبيل العربيّة في الواو والياء ساوت بينهما الدلالة في طائفة ، واختلفت فيها بشيء من خصوصيّة فيما ورد بالواو وما ورد بالياء .

إبراهيم السّامرّائي

فقه العربيّة المقارن

دراساتٌ في أصوات العربيّة وصرْفها ونحْوها على ضوْء اللغات الساميّة

تأليف : رمزي منير بعلبكي،

دار العلم للملايين ، بيروت ، 1999 (277 ص)

تقديم : إبراهيم بن مراد

يعَدّ رمزي بعلبكي من العلماءِ الباحثين العربِ القلائل الذين تَصدُقُ فيهم صفةُ "المُجْتَهد"، ومن خصائص المجْتهدِ في العلم والبحث فيه أن يَسعى إلى الإتيان بالجديد في المجال الذي يُعنى به ، وقد كان بعلبكي ذلك السّاعي إلى الإتيان بالجديد في ما أنجز ما أعمال لغوية ، سواء كانت تحقيقا للنصوص — وله فيه "جَمْهرةُ اللغة" لأبي بكر ابن دريد (1987 – 1988) و"شرح ابن عَقيل على ألفيَّة ابن مالك" (1992) — أو كان تأليفًا، ويعْرفُ احتهادَه من اطّلعَ على كتابيْه "الكِتَابةُ العربيّة والسّاميّة ، دراساتٌ في تاريخ الكتابة وأصولها عند السّاميّين" (1981) و"معجمُ المصطلحاتِ اللغوية" (1990) ؛ ونريد أن ننظرَ في هذا التقديمِ في كتاب آخر له صدر سنة 1999 هو " فقْهُ العربيّة المُقَارَن" .

وأوّل ما يتبادر إلى الذهن من قراءة العنوانِ أن الكتابَ ينْتمِي إلى نوعٍ من الكتبِ قد شاع نشرُها خلال القرن العشرين ، وكان الأساتذة مدرّسو اللغة في الجامعات العربيّة يضعونها كالمقرّر لطلبتهم وكالتذكرة لأنفسهم ، وليست هي كتبًا في الوصف اللساني للعربية — ولو برؤية دياكرونية — بل هي "مُلَخّصَاتٌ" تتكوّن مادّتها في الغالب من تقديم نُبَذٍ متفاوِتَةٍ

عن اللغات السامية ، وعن أصواتِ العربيةِ وصرفها ونحوها وبعض المسائل العامّة المتّصلة بها مثل "المعرّبِ والدّخيل" و"اللهجاتِ العربية" و"تطوّرِ العربيّة في العصْر الحديث" (1) ؛ وجلّ ما يَرِدُ في هذه الكتبِ من الآراء مجمَّعٌ إمّا من كتبِ اللغة العربية القديمة — وخاصة من كتب فقه اللغةِ مثل "الصّاحبي" لابن فارس و"المُزْهر" للسيوطي — أو من كتاباتِ المستشرقين في اللغاتِ السّاميّة . ولم يكنْ هذا الذي قلناهُ في كُتُبِ "فقه اللغة" العربيّة الحديثة خارجًا عن غاياتِ رمزي بعلبكي من وضْع كتابه ، بل إنه قد نبّه إلى أنّ ذلك كان من مقاصده الأساسيّة : أما "علمُ اللغة" ففضّلنا عليه "فقهَ اللغة" [في عنوانِ الكتاب] لأنّ دراستنا هذه وإن أفادتْ من المناهج الحديثة لعلمِ اللغة ، إنما تقُوم على منْهجٍ تقليديّ في مقاربَة البحث اللغويّ ، منهجٍ يتّكئُ بطبيعة موضُوعه على نصُوصٍ قديمة ، وعلى لغاتٍ ميتة في الاستعمال أحيانا ، ويفيدُ من تراثِ العربِ في دراسَة نحوهم ومن دراسَات المستشرقين للغاتِ الساميّة ، وهي في مجملها دراساتٌ أقربُ إلى فقهِ اللغة بمعناهُ التّاريخيّ والحضاريّ منها إلى علمِ اللغة بفرعيْه : علمِ اللغة العامّ وعلمِ اللغة النظريّ" (2) ؛ ولكنّ كتابَه يتجاوزُ تلكَ الكتبَ العربيّةَ في أمرٍ مهمّ هو أنه ليس في "فقه العربية" الخالصِ بل هو في فقْهها "المقارَن" ، أي إنّ مادّة الكتابِ الأساسية وصفٌ لأنظمة العربيّة القديمة — وهي أنظمة ما زالَتْ عناصرها حيّةً مستمرّةً في العربية الحديثة — مقارَنَةً بما يَتوفّر للدارس من عناصرِ أنظمة اللغات الساميّة ؛ وقد كان المؤلّفُ مُدركًا لجدّة ما قصدَ إليه إذ كان يؤمّلُ من كتابه "أن يكونَ في مادّته ونماذجه ما يجعَله فريدًا في بابه كمَا أردْناه ، وأن يكونَ في المعَالم الكُبْرى للخُطّة التي اقترحْناها فيه لدراسة العربية دراسةً مقارَنَةً ما يُسعِفُ على فَهْمنا لكثيرٍ من مَسائل العربيّة ، صوْتًا وصرْفًا ونحْوًا" (3) .

والكتابُ مقسّمٌ إلى بابين يُكوّنُ أوّلَهما فَصلان ويُكوّن ثانيهما ثلاثةُ فُصُول . وقد حدّد المؤلفُ في البابِ الأول "الإطارَ النّظريَّ" وخَصّص الفصل الأولَ منه (ص ص 15–76) لقضايا "الدراسة اللغوية المقارنة" وجعله في أرْبعة "أقسامٍ" متفاوتة ؛ الأوّلُ في "مصطلحات

(1) نذكر منها مثلا : علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة ، القاهرة ، 1945 (ط . 7 : 1973) ؛ صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ، بيروت ، 1960 (ط . 9 : 1981) ؛ محمد أحمد أبو الفرج : مقدمة لدراسة فقه اللغة ، بيروت ، 1966 ؛ محمد الأنطاكي : الوجيز في فقه اللغة ، حلب ، 1969 ؛ إميل يعقوب : فقه اللغة العربية وخصائصها ، بيروت ، 1982 ... إلخ .
(2) رمزي بعلبكي : فقه العربية المقارن ، ص 18 .
(3) نفسه ، ص 7 .

المنهج المقارن" وقد فسّرَ مفهوم "المقارَن" في جملة من المصطلحات ؛ والثاني في "تطوّر فقه اللغة المقارن" تتبَّعَ فيه ببعضٍ من التأريخ "فقهَ اللغة المقارن" خلال القرنين التاسعَ عشر والعشرين ؛ والثالثُ في "مَناهج الدراسة المقَارنة"، وقد ركّز القولَ على "تصنيفِ اللغات" التي تُعتَمَدُ في الدّراسة المقارَنة وخاصّة على نوعيْن من التصنيف هما (أ) التكوينيُّ الذي تُعتبَر فيه الأصولُ التاريخيّةُ التي تفرّعتْ عنها اللغاتُ المقارنة والتي يرجع إليها تشابهها في التكوين ؛ (ب) النوعيُّ الذي يُعتبَر فيه التشابهُ بين اللغاتِ في أنظمتها اللغوية : أصواتها وصرْفها ونحوها . وقد أعلَمَنا المؤلفُ [4] بأنّ التّصنيفَ التكوينيّ هو الذي يَعنيه في دراسته وأنّه المعتمَدُ في الوصْفِ ، وأنّه "المدْخَلُ الأوسعُ لدراسة العربية" [5] ، وأنّ الأساسَ النظريّ الذي يستندُ إليه كتابه "ينْطَلقُ من التسليم بأنّ جَوْهرَ الدراسة المقارنة إنما هو التصنيف التكويني للغة المدروسة" [6] ، لكنه لم يُخْفِ أهمّيّةَ التصنيفِ النوعيّ واعتمادَه عليه في الوصفِ أيضا لأنّ "الدراسةَ التابعةَ للتصنيفِ النوعيِّ متحرّرةٌ من عاملِ الزّمَن ، وتُتيحُ بذلك مقارنةَ العربيّة بأيّة لغة أخرى (من مجموعة غير ساميّة) مقارنة تسقط الجانب التّاريخيَّ وتهيّءُ لفهم طبيعة العربية من حيث هي لغة إنسانيّةٌ (...) بقطْع النظر عن انتمائها التكوينيّ" [7] .

و"القسمُ" الرابعُ — وهو أوسعُ الأقسام وأطولها — في "دراسةِ العربيّة دراسةً مقارنة"، وقد درَس المؤلّفُ في عنصر أوّلَ "الخصائصَ السّاميّة المشترَكةَ" — وقد اقتصرَ على "الخصائص الكبرى"— في الأصواتِ والصيغِ الصرفيّة والنّحوِ والمفْرداتِ ؛ وقد درسَ ثلاثَ عَشرةَ ظاهرةً : أربعٌ منها صوتيّة (1 – 4) هي "الأصواتُ الحلقيةُ" و"الأصواتُ المُطبقَة" و"نظامُ الصوائت" و"نظامُ المقاطع" ، وسبعٌ صرفية اشتقاقيةٌ وتصريفيّةٌ (5 – 11) — ولم يُفَرّقْ بين الصّرْفيّ والتّصْريفيّ عن قَصْد [8] — هي "فكرةُ الجذرِ" و"التذكيرُ والتأنيث" و"الإفرادُ والتثنيةُ والجمْع" و"الحالاتُ الإعرابيّة" و"الزوائدُ الصرفيّةُ ومعاني الأوزان" و"الحدَثُ

(4) نفسه ، ص ص 23 – 24 .
(5) نفسه ، ص 31 .
(6) نفسه ، ص 39 .
(7) نفسه ، ص 31 ، وتنظر أيضا ص ص 31 – 39 .
(8) نفسه ، ص 49 (التعليق (2)) .

المنقَضي والحدَثُ غيرُ المنقَضي" و"أوزان مَزيدات الأفعال ومَعَانيها" ؛ وظاهرةً واحدة مُعْجَمية (12) هي "الألفاظُ المشترَكة"، وواحدة نحويّةٌ (13) هي "التّركيبُ" . والمنطلَقُ في المقارنَات المذكورة هي "السّاميَةُ الأمّ" وما اتّفقت فيه اللغات المتفرّعة عنها من عناصر في الظواهر المذكورة . والعنصر الثاني في "الدراسة المقارنة في التراث العربيّ" ، وفيه تذكير بأنّ اللغويين العرب – وخاصة الأوائل منهم – كانوا على علمٍ بالعلاقة القائمة بينَ العربية وبعض اللغات الساميّة، واستدلّ على ذلك بجُمْلة من "الملاَحظات المقارَنة" في "الأصوات" و"الكلمات الدخيلة" و"أسماء الأعلام" و"التّراكيب" . على أن الأمثلة التي أوردها المؤلفُ فيما نرى جُزْئيّةٌ جدّا ولا تمكّن من القول بأنّ اللغويين العربَ كانوا مهيّئين علميّا للمقارنة بين العربيّة وغيرها من اللغات سواء كانت ساميّة – مثل العبرية والسّريانيّة – أو كانت هندية أوروبية مثل الفارسية واليونانية .

وبعد المقارنة بين اللغات السامية في خصائصها المشتركة في الفصل الأول خصّ المؤلّفُ بالوصفِ في الفصل الثاني اللغة العربيّة فعُنيَ فيه بـــ " دراسة العربيّة مقارَنَةً " (ص ص 77 – 164) ؛ وقد أراد "النظرَ في موقعِ العربيّة ضمن المجموعة السّاميّة ، وتبيان خصائصها المميّزة ولا سيّما من حيثُ توسّعها قياسًا على أخوالها ، أو نزْعتها إلى المحَافظة على الأصلِ أو التّطوّر بعيدا عنه ، أو اعتمادها المقايَسة مبْدأً عامّا في بناء الكَلمَة" (9) ؛ ويمكن اعتبار ما اشتمل عليه هذا الفصلُ من أهمّ ما كتبه المحدَثون في وصف العربية من وجهة نظر مقارَنيّة ، ولكنّ الموضوعيّةَ الغالبَةَ على المؤلّفِ وروحَه العلميّة المنافية لما يميلُ إليه البعضُ من"وثوقيّة" مطلقة وادّعاءٍ بأنّ ما يقوله لا اجتهادَ قَبْلَهُ ولا صَوابَ بعْدَهُ قد دفعاه إلى أنْ يقول منبّها : "نعي أنّ مادّة هذا الفَصْل بطبيعتها مُحتَملَةٌ للتّأويل والخلاف ، ولذلك فإنّنا نؤكّدُ أنّ ما سيأتي في أقسامِ هذا الفصلِ كلّه قد تمّ انتقاؤهُ وعرْضه وتحليلُهُ من وجْهة نظرنا نحْنُ، وهو بذلك يمثّل موقفا خاصّا نحرص على إبدائه وتوثيقه حرْصَنَا على القوْلِ إنّه واحدٌ من جملة مواقفَ محتَمَلة نظريًّا يمكن اعتمادُها في دراسة العربيّة مقارَنَةً بأخوالها " (10) . والفيْصلُ في نظره في المفاضَلة بين موقفٍ نظريّ مُحتَمَل وآخرَ أمرْان : "أولهما القدرةُ على تبْيانِ مميّزات

---

(9) نفسه ، ص 77 .
(10) نفسه ، ص 77 .

العربيّة في كلّ قسمٍ من أقسام الدّراسة ، وثانيهما القُدْرَةُ على تقْريرِ مبادئ عامّة قليلة يتمّ النّفاذ منها إلى القَدرِ الأكْبَر من المسائلِ التي تقعُ دونَها في التّسَلْسُل" [11] .

والفَصْلُ في قسمَيْن : الأوّل في الأصوات ، وقد عُنِيَ فيه بالتغييرات الصوتية خاصّةً ؛ ولم يشأ أن يدرسَ التغييراتِ الصوتيّة في العربيّة اعتمادًا على الطرق أو المناهج التقليدية السائدة منذ القديم – وهي "دراسة التغيّر الصوتيّ بحسب درجته"، ويكون التغيّر فونولوجيا أو صوتميًا (Phonological change) ، و"ألوفونيًا" (Allophonic change) ؛ و"دراسة التغيّر الصوتيّ باعتبارِ بيئته" ، ويكون "مَشْروطا" و"غير مَشْروط" ، ومن أمثلته "القلب المكاني" و"المُماثَلَةُ" أو التماثلُ و"المخالفة" أو التبايُن ؛ و"دراسةُ التغيّر الصوتيّ باعتبارِ مخْرَجِ الصوتِ أو طريقة نطقه" – بل اتّخذَ منطلقا نظريّا جديدا سمّاهُ "ثنائيّة النُّقْصان والزّيادة" وصنّف الظواهر الصوتية المقارنة المدروسة اعتمادا عليه في أربع ثنائيّات يقوم كلٌّ منها على طرفين متضادّين . وأولى تلك الثنائياتِ "التقصيرُ والتطويلُ" ، وأكثرُ تحقُّقِ هذه الثنائيّة في الصوائت ، سواء كانت "تقصيرًا" مثلما نجد في التغييرات التي تقع على الفعل المعتلّ في تصريفه ، أو كانت "تطويلاً" مثلما نجد في الفعل الماضي المسند إلى المثنّى (= فَعَلَ ← فَعَلاَ) والمفرد المذكّر من الأسماء إذا بُنِي منه جمع المذكّر السالم ، والمفرد المؤنّث إذا بني منه جمع المؤنّث السالم ؛ والثنائية الثانية هي "المماثلة والمخَالفَة" باعتبار "المماثلة" أو التماثل (Assimilation) مظهرا للنقصان لأنها تؤدّي إلى اختزال الفرق بين الصوتين المتماثلين في المفردة ، واعتبار "المخالفة" أو التباينِ (Dissimilation) مظهرا للزيادة لأنها تؤدّي إلى تنويع العناصر الصوتية في المفردة وزيادتها . وقد توسّع المؤلّفُ في تحليل طرفي الثنائية والتمثيل لهما : فالمماثلة تكون (أ) باعتبار درجةِ التغيّر ، وهي "جزئيّة" (ومثالها تاءُ "افْتَعل" التي تُصبح طاءً في مثل "اضْــتَرَبَ" ← " اضْطَرَبَ") و"كليّة"(ومثالها تاءُ "افتَعل" إذا كانت طاءً في مثل "اطْتَرَدَ" ← "اطَّرَدَ" ، ونون "انْفَعل" التي تصبح ميمًا في مثل "انْمَحَقَ" ← امّحَقَ" ؛ (ب) باعتبار العلاقة المكانيّة بين الصوتين ، وهي"متجاورة" و"متباعدة" ؛ (ج) باعتبار موقع الصوت المتأثّر ، وهي "رجعيّة"

(11) نفسه ، ص ص 77 - 78 ، وكذلك ص 85 .

و"تقدّميّة" ؛ (د) باعتبار طبيعة الصوتين المؤثّر والمتأثّر ، وهي "مماثلة بين صامتين" و"مماثلة بين صائتين" و"مماثلة صائتٍ لصامت" و"صامتٍ لصائت" ؛ ويُلاحظ أنّ الأنواعَ المذكورة شديدة التقارب والتشابه أحيانا ، وهو ما جعل المثال الواحد يتكرّرُ في أكثرَ من نوع . والأنواعُ التي ذُكِرتْ للمماثلة قد ذكِر مثلها للطرف الثاني وهو المخالفة : فهي تكون (أ) باعتبار درجة التغير وهي كليّة وجزئيّة ؛ (ب) باعتبار العلاقة المكانيّة بين الصوتين ، وهي متجاورة ومتباعدة ؛ (ج) باعتبار موقع الصوت المتأثّر ، وهي رجعية وتقدّميّة ؛ (د) باعتبار الصوتين المؤثّر والمتأثّر ، وهي بين صامتين ، وبين صائتين ، وبين صامت وصائت ، وبين شبْهيْ صائت .

والثنائيّة الثالثة هي "الاندماجُ والانشطارُ" : والاندماجُ (merger Phonemic) من النّقصان لأنّهُ تَغَيُّرٌ يقع لصوت من أصوات اللغة ويُفضي به إلى مطابقة صوت آخر ، وتكون نتيجته اختِزالَ عدد الأصوات اللغوية ؛ والانشطارُ (Phonemic split) من الزيادة لأنّهُ تفرّعُ صوتٍ لغويّ ما إلى صوتين اثنين متمايزيْن . وقد ذكر المؤلف أمثلة قليلة من اللغات السامية تمثيلا للظاهرتين ، لكنّه لم يجدْ في العربيّة ما يدلّ على تمكّنهما وتواتُر ظهورهما فيها ، على الأقل في نصوصها المعْلومة . والثنائيّةُ الرّابعة هي "الزيادةُ والحَذْفُ" . وقد عنَا بالزيادة "الإقحَامَ" ، وهو "زيادةٌ صوتيّةٌ" تكون صائتيّةً وصامتيّةً ، وتكون في بداية المفردة فيكون الإقحام بدْئيًّا ، وتكون في وسطها فيكونُ الإقحامُ وسَطيًّا ، وتكونُ في آخرها فيكون الإقحامُ نهائيًا أو آخريًا . وقد "تقعُ الزيادةُ تمكينًا للنطقِ في بداية الكلام ، أو منعًا لالتقاءِ السّاكنين ، أو إخضاعًا للألفاظِ المعرّبة للقواعد الصوتيّة العربية ، أو لتوليدِ الأصولِ والألفاظ" (12) . وأما الطرف المقابل في الثنائية — وهو الحَذْفُ— فيمثّله "الإسقَاطُ"، وهو — مثل الإقحام — بَدْئيٌّ ووسَطيٌّ ونهائيٌّ ، ويسمّى هذا "التّرخيمَ" أيضا ، والإسقاط مثل الإقحام — يكون صائتيًا وصامتيًّا ، أما الغاية منه فالتّسهيلُ ، أي "تسهيل النطقِ للتخفّفِ من بعْضِ أجْزاء اللفظ" . لكن يبدو لنا أن الغايةَ الأساسيّة من الزيادة الصوتية أيضا — بل من كلّ التغييرات الصوتية

---

(12) نفسه ، ص 111 .

المدروسة تحت ثنائية "النقصان والزيادة" — إنما هي التسهيل أي تيسير النطق عملاً بمبدإ المجهود الأدنى .

وأما القسمُ الثاني من الفصل الثاني فمُخصّصٌ لمسائلِ "الصّرفِ والنّحوِ" معًا . وقد مهّد له المؤلّفُ بتعليلٍ لمزجه بين الصرفِ والنحْوِ في قسْم واحدٍ ، وتوضيحٍ للمنطلق النظريّ الذي يستند إليه في ذلك . ومنطلقُه النظري كانَ في الحقيقة قد حلّله في بحث له جيّدٍ قدّمه في الندوة العلميّة الدوليّة الرّابعة التي نظّمتها جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس (مايو 1997) حولَ "أسُس المعجم النّظريّة"، عنوانُه "حدودُ العلاقةِ بين المكوّناتِ المعجميّة والنّحويّة في التّراثِ العربيّ" (13) ، وقد أحالَ إليه في هذا القِسمِ الذي نتحدث عنْه من كتابه (14) . وهو يميّزُ بين خمْسة مستوياتٍ هي (أ) المستوى الصوتيّ ؛ (ب) المستوى الصّرفيّ ؛ (ج) المستوى التّصريفيّ ؛ (د) المستوى التركيبيّ ؛ (هـ) المستوى الدلاليّ . لكنّ الذي يعْنيه منها في هذا القسْم من كتابه ثلاثةٌ : هي الصرفيّ والتصريفيّ والتركيبيّ ، وقد مزجَ بينها في التحليل لتداخُل المسائلِ المتعلّقةِ بها في المادّة الموصُوفة .

وفي هذا القسمِ عنصران كبيران : الأوّل سمّاه "المُقايسَة" . فمثلما انطلقَ من "ثنائيّة الزّيادة والنّقصان" في تحليل الظواهر الصوتيّة ، انطلقَ في تحليل الظواهرِ الصّرفيّة من "مفهوم صرفيّ عامّ هو "مفهومُ المقايَسة" — المقابلُ لـ "Analogie"، وهو "القياسُ" بالمفهومِ الشائع— لاقتناعه "بأنّه المحرّكُ الأكبرُ للتغيّرات الصرفيّة في أيّة لغةٍ ، وبأنّه السبيلُ الأمْثلُ لتفسير الظواهر الصرفيّة التّاريخيّة التي يرتكز إليها فقهُ اللغة المقارن" (15) . وقد حدّ المقايسة بأنها تأثّرُ "صيغةٍ ما في بنيتها بصيغة أخرى أو بصيغٍ أخرى ذاتِ علاقة بها ، أي أنّ بنيةَ الصيغة المتأثّرة بغيرها تتغيّر لتصبحَ مُوافقةً في وجْهٍ أو أكثرَ للصيغة المؤثّرة فيها" (16) . وقد أكّد دور "التغيير" المذكور في الحدّ واعتبره "المعيارَ الرئيسيّ في الحكمِ على الصيغ ، فلا يُستعملُ

(13) رمزي منير بعلبكي : حدود العلاقة بين المكونات المعجمية والنحوية في التراث النحويّ العربيّ، مجلة المعجمية ، 12 – 13 (1996 – 1997) ، ص ص 27 – 46 ، وتنظر خاصة ص ص 29 – 31 .

(14) فقه العربية المقارن ، ص ص 120 – 121 ، وقد نبّه في الإحالة السابقة وفي هذه الإحالة – بروح علمية نادرة – إلى أنّ الموقف الذي يتبناه في التقسيم كان قد تبنّاه من قبله كاتب هذه السطور في كتاب " مقدمة لنظرية المعجم " .

(15) فقه العربية المقارن ، ص 123 .

(16) نفسه ، ص 123 .

مصطلحُ "المقايَسة" في الغالبِ دونَ وجودِ تغييرٍ في الصيغة المتأثّرة بغيرها" ([17]) ؛ وهو يرى أنّ المتكلّمَ يُظهرُ من خلال المقايسة "نزعَته إلى التناسُبِ والاطّراد في اللغة ، وذلك بتقليصٍ للاختلاف بين الصيغ وبإظهارها متشابهةً ومتّسقةً" ([18]) ، وأنّ "النتيجةَ التي تحدثها المقايَسةُ (...) هي التسويةُ ، طلبًا للاطّرادِ والتسهيلِ وتقليصًا للفروق بين الصيغ" ([19]) . ثمّ ذكرَ من المقايسة في العربية عشرةَ أمثلةٍ أراد بها إظهارَ "ما يصاحبُها من اطرادٍ في عناصر كلّ منظومة" ([20]) ، منها "الضمائر المنفصلة والمتّصلة والضمائرُ التي تسبق الفعلَ المضارع"، وقد أفرد هذه "المنظومة" بالقولِ في فصلٍ كاملٍ – هو الأولُ من البابِ الثاني – وتوسّع فيه توسّعًا ظاهرا دالاّ على عميقِ درايةٍ وغزيرِ معرفةٍ بالمسألة ، لكنّ الفصلَ ليس خاصًا بالعربية بل هو معَمّمٌ على ثماني لغات ساميّة ، وقد وجدنا حظ العربية من المقايسة فيه ضئيلاً ؛ ومنها مصدرُ "فَعّلَ" الذي يكونُ من الصّحيح على "تفْعيل" ومن المهموز على"تفْعيلٌ" و"تَفْعلةٌ" ، ثم استُعْمِلَ "تفْعِلَةٌ" في مصدرِ الصحيح أيضا (مثل "تَفرِقَةٌ") مقايسةً ؛ وتصغيرُ الأسماءِ الموصولة (مثل "اللتيّا") وأسماءِ الإشارةِ (مثل "ذَيّا") والظروفِ (مثل "فُوَيقَ") ، تعميمًا لتصغير الأسماءِ بالمقايسة . ثم هو يَرْجعُ بآثار المقايسةِ في اللغات السامية عامّةً إلى مراحلها "التكوينيّة"، أي المراحلِ التي تشكّلتْ فيها خصائصُها الصرفيةُ البارزةُ ، وقد عرض ثلاثَ "لبِنَات صرفيةٍ" دالّةٍ على ما أحدثته المقايسةُ من أثرٍ كبيرٍ في تلك اللغات :

أولاها "في تصريفِ الأسماءِ والأفعال"، وانطلق ممّا بين الصّيغ الاسميّة والصيغ الفعليّة من علاقةٍ وثيقةٍ في النّشْأة قد أسهمت المقايَسةُ في حصولها إسهامًا كبيرًا ؛ ومن أمثلة السمَات الصرفيّة المشتركة بين الأسماءِ والأفعال في العربية التي ذكرَ "التّوازي بين الأسماءِ والأفعالِ في اللواحق التي تتّصلُ بهما للتثنية والجمع"، ومثاله التوازي بين لواحق التثنية في الأفعال ، ومنها [ــ ـــا] في مثل "ذَهَبَا" و[ــ ـــانِ] في "يذْهَبَانِ" ، ولواحق التثنية في الأسماء ، ومنها [ــ ـــا] في "رجُلاَ" في حالة الإضافة ، و[ــ ـــانِ] في "رجلاَنِ" ؛ وبين لواحق الجمع في الأفعال ، ومنها [ــ ـــو] في"ذَهَبُوا" و[ــ ـــونَ] في

(17) نفسه ، ص 124 .
(18) نفسه ، ص 128 .
(19) نفسه ، ص 128 .
(20) نفسه ، ص 129 .

"يَذْهَبُونَ" ، ولواحق الجمع في الأسماء ، ومنها [ـــ ـــو] في "معلّمُو" في حالة الإضافة و[ـــ ـــونَ] في "معلّمُونَ" .

والثانية "في التذكير والتأنيث" ، وهو يرى أن خُلُوَّ معظم الأسماء المذكّرة في اللغات السامية من "مورفيم للتذكير" في حين يلحق بمعظم أسمائها المؤنّثة "مورفيمٌ للتأنيث" قِسْمة ناتجة عن المقايَسة ، لأنّ في " الساميّات دلائلَ على أنها في مرحلة مبكّرة لم يكن التمييز فيها بين المذكّر والمؤنّث مرتبطا بوجود مورفيم ما أو غيابه ؛ بل لم تكن فيها قسمة "قياسية" بين "التذكير والتأنيث" [21] ؛ وقد ذكر أمثلة دالّة على أنّ التذكير والتأنيثَ لم يكونا قياسيّين في مرحلة مبكرة من تاريخ الساميّة الأمّ ، واستنتجَ من ذلك أنّ "استخدام علامة التأنيث استخداما قياسيّا يكاد يكون مطّردا إنّما يرجع إلى مرحلة لاحقة ، هي مرحلة القياس أو المقايسة ، أي تعميم الظاهرة سعيًا وراءَ الاطّرادِ وتقليصًا لما هو "شاذٌّ" أو خارجٌ عن القياس" [22] .

واللبنة الثالثةُ "في جذور الأفعال" . وهو يُسَلِّمُ بأنّ " مُعظمَ الجذورِ الساميّة ثلاثيٌّ" [23] ، لكنّه يرى أن الغالبَ على الجذورِ في مرحلةِ نشأتها كانَ عدمَ الاستقرارِ في نمطٍ واحدٍ ، وأنّ الثنائيّاتِ والثلاثيّاتِ فيها لم تكنْ تمثّل أنماطًا مستقلّةً لا علاقةَ بين الواحد منها والآخر . واعتمادًا على هذه الملاحظة يؤكّد "أنّ غلبةَ الجذورِ الثلاثية عائدةٌ ، على نحو جُزئيٍّ ، إلى المُقايَسَة ، وذلك أنّنا كثيرًا ما نَلمسُ نَزْعَةً في هذه اللغاتِ إلى تعميمِ الظاهرة الثلاثيّة ، أي إلى نقل الثنائيّ إلى حيّز الثُّلاثيِّ ، وإخضاعه بذلك إلى النّمَط الغالبِ في الجذور" [24] ، ثم قدّم "أدلّةً" على ذلك نرى أنّ أكثرَها ينْدَرِجُ في المقترحَاتِ الافتراضيّة التي يقدّمها القائلونَ بأصالة الثّنائيّ من الجذور ، وخاصّة القولَ بوجود "أصلٍ ثالث" — أي صامتٍ ثالث ، قد يتقدّم وقد يتوسّطُ وقد يتأخّرُ — يُضافُ إلى الجذرِ الثنائيّ ليتولّدَ جذرٌ ثلاثيٌّ تربطهُ بالثنائيّ علاقة دلاليّة ؛ ولا يُطْمَأَنُّ في الحقيقة إلى تلك الافتراضات لأنّ المدوّنة المعتمَدة في الدراسة

---

(21) نفسه ، ص 136 .
(22) نفسه ، ص 137 .
(23) نفسه ، ص 137 .
(24) نفسه ، ص 138 .

والوصْفِ لدعمِها ليس فيها — إذا قيستْ بما يشتملُ عليه "معجم" (lexique) اللغةِ من العناصر — ما يَسمح بالتعميم [25] .

على أنّ المؤلفَ قد رأى أيضا أنْ "ليس بمستغرَب أن نجد أنّ تحويلَ ظاهرة الثنائيّ إلى الثلاثي يقابلها — شأنُها شأنُ كثير من الظواهر اللغوية التي لها مقابلاتٌ تعمل عكس عملها، كالمماثلة تقابلها المخالفة ، والحذف تقابله الزيادة، إلخ — تحوُّلٌ من الثلاثيّ إلى الثنائيّ" [26] ولعلّ "الدليل" الأول الذي أورده على "نقل الثنائي إلى حيّز الثلاثيّ " — وهو إلحاقُ الأسماء الثنائيّة بالثلاثي ، في الجموع ، وخاصة جمع التكسير ، وفي التصغير والنسبة — أوفقُ لهذا المذهب الثاني ؛ وقد نبّه إلى تفطّن اللغويين العرب إلى الظاهرة وأشار إلى رأي سيبويه فيها ، وليس هو في الحقيقة رأيَ سيبويه فقط بل هو رأيُ الخليل أيضا . فقد كان الخليل يرى أن الثنائيَّ الأصليَّ لا يكون إلاّ في "الأدواتِ والزّجْر" مثل "قدْ ، لمْ ، هَلْ ، لوْ ، بَلْ" [27] ، وأمّا الاسمُ فلا "يكون أقلّ من ثلاثة أحرف : حَرْفٍ يبتدأ به ، وحرفٍ يُحشَى به الكلمةُ ، وحرْفٍ يُوقفُ عليه" [28] ، ولذلك فإنّ الثنائي من الأدوات إذا صُيِّرَ اسمًا "أدْخلتَ عليه التشديدَ فقلتَ : هذه لَوٌّ مكتوبةٌ ، وهذه قدٌّ حَسَنَةُ الكِتْبَة" [29] ، فألحقَ بالثلاثيّ ؛ وكذلك الأسماءُ التي ترد ثنائية فإنما أصولها ثلاثية : "وقد تجيء أسماءٌ لفظها على حرفين وتمامها ومعناها على ثلاثة أحْرُفٍ مثل يدٍ ودَمٍ وفَمٍ ، وإنّما ذهبَ الثالثُ لعلّةِ أنّها جاءتْ سواكنَ وخِلْقَتُها السُّكونُ مثل ياء يَدَيْ وياء دَمَيْ في آخر الكلمة ، فلمّا جاء التنوين ساكنا اجتمع ساكنان فثبت التنوين لأنه إعرابٌ وذهب الحَرْفُ السّاكنُ ، فإذا أردتَ معرفتها فاطلبها في الجمع

---

(25) من أشهر المطبقين العرب لنظرية " الأصل الثنائي للجذر " أحمد فارس الشدياق في كتاب " سرّ الليال في القلب والإبدال " ، وقد أحال المؤلف إلى " رأيه في الفاء والتاء وما يثلثهما ، والجيم والميم وما يثلثهما ، وكذلك الكاف والسين ، والغين والميم ، والفاء واللام في سرّ الليال " — فقه العربية المقارن ، ص 139 (التعليق 1) ؛ ولكن ينظر أيضا نقد المؤلف لمقاربة الشدياق في : رمزي بعلبكي : نظرية الشدياق الاشتقاقية : أصولها وتقويمها وعرضها على المعجمية السامية المقارنة ، في : أحمد العايد وإبراهيم بن مراد : في المعجمية العربية المعاصرة (وقائع ندوة جمعية المعجمية العربية بتونس) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1987 ، ص ص 27 – 65 .

(26) فقه العربية المقارن ، ص 140 .

(27) الخليل بن أحمد : كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي ، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، 1988 ، 1 / 48 .

(28) نفسه ، 1 / 49 .

(29) نفسه ، 1 / 50 .

والتصغير كقولهم : أيديهم في الجمع ، ويُديّةٌ في التصغير ؛ ويوجد أيضا في الفعل كقولهم : دَمِيَتْ يَدُهُ" [30] ؛ ولكنّ ر. بعلبكي حكم على التفسير الذي أورده سيبويه – ولا شكّ أن الخليل كانَ مصدره– بأنّ "صوابَه أن يُعْكسَ كما بيّنا في المتن" [31] ، رغْم أنّه ليس أكثرَ "افْتراضيّةً" من التفسير الذي اقتنع به . على أنّ هذا العنصرَ الأول من القسم الثاني من الفصل الثاني – رغم ما قد يثيره من المناقشة والجدال – يعتبر من أهمّ العناصر في الكتاب لطرافة مقاربة المؤلف فيه ولقدرته على تفسير الظواهر والتدليل عليها بأمثلة دقيقةٍ واضحةٍ متنوّعَة قائمةٍ على الاختبارِ أكثرَ مما هي قائمةٌ على الافتراض والتخمين .

وأما العنصرُ الثاني من القسم الثاني من الفصل الثاني ففي "الخَصَائص الصرفيّة والنّحْويّة للعربيّة"، وهي خصائص قد نشأ أكثرها في العربية "عن سمة أكثر عموما من المقايسة – وإن كانت مرتبطة بها – وهي قدرة العربية على تعميم الظاهرة المفردة وتوسيعها" [32] ؛ وقد عرض المؤلفُ في هذا العنصر مجموعةً من المسائل الصرفيَّة والنحويَّة هي "إمّا ممّا تتفرّدُ به العربيّة في المجموعة السّاميّة ، أو ممّا تشاركُ به غيرَها بعضَ المشاركة دونَ أن تكونَ الظاهرةُ من السّاميّ المُشْتَرَك" [33] ؛ وجملة تلك المسائل إحْدى وعشرُونَ ، منها المتعلّقُ بالاسم ، ومنها المتعلّق بالفعل ، ومنها المتعلّقُ بالأداة ، ومن أهمّ ما انتهَى إليه المؤلّفُ من هذه المسائلِ استنتاجُه تميّزَ العربيّة على اللغاتِ الساميّة الأخرى بجملة من الخصائص منها القدْرةُ على"التّوليدِ"، مثل توليدِ الأدواتِ والأوْزانِ الصرفيّة الدالّة على معانٍ معيّنة ، كأفْعَلِ التفضيل وصيغتي التّعَجُّب ؛ و"التخصيصُ" ، مثل تخصيصِ صيغٍ بعينها (كالمصدرِ الصناعيِّ) بدلالة جديدة ؛ و"التعميمُ" على سبيل المقايسة ، مثل تصغيرِ الأسماءِ المبهمَة والظروفِ وصيغةِ التعجّبِ والعددِ ، وتعميمِ البناءِ للمجهول ؛ و"التوسيعُ" ، أي توسيعُ ما هو مشتركٌ من الظواهر ، مثل وجودِ عدةِ مصادرَ للفعلِ الواحد ، وتفريعِ الأداةِ

---

(30) نفسه ، 4 / 50 ؛ وقد ذكر الخليل " القوة " في متن الكتاب تحت الجذر الثلاثي " ف و ه " وقال إن " أصل بنائه الفَمُ " (4 / 95) ؛ وذكر " الدم " تحت " د م ي " وقال إن أصله " دَمَيٌ " (8 / 89) ؛ وذكر " اليدَ " تحت " ي د ي " (8 / 104) .

(31) فقه العربية المقارن ، ص 138 (التعليق (2)) .

(32) نفسه ، ص ص 141 - 142 .

(33) نفسه ، ص 142 .

عن الأداة ؛ و"الإيجازُ"، ومثاله التفرقةُ القياسيّةُ بين جمعِ القلّة وجمعِ الكثْرة "فتكون للصيغة دلالةُ الجمْع مع صفةٍ زائدةٍ على مُطلقِ الجمْع" (34) .

وأما البابُ الثّاني من الكتاب (ص ص 167 – 252) فقد أراد المؤلف أن يقدّم فيه نماذجَ تطبيقيّةً من المسائلِ التي حلّلها في البابِ الأوّل ، وقد اختارَ ثلاثَةَ نماذِجَ وُزِّعَتْ على ثلاثة فصولٍ : الأولُ في "الصوامتِ العربية بين المحافظة والتطوّر" (ص ص 167 – 193) ، وكان المؤلف قد نشره مفردًا سنة 1983 ؛ والفكرةُ الغالبةُ في هذا الفصلِ هي القولُ بأنّ "العربية ، رغمَ حداثةِ المادّة التي وصلتنا منها قياسًا على سائر أخواتها ، أكثرُ اللغات الساميّة احتفاظا بالخصائص" التي نسبها علماء الساميّات إلى الساميّة الأمّ (35) ، لكن دون أن تتخلّى عن "التطوّر الذي لازمها كأيّة لغة حيّة" (36) ؛ وقد اختار لدراسة ثنائية المحافظة والتطوّر في اللغة العربية دراسة الصوامت فيها ، فقارن صوامت العربية بصوامت اللغات السامية ، مركّزا تحليله على"ما تظهر فيه نزعةُ العربيّة إلى المحافظة على الصوامت السامية الأصلية" ، و"ما يظهرُ فيه تطويرها للصوامتِ الأصليّة خلافًا للأصل" (37) ، لكنّ المقارنة قد أظهرت أنّ نزعةَ المحافظة أغلبُ على العربية من نزْعةِ التطوُّر ، لأنّ الصّوامتَ التي غيرتها العربيةُ عن أصلها أربعةٌ : هي "الفاء" – وهذا أيضا مجرّدُ احتمالٍ – والجيمُ والسّينُ والشّينُ ؛ وأما بقية الصوامت فقد حافظت فيها على الأصل .

والفصلُ الثاني في "المقايسة في صيغِ الضمائرِ الساميّة " (ص ص 195 – 235)، ومادّته جزءٌ من بحثٍ سبقَ نشرهُ سنة 1980 ، والغايةُ منه هي تطبيقُ مبدإ "المقايَسة" الذي حَلّلهُ المؤلّفُ في البابِ الأول على نموذجٍ صرفيٍّ محدّدٍ هو الضمائرُ الساميَّة ، ليُظهِرَ أثرَ المقايَسةِ في مختلفِ صيغه . وقد شملَ الوصْفُ خمسةَ أنواعٍ من الضمائر هي (أ) ضمائر الرَّفْع المنْفَصِلة ؛ (ب) ضمائر النّصب والجرّ المُتّصِلة ؛ (ج) ضمائر الرّفْع اللاحقة بالفعل الماضي ؛ (د) الضمائر السّابقة على الفعل المضارع ؛ (هـ) الضمائر اللاحقة بالفعل المضارع . لكنّ

---

(34) نفسه ، ص ص 163 – 164 ، ويـنظر أيضا ص ص 8 – 9 .
(35) نفسه ، ص 169 .
(36) نفسه ، ص 170 .
(37) نفسه ، ص 170 .

هذا التطبيق الموسّع المُعَمّق قد عمّم على اللغات السامية ، وكان حظّ العربيّة من المقايسة فيه – كما ذكرنا من قبل – ضئيلاً .

والفصلُ الثّالثُ في "الأدوات النحْويّة" (ص ص 237 - 252) . وقد انطلق المؤلّفُ في هذا الفصل من تصور نظريّ جريء للأدواتِ إذ استخدمها "بمعناها الأعمّ ، ليقع تحتها الضمائر وأسماءُ الإشارة والموْصولات الاسميّةُ والنواسخُ والنواصبُ إلخ" ([38]) ؛ فهو إذن يخالفُ التصوّر التقليديّ السائد الذي يغلب في كتب النحو الحديثة وخاصة في الكتب المبسّطة للقواعد ([39]) والذي يحصر الأدوات في "الحروف" كالجارّة والناصبة والجازمة والعاطفة، و"الأدوات" كالنواسخ وأدوات الشرط والاستفهام والاستثناء ([40]) . وقد درس المؤلّفُ الأدواتِ دراسةً مقارنةً من حيث (أ) بساطتها وتركّبها ؛ (ب) طبيعتها الاسمية أو الفعلية أو الحَرْفيّة؛ (ج) معانيها ؛ (د) أصولها المشتركة ؛ (هـ) عملها .

ذلك عَرْضٌ مجْمَلٌ لمادّة الكتاب ، ولكنّه على إجماله يتيحُ تبيُّنَ خِصال في الكاتب وفي الكتاب غير قليلة ، نشير منها خاصّة إلى :

1 – تطبيقُ المؤلفِ المفاهيمَ والمقارباتِ اللسانيةَ الحديثةَ في الدراسةِ اللغويةِ المقارنة وتخليصُها من الوصفِ الفيلولوجي القائمِ على استقراءِ النصوص والذي كان غالبا على الكتابات الاستشراقية في المقارنات بين اللغاتِ السامية ، ولا يزالُ مغلّبا في ما يكتبه

---

(38) نفسه ، ص 238 (التعليق (1)) .

(39) ينظر مثلا : محمد الأنطاكي : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، ط . 3 ، بيروت 3/ 77 – 258 ؛ يوسف الصيداوي : الكفاف ، كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية ، دمشق ، 1999 ، 1 / 395 – 589 ، وقد اقتفى الانطاكي والصيداوي آثار ابن هشام الأنصاري في الباب الأول من مغني اللبيب الذي خصصه لـ " تفسير المفردات وذكر أحكامها " – ويعني بالمفردات الأدوات ، وقد أوردها مرتبة على حروف الهجاء – ينظر : جمال الدين ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط . 6 ، بيروت ، 1985 ، ص ص 17 – 489 ؛ وقد أوردا الأدوات مثله مرتبة على حروف الهجاء .

(40) نجد هذ التصنيف في بعض الكتب الواصفة للعربية المرتكزة على أسس لسانية مثل كتاب تمام حسان " اللغة العربية معناها ومبناها " (ط . الدار البيضاء ، د.ت ، ص ص 123 – 132)؛ وقد حاول حسان التجديد في تصنيف أقسام الكلام فخرج عن التصنيف الثلاثي القديم وعد " الضمير " مقولة مستقلة (ص ص 108 – 118 لكنه أدرج فيها أسماء الإشارة والموصولات). وقد كنا بدورنا قد أدرجنا في التصنيف الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والأفعال الناقصة في مقولة الأداة – ينظر إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم ، بيروت ، 1997 ، ص 32 ؛ مقدمة لنظرية المعجم ، بيروت ، 1997 ، ص 107 ، وقد أضفنا إليها هنا " الزوائد الصرفية الاشتقاقية " .

العربُ في "فقه اللغة" . وقد طبّقَ مقارباته اللسانية على مادّة لغوية قديمة منها ما ينتمي إلى لغاتٍ تعَدُّ من اللغات الميتة ، ولا يعْرَفُ من نصوص بعضها إلاّ ما ورد في النقوش ؛ لكن قدم المادة الموصوفة وقلة عناصر المدوّنة لم يحولا دون اكتشاف ظواهر صوتيّة وصرفية كثيرة والانتهاء من دارستها المقارنة الدقيقة إلى نتائج مهمة جدا حول اللغة العربية ، مثل تميزها على أخواتها الساميّات بالمحافظة على الخصائص التي كانت للساميّة الأمّ ، وتطوّرها دون تلك اللغات ، في الوقت ذاته، بظهور عناصر صوتية وصرفيه فيها قد تفرّدت بها .

2 – تقيُّدُ المؤلِّفِ بإطار نظريّ لسانيّ محدّدٍ قد نزّل دراستَه ومقارباته المقارنيّةَ فيه : فقد درس الظواهرَ الصوتيّة والصرفية والنحوية وعمد إلى الفصل بين الظواهر الصوتية وغيرها من الظواهر وإلى المزج بين الصرف والتصريف ثمّ بين التصريف والنّحو ، فتداخلَ الصرفيّ الاشتقاقيّ والصرفيّ التصريفيّ والنحويّ التركيبيّ عن قصد رغم إدراك المؤلّف لما بين المستويات الثلاثة من الفرق . على أنّنا قد لاحظنا غلبة الصوتيّ والصرفيّ بشقّيْه الاشتقاقيّ والتصريفيّ على التركيبيّ النحويّ في وصْفِ الظواهرِ المدروسَة ؛ وهو ما يجعل في نظرِنا نِسبةَ الظواهرِ المدروسةِ في الكتابِ إلى علمِ المعجم أقرب من نسبتها إلى علم النحو .

3 – سعْيُ المؤلّف إلى إيجاد التعميمات (Généralisations) التي تمكّنه من دراسة القدْر الأكبر من الظواهر المتعالقة المعبّرة عن وجود وجوه مختلفة في المسألة الواحدة ، ومن أهمّ هذه التعميمات في الكتاب مبدأ "الزيادة والنقصان" في الأصوات وما ارتبط به من ثنائيات دلّتْ على عمق الدراية بالنظامين الصاميّ والصائتيّ في اللغات السامية ، ومبدأ "المقايَسة" في الصرف وما ارتبط به من تحليل معمّقٍ للتغييرات الصرفية والتصريفية في اللغات السامية .

4 – إدْخالُهُ مفاهيمَ جديدةً في الوصْفِ اللسانيّ المقارن للغات السامية ومنها العربية، ومن أهم تلك المفاهيم "الإقحامُ" و"الزيادةُ الصوتيّة" ، والمفهومان مترابطان لأن الزيادة الصوتية ناتجة عن الإقحام ؛ فليست الزيادة في المعجم إذن صرفية اشتقاقية فحسب بل هي صوتيّة أيضا . وهذه إضافة مهمة جدّا لأنها تفسّر ظاهرة مطردة في العربية الفصحى

وفي العاميات الحديثة يولد بها الرباعي من الثلاثيّ . وقد تفطّنَ السابقون إلى هذه الظاهرة لكنهم لم يَتبيّنوا حقيقتَها واضطربوا في تسميتِها وتفْسيرها ([41]) .

لكنّ لنا على هذا العمل الجيدِ بعضَ الملاحظات المتعلّقة ببعض الجزئيات فيه :

الأولى تتعلق بحديثه عن أصل التاء في صيغة "افتَعَلَ" . فقد أثار هذه المسألة في أكثر من موضع من الكتاب ، لكنه لم يتّخذ موقفا واحدا . فقد عدّها من الزيادة الصوتية ([42]) ، كما عدَّها من الزيادة الصرفية ([43]) ؛ ثم إنه قد عدَّها داخلةً صرفية اشتقاقية Infix ([44]) ، كما عدّها سابقةً اشتقاقية قد نتجت في العربية عن القلب المكاني بين الفاء والتاء ([45]) ، أي إن أصل الصيغة هو "اتْفَعَلَ" ، بتقديم التاء على الفاء ، ثم حصل قلبٌ مكانيّ فتقدمت الفاء على التاء ، ولم يعتبر المؤلفُ في الصيغة وجودَ الألفِ المتصدرة التي يعتَبرها زائدةً صوتية إقحامية من باب الإقحام البدْئيّ ، وهي عنده همزةٌ تُلَفظُ وليست للوصْل ([46]) . وإذن فإنّ صيغة "افتعل" قد اجتمع فيها صنفان من الزيادة : زيادة صوتية إقحامية تتمثل في الهمزة

---

(41) ينظر مثلا : تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ، ط .2 ، الدار البيضاء ، 1974 ، ص 185 و 188 ، وقد سماها " الزيادة الحرّة " ، ولم يميزها عن الزيادة الصرفية ؛ Henri Fleisch : Traité de philologie arabe . Vol.II : Morphologie Verbale . Particules , 2 ème éd. , Beyrouth , 1990 , pp. 435 – 439 ، وقد عدّ الظاهرة " تَوْسيعَاتٍ لم تُفسّرْ بعدُ للجذر الثلاثي بالفعل الرباعيّ" (Elargissements de racine trilitère en verbes quadrilitère non encore expliqués) .

(42) فقه العربية المقارن ، ص 10 ، حيث عدها " من المقحمات " .

(43) نفسه ، ص 49 حيث اعتبر تاء " افتعل " و " افتعال " من الزوائد الصرفية وعدها من " الدواخل أو الحواشي [أي " الأحْشاء" ، جمع حَشْو] Infixes " ، و ص 109 ، حيث عدّ وجودها زيادةً قد أملتها الصيغةُ الصرفية ولا علاقة له بإقحام الصوامت وسطيا ، أي بالإقحام الصامتيّ الوسطي .

(44) نفسه ، ص 49 ، وينظر التعليق السابق .

(45) نفسه ، ص 53 ، 83 ، 109 ؛ وقد ذهب جوتهيلف برجشتراسر في كتابه "التطور النحوي للغة العربية" (تخريج رمضان عبد التواب ، القاهرة ، 1982 ، ص 92) هذا المذهب أيضا إذ رأى أن "الافتعال في العربية تاؤه دائما تالية لفاء الفعل وكانت في الأصل سابقة لها" . ونلاحظ أن صيغة "اتْفعل" هي الصيغة المستعملة في العربية التونسية – كما تظهرها لهجة منطقة نفزاوة ، وهي لهجة ذات أصول سُلَيْميّة – مكان "افتَعَلَ" الفصيحة ، ومن التونسيين من يستعمل " انْفعَلَ " أيضا عوضا عنها ، فقد احتفظت العربية التونسية بالاستعمال العربي السامي القديم – ينظر حول "اتفعل" في لهجة نفزاوة إبراهيم بن مراد : الكلم الأعجمية في عربية نفزاوة ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، 1999 ، ص ص 62 – 64 .

(46) فقه العربيّة المقارن ، ص 107 . وقد ذهب قبله هذا المذهب من المحدثين برجشتراسر الذي اعتبر "فاعَل" و "تَفاعَل" من "الممدود" ، وهو مشتق من المشدّد أي "فعّل" بتعويض مد الحركة عن مدّ الحرف بعدها ، أي تشديده . وهذا التعويض كثير في الأكدية والعبرية " ينظر : التطور النحوي للغة العربية ، ص ص 92 - 93 .

المتصدرة وفي التاء ، وزيادة صرفية اشتقاقية تتمثل في التاء التي تكون سابقةً وتكون داخلة أو حَشْوًا في الوقت ذاته . وهذا كله كما يُلاَحَظُ مُحْوِجٌ إلى إعادة النّظر .

والملاحظة الثانية تتعلق بوجود الألف في صيغة "تَفَاعَلَ" ، فقد وجدنا المؤلف لا يعتّد بالألف في صيغة "تفاعَلَ" ، وهو يرى فيها "صوتَ مدّ" ولا يعْتَبِرُها من الزوائد الصرفية ، لأنّ المقصودَ عنده بأحرفِ الزيادة هي "الأحرفُ الصامتة لا أصواتُ المدّ" (47) . وهذا فيما نرى مخالفٌ لما ذهب إليه القدماء في النظر إلى الزوائد الصرفية ، وهو مخالف لما يُلاحظ في نظام الزيادة في وصف اللغات الحديثة ، بل هو مخالف لما ذهب إليه المؤلفُ نفسُه في كتابه هذا كما سنرى . أما القدماءُ من اللغويين العربِ فقد عدّوا الألفَ – مثل الهمزة – من مجموعة "سألتمونيها" . فقد قال سيبويه عن الألف والواو والياء إذا كانت زوائد "ليس شيءٌ من الزوائد يعدلُ كثرتَهنّ في الكلام (...) ، وكثرتهن في الكلام وتمكّنهُنَّ فيه زوائدَ أفشى من أن يُحْصى ويُدْرَكَ" (48) . وأما اللغات الأخرى – ونخص بالذكر اللغات الهندية الأوروبية – فإن وصفها لا يخْرِجُ الصوائتَ من نظام الزيادة فيها، فهي تعدّ زوائد مثل الصوامتِ، ومثالها "a" ذات الأصل اليوناني والتي تكون سابقة دالة على النفي ، وتكون لاحقة معبرة عن المؤنث من مقولة الجنس في اليونانية واللاتينية والاسبانية ولغات أخرى غيرها ؛ و"e" التي تكون في اللاتينية لاحقة في الظروف الدالة على الهيئة ؛ و"u" ذات الأصل اللاتيني والتي تستعمل في الفرنسية لاحقة تولد بها الصفة الدالة على الاتصاف بصفة ما ؛ وأما المؤلف نفسه فقد عدّ الألف في "ذهبًا" وفي "يَذْهَبَا" – في حالتي النصب والجزم – لاحقة قد زيدت إلى الفعل (49) . وليس هناك ما يمنع فيما نرى أن تعامل الألف في "فاعَلَ" و"تفَاعل" وفي غيرهما من المشتقات معاملة الألف في "ذهبًا" أو معاملة "a" و"e" و"u" التي ذكرنا فتعدّ مثلها من الزوائد .

---

(47) فقه العربية المقارن ، ص 83 (التعليق (1)) .

(48) سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط . 3 ، القاهرة ، 1966 - 1977 ، 4 / 318 .
ويُنظر أيضا ابن سعيد المؤدب : دقائق التصريف ، تحقيق أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين تورال ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1987 ، ص 371، وفيه " أن الواو والياء والألف هي أمهات الزوائد " .

(49) فقه العربية المقارن ، ص 134 .

والملاحظة الثالثة تتعلّق بتأصيل كلمة " أوقيّة" . فقد ذكر المؤلفُ – نقلاً عن ابن جني في سرّ صناعة الإعراب – ثلاثة أمثلة على المخالفة بين شبْهَي الصّائت منها "أوَاقٍ" الذي جعل لها أصلاً مفترضا هو "وَوَاقٍ" ؛ وقد وثق المؤلف في تأصيله بابن جني ، وكان عليه ألاّ يثق به . والكلمة مما اختلف المعجميون العربُ في أصله وبنيته اختلافا كبيرا ، فقد رسمت "وَقيّة" بالواو في بدايتها وجمعت على "وقَايا"، ورسمت "أوقيّة" بالتشديد وجمعت على "أوَاقِيّ"، ورسمت "أوقيَة" بالتخفيف وجمعتْ على "أوَاقٍ"، واختُلفَ في بنيتها واشتقاقها فجعلها بعْضٌ على وزن "فُعْلِيَّة" من "أوق"، وجعلها بعض آخرُ على وزن "أفْعُولَة" من "وقى"؛ وليست "الأوقية" من "أوق" ولا من "وقى"، بل هي أعجمية مقترضة من اليونانية، وأصلها اليونانيّ هو ουγκία (Unkia) – ومنها اللاتينية "Uncia" – وهي اسم وحدة للوزن رومانيّة ، ومن أهمّ الأدلّة على عُجمتها اختلافُ اللغويين في تأصيلها [50] ؛ وإذنْ فإن ما ذهب إليه ابنُ جني حول أصلها الافتراضيّ وما قاله المؤلفُ حول "المخالفة بين شبهي الصائت" فيها مُحْوِجٌ إلى المراجعة .

وليست الملاحظات التي ذكرنا على الكتاب بمنقصة من قيمة الجهد الذي بذله المؤلف فيه وتميّز الاجتهادِ الذي قام به في وصفِ اللغة العربية وصفا لسانيّا دقيقا معمّقًا داخل محيطها اللغوي الساميّ الذي تمثّلُ اليومَ أحسنَ نماذجه الحيّة ، في أصواتها وفي صرفها ونحوها ، وفي معجمها أيضا .

إبراهيم بن مراد
كليّة الآداب بمنّوبة

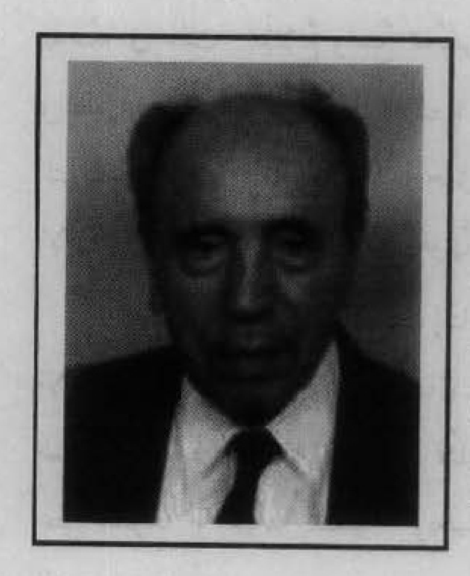
---

(50) ينظر حول اختلاف القدماء في تأصيلها إبراهيم بن مراد : الكلم الأعجمية في عربية نفزاوة ، ص ص 401 – 402 .

ثلاثةُ أعلامٍ فَقَدْناهُم :

محمّد العروسي المطوي

(1920 - 2005)



فقدت تونس فجر يوم 25 جويلية 2005 أحد أبنائها الأعلام ، هو العالمُ الباحثُ المؤرِّخُ المحقّقُ الأديبُ اللغويُّ الشاعرُ محمد العروسي المطوي الذي عاش خمسا وثمانين سنة ، فقد كانت ولادته في إحدى قرى المطوية - هي "المايَة" - بالجنوب الشرقي التونسي يوم 19 جانفي من سنة 1920 ، وقد غادرها سنة 1935 إلى تونس ليستقرّ فيها .

وقد فقدت تونس بفقده أنموذجا من كتّاب العربية أصبح اليوم نادرا ، هو الكاتبُ الموسوعيُّ الذي يضيق عن ملكاته فنّ مُفردٌ من فنون التعبير ، ويقصُرُ عن خطرات فكره ضربٌ مخصوصٌ من ضروب الإنتاج الفكريّ ، فتتعدّد مواهبُه وتتوسّع مجالات إبداعه فإذا هو كلّ ما ذكرنا ، وكذلك كان محمد العروسي المطوي . ويدلّكَ على ذلك الإنتاجُ الأدبيّ والعلميّ الغزير الجيّد الذي تركه . فقد كان الأديبَ الذي لم يقفْ "في أحدِ شقّي البلاغة" حسب وصف بديع الزمان الهمذاني لأبي عثمان الجاحظ ، بل خَبَـرَ صناعتي النظم والنثر، فكان الشاعرَ المجدّدَ المجيد الذي يَستحقّ حسب شهادة العارفين أن تُنْسَبَ إليه

-أولى محاولات "الشعر الحرّ" في اللغة العربية في العصر الحديث ؛ وكانَ القصّاصَ المبتكرَ المبدعَ الذي يَستَهْوِيه من العبارة ومن الفكرة أقربُهما إلى الواقع البشري الذي يصفه ، دون أن تفقد العبارةُ روْقَتَها أو تفقد الفكرةُ عمقَها ، وهو كاتبُ القصة القصيرة ، والمؤلّفُ الروائيُّ ، والكاتبُ المسرحيّ ؛ ثمّ هو الناقدُ الذي تبيّنتْ له – فيما نَشَرَ في الصّحُفِ من مقالات نقدية في الأدب والفنّ ، وما كَتَبَهُ من مقدّمات لعدد غير قليل من الآثار الأدبية – رؤيةٌ نقدية جريئة في شكل الأدب ومحتواه ؛ ثم هو الأديبُ العالمُ ، فهو المؤرّخ الذي عُنِيَ بالتأريخ للبلاد التونسية في عهود متتابعة متواصلة هي الحفصيُّ والتركيُّ العثمانيُّ والحُسَيْنِيُّ وعهدُ الحماية . وتدلُّ أعماله التاريخية التي لا يزال أكثرها مخطوطا على معرفة دقيقة بأحوال المجتمع التونسي في مختلف العهود ، ودراية معمّقَة بتصاريف السياسة وآثارها فيه ، يدعمُه في ذلك اطّلاعٌ واسعٌ ممحّصٌ على أمّهاتِ المصادر القديمة والحديثة ، المخطوطة والمطبوعة ، في المواضيع التي طرق ؛ ثم هو عالم ذو مشاركة معروفة مذكورة في تحقيق التراث ونشره ، والغالبُ على ما حقّق ونشر أو شارك في تحقيقه ونشره الانتماءُ إلى الثقافة الإفريقيّة التونسية . ثم هو أيضا لغويٌّ لأنّ له إسهاما في البحث اللغويّ محمودًا .

ونريد أن نقف قليلاً عند إنتاجه العلمي الذي أشرنا إليه ، في تحقيق التراث وفي الاهتمام بالقضايا اللغوية . وأعمال محمد العروسي المطوي التراثيّة صنفانِ : الأوّل هو صنف النصوص المحقّقة ، والثاني تمثّله نصوص تُعنى بالتراثِ قد أعاد نشرها أو أشرف على نشرها أو هيّأها للنشر . ويعنينا من الصّنفين هنا أوّلهما ، وفيه أربعة أنواع من النصوص :

الأوّل هو ما قام بتحقيقه بمفرده ، وله فيه "تحفة المحبّين والأصحاب في معرفة ما للمدنيّين من الأنساب" لعبد الرحمان بن عبد الكريم الأنصاري (المكتبة العتيقة بتونس ، 1970) .

والثاني هو ما قام بإعادة تحقيقه ، وله فيه "كتاب آداب المعلّمين" لمحمد بن سحنون (دار الكتب الشرقيّة بتونس، 1972) ، وكان حسن حسني عبد الوهاب قد نشر الكتاب بتونس سنة 1931 اعتمادًا على نسخة مخطوطةٍ واحدة تونسيّة ، واعتمد

المطوي في إعادة التحقيق مخطوطة ثانية مغربيّة مكّنته من إصلاح كثير من خطإ الأصل المطبوع وإتمام كثير من نقصه .

والنوع الثالث هو ما شاركه غيره في تحقيقه ، وله فيه كتابان : أوّلهما "خريدة القصر وجريدة العصر" للعماد الأصفهاني الكاتب في قسمه الخاصّ بشعراء المغرب والأندلس (الدار التونسيّة للنشر ، تونس ، 1966 - 1972 ، في ثلاثة أجزاء) ، وقد شاركه في تحقيقه محمد المرزوقي والجيلاني بن الحاج يحيى وأذرتاش أذرنوش الإيراني ، وثاني الكتابين "أنموذجُ الزمان في شعراء القيروان" للحسن بن رشيق القيرواني ، وقد شاركه في تجميع نصوصه – إذ أصلُ الكتاب لا يزل مفقودًا – من أمّهات المصادر القديمة ، المخطوطة والمطبوعة التي نَقلَتْ منه ، وشاركه في تحقيقها بشير البكوش (الدار التونسيّة للنشر ، تونس ، 1986) . ونعلم أنّ اهتمامه بنصوص هذا الكتاب – وخاصة المخطوطة منها – يُرجعُ إلى السنوات الستين من القرن العشرين عندما كان برنامجًا ثقافيًا في الإذاعة الوطنية عنوانه "مصادر الأدب التونسيّ" (1964 - 1972) .

والنوع الرابع هو ما أشرف على مراجعته ، ومنه كتابٌ واحدٌ هو "رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقيّة" لأبي بكر عبد الله المالكي ، وقد حقّقه بشير البكوش (دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1981 - 1984 ، جزءان وجزء للفهارس) ؛ ورغم أنّ العمل الذي قام به بشير البكوش لا يرقى الشكّ إلى جودته وقيمته العلميّة فإنّ ما قام به محمد العروسي المطوي فيه يتجاوز مجرّد القراءة والمراجعة لإبداء ملاحظات عابرة إلى الإسهام الفعليّ في التحقيق لمشاركته المحقّقَ في تمحيص النصّ المُحقّقِ وتدقيقِ النظر فيه ليستقيم نصًّا مُستجيبًا لكلّ شروط التحقيق العلميّ .

وأمّا بحثه في اللغة فإنّ من أهمّ مظاهر إسهامه فيه مشروعَ قاموسٍ "فصيح الدّارجة التونسية" الذي كان يُجَمِّعُ مادَّتَهُ من سماعاته ومشافهاته ومن مطالعاته في النصوص الإفريقيّة التونسيّة القديمة والحديثة ، وقد تجمّعت له من ذلك الجذاذاتُ المعجميةُ العديدة التي كان يدوّنها وكنّا نراها مُوَزَّعَةً في مكتبته تنتظرُ التصنيفَ والتبْويبَ ، والموجود من هذه الجذاذات اليومَ يؤلّفُ قاموسًا مُتكاملاً مُشتملاً على

عدد مهمٌ من الوحدات المعجميّة ذات الأصول العربيّة الفصيحةِ القديمةِ في الدّارجة التونسيّةِ ، وقد نَشَرَ منها إحدى وثلاثين مادةً في ثلاثِ مقالاتٍ صدرت في الأعداد الثلاثة الأولى من مجلة المعجميّة : هي "نماذجُ من فصيح الدّارجة التونسيّة" في العدد الأوّل (1985) ، و"من فصيح الدّارجة التونسيّة" في العددين الثاني (1986) والثالث (1987) ؛ ثم إنّ له مشاركاتٍ في ندوات جمعية المعجمية قد اهتمّ فيها بالمستوى اللغويّ العاميّ والمستوى المولّد في معجم العربيّة التونسيّة من خلال النصوص التونسيّة ، التراثية والأدبية الحديثة ، وتلك المشاركات ثلاث : أولاها "مصطلحاتٌ صوفيّةٌ للشّشْتَري رتّبها هجائيًّا عمر بن علي الراشدي" ، وقد قدّمها في الندوة الوطنيّة الأولى التي نظّمتها جمعيّة المعجميّة سنة 1985 حول "إسهام التونسيين في إثراء المعجم العربي" وتحدّث فيها عن مجموعةٍ من المصطلحات الصوفيّة التونسيّة المُستخرجة من "ابتسام الغُرُوس ووَشْيُ الطُّرُوس بمناقب الشيخ أحمد بن عروس" لعمر بن علي الراشدي (وقائع ندوة إسهام التونسيين في إثراء المعجم العربي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1985 ، ص ص 55 – 62) ؛ وثانيتها "كتاب رياض النفوس للمالكي مصدرًا من مصادر معجم دوزي" ، وقد شارك بها في الندوة العلميّة الدّوليّة الأولى التي نظّمتها جمعيّة المعجميّة سنة 1986 حول "قضايا المعجميّة العربيّة المعاصرة" بمناسبة احياءِ الذكرى المائويّة لوفاة ثلاثة من معجميي القرن التاسع عشر ، هم أحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني ورينهارت دوزي (في المعجميّة العربيّة المعاصرة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1987 ، ص ص 257 – 270)، وفي هذا البحث حديثٌ عن اعتماد دوزي في قاموسه "المُستدرك على المعاجم العربيّة" على المُوَلّداتِ المعجميّةِ التونسيّة القديمة المذكورة في "رياض النفوس" لأبي بكر المالكي ؛ والمشاركة الثالثة عنوانها "منزلة اللهجة التونسيّة في المعجم التاريخي العربي : "واحة بلا ظلّ" نموذجًا" ، وقد قُدّمت في الندوة العلميّة الدوليّة الثانية لجمعيّة المعجميّة حول "المعجم العربيّ التاريخي : قضاياه ووسائل إنجازه" سنة 1989 ونُشرت في وقائع الندوة (مجلّة المعجميّة ، 5 – 6 (1989 – 1990) ، ص ص 247 – 259) ، وحلّل فيها استعمالاتٍ عربيّة تونسيّة مُستحدثة في نصٍّ روائيٍّ حديث هو "واحة بلا ظلّ" لعمر بن سالم . ونُدرجُ في اهتمامه باللغة وخاصة بالدّرس المعجمي

حماسَه لتأسيس جمعية المعجمية العربية بتونس وانتسابَه إليها من بدايات تأسيسها وتمكينَها من مقرٍّ لها في النادي الثقافي أبو القاسم الشابِّي الذي كان يرأسه ، ومشاركتَه في جملة أعمالها التي أشرنا إليها .

والاستنتاج العامّ الذي يخرج به المطَّلعُ على إنتاجه الأدبيّ والعلميّ عامّة هو غلبةُ "الهوى الوطنيِّ" على أعماله الأدبيّة الإبداعيّة في القصة القصيرة والرواية والشعر ، لاهتمامه فيها بتحرُّرِ الإنسان في تونس من الاستعمار والاستعباد وهمومه الاجتماعيّة في بحثه عن العيش الكريم ؛ وغلبةُ "الهوى الإفريقيّ" على أعماله التاريخيّة والتراثيّة لاهتمامه فيها بتاريخ البلاد التونسيّة في مختلف مراحله ومظاهره ، وبالنصوص التونسيّة القديمة ، تحقيقا ودراسة ؛ وغلبةُ "الهوى التونسيّ" على أعماله اللغويّة المعجميّة . وقد أعانه على إنتاج ما أنتج من نصوص أدبيّة وعلميّة مكتبةٌ غنيَّةٌ ثريَّةٌ قد نقل جلَّها قبل وفاته إلى المطويّة مسقطِ رأسه ومستقرِّه الأخير – وفاءً لها ولأهلها ، أهلِه – لتَكُونَ نواةً لمركز ثقافيّ يحمل اسمه ؛ ثمّ طبْعٌ خاصّ فيه الكثير من آثار انتمائه إلى الجنوب التونسيِّ ، من أهمِّ خصائصه بعضُ الانطواء على النَّفس ، وصبرٌ قويّ على الشدَّة وما قد يَصْدُرُ عن صغار الناس من الأذى ، وأَنَفَة شديدة قد تَبَيَّنَت آثارُها جليَّةً في السنوات الأخيرة من حياته إذ كان قليلَ الخروج إلى الناس لأنه يأنفُ من أن يُرى – وقد أتعبه المرض – على ضُعْفٍ ، وترفُّعٌ عن فاسد القول والفعل معروفٌ ، وطاقةٌ على الكظْمِ عجيبة ، وتواضعٌ علميٌّ نادرٌ رغم ما أوتي من تميّزٍ ، ووفاءٌ صادقٌ للأهل والأصدقاء من أجلى مظاهره إعادتُه نشرَ آثار حسن حسني عبد الوهاب وإتمامُه – مع بشير البكوش – موسوعتَه الكبيرة "كتابُ العُمُرِ" ، وقد صرف في ذلك طيلة سنوات من الجهد والوقت ما كان في حاجة كبيرة إليه ؛ وهو طبعٌ يشبه كلَّ الشبَه طباع كبار العلماء الميّالين إلى العزلة في مكتباتهم يقضون الساعاتِ الطوالَ فيها ، مُنصرِفين إلى كتبهم يقرؤونها وإلى أوراقهم يُخَبِّرونها .

لكنَّ هذا الطّبع ما كان ليمنعه من مخالطة الناس وعشرتهم وحبّه لهم ؛ فقد خالطهم في التّدريس إذ كان مدرّسا في جامع الزيتونة ثم في الجامعة الزيتونية ؛

وخالطهم في السياسة التي عرَكتْه وعركَها فنال منها بعض الحظّ ، فكان سفيرا ثم نائبا في مجلس النواب ، لكنّ طبعه الذي أشرنا إليه وطبيعة العمل السياسيّ الذي يتأثّر كثيرا بأمزجة الساسة لم يسهّلا له دائما تلك المخالطة ؛ ثم إنه خالط الناس في عمله الأدبيّ والثقافيّ : خالطهم في اتّحاد الكتّاب التونسيين الذي رأسه مدّة عشر سنوات (1981 – 1991) فشَهد له حتى الذين لم يَسْلَمْ من ألسنتهم وأقلامهم بفضائلِ خُلُقه ومزايا تسييره ؛ ثم هو خالطهم خاصة في نادي القصة بالنادي الثقافي أبو القاسم الشابي الذي رأسه منذ تأسيسه سنة 1964 حتى وفاته وتخرجت فيه طَبَقَاتٌ مختلفةٌ من القصّاصينَ كان له فيهم جميعًا أثرٌ ما من الآثار . وقد كانت له – نتيجةَ ما اكتسب من الخصالِ ، وما شارك به من عملٍ في سبيل وطنه وقومه ، وما أسهم به من إبداعٍ أدبيّ وثقافيّ وفكريّ في المجالات المختلفة التي شارك فيها – التقديرُ الوافرُ والمجازاةُ الحسنةُ وخاصة بما أحرز عليه من الأوسمة والجوائز الوطنية ، وأعلاها "الوشاحُ الأكبرُ للوسام الثقافيّ" و"جائزة 7 نوفمبر للإبداع" في الميدان الثقافيّ ، وقد قلّده الوسامَ سيادةُ رئيسِ الجمهوريّة زين العابدين بن علي في 14 نوفمبر 1991 ، وهو الذي منَحه الجائزة في 7 نوفمبر 2003 .